محمد حسن الوزاني

مذكرات

حياة وجهاد

التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحررية المغربية

4

حركة المطالب
والدعوة اليها

1936 - 1934

مؤسسة محمد حسن الوزاني

محمد حسن الوزاني

مذكرات

حياة وجهاد

التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية

4

حركة المطالب والدعوة اليها

1936 -1934

مؤسسة محمد حسن الوزاني

الاهداء

الى أرواح جميع شهداء
المقاومة المسلحة والحركة الوطنية التحريرية
في المغرب ، وإلى جميع الأجيال المغربية :
لكي تعلم وتتذكر
عسى تنفع الذكرى المؤمنين .

المؤلف

الزعيم الاشتراكي « رونوديل » في فاس

كان « بيير رونـوديل » من أكبـر زعماء الحـزب الاشتراكي الفـرنسي المسمى « بـالفــرع الفـرنسي للدوليــة العمـاليــة » (S.F.I.O) وكذلك من ذوي النفوذ والتأثير في الأوساط السياسية البرلمانية ، وخصوصاً اليسارية ، في فرنسا .

وقد انتهى به الخلاف إلى الانفصال مع جماعة من رفقائه عن ذلك الحزب ، فأسسوا « حزب فرنسا الاشتراكي » (P.S.F) في سنـة 1932-1933 ، ومما تميـز بـه عن الآخـر الاعتـدال ، والاستقلال .

ولمـا أسسنا مجلة « مغـرب » في باريس سنـة 1932 كـان « رونوديل » من الأولين الذين قبلوا العضوية في لجنة الرعاية ، لأنه كان يساند كل حركة للمظلومين بصفة عامة ، وحركتنا بصفة خاصة ، وقد كان أحد أعضاء الوفد البرلماني الفرنسي الذي ناب عنا في تقديم المطالب المغربية إلى وزير الخارجية، في دسمبر 1934 ، وكانت مشاركته المعنوية جد مفيدة لنا ، كما كان محترماً حتى عند خصومه السياسيين اليمينيين لما كان يتمتع به من شخصية واستقامة .

وفي البرلمان كان عضو لجنة الدفاع الوطني أو الجيش ، وعين فيها مقرراً لميزانية الطيران . وبهذه الصفة قام برحلة تفقدية إلى المغرب ، في أبريل 1934 ، وما أن علمنا بوصوله حتى توجه بعضنا إلى الرباط للاتصال به باسم « أصدقاء مغرب » ، وأثناء وجوده بمكناس زرته في الفندق صحبة عمر بن عبد الجليل ، ودعوناه لاستقبال ننظمه على شرفه أثناء مجيئه لفاس ، فيتصل به السكان من مختلف الطبقات ، وقد قبل متأثراً وشاكراً . ولما علمت السلطة بهذا عملت للحيلولة دون هذا بمحاولة شغل وقته ، بمختلف الوسائل ، حتى لا يتسع لتلبية دعوتنا ، وكان هذا جهلاً منها بشخصية الزائر ، وبارتباطه معنا بموعد لا يمكنه أن يخلفه . وفعلاً بمجرد ما دخل إلى الفندق بفاس استقبلنا وأخذنا منه وعداً صريحاً بالنزول إلى المدينة القديمة لحضور الاستقبال ، ثم ذهبنا لتنظيم الحفل بعد التأكيد من الموعد ، ولما عدنا إلى الفندق لمرافقته إلى مكان الاحتفال ، وهو بيتي بدرب بوحاج الذي كان إذ ذاك مركزاً وطنياً معروفاً، وجدنا بعض الضباط الفرنسيين في انتظاره ، ولكنه اعتذر لهم بأن له موعداً معنا لحضور حفل منظم من أجله ، فتوجه معنا على مرأى منهم . ولما دخلنا إلى البيت وجدناه مكتظاً على سعة رحابه بالأعيان ، والوجهاء ، والشبان ، وكثير من عناصر الشعب ، وكانت الحفلة مغربية تقليدية بالشاي، والحلويات، وماء الزهر، والبخور، الأمر الذي رآه الزائر لأول مرة ، فأعجب بالمظهر أيما إعجاب ، وشاهد نمط الحياة والحضارة في المغرب ، وقد استقبل الزائر بحرارة من الجميع الذين صافح الكثيرين منهم وهم يرحبون به ،

محمد حسن الوزاني يستقبل الزعيم الاشتراكي «رونوديل» في منزله بفاس. إبريل 1934.

ثم كانت بينه وبينهم أحاديث تولينا الترجمة فيها بين المحدثين وكانت اللجنة المرافقة له مكونة مني ومن عمر بن عبد الجليل ، والمكي الناصري ، وتبودلت الأسئلة والأجوبة بين المحتفى به وعدد من الشخصيات الحاضرة حول المشاكل والقضايا المغربية ، والرغائب والمطالب الوطنية التي عبر عنها الجانب المغربي المشارك في حفل التكريم .

وبعد تناول الغداء انتقل « رونوديل » من القاعة الكبرى التي كانت غاصة بالشخصيات الفاسية إلى القاعة التي امتلأت بالشباب ليصافحهم ويتحدث إليهم ، ثم طاف على بقية القاعات وأرجاء الدار الممتلئة ليرى الجميع ، ويتحدث مع العديد منهم ، وكأنه تناسى مهمته وما يتصل بها من أشغال ، ومواعيد ، فانغمر

في ذلك الوسط الجديد بالنسبة إليه الذي صرف له وقتاً غير قصير ، ومنذ وصل وهو يبدي الفرح والإعجاب بما شاهده ، وسمعه لأول مرة في حياته ، وظل مغموراً بذلك الجوّ المليء بالمودة والحماس ، والتجاوب ، حيث بقي رهن الإشارة كل الوقت وهو يستمع ويحدث ، ويسأل ويجاب في موضوع القضية المغربية التي كان من أكبر أنصارها في باريس. وفي الأخير ألقيت خطبة المناسبة ، فأجابني عليها بخطاب ، ثم تكلم محمد الخلطي من هيئة تحرير « عمل الشعب » فقدم للحاضرين شخصية المحتفل به وما أداه ويؤديه من خدمات للقضية المغربية بصفة خاصة ، ولقضايا الشعوب المضهدة بصفة عامة ، كما أعلن تضامن الشعب المغربي مع جميع الأحرار والديمقراطيين ضد الدكتاتورية الفاشيستية التي كانت آخذة وقتئذ في تهديد الشعوب الأوروبية بالطغيان والاستعباد. ثم تولى المكي الناصري تعريب خطابي من الفرنسية للحاضرين الذين لا يعرفون هذه اللغة ،كما تولى عمر بن عبد الجليل تعريب جواب « رونوديل » على خطابي ، وكذلك كلمة محمد الخلطي ، وأخذت صور كثيرة للحفل قبل أن يودع الزائر الجمع الحافل مبدياً كامل سروره ، ومعرباً عن كبير امتنانه ، ومؤكداً أنه مع الحق ، والعدل ، والحرية ، والديمقراطية في جانب الشعب المغربي المكافح. وقد رافقه الوفد المتركب مني ومن عمر ، والناصري ، والخلطي إلى الفندق حيث تركناه لأشغاله ورهن إشارة السلطة الفرنسية المحلية التي لم تكن راضية عما جرى ، وكيف جرى .

أما الخطب والكلمات فنشرت في « عمل الشعب » بعدد 37 ،

بتاريخ 20 أبريل 1934 ، وفي خطابي رحبت بالزائر الكريم في بيتي باسم الشعب المغربي ، وحركته الوطنية ، وأصدقاء مجلة «مغرب» وكلهم كانوا ممثلين في الجمع، كما شكرته على تلبيته دعوتنا للتعرف به شخصياً ، ولتمكينه من الاطلاع على حقيقة الوضع في المغرب بواسطة محادثاته الحرة مع الحاضرين من مختلف الطبقات ، وكذلك على الحياة والحضارة ، والنهضة في وطننا ، خصوصاً وهو من خير الأحرار المدافعين عن قضيتنا العادلة في فرنسا، وأعربت له عن المسرة التي يشعر بها الجميع، الحاضرون والغائبون على السواء من المغاربة، في ذلك اليوم الذي تم فيه اللقاء والحوار بينه وبين النخبة العاملة في المغرب ، وأخيراً استخلصت العبرة من كل ذلك معتذراً له عن تواضع الحفل الذي كنا نريده أكبر وأهم لو سمح الوقت . وبعد هذا المدخل تطرقت إلى صميم القضية السياسية المغربية ، فاستعرضت مواقف المحتفل به في خدمتها ، وشد أزر لسانها في باريس ضمن نخبة من كبار الأحرار الأوفياء ، وأوضحت من خلال تلك المواقف المشرفة رأيه في النظام الاستعماري عامة ، وفي نظام « الحماية » خاصة ، وتبياناً لهذا ذكرت بتعهدات فرنسا وبما ورد في خطبه وتصريحاته ، ومقالاته من كلمات في الموضوع تعبر كلها عن نفس ما عبرنا ونعبر عنه تجاه نظام « الحماية » الذي لا يمكن أن يكون غير ما عرفه القانون الدولي ، وحددته شتى المعاهدات ، والتصريحات ، والتأكيدات المطابقة لها ، وبعبارة أخرى ، أعلنت أننا لا نقبل أن تكون «الحماية» وسيلة للتدخل بالاحتلال والاستيلاء، وستاراً لفرض

السيطرة عن طريق الحكم المباشر وإطلاق اليد لفرنسا لتفعل ما تشاء بالمغرب ، وكيانه ، ودولته ، وشعبه ، وترابه ، وثروته ، وكل ما فيه خدمة لمصلحتها لا غير ، في حين أن كل هذا ليس « ملكاً » لها ، وإنما استولت عليه بالحيلة ، والقوة بعد تبادل المصالح مع الدول التي كانت متنافسة معها ، فإما أن تكون « الحماية » كما يجب قانونياً ، ودبلوماسياً ، وسياسياً ، وعلمياً ؛ وإما أن « الحماية » ليس إلا خدعة ، وخيانة ، وجناية ، وهذا ما نرفضه ، ونحاربه بكل قوانا حتى يندثر . وأثناء عرضي أتيت بتصريحات المحتفى به ، وهي تبين أن وجهة نظره في نظام « الحماية » من حيث التعهدات والمسؤوليات ، تطابق وجهة نظرنا ، ولكن الواقع الذي سارت عليه تطبيقاً وسياسة كان مناقضاً لها ، وهذا ما أدى إلى حركة الاحتجاج ، والمعارضة ، والمقاومة ، داخلاً وخارجاً ، من طرف الشعب المغربي بقيادة النخبة الوطنية المناضلة . وبعد هذا انتقلت إلى التذكير بالكلمة التي فاه بها الزعيم الاشتراكي « جان جوريس » الذي جعل من نفسه مدافعاً عن المغرب ، وسيادته ، واستقلاله زمن الأزمة الدولية ، فقد قال « جوريس » في إحدى خطبه الشهيرة ضد فرض « الحماية » على المغرب سنة 1911 « يجب أن لا يطبق في المغرب إلا أقل القليل من « الحماية المكشوفة » (Un mini-mum de Protectorat Ostensible) ، ومما ذكرت به عقب هذا قول المحتفل به في ماي 1933 : « إننا نريد الوصول إلى حالة غير الحالة التي عرفناها باستمرار ، وهي أن ترجع فرنسا في المغرب إلى نظرية أكثر تشابهاً بالتي لها تجاه أغلبية سكانها ، إن

هذه المشكلة المغربية فريدة في تاريخ الاستعمار ، إن فرنسا قد اعترفت بأنها مكلفة بمهمة ، فيجب أن تؤدي هذه المهمة إلى الاستقلال ، ولهذا يجب أن لا نفاجأ بأن تتخذ المطالب شيئاً من العنف ، إن رجالاً يحسون بأن بلادهم محرومة من الحرية لا بد لهم من أن ينساقوا إلى المعركة ، ولا يمكن أن يقوم هذا حجة عند حكامنا، إذ ليس لهم حق الادعاء بأن الذين يطالبون بالاستقلال إنما هم ، كما يسمونهم ، « قوميون » ، فإننا ندرك جيداً ماذا تعني « قوميتهم » ، ومن العبث التلاعب بالألفاظ لتشويش الأفكار ، وخلق الالتباس ، فلا بد للشعب المغربي من أن يمارس الحريات الديمقراطية ، ويلزم أن تكون الحريات الديمقراطية معروفة ، وأن تؤدي معرفة هذا الشعب لها إلى قدرته على حفظها وصيانها. فنحن أمام الاختيار بين سياستين استعماريتين ، وإذا كان المفهوم هو استعمال القوة العسكرية للإبقاء على المودة التي تدعونها (الخطاب موجه إلى الفرنسيين) نحو الشعب ، ولكسب اعترافه بالجميل الذي تزعمون نيله منه ، وإذا كان لا بد لهذا من مدافع وبنادق فمن الطبيعي أن تبرروا بهذا سائر الثورات الأشد قومية ، والأكثر عنفاً من طرف الذين يرون بلادهم تتحمل مثل ذلك الاضطهاد ، وإن كثيرين منهم قد ألموا بسرّ حياتنا، وتمرّسوا بحرياتنا بقدر يكفي لإيقاظ أحلام الغد في فكرهم فحينما يعودون لوطنهم لا يرون في المستعمر إلا خصماً لهم. وبذرة الحرية التي زرعت في فرنسا لا يمكن أن تنبت في المغرب تحت الضغط غير الثورة والعصيان، ولقد أردنا أن نثبت التضامن بين الأجناس، إذ لسنا ممن يعتقدون أن هناك

أجناساً منحطة، وأخرى سامية، فإننا عندما ننظر إليها، من خلال مجرى التاريخ، نلاحظ أن الشعوب التي تعتبر أكثر تأخراً الطريق الإنساني تتملكها كذلك مشاعر الفن والثقافة ، وقد جئنا لنعلن ونؤكد ذلك التضامن مشيرين إلى أنه يجب علينا أن نعمل في الميدان السياسي ، فإن أعظم الآمال التي يمكن للشعب المغربي أن يعلقها على فرنسا تتلخص في التفكير بأن الديمقراطية ستحفظ في المغرب بدون هوادة ولا تقصير من جهة ، وبأن الاشتراكيين عندما يملكون الوسيلة الكفيلة بهذا لن يهنوا في القيام بواجبهم ، ولن يخلفوا وعدهم ، من جهة أخرى .

واعتماداً على هذه التصريحات أوضحت ما يوجد من تشابه وتطابق بين نظرياتنا ونظرية الزعيم الاشتراكي رامياً - من خلال التذكير ببعض ما ورد في خطبته بمناسبة ذكرى مجلة «مغرب» - إلى وجود أنصار كبار من الساسة الفرنسيين للاتجاه الوطني المغربي نحو الحرية والاستقلال، والكفاح المشروع في سبيلهما من شعب غلب على أمره بالقوة . وكم انتشينا جميعاً ، وانتشيت بالأخص ، بما ورد في خطابي بالمناسبة(*) ، وتردد كذلك في أرجاء بيتي من أصداء الحرية، والاستقلال، والكفاح في سبيلهما. وتولى « عمل الشعب » بعد هذا نشر كل ما قيل ليشيع أكثر في الوسط المغربي ، ويتملى به المواطنون في عهد الضغط ، والقهر ، والاستعباد .

* يوجد الخطاب الذي ألقاه محمد حسن الوزاني في حفل الاستقبال في آخر الكتاب : ملحق : رقم 1

وقد تحقق بتكريم الزعيم الاشتراكي الفرنسي تقارب أكثر ، وتفاهم أقوى في المجال السياسي بيننا وبين الاشتراكيين في الحزب الجديد ، دون أي (انتماء اشتراكي) كما طلبه منا صديقنا « جورج موني » في خطابه بمناسبة ذكرى مجلة « مغرب » في 19 مايو 1933 ، مما رددت عليه في افتتاحية « عمل الشعب » بتاريخ 25 غشت 1933مؤكداً أن لكل وجهة ، وإنما جمعنا الأخذ بالقيم السامية ، والمثل العليا الإنسانية ، وكذلك رفضنا للاستعمار ، وكفاحنا في سبيل الحرية ، والعدالة ، والديمقراطية ، وواجب التضامن من أجل هذا لصالح الشعوب المضطهدة ، ففي هذا المجال كنا متقاربين ، ومتفاهمين ، ومتعاونين إلى أبعد الحدود .

ومما لا شك فيه أن الحركة الوطنية وقضيتها تعززتا معنوياً بذلك اللقاء السياسي التاريخي في فاس وبما حدث فيه ، وانبثق عنه في سبيل الدعوة الفتية التي كنا نحمل مشعلها لنضيء به الطريق نحو الأهداف حتى تتحقق للمغرب المطامح إلى الحرية ، والعدالة ، والاستقلال .

المناضل الاشتراكي روبير لونكي في فاس

كان روبير لونكي قد زار المغرب مراراً في نطاق مهمته كمحام عن أحمد الجبلي العيدوني الذي اعتقل وحكم عليه بسنتين سجناً بتهمة القيام بنشاط سياسي معاد « للحماية » ، وتوزيع مناشير ضد السياسة البربرية ، ولكن تلك الزيارات كانت خاطفة ومحدودة بأداء واجبات المهنة ، وإن كان هذا قد مكن « لونكي » في نفس الوقت من الاطلاع المباشر على حقائق السياسة الجارية إذ ذاك في المغرب ، وتصرفات السلطات الاستعمارية بصفة جعلته يثور في نفسه ، ويبلغ هذا لزملائه الاشتراكيين ، وخاصة منهم البرلمانيين كأبيه « جان لونكي » ، وقد نتج عن هذا أن فكر في إصدار مجلة تتولى فضح مساوىء تلك السياسة ، وتعسفات سلطاتها ، كما تدافع عن الشعوب المضطهدة ، وفي مقدمتها المغرب الذي ربطته به روابط الدفاع المهني ، والإطلاع المباشر على مجريات الأمور فيه ، فلما أفضى إلينا بالفكرة رحبنا بها بكل حماس ، ثم تعاونا معه لإخراجها إلى حيز الإنجاز ، فكانت مجلة « مغرب » التي تولى رئاسة تحريرها كما قمنا نحن بإمدادها بالمقالات والأخبار ، وكذلك بالإنفاق عليها ، صدور المجلة صار اسم « روبير لونكي » على كل لسان في المغرب ، بل صار كأنه واحد من المناضلين المغاربة بما برهن عليه من إخلاص ، ووفاء ،

وثبات متحملاً كل المسؤوليات الناجمة عن نشاطه السياسي في صالح القضية المغربية ، وقد ربطتني به مودة خاصة لم تندثر ولو بعد الاستقلال ، فكنت أتكاتب معه ، وكلما سافرت إلى باريس قمت بزيارته في بيته الذي احتفظت بذكراه في نفسي كمقر للمجلة في الماضي ، ومرة زرته برفقة أولادي الذين كانوا يدرسون في باريس والذين اشتاقوا إلى معرفته بعد أن علموا من أمره شيئاً كثيراً كشريك في النضال السياسي المغربي بفرنسا ، فكان ذلك فرصة فيها عما لقيه ، بعد انقطاع المجلة في 1936 ، من إهمال الرفقاء الآخرين له ، بل إن بعضهم ، لما تقلدوا زمام الحكم في 1958 ، وعرض عليهم مشروعاً اقتصادياً لم يهتموا به ، ولم يساعدوه عليه مع ما أكثر من التردد عليهم حتى يئس ، وكنت رأيته صدفة في الرباط وقتئذ ، فوجدته متأزم النفس بسبب ما لقيه من أولئك المتنكرين للأوفياء الذين كافحوا بجانبنا ، وتحملوا في سبيلنا من المشاق ، والتضحيات ، والإذايات شيئاً كثيراً ، وكذلك لم يعامله المغرب الرسمي ، بعد الاستقلال ، بما كان يبرهن له على التقدير والاعتراف بالجميل ، ويعزيه عن ذلك النكران والجحود ، وهذا مما يعاب على المسؤولين في عهد الاستقلال مع أنهم سجلوا فيه على أنفسهم أنهم كرموا أكبر الخصوم للوطنية والوطنيين أمثال الجنرال نوكيس الذي لقبوه باطلاً وبهتاناً « بصديق المغرب » ، فكانوا يكرمون وفادته بل يتخذونه ناصحاً ومستشاراً ، وقد رأيت من الواجب أن أثبت كل هذا للحقيقة وللتاريخ حتى تكون منه الأجيال على خبرة وبينة .

وأثناء زيارة خاصة لفاس في نطاق نشاطه المغربي سنة 1934 ، طال مقام « روبير لونكي » فيها أكثر من عشرين يوماً ، فلم يأت هذه المرة كمحام ، بل كصديق وفيّ للمغرب والمغاربة ، ومناضل نشيط في سبيل القضية المغربية ، ورئيس تحرير مجلة « مغرب » في باريس .

وفي الباخرة من الجزيرة الخضراء إلى طنجة شعر « روبير لونكي » بأنه كان محل حراسة سرية من رجل يتعقب أثره ، ويراقب حركته ، ثم وقف الرجل وراء مفتش الجمرك أثناء فحص حقائب المسافر ، وفي محطة القطار بطنجة جاء رئيسها نفسه ليسترجع التذكرة ويسجل رقمها ، ثم ألقى عليه أسئلة فضولية ، وفي ممر المركبة لاحظ « لونكي » حركات مريبة ، كما شاهدت زوجته وجوهاً غريبة لا يمكن أن يشتبه فيها أحد ، وفي المركبة سافر نفس الرجل ، وتظاهر بالنوم أثناء المسير حتى يسترق السمع لكل ما يروح من حديث بين لونكي وزوجته ، وفي منتصف الليل جاء « جمركي » ليطلب فتح الحقائب التي كانت تحتوي على كتب للمطالعة وبضعة أعداد من مجلة « مغرب » ، ففتشت الكتب واحداً واحداً ، وصفحة صفحة ، وكذلك المجلة ، ولا شك أن « الجمركي » كان شرطياً متلبساً ، وفي الأخير ألقى عليه هذا السؤال الغريب : تحمل معك زجاجات من الكحول ؟ في حين أن « الجمركي » الذي فحص الحقائب من قبل لم يعثر على غير زجاجة عطر صغيرة ، ولما سأله لونكي بدوره أجاب : إننا نبحث عن شيوعيين ! وهما يحملان جوازين قانونيين (ولعله كان يعني « لونكي » ورفيقته) وننتظر أدنى مخالفة جمركية لنرجعهما

من حيث أتيا ، ويظهر أن الرجل المتستر هو عميد الشرطة « ليسبيناس » (Lespinasse) الذي سبق له أن مثل نفس الدور معي وأنا راجع في القطار ليلاً من طنجة إلى فاس بعد أن أقمت في سويسرا وإسبانيا كلاجىء سياسي خلال 1932 و 1933 ، وكان «لونكي» إذ ذاك على علم تام بكل ما جرى لي من أطوار غريبة في مركبة القطار بين طنجة وفاس ، وقد ادعى ذلك (الشرطي) أنه تاجر كبير في القهوة ! ويتضح من هذا ما كان يعامل به المخلصون من مكايد ومضايقات لا تدل إلا على سخافة وغباوة العابثين والمتحذلقين من ولاة الاستعمار وأعوانهم .

ولما وصل « لونكي » لمحطة فاس صباحاً وجدني وثلة من الرفقاء الوطنيين في استقباله مع زوجته التي كانت شريكته في النضال ، وعلى مرأى ومسمع من رجال الشرطة السريين جرى الترحيب بهما باسم فاس وأهلها خاصة ، وباسم المغرب وشعبه عامة ، ثم توجهنا جميعاً إلى بيتي بدرب بوحاج حيث نزل الضيفان الكريمان في جناح خصص لهما ، وفرش أفخر فراش مغربي ، ولم يكن كل هذا ليروق السلطة التي ظنت أن الضيفين سينزلان بفندق ، فتسهل عليها الرقابة والتجسس وحتى المضايقة ، وما كاد أن يحل الضيفان بالبيت حتى توافد عليهما الزوار للسلام والترحيب ، فغصت رحاب المنزل بالوافدين الذين أبوا إلا أن يعبروا « للونكي » عن مشاعر التقدير ، والإعجاب ، والاعتراف بالجميل ، وهكذا ظل البيت كعبة الزوار من كل مكان طيلة الأسابيع التي قضاها « لونكي » في فاس ، وكان كثير من أهلها يتنافسون في إكرامه ببيوتهم ، بل أكرمه بعضهم خارج

فـاس ، منهم خالي محمـد بن التهـامي الـوزاني في ضيعتـه بايناون ، ومنهم كذلك المجاهد المخلص محمد بن المكي بن زاكور الذي نظم نزهة فاخرة بدار إبن عمر أحد مشارف فاس الجميلة المكسوة بغابات الزيتون ، قرب باب أبي الفتوح ، وقد حضر جمهور الوطنيين الذين أقاموا مع الضيف الكريم يوماً كاملاً في تبادل الحديث ، وسجلت الحفلة الوطنية الكبرى صور تخلد ذكراها ، وفي كثير من الأوقات كان « لونكي » وزوجته يرتديان اللباس المغربي التقليدي ليستقبلا الزوار أو يحضرا المـآدب المنظمة على شرفهما في بعض بيوت فاس ، وقد شغل وجود وتنقل « لونكي » في فاس رجال السلطة والشـرطة ، فكان بيتي طول مقامه به محل رقابة بوليسية سرية لا تفتر ، وبقدر ما كان هذا لا يعنينا كان يرهق الجواسيس ويقلق رؤساءهم ، حتى أن جريدة حرة فرنسية بالدار البيضاء هي « الصوت المغربي » كتبت « إن وجود « لونكي » قد أثار الانفعال والاضطراب ـ كما هو منتظر ـ لدى ولاة الأمر والشرطة ، فلم يشهد ملك أو رئيس دولة على شرفه مثل ذلك الإفراط الفاخـر (لوكس) في الـرقابـة والاحتياط ، فقد كان الشرطيون والعسس مرهقين بالعمل حيث كانوا يطوفون باستمرار ليراقبوا الزائر الكريم ، ويسجلون بدقة عناوين الذين استقبل في منازلهم ، ويطلقون في محيطه أسراباً كثيفة ومكشوفة من « الذباب » أي الجواسيس ، غير أن كل شيء قد مر بسلام رغماً عن كل هذا وفي كل مساء كانت أبواب الدروب والمحال تغلق كالعادة قبل منتصف الليل ، ومن شأن هذا أن يساعد على معرفة المارين المتأخرين في الحفـلات

والاجتماعات ، وقد أدت تلك العادة مهمتها طيلة مقام « لونكي » بفاس ، وما انتهت رحلته حتى كان أكثر إلماماً بكل مظاهر الحياة والحضارة في المغرب ، وبالمزيد من أسرار وتصرفات السلطة الاستعمارية ، وبما كان يسمّم البيئة المغربية في عهد الاستعمار وتحت حكمه الغاشم ، وقد احتفظ « لونكي » بـذكرى فـاس الخالدة وما غمره مدة إقامته بها من مشاعر الود والتقدير وفي مجلة (مغرب) عدد 10 بتاريخ أبريل 1933! سجل انطباعاتـه وذكرياته بأسلوبه الرشيق».

* * *

يوجد المقال الذي نشره « لونكي » في مجلة « مغرب » عدد : 10 بتاريخ أبريل 1933 في آخر الكتاب : ملحق : 2

« عمل الشعب » وأحداث فاس

قال الكاتب الفرنسي ريزيط في مؤلفه « الاحزاب السياسية المغربية» حول أزمة فاس في مايو 2934 إن نجاح العرش سنة1933، والاحتجاج في فبراير 1934 على المساس بالسيادة المغربية أظهرا للوطنيين قيمة التأثير لكل دعاية منسقة حول شخص الملك وفكرة السيادة، وهكذا فإن الإعلان عن زيارة السلطان لفاس في 8 مايو 1934 جاء ملبياً كامل التلبية لرغبات « عمل الشعب » ، ففي عددها بتاريخ 4 مايو وجهت النداء بعبارات متّزنة إلى سكان فاس ليزينوا المدينة بالرايات ، وليهرعوا للهتاف بالسلطان يوم 8 مايو ، وفي اليوم الموعود كانت مدينة فاس مزينة بكيفية لم يسبق لها مثيل بالأعلام الشريفة ، وكانت المظاهرة منظمة من هيئة تحرير « عمل الشعب » التي كانت تتبع الموكب الملكي في سيارة خاصة (ص 82)، وفعلاً فإن «عمل الشعب» التي كانت هي المشخص الوحيد للحركة الوطنية ، ولسانها الناطق ، وأداتها الفعالة ، نشرت في عدد 39 بتاريخ 20 محرم 1353 (4 مايو 1934) نداءً بعنوان (جلالة السلطان في فاس) ، ورد فيه بحروف كبيرة بارزة: (في يوم الثلاثاء 23 محرم (8 مايو) سيحل بفاس جلالة السلطان وصاحب السمو مولاي الحسن في دخول رسمي رائع

لعاصمة المملكة الفكرية والسياسية ، وستكون فاس مشرقة ، فكل السكان الفاسيين يتهيئون للاحتفاء ، في حماس جدير بهم ، بزيارة الرئيس الأعلى للملكة وولي عهد العرش الشريف ، وستزين المدينة بالألوان القومية المغربية ، فيجب على جميع مدن المملكة كذلك أن تشارك فاساً في الإعراب عن أقصى الولاء الذي سيؤدى لجلالة سيدي محمد وصاحب السمو الملكي مولاي الحسن) .

فهذا النداء هو الذي اعتبرته السلطة الفرنسية (نداء ثورة على الوجود الفرنسي) ، لأنه تولى مخاطبة الشعب في فاس والمغرب كله بلغة « التمرد والتحريض » ، حيث أعلن فاساً « عاصمة سياسية للملكة » ، والسلطان « رئيساً أعلى للبلاد » ، والأمير « ولياً للعهد » ، كما دعا المدينة إلى الزينة بالأعلام المغربية ، وكذلك سائر المدن لتساهم في إظهار الزينة والولاء تضامناً مع فاس في ذلك اليوم الأغر ، إن كل هذا - في نظر المستعمرين - كان خروجاً عن (الجادة) كما هي في عرفهم ، وعلى سياستهم المرسومة ، وتوجيهاً للشعب وجهة أخرى لا يرضونها أبداً ، ولا يطبقونها مطلقاً ، ولكن إرادة الشعب وقوة الأحداث كانتا فوق إرادتهم وقوتهم ، حيث وجدوا أمام صراع جديد جد خطير عليهم .

ثم حل يوم 8 مايو ، فخرج سكان فاس عن بكرة أبيهم ، وما كاد يظهر السلطان لهم حتى تعالت صيحات الجماهير هاتفة « يحيى السلطان ، يحيى سيدي محمد ! يحيى المغرب ! يحيى

الإسلام ! فادعى الفرنسيون أنهم سمعوا كذلك هتافاً معادياً لتسقط فرنسا ! يا رب ، فرِّج عنا ، ويا سلطاننا كن في عوننا (مجلة افريقيا الفرنسية ، عدد مايو 1934) ، وقد بلغ الحماس أشده ، فعاشت فاس في ذلك اليوم « العيد الوطني الأول » ، وكل هذا أحدث في نفس السلطان الشاب وقعاً حرك فيه المشاعر ، وشد في نفسه العزائم فأدرك بكيفية محسوسة أن له شعباً حياً واعياً جديراً بالاعتماد عليه في الطوارىء والملمات ، وفي نفس الوقت تلقن الفرنسيون أبلغ درس لم يكن من شأنه إلا أن يصحح بعض مفاهيمهم الخاطئة ، ويريهم الحقيقة كما فرضت نفسها عليهم في تلك المناسبة ، وهذا ما طالما تعاموا عنه ، فحسبوا أن الشعب لم يعد له شعور بالكيان والحياة كما أرادوا حتى جاء ذلك اليوم ، فبرز الشعب في حقيقته وجوداً وانطلاقاً ، واتجاهاً بقيادة النخبة الوطنية .

وقد مرت حفلات الدخول بسلام ، وكان من العادة أن ينزل السلطان ، أثناء مقامه بفاس ، مرة في السنة إلى المدينة للطواف بأهم الأضرحة فيها على سبيل « الزيارة » ، وهي ضريح مولاي ادريس الأزهر ، وضريح سيدي أحمد التيجاني ، وضريح سيدي أحمد الشاوي ، وضريح سيدي أبي بكر بن العربي خارج سور المدينة ، وأثناء زيارة الأضرحة كانت تتاح الفرصة للسلطان ليجدد الصلة والعهد بجماهير الأمة ويتبادل معها المشاعر والأماني . وفي اليوم المخصص لتلك الزيارة وفق المراسيم التقليدية كنا أعددنا كل ما يلزم لاستقبال موكب السلطان أثناء عودته من المدينة القديمة ، وتميزت زيارة تلك السنة

بمشاركة القوات الوطنية في المسيرة ذهاباً وإياباً. وكان السلطان - فيما بلغنا - يريد أن يمر بساحة البطحاء حيث كان المركز الجديد « لعمل الشعب » ، وقد قصد أن يظهر لنا ، نحن الوطنيين ، عطفه وتقديره ، ولكن السلطة الفرنسية صممت على أن تحول دون ذلك بحمل الموكب على المرور بشارع الطالعة أثناء العودة من سيدي أحمد الشاوي في طريقه إلى سيدي أبي بكر بن العربي ثم إلى القصر السلطاني .

أما نحن فقد نظمنا في ساحة البطحاء استقبالاً رائعاً ، بمشاركة كتل عظيمة من الجماهير المتحمسة يتقدمها الوطنيون مصطفين على جانبي الطريق الرابط بين البطحاء والمدينة القديمة ، وهو الطريق الذي كان سيمر منه الموكب كما تقرر آخر الأمر تنازلاً عند إرادة السلطان وتلافياً لأزمة العلائق بينه وبين السلطة الفرنسية . وكانت أفواج غفيرة من الشبان ، وتلاميذ المدارس الحرة الوطنية ، وطلبة جامع القرويين ، وحتى تلاميذ المدارس الرسمية واقفين في أبدع نظام ، وحاملين للرايات المغربية إزاء بناية المرنيسي حيث كان مركز « عمل الشعب » في الطبقة العليا منها ، وكنت على رأس هيئتها وبعض الوطنيين في شرفتها المطلة على الساحة حيث احتشدت الجماهير متأهبة لاستقبال السلطان ، وكان الوطني المجاهد سيدي العزيز بن علال الوزاني هو الذي يتولى الإشراف على تنظيم صفوف الشباب ، وما كاد يقترب الموكب حتى ماجت الساحة بالخلائق ، وتعالت الهتافات ، وانطلقت الأناشيد الوطنية من آلاف الحناجر ، وبمجرد ما وصل السلطان وهو على فرسه في طليعة الموكب

وقف قبالة مدخل البناية فأحاطت به الجماهير في حماس بلغ أشده ، ثم شخص ببصره إلى شرفة « عمل الشعب » حيث كنا محتشدين ورفع يديه للدعاء ، فازداد الحماس ، وتضاعف الهتاف ، ثم قدم له حسب العادة التمر والحليب باسم « عمل الشعب » ، فأخذ تمرة وأهداها لمنظم الشباب سيدي العزيز الوزاني الذي اعتبرها خير هدية ، وأشرف التفاتة خصه بهما السلطان سيدي محمد بن يوسف ، وكأنه أراد أن يكافئه على حسن الاستقبال ، والإشراف على الأناشيد الوطنية التي زادت في روعة وحماس الترحاب الشعبي هناك .

وبهذه المناسبة تجدر الإشارة إلى أن سيدي العزيز كان شغوفاً بالأناشيد الوطنية الملهبة لحماس الشباب والمنادية بالجهاد في سبيل الله والوطن ، ولهذا اهتم بتلقين الشباب الوطني طائفة من الأناشيد المختارة بعد القيام بتلحينها ، بل راج له نشيد حماسي نثبته بنصه الأصلي على سبيل الأمانة ، وعلماً منا بأن صاحبه لم يكن شاعراً حتى يكون نظمه سليماً من بعض الانحراف ، وهذا النشيد في شكله الأصلي :

هل يرتجى الدوا مَن في الجهل ثوى
وبالجبن اكتوى وبالذل ارتوى ؟
يا حماة الوطن

قوموا من الوسن بكم جاد الزمن
فاستنقذوا الوطن بالمال والبدن
عزنا بالوطن

لتنشروا الصحف ولتحملوا السيوف
ولنخرق الصفوف ولنخضب الكفوف
غيرة للوطن

يحيى شرفنا له دماؤنا
جندٌ أبناؤنا مهرٌ أرواحنا
لاستقلال الوطن

ولم يستطع السلطان مواصلة سيره إلا بعد برهة قضاها وسط ذلك الخضم من البشر المتحمس ، ثم سار محاطاً بالجمهور الغفير الذي عزله تماماً عن الموكب الرسمي متوجهاً معه إلى سيدي أبي بكر بن العربي ، ثم إلى القصر السلطاني حيث التحق به الموكب الرسمي المتركب من الصدر الأعظم ووزراء الحكومة المخزنية وغيرهم من كبار الموظفين والشخصيات. وهكذا كان السلطان في تلك اللحظة بساحة البطحاء ، سلطان الشعب لا غير ، وهذا ما أثار ثائرة الفرنسيين وحتى الهيئة المخزنية التي فصلت عن سلطانها بعد أن اختل نظام سيرها ، وفقدت مظهر أبهتها في تلك المناسبة وفي قلب فاس تحت تيار الجماهير المنطلقة بدافع الشعور الوطني الجياش .

وإذا كان يوم الدخول لفاس قد مرّ بسلام ، فإن يوم الزيارة للأضرحة شهد أحداثاً تسببت في حنق الفرنسيين ، وأفقدتهم صوابهم حتى تجرأوا على مطالبة السلطان بالتخلي بعد ذلك عن أداء صلاة الجمعة بمسجد القرويين يوم 10 مايو ، والاقتصار على الصلاة بمسجد مولاي عبد الله بالقصر السلطاني ، وفيما إذا

تقررت الصلاة بالقرويين فإن السلطة تنزل إلى الطرق من القصر إلى المسجد كل قواتها لحفظ النظام وصيانة الأمن. وبلغ هذا إلى السلطان يوم 9 مايو عقب جمع عسكري ومدني من ولاة الأمر تحت رئاسة (هيلّو) المعتمد بالإقامة العامة نيابة عن المقيم العام المتغيب وقتئذ في باريس ، وتولى تبليغ ذلك المعتمد نفسه رفقة الجنرال حاكم الناحية ، وتلقى السلطان العرض الفرنسي لينظر فيه ، وبعد التداول مع الوزراء تقرر رفض الطلب بشقيه لما فيه من تراجع وتقهقر ، ومن مغامرة بتعريض الشعب للبطش والفتك ، واحتجاجاً على ذلك التدخل الوقح في مسألة دينية تخص السلطان كإمام وأمير للمسلمين تقرر أن يغادر السلطان وحكومته فاساً صباح يوم الجمعة 10 مايو حتى لا تتحقق إرادة الفرنسيين بشكل أو بآخر ، ونفذ هذا ، فأطلقت الصحف والدعاية الفرنسية العنان لترويج الأباطيل وهي أن السلطان خرج بمحض قراره غضباً على أهل فاس ، وزجراً لهم ، فكأنهم أجرموا بكل ما أظهروه من حفاوة ، وإكرام ، وحماس ، وولاء . وقد برر الفرنسيون خروج السلطان من فاس زاعمين أن أهلها إنما قصدوا بكل ما أظهروا وقالوا تحدي السلطات والازدراء بها ، وإهانة فرنسا بهتافاتهم العدائية عند مرورهم بإدارة الاستعلامات ودار الجنرال حاكم الناحية ، وبتمزيق راية فرنسية زين بها يهودي دكانه في سوق الدراقين بالطالعة. والحقيقة أنها لم تمزق ، وإنما انتزعت من دكان اليهودي الذي لم يرفع راية المغرب التي كانت وحدها في جميع دكاكين فاس ، فاعتبر هذا منه كأحد الرعايا المغاربة إهانة لا يمكن السكوت عنها ، كما ادعى

الفرنسيون « تواطؤ » السلطان مع المتظاهرين الذين حاول الحراس (المخازنية) أن يكبحوا جماحهم ، فأشار عليهم بتركهم أحراراً في التعبير عن مشاعرهم الوطنية والولائية نحو رئيس المملكة ، وهذا صحيح كما اعترفت به « عمل الشعب » في العدد 40 بتاريخ 11 مايو 1934 .

فكل هذا ، مضافاً إلى المظهر الوطني الرائع الذي ظهرت به فاس ، أهاج الفرنسيين ، وأفقدهم رشدهم حتى أقدموا على ما اضطر السلطان إلى الخروج من فاس احتجاجاً عليهم ، وتفويتاً للفرصة التي اهتبلوها للضرب على أيدي الوطنيين ، والانتقام منهم . وبعد خروج السلطان صدر بلاغ مساء 10 مايو باسم الصدر الأعظم يقول : « بعد الاستقبال الرائع البهيج الذي خصته مدينة فاس لصاحب الجلالة سيدي محمد الذي تأثر تأثراً خاصاً بمشاعر الاحترام والوفاء من لدن السكان اغتنم بعض مثيري الفتنة زيارة السلطان لضريح مولاي إدريس في اليوم الثالث من وصوله ليتظاهروا في نهاية الزيارة أمام الناحية مقر القيادة العسكرية والسياسية الفرنسية بمشاعر مستنكرة ضد الحكومة الفرنسية ، وإن جلالة السلطان الذي يريد أن يظل صديقاً لفرنسا ، لكي يعبر عن استنكاره لأعمال مؤسفة كهذه ، وليظهر غضبه ، يغادر فاساً اليوم نفسه ليلتحق بالرباط» .

وهذا البلاغ قد كتبته يد فرنسية لتعبر به عن وجهة نظر فرنسية لا أقل ولا أكثر ، وفرض على المخزن الذي جعل به أمام الأمر الواقع .

وكل ما ورد في البلاغ تكذبه الوقائع ، ويتناقض مع كل ما جرى مما لا يمكن أن يكون إلا باعثاً على السرور والارتياح لدى السلطان ، ولكن الحقيقة هي أن الفرنسيين استاؤوا من اتصال الملك بالجماهير ، وخروجه من عزلته المفروضة عليه في قصره باستمرار ، وتجاوبه مع الحركة الوطنية التي نظمت الاستقبال الذي غطت شعبيته على الرسميات والتقاليد المرعية في تلك المناسبة ، كما خشوا من تأثر السلطان الشاب بحركة الشباب الوطني ، وهذا ما تحقق فعلاً لدى السلطان الذي جعلته فاس في ذلك اليوم المشهود ، يكتشف عالماً جديداً ، وحياة مشرقة ، بل يكتشف حتى نفسه كسلطان ذي مكانة في نفوس الجماهير من « رعاياه » ، الأمر الذي حمل على إصدار ذلك البلاغ الذي أريد به صدمتها وإفساد العلاقة من جديد بينها وبين السلطان ليعود إلى حياة العزلة في قصره ، وتعود الجماهير من جهتها إلى وضعها السابق ، وهذا ما فطنت له بمجرد ما اطلعت على البلاغ فأبرقت إلى السلطان مبدياً أسف فاس لما حدث ، ومعلناً أننا « نتضامن معه في كل سياسة يرى من مصلحة المغرب أن ينهجها مع فرنسا»، فكانت البرقية سلاحاً احبطنا به مكايد ومناورات البلاغ، وقد استعمله السلطان ليحاج به الفرنسيين الذين طلبوا منه اتخاذ تدابير زجرية صارمة ضدنا ، وكأن السلطان كان ساعتئذ في أمس الحاجة إلى ما يدفع به مطالب الفرنسيين المحرجة ، فلما وصلته البرقية ارتاح ارتياحاً كبيراً ، ورد على الفرنسيين مؤكداً لهم أن كل ما ظنوه وقالوه غير صحيح ، وأن الوطنيين ليسوا بأعداء لفرنسا حيث إنهم أعلنوا في برقيتهم أنهم متضامنون معه في كل سياسة

يرى من صالح المغرب نهجها مع فرنسا ، وهي في نظره سياسة صداقة ومودة ، وعلى هذا فالوطنيون متفقون معه بحيث لم يبق أي مبرر لاتخاذ أي تدبير زجري ضدهم . ثم بعد أخذ وردّ بين الجانبين المغربي والفرنسي نجح السلطان في إقناع محاوريه باستدعاء بعض الوطنيين للتذاكر والتفاهم معهم حتى لا يؤدي الأمر إلى ما لا تحمد عقباه. وإثر هذا جاءني استدعاء رسمي من الباشا محمد التازي للحضور بمكتبه بوادي الفجالين ، فتوجهت إليه مصحوباً بعلال الفاسي؛ وقبل هذا بقليل جاءني رسول من مولاي عبد الرحمن بن زيدان العلوي يطلب مني الاجتماع به حالاً في ضريح سيدي أحمد الشاوي فاتصلت به هناك حيث أبلغني أنه موفد من السلطان ليخبرني بأنه تم الاتفاق في الرباط على مقابلته لنا حول أحداث فاس ، وأن برقيتي له صادفت كل الصواب إذ جاءت في الوقت المناسب ، وأنها كانت حجة ضد مزاعم الفرنسيين ، وأن استدعاءً رسمياً قد وجه لحضورنا صباح الغد في القصر السلطاني بالرباط ، وأن جلالته اراد أن نكون من قبل على علم من هذا كله حتى نطمئن إلى أن المسألة ليس فيها ما يشوش. وكانت المقابلة مع ابن زيدان كأنها مصادفة في عين كل من لاحظنا ، ولم تطل إلّا دقائق معدودة ، وبمجرد ما رجعت توصلت بالاستدعاء الرسمي ، فتمت المقابلة مع الباشا في جو البرودة والانقباض لسوء علاقتنا ، نحن الوطنيين ، به كرجل سلطة ، وقد أخبرنا بالدعوة مع من نشاء من الرفقاء للحضور بدار المخزن في الثامنة من صباح الغد . ثم انصرفنا لنجتمع في الخلية السرية المسماة « بالزاوية » حيث تقرر سفرنا

للرباط في نفس المساء حتى نحضر الموعد في الصباح الباكر ، وبعد ذلك وضع صديقنا عبد الحق بن وطاف سيارته رهن إشارتنا فتوجهنا حالاً إلى الرباط. وفي صباح 14 مايو قصدنا رفقة محمد اليزيدي والمكي الناصري ، القصر السلطاني (دار المخزن) فأدخلنا إلى مكتب بالصدارة العظمى ، وطال انتظارنا ، لأن الوقت لم يكن وقت عمل في « بنيقات » دار المخزن أي مكاتبها المصطفة حول ساحتها الأولى (المشور) ، ولأن المقابلة كانت مسبوقة بترتيبات مخزنية أخذت وقتاً غير قصير. ولما حضر الموظفون لأماكن عملهم شاهدنا الصدر الأعظم ومعه أعضاء الهيئة الوزارية يتجهون نحو الجناح الذي يستقبل فيه السلطان زواره ، وطال كذلك الانتظار نحو الساعة ، ثم جاء من دعانا لدخول قاعة الاجتماع الفسيحة التابعة للصدارة العظمى ، وبعد حين دخل الصدر الأعظم محمد المقري صحبة الوزراء ومعهم محمد المعمري ، أستاذ وترجمان السلطان ، ففتح هذا الأخير الجلسة بدل الصدر الأعظم ليعبر لنا عما كلفه السلطان بإبلاغه إيانا ، وهو أنه كان مغتبطاً بزيارته لفاس ، وخاصة بكل ما لقيه من مظاهر الاستقبال ، والحفاوة والترحيب التي برهن عليها أهل فاس عن بكرة أبيهم ، وأنه لم يغادر فاساً غضباً ، واستياءً ، واستنكاراً ، كما قيل ، بل اضطر إلى هذا آخر الأمر حتى لا يقع ما لا تحمد عقباه بالنسبة لسكان فاس الذين لا يكن لهم إلا المحبة والتقدير ، وبالإضافة إلى ذلك فإنه ارتاح لما في البرقية الواردة منا والمعلنة لتضامننا معه في كل سياسة ينهجها تجاه فرنسا لصالح المغرب ، وأنه يفكر في استئناف الزيارة في أنسب

وأقرب الأوقات ، وأنه يكلفنا بشكر أهل فاس وإبلاغهم عطفه ورضاه مشيراً علينا بالعمل لتهدئة الناس وتطمينهم . وتكلم المعمري الذي كنا من قبل على اتصال سري به في بيته ، فكان هذا مما رشحه لدى السلطان ليكون ناطقاً باسمه في الاجتماع

وبعد الاستماع إلى الحديث تناولنا الكلام لشكر جلالته على كل ما بدا منه أثناء الزيارة لفاس ، ولتأكيد أننا كنا على بينة من حقيقة مغادرته لها ، وأن كل ما كتبته الصحف الفرنسية حول هذا إنما كان كذباً وبهتاناً ، وأننا لم نسجل في برقيتنا إلا ما يتفق تماماً مع رأينا وخطتنا ، وأن الحركة الوطنية ليست ضد فرنسا بلداً وشعباً ، بل ضد سياسة معينة هي التي يُعامل بها المغرب والمغاربة من طرف سلطات (الحماية) وعناصر الاستعمار ، وأنها مع الشعب متمسكة بالعرش والجالس عليه مهما ادعى واختلق الفرنسيون ، وأذنابهم ، وعملاؤهم ، عن سوء نية ، وبغية إفساد العلاقة بين الشعب وسلطانه، وأننا مسرورون بذلك اللقاء وإن كنا نفضل لو أمكن التشرف بمقابلة السلطان نفسه، ولكننا متأكدون من أن كل ما أراد أن يبلغه إلينا قد بلغ بكل وضوح ، ودقة وأمانة . هذا فحوى الحديث الذي جرى مع المعمري بحضور الهيئة الوزارية ، ثم دخلنا في حوار مع الوزراء دون أن ينبس الصدر الأعظم ببنت شفة إما احتفاظاً « بالهيبة والوقار » اللذين يليقان « بالمقام » ، وإما امتثالاً لأمر السلطان الذي أسند مهمة التبليغ عنه إلى رجل متفتح ولبق دون سواه من الهيئة الوزارية وإن كانت تضم شخصيات مثل محمد بن العربي العلوي ، ومحمد الحجوي الثعالبي ، ولكنهما كوزيرين لم يمكن أن يتوليا الكلام

باسم السلطان دون رئيسهما الصدر الأعظم ، فحينما اختار السلطان المعمري اعتمد اعتبارات وجيهة اقتضتها المهمة في تلك المناسبة الدقيقة والحرجة . أما الحوار فدار حول الحركة الوطنية ، وخطتها ، ونشاطها ، كما دار حول حوادث فاس التي لم يمكن أن تخلو من بعض التصرفات الفردية المؤسفة . وهنا تدخل أحمد الناصري بكلام غير لائق وعكس ما تكلم به زملاؤه في الحكومة المخزنية ، فعدّ منه فضولاً سياسياً لحاجة في نفسه ، وقد كان ردنا عليه عنيفاً ، وتصدى له المكي الناصري خاصة ، فتدخل محمد بن العربي العلوي ليهدىء الزوبعة ، وَبَدَا أَنَّ الوزراء كانوا غير متفقين مع أحمد الناصري الذي أراد أن يظهر أنه على خلاف تام معنا ، ودام المجلس وقتاً غير قصير ، وبقدر ما ساءنا تدخل الناصري حبذنا موقف الصدر الأعظم الذي التزم فيه بالقاعدة « قل خيراً أو اصمت » ! .

وفي آخر الاجتماع اقترح علينا المعمري أنه يرى من المستحسن في ذلك الظرف ، ونظراً لأهمية الحديث الذي جرى بين وفد الحركة الوطنية والهيئة الوزارية المغربية نيابة عن السلطان ، وسعياً في حوار مباشر مع السلطة الفرنسية المركزية لتبديد كل سوء تفاهم في صالح الحركة الوطنية نفسها ، أن نعمل لمقابلة المستشار المخزني « كي » في الموضوع ذاته ، فأجبنا بأننا لا نمتنع من إجراء هذه المقابلة ، خصوصاً وأننا من أنصار سياسة الاتصال والحوار مع رجال السلطة المختصة ، غير أنه لا يمكن ـ في تلك الظروف أن نتخذ المبادرة في هذا المجال ، وذلك خشية أن يساء فهمها أو تقابل بالرفض مما لا نرضاه أبداً ،

فاقترح المعمري أن يتولى بنفسه ربط الاتصال ، وأخذ موعد مع المستشار ، فقبلنا هذه الوساطة بشرط أن يكون مفهوماً لدى السلطة أن اقترح المقابلة كان من المعمري نفسه أثناء الاجتماع مع الهيئة الوزارية . وفعلاً تكلم المعمري هاتفياً مع المستشار الذي أظهر كامل الاستعداد لاستقبالنا فور خروجنا من القصر ، وقد تم هذا في جوّ طيب جداً ، فكانت لنا فرصة عرضنا فيها بكل صراحة وجهة نظرنا الوطنية سواء في القضايا العامة أو في حوادث فاس بمناسبة الرحلة السلطانية الربيعية ، وقد أبدى المستشار الفرنسي ارتياحه لما سمعه منا في تبيان المواقف ، والحقائق ، والوقائع ، الأمر الذي زيف كثيراً من المؤاخذات الرسمية على الحركة الوطنية ونشاطها ، كما قضى على الادعاءات المغرضة للصحافة الاستعمارية في الداخل والخارج .

وكان « عمل الشعب » قد صدر بتاريخ 11 مايو 1934 وهو يتضمن وصفاً لزيارة السلطان لفاس تحت عنوان : (فاس تهتف بالأمراء المغاربة) ، كما نشرت فيه صورتان كبيرتان للسلطان و «ولي العهد» مولاي الحسن، وكان العدد حافلاً بالتفاصيل والاستنتاجات التي توحيها الزيارة السلطانية ومظاهر الحفاوة التي لقيها الزائر الكريم من أهل فاس عامة ، ومن رجال الحركة الوطنية خاصة .

ولكن الفرنسيين لم يكونوا إذ ذاك إلاّ ساخطين، وحانقين، وناقمين بسبب كل ما جرى بفاس ، ولهذا لم يطل بهم الوقت أمام الأحداث والتطورات ، فأقدموا على منع « عمل الشعب »

بقرار 16 مايو من الجنرال القائد الأعلى لجيوش الاحتلال وإمضاء المصادقة عليه من نائب المقيم العام للجمهورية الفرنسية في المغرب ، فكان هذا هو كل ردّ فعلهم على كل ما لم يتحملوه ، كما كان صدمة عنيفة لنا وللشعب المغربي بأكمله . وفي نفس الوقت منعت من الدخول إلى منطقة الاحتلال الفرنسي كل من مجلة « السلام » ، وجريدة « الحياة » التطوايتين، وينص ذلك القرار على أن « عمل الشعب » يخل بالنظام العام ، ويمس بأمن جيش الاحتلال ، وكنت أشد الجميع تأثراً بالصدمة وانفعالاً لقرار المنع وذلك بوصفي مؤسس « عمل الشعب » ومديرها ، ورئيس تحريرها ، ولأنها كانت قطب الحركة الوطنية ، ولسانها المعبر ، فكان من البديهي أن أفكر في الأمر ، وأتدبر ما يجب عمله لإنقاذ الموقف ، ومحاولة استئناف النشاط الصحفي . وكان في إمكاني إدخال تغيير بسيط على إسم الجريدة لإصدارها من جديد طبقاً للقانون ، ولكني لم أقدم على هذا حتى لا يتغير ذلك الاسم الذي احتل مركزه في الشعب والحركة ، وصار ذا صيت في الداخل والخارج ، ولهذا فإما أن يعود وإما أن يخلد في التاريخ الوطني . وتلقت الصحافة الفرنسية في الداخل والخارج منع « عمل الشعب » بفرح وارتياح كأنها فازت بنصر عظيم ، فتكلمت عن أحداث فاس وتوقيف الجريدة الوطنية في مقالات نفثت فيها كل ما قدرت عليه من السموم . وانهالت عليّ منها قصاصات من شركة « الأركوس » حتى امتلأ بها ملف ضخم بحيث لم تبق جريدة لم تتحدث عن المنع الذي أذاعت خبره وكالة (فاس) الإخبارية بما أوحته لها السلطة الفرنسية ، فكان في هذا ترويج

للباطل لم أستطع عليه رداً بعد منع الجريدة . ومن الصحف الفرنسية من لم تطمئن لتوقف « عمل الشعب » بمجرد صدور قرار المنع ، فأبدت مخاوفها من أن تبرز الجريدة باسم جديد ، فيختفي الاسم بالمنع دون مسماه ، فقد كتبت مثلاً « الصوت الفرنسي» اليمينية الملكية بتاريخ 19 مايو 1934 : «هل نعرف الآن كيف نتدارك الخطر ؟ وهل سيستمر في السماح للوزاني ، كل أسبوع وفي أربع صفحات ، بتقطير سمه العدائي لفرنسا ، إن لم يكن في« عمل الشعب » الممنوع حالياً ، فربما في « إرادة الشعب » أو في صحيفة أخرى على شاكلتها»؟ .

كما كتبت جريدة « التطور الشمالي الأفريقي » الصادرة في الجزائر بتاريخ فاتح يونيو 1934 : طيلة أشهر نشر زميلنا (جوزيف راسكلاس) في « الصوت الفرنسي » بالدار البيضاء ضد قائد الفتنة المغربية محمد حسن الوزاني ، مدير الجريدة العدائية لفرنسا الموقوفة أخيراً « عمل الشعب » (فاس) ، اتهامات ذات خطورة قصوى . . . وقد لجأ « الحسن » إلى وسيلة هي متابعته لدى المحكمة الجنحية حيث حكم عليه بستة عشر فرنكاً غرامة ، وفي الحين تعاظم (أحسن الوزانيين) (Le Plus hassani des ouazzani) (أي أخبثهم - في قصده - بالنسبة للفرنسيين وسياستهم في المغرب) المنتصر بأبخس ثمن حيث سحق زميلنا بكل ثقل الحيثيات التي لا تعني شيئاً . . . ، وهكذا استهدفت للحملات الاستعمارية المسعورة بعد أن انتزعت القوة الباغية السلاح من يدي ، ولكن إن فقدت سلاح الجريدة فقد بقيت لي أسلحة لا تسلب ، ولا سبيل لأحد عليها. وبعد تفكير في قرار

المنع عزمت على السفر إلى الرباط لمحاولة الاتصال بنائب المقيم العام الموجود إذ ذاك في باريس، ولكني تقابلت مع بروست مدير الديوان المدني للمقيم العام ، فسألته عن سبب منع الجريدة الوحيدة التي كان يملكها الشعب المغربي بينما كانت تعد بالعشرات في المغرب الجرائد الفرنسية اليومية والدورية ، السياسية وغير السياسية . وجواباً على سؤالي أخرج ملفاً كان يحتوي على أعداد من « عمل الشعب » وقد أشير في طرتها بالقلم الأحمر والأزرق على كثير من الفقرات ، ثم قال (انظروا هذا ، فإني كنت مكلفاً من المقيم العام بأن أتتبع كل ما ينشر في الجريدة وأدرسه ، وأقدم له به تقريراً ، وهذا كان يأخذ كثيراً من وقتي كل أسبوع بل كنت لا أكاد أنتهي من عدد حتى يأتي الذي بعده ، وهكذا صار معظم عملي هو الاشتغال « بعمل الشعب » ، وهذا شيء كثير لا أطيقه باستمرار) ، فقلت له (هذا عمل مهم جداً ، لأنه يتعلق بقضايا ومشاكل شعب بأكمله ، فهو ليس بعمل زائد أو ثانوي ، بل أساسي ، وضروري ، وهو السبب الذي جعل المقيم العام يكلفكم به) ، فقال : (بالرغم عن هذا أعترف بأني لا أعرف لحد الآن بالضبط ماذا تريدون وإلى أين تسيرون ؟ ففي كل أسبوع تطالعوننا بمطالب كثيرة بحيث يختلط علينا الأمر ، فلم نعد نتبين مرادكم ، وحيث إن الجريدة أوقفت الآن فسيكون لدينا الوقت الكافي لندرس ما فيها ، ونفكر في الأمور التي اهتمت بها) ، فقلت له : (هذا شيء غريب جداً ، لأننا كنا نكتب بالفرنسية ، كما كنا نحرص دائماً على أن نكون في الكتابة صرحاء وواضحين ، ومع هذا نظل غير مفهومين

عندكم ؟) وعلى هذا أجاب : (إنكم تكثرون من المطالب ، ولا تتركون لنا وقتاً لفهمها) ، فقلت له : (ما دمنا في نظركم غير واضحين ولا مفهومين فسنعمل من الآن لنكون أكثر وضوحاً وفهماً لديكم) ، فقال : (أرجو ذلك ، وأشفع هذا باقتراح نوع العمل المنشود ، وهو إعادة النظر في كتابات « عمل الشعب » ، واستخلاص أهم ما ورد فيها حتى يكون واضحاً ومفهوماً). وانتهت المقابلة التي استفدت منها أن الفرنسيين كانوا يدعون أنهم لا يعرفون ما نريد ، ولهذا فمن الواجب أن نفكر في تعريفهم به أكثر ، وقد أفضى بنا التفكير إلى تحرير دفتر المطالب المغربية كما سأتحدث عنه فيما بعد ، وهكذا أدت حوادث فاس إلى منع « عمل الشعب » ، كما أدى إلى هذا المنع إلى فكرة تطوير الحركة الوطنية ونشاطها بإخراج لائحة المطالب المغربية ، وتقديمها رسمياً إلى المراجع العليا في الرباط وباريس ، وبإنجاز هذا أصبح للحركة الوطنية برنامج مفصل ومحكم من القضايا والحلول الصالحة لها ، فانتقلت حركتنا إلى طور جديد أحرزت فيه القضية العامة على ما كان يعوزها في الماضي ، ويتخذه الخصوم من المستعمرين سلاحاً لطعنها ، وذريعة لتشويهها ، وعلة لعدم الإهتمام بشؤونها ، ولكن سرعان ما تحطم كل هذا بظهور لائحة المطالب ، وأحرج الحاكمون بعد أن جعلوا أمام أمرها الواقع ، وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ، وكم من نقمة في طيها نعمة !

المغرب وسياسة انكلترا في فلسطين

كان الشعب المغربي شديد الاهتمام بكل ما يجري في فلسطين المعتدى عليها من الاستعمار الانكليزي والصهيوني ، فكان يتتبع كل ما يقع فيها من أحداث وتطورات الصراع العربي ضد الدخلاء جميعاً إنكليزيين ويهود الذين كانوا حلفاء الشر ، والطغيان ، والبطش ، الأولون باسم « نظام الانتداب » والآخرون باسم (الوطن القومي اليهودي) كما أقرتهم عليه سياسة انكلترا في 1917 .

وفي كل مناسبة كان المغرب يقف من الشعب العربي الفلسطيني موقف التضامن الكلي ، والتأييد المطلق بالرغم عن عراقيل السياسة الاستعمارية الفرنسية ، وممالأتها للنشاط اليهودي السري والعلني في المغرب ، كما أوضحناه بوثائق سرية رسمية صادرة عن الإقامة العامة .

وعملاً بواجب التضامن مع الشعب الفلسطيني رفعنا في يناير 1934 عريضة احتجاج على السياسة الانكليزية في فلسطين إلى القنصل العام بفاس هذا نصها :

الحمد لله ولا غالب إلا الله .

حضرة صاحب السعادة القنصل العام للدولة البريطانية .

تحية وسلاماً .

وبعد ، فنرجو من سعادتكم أن ترفعوا إلى حكومتكم الموقرة احتجاجنا التالي ضد السياسة المتبعة في فلسطين العربية الإسلامية ، نحن ، الموقعين أسفله باسم الأمة المغربية ، نعلن تضامننا التام مع عرب فلسطين المضطهدين ، ونرفع احتجاجنا الصارخ ضد الوعد الذي أعلنه خادم الصهيونية الأكبر اللورد بلفور في نوفمبر 1917 ، ذلك الوعد الغريب الذي يرمي إلى تحطيم فلسطين العربية شعباً وحكومة ، وتحويلها وطناً قومياً لشذاذ اليهود يجمعون فيه أمتهم ، ويقيمون فيه دولتهم ، ونحتج شديد الاحتجاج ضد الأساليب الإنجليزية الخاصة التي اتبعتها الإدارة « الفلسطينية » منذ ستة عشر عاماً لتحقيق الوعد البلفوري الظالم ، فكانت جميع أعمالها وتشريعاتها متحيزة تحيزاً ظاهراً ضد عرب فلسطين ، مسلمين ومسيحيين ، بينما يتمتع دخلاء اليهود في فلسطين بحقوق لا أساس لها ، ورعاية لا حد لها .

والأمة المغربية تعد من قبيل التحدي والعناد ذلك التصريح الخطير المهيج الذي فاه به وزير المستعمرات ، بمناسبة افتتاح مرسى حيفا ، معلناً تمادي انجلترا على سياستها المتحيزة الجائرة ضد أهالي البلاد الشرعيين في وقت لا تزال فيه جراحهم دامية من رصاص الجند الإنجليزي ، والإدارة الإنجليزية .

هذا ، وإن المسلمين المغاربة كسائر مسلمي الأرض يعتبرون

فلسطين وطناً خالصاً للعرب ، وملكاً عاماً للملة الإسلامية ، ويحملون لها في قلوبهم من التقديس والإجلال بصفتها بلد المسجد الأقصى ، وموطن الإسراء والمعراج نظير ما يحملونه من التقديس للحجاز الشريف بصفته بلد المسجد الحرام ، وموطن الكعبة المشرفة ، ويعتبرونها ميراثاً إسلامياً ثميناً لا يمكن أن ينتقل من أيدي المسلمين إلى أيدي الصهيونيين ، ويرون من الخير لسمعة بريطانيا واقتصادياتها في البلاد الإسلامية أن تترك هذه السياسة العوجاء التي لم تجلب لها إلّا عداوة ملايين المسلمين المنتشرين في سائر أطراف الأرض والتي شوهت سمعتها في العالم الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه ، والمغاربة يودون من صميم قلوبهم أن ترجع السياسة البريطانية إلى رشدها ، فتخطب ودّ العرب أصحاب البلاد الشرعيين ، وتتركهم في بلادهم أحراراً مستقلين ، وينذرون الشعب البريطاني ، إذا تمادت حكومته على سياستها ضد عرب فلسطين ، بمقاطعة تجارته ومقاومة مصنوعاته ، ووقتئذ يقدر الشعب البريطاني وحكومته المغامرة نتائج هذه التجربة الجدية التي يستعد لها العالم الإسلامي الآن شرقاً وغرباً.

في رمضان المعظم 1352(يناير 1934) .

(الإمضاءات)

اختطاف الوطني عبد القادر التازي

كان صديقنا الوطني المخلص عبد القادر التازي - أحد الأعضاء البارزين في جمعية قدماء تلاميذ ثانوية مولاي إدريس ، وعضو التشكيلة السرية الوطنية بفاس المكناة « بالزاوية » - من عائلة « مخزنية » معروفة ، فكان أبوه مندوب السلطان بطنجة ، وأخوه محمد باشا فاس ، ومنذ أن لجأ مع أخويه الأصغرين إلى الريف زمن الثورة التحريرية وهو في خلاف مع أسرته التي كانت أسرة موظفين. وهكذا عاش عبد القادر في بيئة مناوئة ، وبين أسرة لم تتحمل أن يكون عضو منها من أبرز رجال الوطنية والجهاد ضد الاستعمار ، ولم يكن عبد القادر ليتأثر بشيء أو بأحد في سبيل المبدأ الذي آمن به ، وعاش وضحى من أجله ، وفي أبان الحركة الوطنية و « عمل الشعب » كان عبد القادر من العاملين الذين لا تلين لهم قناة ، ولا تهين لهم عزيمة ، ولما أعيى أمره أسرته الموالية للإدارة دبرت له مؤامرة اختطاف في بيته ، وفي وضح النهار وذلك بواسطة بعض إخوته . ففي 28 أكتوبر 1933 كان احتفال عند الجالية الفرنسية بفاس بمناسبة عودة جيش الاحتلال من ساحات القتال باسم ما دعي وقتئذ (بعمليات التهدئة وبسط السلم) وحوالى الساعة الثالثة بعد الظهر جاء أخ له

موفداً من أخيه محمد باشا المدينة ليعرض عليه الصلح مع هذا الأخير ، فتردد عبد القادر لما خامره من شك وارتياب أمام هذه المفاجأة ، وبعد أن رفض مرافقة شقيقه لدار الباشا تدخل أعضاء الأسرة ، وفي طليعتهم أم عبد القادر ، ليرغبوه في قبول العرض ومصاحبة أخيه حباً في الصلح الذي سيخرج الأسرة من الخلاف .

وأخيراً تنازل عبد القادر عند رغبة الأم الحنون ، فذهب مع أخيه إلى دار الباشا ، ولما كانا في قاعة الانتظار جاء من نادى على رفيقه لمقابلة الباشا ، بينما طلب من عبد القادر أن يقابل أخاً له بباب الدار، وبمجرد ما خرج عبد القادر وجد الباشا في انتظاره ، فأخبره بأنه تلقى أمراً باعتقاله ونفيه من فاس ! فلم يصدق عبد القادر عينيه ولا أذنيه ، وأخذ يلوم الباشا ويحتج عليه ، فتقدم إليه عونان من أعوان الباشا والإدارة ليمسكاه ويدخلاه إلى سيارة انطلقت في الحين نحو مكان مجهول. وما كاد أن ينتشر الخبر في فاس والمغرب حتى هاجت الأفكار ، وتعالت الاحتجاجات على ذلك التصرف الغريب ، وتلك المؤامرة الدنيئة ، فأرسلنا برقيات إلى رئيس الحكومة ، ووزير الخارجية ، والمقيم العام في باريس ، وإلى أصدقائنا أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الفرنسي ، كما كتب أحدهم ، وهو « جان لونكي » مقالاً في جريدة الحزب الاشتراكي « لوبوبيلير » في فاتح نوفمبر 1933 ، ندد فيه باعتقال عبد القادر ، وبالسياسة الفرنسية في المغرب .

ولم تكن الأم - أم عبد القادر ، وابنها الباشا ، وابنها المبعوث - أقل الناس دهشة ، وسخطاً ، وغمّاً إذ شعرت بمشاركتها في الإثم ، وأدركت أنها كانت هي الأخرى ضحية المؤامرة ، ولا شك أنها ندمت على ما فعلت شر الندم ، ولات ساعة مندم ! .

وجاء اختطاف عبد القادر بعد اعتقالات كثيرة في الصفوف الوطنية ، والأحكام التعسفية الصادرة على الأبرياء في غشت من تلك السنة ، ومنع مؤتمر طلبة شمال افريقيا ، ومنع الدروس الوعظية التي كان يلقيها مدرسون أحرار من الشباب في القرويين خاصة .

ولم تلبث مؤامرة الاختطاف أن أصبحت تدعى « بنازلة التازي » على ألسنة الناس ، وفي الصحف ، وشنت « عمل الشعب » عدة حملات ضد ما تعرض له عبد القادر من اختطاف ، ونفي ، فكتبت بقلمي شتى المقالات (« عمل الشعب » أعداد 14-15-17- من 3 إلى 24 نوفمبر 1933) فضحاً للمؤامرة ، ودفاعاً عن صديق حميم ، وزميل وفيّ ، ومجاهد شجاع ، وكانت المؤامرة حجة بينة على سوء السياسة وفساد الحكم في ذلك العهد المشؤوم الذي أصبح فيه الأخ الموظف يتآمر ، بأمر السلطة الاستعمارية ، على أخيه الوطني الحر .

والجدير بالذكر أن جمعية قدماء تلاميذ ثانوية مولاي إدريس بفاس قد أبت هي الأخرى إلا أن تعلن تضامنها وتقديرها لعبد القادر التازي وذلك في 29 أكتوبر 1933 أثناء انعقاد جمعها

العمومي الاستثنائي بعد أن سمح لنفسه « مستشارهـا الفني » (سالانك) ، مدير تلك الثانوية ، بتناول شخص عبد القادر دون التصريح باسمه رامياً إياه بجهل كل ما يتعلق بالثانوية المذكورة. وقد تجلى ذلك التضامن وذلك التقدير في التصويت بالإجماع على الصديق المبعد في منفاه كرئيس للجمعية ، فكان في هذا صفع ولطم (لسالانك) الوقح ، وللسلطة الباغية التي كان عميلها وبوقها في جلسات الجمعية تحت ستار « الاستشارة الفنية » ، وبما أن نفي عبد القادر حال دون ممارسته للرئاسة الفعلية فقد انتخب المهدي المنيعي رئيساً بدله، وذلك بعد أن أدى التصويت الإجماعي على إسناد الرئاسة لعبد القادر التازي كل مغزاه في مجال الردّ والتحدي للمتآمرين من عائلته، ومن السلطات الفرنسية الجائرة .

حركة الموظفين الفرنسيين

بعد حركة المعمرين « المجزوزين » لانتزاع المزيد من الامتيازات والمساعدات قامت حركة الموظفين الفرنسيين في المغرب .

وإذا كان المعمرون قد اتخذوا شعار « ثورتهم » ومطالبتهم « جزّ قمم رؤوسهم » إيهاماً بالأزمة ، وادعاءً للإفلاس ، فإن حركة الموظفين لم توضع تحت أي شعار من شأنه أن يجعلهم أضحوكة الرأي العام ، ولا شك أنهم اقتنعوا ـ عبرة بالمعمرين المجزوزين ـ بأن هذا لا يجدي في التأثير على الرأي العام ، ولا في الضغط على السلطات حتى يفوزوا بتحقيق المطامع ، وبلوغ المآرب .

وكان السبب في حركة الموظفين هو ظهير 23 فبراير 1934 المستمد كالعادة من القانون الفرنسي بتاريخ 11 دسمبر 1933 الخاص بالتخفيضات ، والقاضي باقتطاع استثنائي وتصاعدي يتراوح بين 5 % بالنسبة للمرتبات الشهرية الصغيرة ، و 12 % بالنسبة للمرتبات التي تفوقها ، ونظراً لما كانوا يتمتعون به من امتيازات ومنح ، فضلاً عن المرتبات الدسمة والضخمة ، فإن ذلك الاقتطاع لضروروات الميزانية العامة لم يكن بالشيء

الكثير ، ومع هذا لم يتحملوا التضحية الخفيفة المفروضة عليهم في المغرب ، كما فرضت من قبل على زملائهم في فرنسا ، ذلك أنهم كانوا متأثرين بعقلية المستعمر المستغل ، والفاتح الغانم ، والسيد الذي له كل الحق ، وأكثر من الحق .

وفي الواقع فإن ما طلب منهم لم يكن ليؤثر في وضعيتهم كأصحاب امتيازات ، ولكنهم لم يقبلوا أن يمسوا فيها بأي شكل ، ولأي سبب ، ولهذا ثارت ثائرتهم ، وأظهروا من الاستنكار والاحتجاج ما جعلهم في الحقيقة يفضحون أوضاعهم ، ويلفتون الرأي العام إلى مكاسبهم ، ويفتحون العيون على مطامعهم ، وقد نعتوا ذلك الاقتطاع بأنه (غير ديمقراطي) و (وقاحة) غير لائقة مادياً ومعنوياً، وإذا كان الأمر ـ كما زعموا كذباً وباطلاً ـ فهل كان من المعقول أن يرفضوا ما اقتطع لأمثالهم في فرنسا نفسها ؟ وهل من « الديمقراطية » أن يظلوا محتفظين بكل الامتيازات والمكاسب رغماً عن كل الظروف والتطورات ؟ .

وهل كان « وقاحة غير لائقة » أن يستمروا على تفوقهم وامتيازهم بالنسبة للموظفين المغاربة المحرومين في وطنهم نفسه من كل تسوية مع أولئك الأجانب في المرتب وتوابعه المادية والمعنوية ؟ إذ لم يكن لموظفينا من المرتبات ، والمنح ، والامتيازات ، وحتى التنظيمات المهنية ما كان منه للفرنسيين حظ الأسد ، الأمر الذي جعل منهم طبقة محظوظة وممتازة إلى أبعد حد مستطاع ، أما الموظف المغربي فكان له المرتب الهزيل الذي يمثل الحد الأدنى ، كما كان محروماً من كثير مما كان

يتمتع به الموظف الفرنسي ، ويرجع هذا إلى سياسة التمييز العنصري بين المستعمرين وضحاياهم من المغاربة ، وهي سياسة تقوم على ما يسمى (بوزن الناس بموازين مختلفة) ، وقد كانت هي السياسة المنهجية لنظام (الحماية) ، فكانت تتعمد عدم التسوية بين موظفي الدولة ولو تساوت مقدراتهم ومؤهلاتهم ، وهكذا كان للفرنسي الحدّ الأعلى في كل شيء بينما لا يعطى لنظيره المغربي إلا الحد الأدنى ، فنتج عن هذا الوضع الشاذ أن الموظف الفرنسي صار وحده هو المنعم والمدلّل ، كما أن كثرة عدده في الإدارات جعل هذه مصابة بالتضخم والاكتظاظ ، وجعله هو المسيطر المطلق فيها . وتترجم الأرقام هذا حيث أن العدد انتقل في 1931 من : 16.551 إلى 19.304 ، وإلى 19.350 في 1933 ، وبما أن أغلبية الموظفين كانوا فرنسيين وأن مرتباتهم ومنحهم كانت مرتفعة جداً فإننا ندرك ما كانوا يكلفون الميزانية المغربية من مصاريف مرهقة ، وقد اهتمت « عمل الشعب » بحركة الموظفين الفرنسيين ففضحتها ، كما دافعت في نفس الوقت عن الموظفين المغاربة ، وعن المكلفين الذين تؤخذ منهم الضرائب ، وعن ميزانية وحقوق الأمة المغربية التي كانت بمثابة « البقرة الحلوب » لصالح غير ذويها ، ولذلك طالبت الجريدة باسم الإصلاح الإداري بإلغاء كل الوظائف غير الضرورية كبرى وصغرى ، وبدمج إدارات بعضها في بعض ، وبإسناد كل ما يمكن من المناصب إلى المغاربة باعتبار أنهم لا يتقاضون نفس المرتبات والمنح المعطاة للأجانب ، وبإسقاط منح لا داعي لها مطلقاً ، وبهذه التدابير توفر كثير من أموال الدولة

لتستعمل فيما تحتاج إليه البلاد من تجهيزات ، والأمة من إصلاحات ، أما ما فكرت فيه الإدارة الفرنسية من مدخول اليانصيب، وضرب السكة النقدية فلا يمكن أن يعالج إذ ذاك أزمة الميزانية العامة نتيجة الاختلال بين المداخيل والمصاريف وما يؤول إليه هذا من عجز لا يمكن إلا أن يتفاقم مع السنين ، ولا سبيل وقتئذ إلى محاولة تلافيه كله أو بعضه بفرض ضرائب جديدة أو بمضاعفة الضرائب الموجودة ، فهذا ما لا يطيقه يومئذ المكلفون المغاربة الذين يضحون أكثر مما يستفيدون ، فلا بد لعلاج العجز المالي من اتخاذ تدابير جزئية وفعالة للتوفير ، وحسن التصرف والتدبير ، إذ بغير هذا لم يكن من سبيل إلى إنقاذ الميزانية من الداء العضال الذي هو التضخم الوظيفي وما يتسبب فيه من تكاليف باهظة. وفي سبيل ذلك الإنقاذ كان يجب مواجهة موقف الموظفين الفرنسيين بكل ما يلزم من حزم وصرامة خدمة للصالح العام ، فليس بمعقول ولا مقبول أن يتحمل الشعب من التضحيات ما يوفر للموظفين الفرنسيين كل ما لهم من كماليات في حين أنه يحرم هو نفسه حتى من الضروريات . هذه هي فحوى الحملة المضادة التي قامت بها جريدة « عمل الشعب » لمواجهة حركة الموظفين الفرنسيين المعارضين لكل اقتطاع من أجورهم لتسديد بعض العجز في الميزانية العامة ، ومن المعلوم أن الموظفين الفرنسيين كانوا يتمتعون إذ ذاك بامتياز هو المنحة التي كانوا يأخذونها باسم وجودهم خارج وطنهم وقدرها 50 % من مرتبهم الأصلي ، ولتسديد عجز الميزانية اضطرت الدولة إلى جعلها 35 % ، ثم أرادت الدولة بدافع ضرورات

الميزانية خفضها بما يتراوح بين 5 % و 12 % حسب المرتبات وهذا ما لم يقبله الموظفون الذين أبوا إلا أن يتمسكوا بامتيازاتهم كاملة غير منقوصة على حساب الميزانية التي كان يمول معظمها من جيوب الشعب المغربي ، ولم تتمكن الدولة من تخفيض العجز المالي المقدر في 1936 بـ 160 مليوناً من الفرنك إلا باتخاذ تدابير صارمة كـالاقتطاع من أجـور الموظفين ، وتـوفير نحـو 100 مليون .

حركة محاربة الخمور

بعدما استفحل بيع الخمر في الأوساط المغربية بسلا اضطر أهلها إلى القيام بحركة تحدُّ من هذا المنكر ، ففي 26 أبريل 1934 تجمهر الناس بالمئات قرب باب سبتة ، وحوالى العاشرة والنصف صباحاً أغاروا على دكاكين بيع الخمر طالبين من أصحابها تسليمهم كل ما عندهم من تلك البضاعة ، وكان عدد الدكاكين سبعة عشر فيهم إسباني وسينغالي وثلاثة جزائريين ، وقد كسرت جميع الزجاجات الخمرية التي عثر عليها في تلك البقالات ، وكان على رأس المتظاهرين الحاج أحمد معنينو ومحمد حصار اللذان اعتقلا وسيقا إلى سجن العلو بالرباط .

ومن الأسباب الداعية إلى تلك المظاهرة أن بيع الخمور تسبب في تدهور الأخلاق العامة ، وإحداث مشاجرات بين السكارى والمارة في شوارع المدينة مما أقلق الراحة والطمأنينة فيها ، وأخل بالأمن في أحيائها ، وعرض السكان باستمرار إلى تهديدات وأخطار، وانتهاك حرمة المساجد والبيوت المجاورة للخمارات المنتشرة إذ ذاك حتى بين المنازل الخاصة، وكل هذا على مرأى من ولاة الأمر الذين تعايشوا مع أوكار الرذيلة والإذاية فمنحوها التغطية والتشجيع بغض الطرف عن وجودها ، وتركها حرة في

ترويج الخمر بين السكان المسلمين .

وقد نشأت الحركة بمناسبة اجتماع ديني ليلة عاشوراء 1953 هـ ، في هذا الاجتماع حصلت مذاكرة في هذا الموضوع ، فتكلم محمد حصار وقال : « **إن الإسلام يأمر بتغيير المنكر ، فإن لم تفعلوا ذلك بيدكم وبأنفسكم بقي الفحش والمنكر سائدين بينكم** » ، وعقب عليه معنينو قائلاً : « **غداً يوم عاشوراء نغتنمها فرصة ونعمل على إقفال أماكن الخمر بكل وسيلة ، ومن اقتنع بهذه الفكرة عليه أن يتصل بنا غداً صباحاً في الثامنة بالضبط بمكان معين** .

وفي صبيحة **يوم عاشوراء عاشر محرم الحرام** ، حصل الاجتماع، وشرعا في العمل المباشر حيث قصدا دكاناً يبيع الخمر سبق أن كان كتاباً قرآنياً بجانب الزاوية القادرية بحومة زناته ، وبجرد الوصول إلى هذا المكان تجمع فيه عدد لا يستهان به من الوطنيين الأحرار ، فخطب فيهم معنينو قائلاً : **أيوجد منكر مثل هذا ؟ كتاب قرآني يصبح خمارة** ، وتحمس الحاضرون ، وألزموا بائع الخمر بالنزول للأرض ، وإفراغ المكان ، وحملوا القنينات الخمرية في عربة نقل ، وأمروه بالخروج إلى المدينة الجديدة ، وأخذوا مفتاح الدكان ، وهكذا تابعوا عملهم في هدوء وطمأنينة .

وما كادت الساعة الحادية عشرة تبلغ حتى أقفلوا **سبعاً وعشرين** خمارة، وأصبحت **المظاهرة تبلغ نحو عشرة آلاف** والكل في حماس ضد هذا المنكر دون أن تحدث أية اشتباكات أو

مشاكسة أو خصام ، ورغم وجود بعض الشرطة لم تستطع التدخل ، ولا الوقوف في وجه العاملين ، لأن **الموقف رهيب ، والحماس بلغ أشده** ، ومجرد التدخل يحدث ما لا تحمد عقباه ، لأن بعض الناس المشاركين تزودوا بالعصي وغيرها. وعقب الظهر جمع المراقب أعضاء البلدية ، وقص عليهم ما جرى مؤملاً منهم استنكار ما حصل ، ولكنهم أعلنوا بلسان واحد أنهم متضامنون في هذا العمل ، لأنه خزي وعار ، وطالما رفع الناس الشكوى للمسؤولين بهذه المنكرات فلم ترعو الإدارة ولم تجب!.

وأحضر معينينو وحصار وجماعة لمقابلة المراقب ، وحصلت مشادة ، وأخيراً طلب المراقب منهما ضامناً للحضور لدى الشرطة في الغد صباحاً ، وباتت الليلة هائجة ، وفي الصباح قدمت جماعة من الوطنيين للشرطة قصد الاستنطاق والتعرف على المسؤولين ، فقام **حصار ومعنينو بتحمل المسؤولية كلها دون سواهم** الذين كانوا مجرد مسايرين ، فنقلا حالاً إلى سجن لعلو بالرباط وجمهور الأمة يودعهم ، وفي مساء هذا اليوم حصلت مشادة مع مدير السجن. وفي صباح الغد 11 محرم انتهت المشادة بإدخال حصار إلى الزنزانة (**السيلول**) ، فوقف **معنينو مدافعاً** ومتحمساً حيث قابل أسرته التي زارته في مساء هذا اليوم ، وعرفهم بما حصل لصديقه **حصار وأنه بالسيلول** ، وبلغ الخبر لمدينة سلا ، فقامت قيامة الأمة السلوية ، وتكوَّن وفد من خيرة رجالها ، وحرروا عريضة احتجاج ومطالبة لجلالة الملك سيدي محمد بن يوسف وقعها جل سكان المدينة ، ورفعها وفد يتركب **من الحاج محمد علي عواد ، ومحمد الطيب العلوي ،**

وإدريس الشدادي ، وأبو بكر القادري ، والحاج أبو بكر عواد ، وعبد الهادي أطوبي ، وعمر بن الأمين ، فاستقبلوا من الديوان الملكي وقدموا العريضة ، وبعد ثلاثة عشر يوماً من الواقعة حضر **معنينو وحصار** للمحكمة ، وصدر في حقهما حكم بشهرين من السجن لكل واحد . وفيما يلي نص تلك العريضة :

يا جلالة السلطان ، إن رعيتكم السلوية ترجو من جلالتكم إنقاذها من خطر الخمر التي أوجب ديننا المقدس حماية المسلمين من شرها ، وترجو إصدار أوامركم العالية بإقفال الخمارات الموجودة في المدن الإسلامية داخل الأحياء الإسلامية ، وعدم السماح بها لا للمغاربة ولا للأجانب، وإصدار الأمر العالي للباشوات والعمال بالمراقبة التامّة والصرامة الكاملة ضد السكارى من المسلمين ، وإن رعيتكم السلوية تلتمس من فضل جلالتكم الإذن بتسريح الشابين المسلمين المخلصين السيد **محمد حصار** والسيد **احمد معنينو** ، اللذين دفعتهما الغيرة الدينية لإقناع أصحاب الخمارات بالانصراف عن الأحياء الإسلامية ، إلى غيرها من الأحياء الأخرى ، وتلتمس من مخزنكم الشريف القيام ببحث كاف عن الأضرار العظيمة التي لحقت رعاياكم المسلمين في سائر أطراف المملكة ، من الوجهة الدينية والصحية والمالية بسبب الخمر التي انتشرت انتشاراً لم يسبق له نظير ، ووضع تشريع صارم يصون الأمة الإسلامية من هذا البوار والخراب . ودمتم يا جلالة مولانا السلطان ملجأ أمتكم ، ومطمح رعيتكم ، وعلى تمام الطاعة والولاء والإخلاص، والسلام.

سلا حرر بتاريخ 12 محرم الحرام 1353 هـ

المجالس « التمثيلية » ونظام (الحماية)

قامت أنظمة (الحماية) على « الازدواجية » الفرنسية والمغربية فكانت تارة مختلطة داخل الإدارات ، وتارة أخرى منفصلة في حظيرة المجالس التمثيلية المهنية وغير المهنية ، ولكن على أساس واضح وثابت هو أن العنصر الفرنسي كان يملك الأكثرية ، كما كان صاحب الحل والعقد في كل شيء . وتمشياً مع هذا كان « التمثيل » مظهرياً أكثر منه ديمقراطياً صحيحاً ، خصوصاً بالنسبة للمغاربة ، سواء على الصعيد العام أو على الصعيد المحلي .

وهكذا كانت حكومة (المخزن) برئاسة الصدر الأعظم ، والكل تحت إشراف السلطان ، وكان الطرف المقابل يتكون من الإقامة العامة ، والإدارات الفنية التابعة لها ، وقامت بين الجانبين المغربي والفرنسي صلة الوصل ممثلة في « مستشار الحكومة الشريفة » ، وهو فرنسي كرئيس لإدارة الأمور الشريفة (الشرع الإسلامي ، والأحباس ، وغيرهما) ، وهو جهاز لمراقبة الحكومة المغربية ، والوصاية عليها ، وتصريفها وفق مشيئة سياسة (الحماية) هذا بالنسبة لدولاب الحكم في الدولة. أما بالنسبة للتمثيل فكان يوجد ما سمي «بمجلس شورى الحكومة» المتركب من قسمين منفصلين فرنسي وهو المهم ، والمسموع الكلمة ،

والمُتبوع الرأي ، والمغربي وهو صوري ومسرحي أكثر منه شيئاً آخر ، ويرأسه المقيم العام وبجانبه الصدر الأعظم وأعضاء الحكومة المخزنية (لإثبات الحضور) وذر الرماد في العيون لا غير ، فحضورهم كان رمزياً (وفولكلورياً) لا غير.

وفي المدن سمح بقيام لجان بلدية فرنسية ومغربية منفصلة أو مختلطة مع ضمان الأكثرية فيها لممثلي الجالية الفرنسية الأقلية في البلاد ، وكان أعضاؤها معينين من السلطة ، ولهم صفة استشارية صرفية ، ومهمتها مراقبة التسيير الإداري والمالي لرئيس المصالح البلدية ، وهو فرنسي ، وبهذا الاعتبار يعد « عمدة المدينة » الحقيقي ، وكان يشغل في الهيئات منصب نائب الرئيس ، وهو الذي يوقع بالعطف جميع القرارات الصادرة باسم الباشا كرئيس دائم للجنة البلدية أو المجلس البلدي .

أما الدار البيضاء وفاس فكان لهما جهاز بلدي خاص ، فاللجنة البيضاوية كانت تملك صلاحية التقرير أثناء المداولات في الشؤون البلدية ، وأعضاؤها معينون لمدة ثلاث سنوات بمقتضى ظهير فاتح يونيو 1922 .

وأما فاس فكان لها ما سمي « بالمجلس البلدي » الخاص بالمدينة المغربية القديمة ، وكذلك هيئة بلدية فرنسية للمدينة الجديدة .

وقد اتخذت لتعيين المجلس البلدي مسطرة دعيت (انتخابية) ، ولم تكن في الواقع تمتُّ إلى الإنتخاب بصلة وسبب ، فصورتها لم تختلف عن اللجان البلدية المغربية الأخرى ، أما ما انتحل لها من الصفة الانتخابية فلم يكن إلا

خدعة مكشوفة لم ينخدع لها أحد. أما الأسلوب « الانتخابي » المزعوم فكان عبارة عن استدعاء طائفة تختارها الإدارة من أعيان وسكان المدينة بواسطة أعوانها ، وكانت العناصر المستدعاة في الغالب من الذين ترضى عنهم الإدارة ولا تعتبر فيهم إلا روح الطاعة والامتثال ، وهكذا يستدعى من كل حيّ فريق ، ولا تسلم الاستدعاءات إلا في آخر سعة من مساء اليوم الذي قبل يوم الاجتماع وينعقد في الصباح حوالى الثامنة ، وبهذا لا تترك الإدارة للمدعوين الوقت الكافي للاتصال والتشاور. وعند الدخول إلى بناية المجلس يدلي كل مدعو بورقته حتى لا يحضر غير من اختارتهم الإدارة ، خصوصاً وأن المراقبة كانت شديدة في الباب ، فلا تسمح لغير المرغوب فيهم بالدخول ، ولا يكتفي البوابون المراقبون بتسلم أوراق الاستدعاء ، بل يلقنون الداخلين أسماء الذين ينبغي اختيارهم لعضوية المجلس ، وهذا ترشيح رسمي بطريقة التلقين الذي لا يخلو من توجيه بالضغط والقهر ، ووسوسة شيطانية ماكرة ، وكان هذا النوع من الترشيح في صالح الأعضاء القدماء الذي جربوا ، فأدوا الدور الذي اختيروا له بما كان فيه رضى الإدارة. وفيما إذا أسفرت « عملية الاختيار » عما لا ترتاح إليه الإدارة فإنها تلغي النتيجة فوراً ، ويعاد الاختيار حتى تتحقق فيه رغبة الإدارة « بفوز » المرشح الشبيه بالرسمي ، وفيما إذا اعترض أحد ، ولو بأدب ولباقة ، على هذا الأسلوب ، فإن هذا يفضي إلى المهازل والمضحكات . وهكذا حدث مرة أن حصل مرشح حر على 160 صوتاً مقابل 60 فقط لمرشح مُوالٍ للإدارة ، فاحتارت السلطات الفرنسية في هذا الأمر ، ولم تعرف

كيف تعمل لتخرج من الورطة ، وأخيراً لجأت إلى الباشا البغدادي الأميّ لينقذها بوسائله البدائية والتحكيمية ، فما كان منه إلا أن أعلن فوراً بكل بساطة إلغاء التصويت الأول ، وفوز المرشح المنهزم سابقاً على المرشح المنتصر قائلاً : بصفتي باشا المدينة ورئيس المجلس آخذ بكلتا يدي حفنة من الأصوات من هنا ، وأضعها هنا ، وبهذه العملية اليدوية الرمزية تحولت بمشيئة المستبد الهزيمة نصراً ، وانهارت نتيجة الأغلبية أمام نتيجة الأقلية ، فتقبل السكان هذا بالسخط والاستنكار بينما تقبله رجال الإدارة الفرنسية بالارتياح ، والإعجاب ، والامتنان ! فهذا هو « المجلس البلدي » الذي طالما ادعت سلطات (الحماية) أنه فريد في نوعه بالمغرب لأنه ، في زعمها ، (منتخب) ، وقد كان حقاً فريداً ، ولكن في التلاعب ، والمهزلة ، والمأساة في مسرح السياسة الفرنسية زمن « الحماية » المزعومة .

وبالرغم عن تلك التصرفات فقد ضم المجلس البلدي، في ذلك العهد ، نخبة قليلة من الشخصيات ذات الصلاحية لتمثيل السكان والدفاع عن مصالحهم ، نذكر منهم حمزة الطاهري ، ومحمد بن عبد السلام لحلو ، وأحمد مكوار ، وعمر الحجوي ، ولكنهم أبعدوا عن حظيرة المجلس بذلك الأسلوب الغريب والمضحك في مجال التزوير ، والتحكم ، والاستبداد . ومما تذرعت به الإدارة الفرنسية لاقصائهم أنهم كانوا من « المحميين » الانكليز ، والحقيقة أنهم ظلّوا أعضاء المجلس البلدي مدة طويلة دون أن تقصيهم سلطة « الحماية » ، وإنما انقلبت ضدهم زمن الحركة الوطنية التي كانوا أعضاء سريين فيها أو من

أنصارها ، وبهذه المناسبة نشير إلى الأزمة التي حدثت بين المقيم العام وبين القسم الفرنسي مما كان يسمى « بمجلس شورى الحكومة » وذلك في ثالث دسمبر 1935 ، فقد انعقد بالرباط اجتماع لجنة الميزانية التابعة للمجلس المذكور ، وحضره ممثلو الجالية الفرنسية ، وأثناء المناقشة نشأت مشادة عنيفة بينهم وبين ممثلي الإدارة المركزية والإقامة العامة حتى أفضت إلى انسحاب الأولين واعتصامهم بمقر الغرفة التجارية المحلية ، فحرروا عريضة أمضوها جميعاً ، وقدموها إلى المقيم العام بونصو ، وكلها انتقاد لموقف الحكومة من مطالبهم ، ولإعراضها عن كل مقترحاتهم ومشروعاتهم ، ورفض للتدابير التي اتخذتها في غيبتهم ، وجعلتهم بها أمام الأمر الواقع ، ثم عرضتها عليهم لتشركهم في مسؤوليتها ، واحتجاجاً على هذا قرروا الامتناع عن حضور المجلس الاستشاري ، والمشاركة في أعماله بدعوى حفظ للكرامة ، وصون حرمة النيابة عن مواطنهم .

وبهذا الموقف المتصلب أرادوا البرهنة على أن الجالية الفرنسية كانت هي الكل في الكل بالمغرب ، وأن الأمر كان أمرها دون الشعب المغربي ، وأن المجلس كان أداة مسخرة لمصالحها ، وأن الدولة في المغرب كانت دولتها فلا يجوز لها أن تبرم أمراً دون أولئك الممثلين الأجانب ، ولهذا امتنعوا من مناقشة مشروع الميزانية الذي عرض على المصالح المختصة في باريس، وصودق عليه من لدنها قبل أن يعرض عليهم للمشاورة.

وقد أحدث ذلك صدى عميقاً في الأوساط الرسمية والصحفية

بباريس ، وفي الحقيقة لم تكن الميزانية هي السبب الوحيد في تلك الأزمة ، بل إن الخلاف نشب بسبب أن دورات (مجلس شورى الحكومة) التي كانت على عهد المقيمين السابقين متوالية بانتظام ، قد صارت إذ ذاك نادرة وقصيرة الأمد ، كما أن اجتماعات المجلس الأعلى للتجارة والفلاحة تعطلت يومئذ ، فلم يعد رأي الهيئات الفرنسية المنتخبة معتمداً في الاسترشاد به لوضع التشريعات المطورة للاقتصاد المغربي ، وكانت التجارة في أزمة بسبب عدم تعديل النظام الجمركي الذي أسسته معاهدة الجزيرة الدولية سنة 1906 ، كما كانت الفلاحة متضررة من ثمن بيع المنتوجات ، فنتج عن هذا كله عسر في الحياة بالبلاد ، وربما أدى هذا إلى اختلال الأمن ، وإتلاف الأموال والثمرات ، خصوصاً وأن البطالة كانت متفاحشة ، وكل هذا ، في نظر أولئك الفرنسيين كان يرجع إلى السياسة المتبعة من سلطات (الحماية) ، ولهذا ساءت العلائق بينها وبين الجالية الفرنسية وممثليها في مختلف الهيئات الاستشارية والمهنية والتي أرادت أن تظل السلطات والسياسة في خدمتها كما شاءت ، ودون أن تتقيد برأي وقرار المصالح المختصة في باريس ، فإما أن يكون الأمر كله بيد تلك الهيئات بصفتها هي المعنية به دون سواها ، وإما ، إن حلت الحكومة محلها ، فيجب وضع حد لمهزلة التمثيل والشورى كما آل إليه أمرهما وقتئذ ، وهكذا لم يرد ممثلو الجالية الفرنسية أن تعارض الإقامة العامة باتفاق مع وزارة الخارجية ، مطالبهم المشتطة ، ومطامعهم المفرطة ، ولا أن تسلك سياسة غير التي كانوا يحلمون بها ويحاولون فرضها بالتهريج ،

والتهديد ، والتهويل بواسطة التجمعات ، والتصريحات والصحف في المغرب وفرنسا معاً.

وفيما يخص التعديل الجمركي فإن مطالبة الفرنسيين تركزت إذ ذاك حول تغيير معاهدة الجزيرة التي فرضت على جميع البضائع الواردة من الخارج 12.5 % من قيمتها ، وبعد فرض (الحماية) واستئثار فرنسا بالتجارة الخارجية المغربية أرادت حكومة باريس التخلص من قيود تلك المعاهدة ، وفي نفس الوقت ، التخلص من كل تدخل دولي ، وكانت حجتها أن الأحوال والأسباب التي استدعت إبرام تلك المعاهدة لم تعد إذ ذاك قائمة بعد ثلاثين سنة مرت على فرض (الحماية) ، ولما فشلت المفاوضات الديبلوماسية أخذ خصوم تلك المعاهدة من الفرنسيين يدعون في الصحف وغيرها إلى استعمال وسيلة أجدى ، وهي إعلان بطلان هذه المعاهدة ، ولكن الدعوة كانت صَيْحَةً في واد ، حيث إن الولايات المتحدة الامريكية كانت تعارض لفظية المعاهدة بالروح التي قامت عليها ، وكنا ، نحن المغاربة ، حريصين أكثر من الولايات المتحدة على بقاء تلك المعاهدة الدولية التي ، إن تلاشت بعض موادها ، فإن أساسها بقي ثابتاً ، وهو المبدأ الثاني : السيادة المغربية ، ووحدة التراب الوطني ، والمساواة الاقتصادية بين جميع الدول ، أي (الباب المفتوح) لا فرق بين دولة (الحماية) وغيرها من الدول الموقعة ، فكانت في هذا ضمانة دولية للكيان المغربي على عهد الاحتلال والاستعمار باسم « الحماية » ، وهذا كان أهم شيء في نظرنا يمكن الاعتماد عليه في المستقبل كسلاح ضد السيطرة الأجنبية .

حركة المطالب الوطنية المغربية

سبقت الإشارة إلى فحوى الحديث الذي جرى بيني وبين رئيس الديوان المدني للمقيم العام حول الأسباب التي حملت هذا الأخير على منع « عمل الشعب » ، الجريدة الوطنية الوحيدة التي كانت تتبلور حولها الحركة الوطنية المناهضة لنظام الاحتلال والاستعمار باسم (الحماية) ، ونذكر هنا بفحوى ذلك الحديث بمناسبة حركة المطالب .

فبعد منع «عمل الشعب» في 16 مايو 1934 ـ إنتقاماً منها ومن الحركة الوطنية بسبب الاستقبال الحماسي الرائع الذي خصص للسلطان سيدي محمد بن يوسف أثناء زيارته الربيعية لفاس وما جرى فيها من أحداث ـ قمت بزيارة للإقامة العامة لمحاولة الكشف عن الأسباب الحقيقية لمنع جريدتي التي كانت يومئذ لسان الحركة الوطنية ، فقابلني (بروسترا) مدير الديوان المدني ، فلما سألته : لماذا منع « عمل الشعب » ؟ لم يجبني مباشرة ، وإنما اكتفى بأن وضع ملفاً أمامه ، وفتحه ليريني ما فيه من أعداد « عمل الشعب » ، فلاحظت على هوامشها إشارات بالقلم الملوّن ، وتقارير مكتوبة بالخط أو بالآلة ، ولم أعرف محتوياتها ، ثم خاطبني بقوله : أنظر كل هذا ، فقد كلفني

المقيم العام بتتبع كل ما نشرته الجريدة ، وبتحرير تقارير حول جميع المواضيع التي كتبتم فيها كل أسبوع ، وهذا شغل الكثير من وقتي ، فلا أكاد أنتهي من عدد حتى يأتي عدد آخر من «عمل « الشعب»، فأفتح له ملفاً خاصاً ، وهكذا كل أسبوع ، إنه لعمل شاق لا يطاق ، فأجبته بأن هذا عمل مهم ، ولولا أهميته لما كلفه المقيم العام بأن يتولاه بنفسه فهو ليس بعمل زائد ولا ثانوي ، حيث إنه يتعلق بقضايا ومشاكل شعب بأتمه ، وأن الجريدة بعرضها لكل هذا إنما تؤدي أجل الخدمات للشعب المغربي الذي يعتبرها لسانه الناطق كما تمكن المسؤولين في نفس الوقت ، من معرفة تلك القضايا والمشاكل من وجهة النظر الوطنية ، إذ لا يمكنهم بغير هذا أن يدركوا مطامح الشعب المغربي على حقيقتها ، لهذا فاختفاء صوت « عمل الشعب » لا يسهل عليهم الأمور ، فقال إنه مع اشتغاله بدراسة ما نشرته الجريدة لم يتمكن من إدراك حقيقة ما نريد وإلى أين نسير ، فما أكثر ما كانت تفاجئهم به الجريدة كل أسبوع من مطالب بحيث تكاثرت وتنوعت حتى اختلطت عليهم الأمور ، وحيث إن الجريدة قد أوقفت فسيكون لديهم الوقت لمحاولة فهم ما نريد ، فرددت عليه بأن هذا غريب ، لأننا كنا نكتب بالفرنسية ، ونجهد أنفسنا لنكون صرحاء ومفهومين ، ثم يقال لنا بعد هذا إننا غير واضحين ولا مفهومين ، فأجاب بأن السبب هو كثرة ما كتبنا وطلبنا بدون فتور بحيث لم يتسع الوقت للنظر في كل هذا . وفي الأخير قلت له : ما دام الأمر هكذا فسنعمل من الآن لنكون عندكم واضحين ومفهومين أكثر ، فرد بقوله : أرجو هذا ، إن منع الجريدة يوفر

لكم من الوقت ما يجعلكم تتدبرون كل ما كتبتم ، ثم أشار بفكرة القيام بالعمل الذي كانت تحتاجه الإقامة العامة ، وهو وضع لائحة بمطالبنا ورغائبنا التي تعرض لها « عمل الشعب » طيلة صدوره ، وبهذا نمكن المسؤولين من معرفة أكثر لما نريد ، فاستحسنت الفكرة ووعدته بالاهتمام بها ، وهكذا انتهت المقابلة دون أن أظفر بجواب مباشر على سؤالي : لماذا منع « عمل الشعب » ؟ ولكن الحديث كان مفيد جداً ، وخرجت منه بفكرة صالحة واقتراح إيجابي ، هو ضرورة التفكير في وضع لائحة بمطالب الحركة الوطنية ، وجعلها أمام أنظار المسؤولين والرأي العام حتى تسقط حجج الذين كانوا يتذرعون بها للتغاضي عن مطالبنا ، وتجاهل وجهات نظرنا . وبعد عودتي لفاس أطلعت الرفقاء على ما أسفرت عنه المقابلة من سلبيات وإيجابيات ، فاتفقنا على إنجاز فكرة المطالب ، وكان في هذا تطوير للحركة الوطنية ، وانتقال بها من طور المطالبة الصحفية إلى طور المطالبة السياسية ، وتزويد الحركة ببرنامج مفصّل يعرض على المسؤولين ، كما يكون عمدة الشعب في نهضته ، ويثبت للجميع في الداخل والخارج أن رجال الحركة كانوا في كل ما كتبوا وطالبوا به يعرفون حقاً ما يريدون ، وإلى أين يسيرون خلافاً لادعاءات المستعمرين ، كما يثبت أن المغرب أصبح يتوفر على برنامج إصلاحات يعارض به مطالب ومطامع الجالية الفرنسية التي كانت لمنظماتها المهنية ، وهيئاتها التمثيلية لوائح من المطالب لا تخدم إلا مصالحها الأجنبية .

وتنفيذاً لفكرة وضع المطالب المغربية انعقدت سلسلة من

الاجتماعات في بيتي بدرب بوحاج رقم 15 ، وكذلك في بيت محمد اليزيدي بالرباط، وشارك فيها بعض أعضاء الخلية السرية « الزاوية » و « الطائفة » التابعة لها ، وكان المشاركون المعتمدون هم المتكلمين بالفرنسية : اليزيدي ، وابن عبد الجليل ، والمكي الناصري ، وانضم إلينا علال الفاسي وإن كان لا يعرف غير العربية ، فاتخذنا الأساس هو « عمل الشعب » الصادر باللغة الفرنسية ، كما استعملنا مصادر أخرى من كتب ، ووثائق ، ونشرات كلها بالفرنسية ، ومنها الطبعة الفرنسية الكاملة للجريدة الرسمية المغربية ، وكنا ننتقل إلى الرباط للاطلاع على ما يهمنا في المكتبة العامة ، وكان من كبار الموظفين فيها صديقنا عبد الله الركّراكْي الذي كان عضواً سرياً في الحركة والذي أمدنا بكل ما أمكن ، وحتى ببعض المستندات السرية ، كما كان من مساعدينا في النسخ والترجمة مسعود الشيكر ، وكنا حريصين بطبيعة الحال على القيام بالعمل في سرية تامة ، وفي أضيق نطاق ، خصوصاً وأن الفرنسية كانت ضرورية لمطالعة « عمل الشعب » ، والاطلاع على المصادر الفرنسية التي كانت العمدة في العمل . وبعد أشهر من البحث ، والدراسة ، والتحرير كانت لائحة المطالب مهيأة ، فاتفقنا على تقديمها بواسطة وفود الى السلطان ، والمقيم العام في الرباط ، وإلى الحكومة الفرنسية ، وتعينت ثلاثة وفود ، وتحكمت في هذا التعيين روح التحيز ، والمحاباة ، والأنانية ، وغير هذا من الأهواء الشخصية ، والأغراض الخاصة ، وهذه حقيقة نسجلها للتاريخ ولإنصاف الوطنيين الذين أقصوا بدافع الشهوة والغرض ، وعملاً بهذا حصر وفد المطالب في عشرة ،

فأصبحوا بحكم الواقع « كتلة العمل الوطني » في حين أن بعضهم لم يكونوا أجدر من كثير من الوطنيين غيرهم بعضويتها ، وإنما عمل التحيز عمله في إبرازهم وتفضيلهم على سواهم من المخلصين العاملين الذين كان فيهم من هم أحق وأولى ، ولو اقتصر (العشرة) على مجرد التقديم لهان الأمر ، ولكن الظروف فرضت (العشرة) كهيئة صاحبة المطالب ، وكقيادة سياسية مركزية للحركة الوطنية ، وهذا ما صار وظل هدفاً للاعتراض والنزاع من أغلبية الوطنيين في المغرب ، وتركب الوفد هكذا : وفد للسلطان : محمد المكي الناصري ، ومحمد غازي ، وأحمد الشرقاوي ، وعبد العزيز بن ادريس ، وأبو بكر القادري ، وفي يوم التقديم تغيب محمد المكي الناصري الذي سافر إلى تطوان للمكوث بها ، ووفد للمقيم العام علال الفاسي ، ومحمد اليزيدي ، ومحمد الديوري ، ووفد للحكومة الفرنسية محمد حسن الوزاني وعمر بن عبد الجليل ، وكان التقديم باسم لجنة (العشرة) ، ولم تكن هذه الوفود مكلفة في الحقيقة بأكثر من مهمة التقديم ، ولكنها اعتبرت بعد ذلك ، خطأً وافتياتاً ، الهيئة المهيمنة النافذة الرأي والحكم في الحركة الوطنية جمعاء ، وبعد تركيب الوفود تأخر تقديم المطالب إلى الوقت المناسب ، ثم سافرت مرفوقاً بعمر بن عبد الجليل إلى باريس عبر تطوان واسبانيا ، ولم يكن قد تعين وقت التقديم ، لأن أمره كان منوطاً بنا ، نحن الاثنين ، في باريس حيث كنا نعد إخراج المطالب وطبعها في صورتها النهائية ، ولهذا أقمنا في باريس مدة غير قصيرة قضيناها في إعادة النظر في ترتيب فصول المطالب ، وكان

عمر يتولى ضربها على الآلة ، ولما أتممنا هذا العمل قدمناه للطبع بمساعدة صديقنا (لونكي) ، رئيس تحرير (مغرب) سابقاً ، وفي نفس الوقت كنا بواسطته نبذل قصارى الجهد لكسب عطف وتأييد بعض كبار النواب ، والصحفيين والسياسيين ، فكان (لونكي) الأب خير معين لنا في هذا ، فاستطعنا أن نحصل على مؤزارة عدد منهم ، وكنا ندعو بعضهم إلى تناول الغداء في منزل مفروش مؤجر بزنقة باسي في الدائرة السادسة عشرة ، وهو الحي الممتاز المشهور في باريس ، فتقدم لهم أصناف من الطعام المغربي بالإضافة إلى العصري ، وكان يحضر معنا (روبير لونكي) وزوجته التي كانت تتولى تنظيم المائدة . وفي هذا الجو كنا نجري أحاديث مع ضيوفنا في القضية المغربية عامة ، وفي المطالب خاصة التي كنا نطلعهم على ما يهم منها ملتمسين منهم المساهمة في لجنة الرعاية لتقديمها إلى الحكومة الفرنسية ، فكانوا يستجيبون لنا ، خصوصاً بعدما يعلمون أن شخصيات بارزة أخرى لبت نفس الرغبة ، وقد أخذ منا هذا العمل وقتاً غير قصير ، كما تطلب منا جهوداً متواصلة نظراً لصعوبة الاتصال بالشخصيات المرغوب فيها ، ولتعذر الاجتماع بها خارج أماكن عملها الوقت الكافي للحديث معها في الموضوع بما يجعلها تحيط بجوانبه ، وتقتنع بفكرة المؤازرة للمشروع المعروض عليها ، وإلى جانب ذلك كنا على اتصال مع الصديق عبد القادر الرباحي في القاهرة من أجل طبع المطالب بالعربية ، وقد أدخلنا عليها من التنسيق ما جعلها متطابقة في الجوهر مع مثيلاتها بالفرنسية .

ولما طالت إقامتنا أشهراً في باريس قلقت الإقامة العامة التي لم تستطع إكتشاف سر مكثنا هناك ، وربما زادها قلقاً اطلاعها على اتصالاتنا بالأوساط البرلمانية ، والسياسية ، والصحفية ، فلم تنظر لهذا بعين الاطمئنان حتى إنها طلبت من وزير الخارجية إعادتنا إلى المغرب ، وحدث صدفة أن أفضى بهذا وزير الخارجية (بيير لافال) إلى الزعيم الاشتراكي (رونوديل) ، في كواليس مجلس النواب ، ونظراً لما كان لهذا الزعيم من حرمة وتقدير في نفس (لافال) منذ أن كان مناضلاً في الحزب الاشتراكي فقد تمكن « رونوديل » من حمله على التريث والانتظار قائلاً له : إنه على علم تام بما نعمل في باريس ، وإن عملنا أوشك أن ينتهي ليأتي بين يديه ، وبعبارة أخرى ، إننا نعمل في باريس عملاً من أجل (لافال) نفسه ، فكان هذا كافياً لحمله على التريث وعدم تلبية طلب الإقامة العامة باعادتنا إلى المغرب قهراً .

وإثر هذا الحديث تلفن لنا « رونوديل » ، واستعجلنا حتى لا نفاجأ بإجراء يعرقل عملنا ، وفعلاً عملنا بنصيحته ؛ فكوّنا وفداً فرنسياً من بعض النواب البارزين ليتولى تقديم برنامج المطالب المغربية إلى وزير الخارجية نيابة عنا ، حيث إن العرف والسياسة لم يسمحا بمقابلتنا رسمياً لتقديم ملف المطالب إليه مباشرة ، وهكذا لم يبق أمامنا من سبيل لاقتحام باب الوزير إلا اللجوء إلى وساطة الوفد البرلماني ، وتكلف (رونوديل) بأخذ موعد من وزير الخارجية لاستقباله مع بعض زملائه دون أن يطلع سلفاً على الموضوع ذاته ، فاتفق على فاتح دسمبر 1934 ، فاستعد رفقاؤنا

في المغرب ليقدموا بدورهم المطالب في نفس اليوم وفي نفس الساعة ، وهي الرابعة عشية ، وهكذا فوجىء جميع المسؤولين في الرباط وباريس بتقديم « مطالب الشعب المغربي » إليهم، وبجعلهم أمام الأمر الواقع ، وهكذا تلافينا كل عرقلة في سبيل العمل الذي صممنا على إنجازه لتزويد الحركة الوطنية ببرنامج إصلاحي محكم ، وبذلك انتصرت الحركة الوطنية على مختلف الخصوم انتصاراً جعلها جديرة بكل احترام وتقدير في سائر الأوساط المعنية بالأمر .

وقبل تقديم المطالب رسمياً خرجت مطبوعة بالفرنسية في طبعتين إحداهما فاخرة ، والثانية عادية ، أما الأولى فقدمت نسخ منها إلى المراجع العليا في الرباط وباريس ، كما قدمت هدية إلى أصدقائنا من الفرنسيين الأحرار الذين آزرونا معنوياً وعلمياً ، وصدرت الطبعة الفرنسية بعنوان (مخطط الإصلاحات المغربية) (بلان دوريفورم ماركوين) ، وقد اقترحت اسم « مخطط » لأن هذا اللفظ كان إذ ذاك متداولاً بكثرة سواء في فرنسا أو خارجها من لدن حركات ، وهيئات ، وشخصيات مذهبية كعنوان لما أصدرته من برامج إصلاحية ، وانقلابية ، وإيديولوجية ، فجاء عنواننا مطابقاً للاتجاه الجديد ، وبعد اختيار العنوان اعترضنا مشكل ناتج عن فراغ سياسي ، هو عدم وجود أي حزب أو هيئة سياسية تتبنى المخطط ، فباسم من سيقدم إلى المراجع الرسمية وإلى الرأي العام ؟ وبعد تفكير اقترحت كذلك أن يكون الاسم بالفرنسية هو : (لجنة العمل المغربي) (كوميطي داكسيون ماروكين) ، وحيث إن هذا العنوان تنقصه في العربية مسحة من الرونق

والطلاوة فقد اقترحت أن نعربه هكذا : « كتلة العمل الوطني » اقتداءً بالكتلة الوطنية السورية التي كنت على صلة ببعض رجالها في أوروبا، كما كنت وثيق الارتباط بكثير من شبابها ومناضليها الطلبة في باريس وجنيف ، وبذلك سُوي المشكل بكيفية مرضية ، وتحت العنوان المطبوع بعضه بالأحمر والباقي باللون الكستنائي (قرفي) رسمت نجمة خماسية حمراء وتحتها هذه العبارة : وضعته وقدمته إلى جلالة السلطان ، وحكومة الجمهورية الفرنسية ، والمقيم العام بالمغرب « لجنة العمل المغربي » ، وتحت هذا رسم يمثل منظراً مغربياً هو عبارة عن مدينة تعلوها صومعة ويحفها شجر ونخيل ، وفي الأسفل ، الطبعة الفرنسية 1934-1953 ميلادية .

وداخل الكتيب لائحة أعضاء ما سمي (بكتلة العمل الوطني) ، مرتبين حسب الحروف الهجائية الفرنسية وهم : عمر بن عبد الجليل ، عبد العزيز بن ادريس ، أحمد الشرقاوي ، محمد الديوري ، علال الفاسي ، محمد غازي ، أبو بكر القادري ، محمد اليزيدي ، محمد المكي الناصري ، محمد حسن الوزاني .

ووردت تحت هذا التنبيه بأن « المخطط » وضع بالعربية وترجم للفرنسية ، وهو مخالف للواقع ، ولكن (المصلحة) اقتضت أن تعكس الحقيقة ستراً لجهل نصف الأعضاء للفرنسية ، وترضية لهم بإيهام القارىء أن هؤلاء ساهموا كذلك في الوضع الأصلي للمطالب ، كما اقتضت نفس « المصلحة » ادعاء ان

تلك اللجنة هي التي وضعت المطالب ، وكل هذا كان طبعاً غير صحيح ، حيث إن المطالب حررت بالفرنسية بحكم أن المصادر المستعملة من أجلها كانت كلها بالفرنسية كما ذكرنا سالفاً ، ولم تفت الإشارة كذلك إلى أن الطبعة العربية كانت بمصر نظراً لانعدام حرية الطباعة في المغرب ، وأنها صدرت في سبتمبر ، واشتملت ، بكل أسف ، على أخطاء ومحذوفات تسببت عن وصول التغييرات والإلحاقات من باريس إلى القاهرة بعدما طبعت المطالب فيها ، وهكذا جاءت الطبعة العربية ناقصة بخلاف الطبعة الفرنسية التي تأخرت إلى نوفمبر ، فهي أكمل من الأخرى ، واعتذر عن هذا بأن طبعة عربية جديدة كاملة توجد في طور الإنجاز ، والواقع أنها كانت مجرد فكرة لم تتحقق ، فبقيت الطبعة العربية على أصلها ، ويلي هذا بيان لجنة الرعاية المؤلفة من وفد التقديم الرباعي : (**جان لونكي**) عضو مجلس النواب ونائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية ، (وبيير رونوديل) ، النائب ورئيس حزب فرنسا الاشتراكي ، (ودوطيسان) ، الوزير السابق ، والنائب ، ونائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية ، (وجان بيو) ، النائب ، ورئيس تحرير « لوفر » ، وعضو لجنة الشؤون الخارجية .

وبالإضافة اليهم : **بيرجوري**، النائب السابق ، ورئيس حزب ، (**وبيرطون**) ، محام ، ونائب سابق ، (**وهانري كليرك**) نائب ، وأديب ، (**وكامبانشي**) ، محام ، ونائب ، ونائب رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الراديكالي الاشتراكي ، (**وكودوني**) رئيس الحزب الراديكالي الاشتراكي المنشق ،

« **وشالي** » أستاذ الفلسفة وكاتب ، (**وموني**) ، نائب ، (**وروبير لونكي**) ، محام ورئيس تحرير « مغرب » ، (**وماجدولين باز**) ، صحفية وكاتبة ، (**ولويس روبو**) ، صحفي وكاتب ، **وأندري ليوليس** ، صحفية وكاتبة .

وبعد هذا ذكرت الوفود التي قدمت المطالب مرتبة على الحروف الهجائية الفرنسية ، ثم مقتطفات من رسالة التقديم التي كتبتها بالفرنسية لوزير الخارجية ، وفيما يلي تعريب هذه المختارات : « إننا نعرف المشاغل التي قدمت تسترعي انتباه الحكومة ، وتستأثر بنشاطها في الداخل وكذلك في المجال الدولي ، ولكننا نعتقد من الواجب الإشارة إلى أن المسألة المغربية ليست أقل جدارة من مشاكل خارجية أخرى باهتمام فرنسا المستمر ، ويبدو لنا أن هذا ضروري بقدر ما تملك الحكومة في المغرب حرية كبيرة للعمل تمكنها من أن تسلك بعزم مسلك الإصلاحات الواردة في المعاهدات والمطابقة للمهمة التي نريد أن تضطلع بها فرنسا في بلادنا) .

ثم أضافت الرسالة : . . . ولسنا نتمالك عن الإلحاح لدى سعادتكم في الأهمية التي يمثلها هذا المجهود الإيجابي الذي بذل من أجل التفاهم والتقارب بين شعبينا .

« وهذا العمل لا يتطلب فقط الأقوال الحسنة والوعود الكريمة ، بل يقتضي أن لا تصدر هذه الأقوال ، وهذه الوعود إلا لتتحقق وتترجم بالأعمال .

« . . . فبإقدامنا اليوم على التعريف ببرنامجنا ، ورغائبنا ،

ومطامحنا نعتقد أننا نساهم في إعداد الطريق لهذه السياسة الحسنة المجدية التي هي قادرة وحدها على السير بالشعب المغربي نحو التطور الذي يعتزم تحقيقه بالمساعدة الدائمة للأمة الفرنسية .

« . . . وأخيراً نسمح لأنفسنا بإشعار سعادتكم بأن مطالبنا الأكثر استعجالاً هو منح المغاربة حرية التعبير عن الرأي باللغتين الفرنسية والعربية حتى يتمكنوا في نطاق القانون من الإفصاح عن شكاواهم ومطامحهم المشروعة ، فهذه ـ سيادة الوزير ـ ليست بحاجة ملحة فحسب ، بل شرط لازم لكل عمل يقوم على التفاهم المتبادل . . . » .

وتضمن « مخطط الإصلاحات المغربية » (المطالب الوطنية) فهرس مصطلحات مغربية مفسرة للقارىء الفرنسي .

كما تضمن مقدمة كتبتها في باريس ، وأمضيتها باسم « اللجنة » ، وهي تشرح في عشر صفحات الوضع العام بالمغرب ، وعناصر الأزمة السياسية فيه ، وهذا نصها المعرب :

« إن المغرب يعاني استياءً عميقاً سياسياً ، واجتماعياً ، واقتصادياً ، فمن العبث تفسيره باتهام حتمية الأقدار أو بنسبة أسبابه إلى الأزمة العالمية » .

« إن المغرب ، بصفته بلداً فلاحياً أكثر منه صناعياً ، وضعيف التصدير إلى الخارج ، إنما يعاني أزمة داخلية على الأصح ، وليس معنى هذا أن بلادنا لا تتحمل بعض ردود فعل الأزمة

العالمية ، فيما أنها لا تعيش في عزلة عن البلدان الأخرى فلا مناص من أن تتأثر بعض الشيء بالأزمة الكونية ، غير أنه يتحتم عدم إساءة فهم الاقتصاد المغربي ، ولا المبالغة بكيفية مفرطة في تقدير العلائق الاقتصادية بين المغرب وبقية العالم ، أو ردود فعل الأزمة العالمية بالنسبة للمغرب ، فالأزمة المغربية إذن ذات أسباب داخلية خاصة ، وبهذا لم نقل كل الحقيقة ، بل يجب أن نضيف أنها تقترن كذلك باستياء عام متزايد الحدة بصفة تبعث على القلق والاضطراب » .

« فما هي إذن مصادر كل من الأزمة والاستياء ؟ » .

«إننا نجيب بكل صراحة: كلها ترجع إلى الاستعمار، والجهاز الإداري الراهن » . ونكون قد وصفنا الوضعية المغربية في خطوطها العريضة حينما نؤكد أنه توجد عندنا أزمة ، ويوجد استياء لهذا السبب الواضح ، وهو أن بلادنا ما فتئت ، منذ اثنتين وعشرين سنة ، مسرح سياسة هذه خصائصها الأساسية:

1 ـ **إنها سياسة عنصرية**: فالإنسان يعامل باعتباره أوروبياً أو محمياً لدولة أجنبية أو مغربياً خاضعاً للقانون العام ، ويعتبر مغاربة خاضعين للقانون العام جميع المغاربة باستثناء عشرات منهم تابعين للمحاكم القنصلية (نظام الامتيازات) .

2 ـ **إنها سياسة تقوم على المحسوبية** الجبائية والتمييز في تخصيص الميزانية ، فالمكلف المغربي مرهق بالضرائب ، وهو أشد تحملاً من الأوروبي ، ولهذا فإن المغاربة ، بصفتهم الأكثرية

الساحقة في البلاد ، هم الذين يمولون معظم الميزانية العامة ، ولكنها لا تخدمهم إلا كما لو كانوا أقلية، وبعبارة أن عليهم من الواجبات أكثر مما لهم من الحقوق ، حتى إن القضاء الإسلامي غير ملحق بالميزانية العامة ، كأنه غريب عنها ، أو كأنه لا يعني أمة بأكملها .

3 ـ **إنها سياسة تجهيلية** : فالمدير الفرنسي للتعليم الإسلامي بالمغرب عرف المدرسة في نشرة موجهة إلى هيئة التعليم فقال : (المدرسة إنما تكتفي بتنمية إعادية للمقدرة المهنية عند المغربي فهي عامل إثراء ، وسلم ، وعمل بقدر المستطاع ، فالسياسة بالمعنى الأوروبي والوقتي للكلمة لا يمكن أن تلائم عمل التقدم كما يسير هنا ، وعليه فلنمتنع من التفكير في تحرير المواطن المغربي ، وإعتاق العبد ، وحرية المرأة ، فحينما ستدركون الوسط المغربي ستعتبرون أن هذه المبتذلات والتوافه إذا ما انتقلت إلى هنا فإنها تصبح أخطاراً) .

وبالإضافة إلى روح التعليم التي هي نفعية وتقهقرية فإن المدارس لا تلبي حاجات الأمة المغربية ، وفيما يخص التعليم الثانوي لا توجد غير ثانويتين إسلاميتين في فاس والرباط أسستا في السنوات الأولى من نصب (الحماية) ، وباختصار ، فالشعب المغربي المقدر بسبعة أو ثمانية ملايين نسمة يملك مدارس لأقل من أحد عشر ألف تلميذ بينما لا يقل عن خمسمائة ألف عدد الأطفال البالغين سن التعليم، وعلى عكس هذا فإن الجالية الأوروبية البالغة نحو 173000 نسمة تتوفر على مدارس ابتدائية

وثانوية تضم 30000 تلميذ ، كما أن التعليم إجباري بالنسبة لها ، أما اليهود المغاربة الذين لا يتجاوز عددهم 000 118 نسمة فيتوفرون على أكثر من 10500 تلميذ موزعين على المدارس الفرنسية الإسرائيلية ، والمدارس الفرنسية .

4 ـ **إنها مضادة لروح الحرية** : فالمغاربة لا يملكون في الساعة الراهنة جريدة واحدة للتعبير عن رأيهم ولو في النطاق الصارم المفروض من القوانين الحالية ، وباستثناء بعض الجمعيات الخيرية أو المدرسية المتواضعة ، وكلها شبيهة بالرسمية ، فالمغاربة لا يملكون لحد الآن إمكانية تأليف هيئات ولو رياضية ، أو عقد اجتمعات عامة ، والذين لهم آراء مخالفة للنظريات الرسمية يمكن أن يتعرضوا لمضايقات ولتدابير زجرية ، وبعكس هذا، فإن الجالية الأوروبية تتمتع بسائر الحريات الخاصة بالصحافة ، والاجتماع والجمعيات ، أما الصحف والجمعيات فليست مرخصة وكفى ، بل إن الدولة تمنحها بسخاء .

5 ـ **إنها سياسة استعمارية**: فهي لا تفكر إلا في الاستيلاء على أجود الأراضي التي بين أيدي المغاربة لتوزعها على « المعمرين » الذين « ترتجلهم » أحياناً ، ويفقد كثيرون منهم المؤهلات ، ولا يتوفرون على الضمانات الضرورية ، وتجدر الإشارة هنا إلى وجود « ظهير شريف » (يا لها من سخرية !) ، منذ دسمبر 1927 ، يعتبر نزع الملكية لإحداث مناطق مجهزة للاستعمار الفلاحي من المصلحة العامة ، وبعبارة أخرى ، إن نزع ملكية المغربي ، بالرغم عنه وبتعويضات زهيدة ، لصالح

الأوروبي يعد عملاً يخدم الصالح العام، ولا حاجة إلى تأكيد القول حول التعسفات الفاضحة التي أدى إليها تطبيق ذلك المرسوم ، وحول تمويل الدولة للاستعمار الفلاحي (المصان) ، وفي بلدان أخرى تعاني أزمة اقتصادية حادة يشتكي الناس من وجود البؤس في وسط الغنى والرفاهية ، أما في المغرب حيث يوجد كذلك بعض الغنى والبذخ فقد يضطر الفلاحون أحياناً إلى أكل الأعشاب وجذور النباتات .

6 ـ **إنها سياسة إدماجية** : فهي مستمدة من الإدارة المباشرة ، وقائمة على حرب منظمة ، ولو كانت أحياناً مقنعة ومعماة ، ضد مؤسساتنا ، وأنظمتنا ، وثقافتنا العربية ، وتقاليدنا القومية ، وبهذا فهي مفرقة وعاملة باستمرار لبث الخلاف والشقاق عنصرياً واجتماعياً .

تلك هي ، باختصار ، المظاهر الهامة للسياسة التي أدت في المغرب إلى الأزمة. والاستياء اللذين أدركا اليوم من الاستفحال والتعمق ما لا يبقى معهما أي اطمئنان .

« فماذا عمل لعلاج ذلك ؟ » .

في عهد المقيم العام (لوسيان سان) شهد المغرب أحداثاً على جانب من الخطورة نشأت عن الظهير البربري بتاريخ 16مايو 1930 ، فلم يبذل أي مجهود جدي لتهدئة الشعب وتطمينه بالتخفيف من آلامه المادية والمعنوية .

وقبيل مغادرته المغرب تحدث ذلك المقيم العام في اجتماع

مغربي ـ فرنسي حيث قال: (لقد ارتكبت أخطاء، لأن العصمة لا توجد في هذا العالم ، فمن المهمة الكبرى للحكومة أن تصححها ، ولن تخلف وعدها ، وماضي فرنسا خير كفيل بهذا . . . فستأتي الإصلاحات) .

وهكذا اعترف (لوسيان سان) بذنبه متأخراً ، وبذل الوعود في نفس الوقت الذي لا يستطيع فيه أن يعمل عملاً ، ولهذا فإن وعده الباعث في حد ذاته على التفاؤل لم يكن وسيلة لتسوية المشكلة بعصى سحرية ، ومنذ ذلك الوقت لم تتحسن الحالة ، إن لم تكن قد تفاحشت وازدادت سوءاً ، بحيث لم نزل في انتظار ما سيكون ، فعسى أن لا تخيب الآمال خيبة تامة .

وأثناء السنتين الماضيتين تعاطينا لدراسة نقدية ووثائقية للوضعية المغربية ، ففي صحافتنا كشفنا فضيحة الأمراض التي نشتكي منها مقترحين العلاجات التي رأيناها ضرورية ، بل التمسنا من المراجع العليا مقابلات أعطيت الوعود بها أول الأمر ، ثم رفضت في الأخير ، وفي كل حركتناكنا متوفرين على رغبة ملحة في أن نتواجه مع الإدارة بالرأي ، وأن نتباحث معها في الحلول الناجزة لتحسين الأوضاع وتهدئة النفوس ، وقد شجعتنا في البداية على هذا وعود رسمية ، ومظاهر علنية للعطف والرعاية تجاه الشعب المغربي ، ولكن انتهى بنا الأمر إلى الاصطدام بالرفض والاعراض ، فذقنا مرارة الخيبة .

ثم كانت حوادث فاس في مايو 1934 ، فاتخذت ذريعة لالغاء الصحافة المغربية ، وبهذا كانت العودة المباغتة إلى سياسة

الخنق ، والكبت ، والقهر ضد الوطنيين المغاربة الذين كانوا يطالبون ، بواسطة الصحافة القانونية ، بتغيير سياسة (الحماية) .

فأصبحنا أمام موقفين : إما مقابلة التدابير الصارمة برد فعل عنيف مع المخاطرة المحتملة بالافضاء إلى هيجان من شأنه أن يثير أحداثاً خطيرة ، وإما عدم مقابلة التحدي بمثله ، وجعل الحكومة أمام دفتر مطالب معتدلة وعملية .

وبما أننا أردنا أن نبرهن لخصومنا المعنفين على أننا لسنا (بمحطمين معاندين) ، ولا (بمهيجين محترفين) فلم نتردد في اختيار الموقف الأخير .

وهكذا تسلحنا بالهدوء ورباطة الجأس أمام الأحداث ، وقرَّ عزمنا على تكتيل جهودنا لعمل محدد وإيجابي ، فاستطعنا أن نضع (المخطط الراهن الذي نراه كفيلاً بتحسين الوضعية المغربية تدريجياً). وبعد أن تحدثت في المقدمة عن خصائص السياسة الفرنسية في المغرب مؤكداً أنها هي المسؤولة عما يعانيه الشعب المغربي من أزمات ، وأشرت إلى الأحداث والتطورات التي قادتنا إلى الإقدام على إخراج برنامج المطالب والإصلاحات واصلت البيان في موضوعها قائلا :

« إن هذا المخطط يمثل برنامج العمل للحركة الوطنية المغربية الفتاة التي توصف خطأً بالحزب المغربي الفتي ، فإذا كانت الحركة فتية بنشأتها وروحها فإنه لا يسوغ اعتبارها مؤلفة فقط من عناصر عمرها دون خمس وعشرين سنة ، فحركتنا ككل حركة وطنية ممثلة في رجال من أعمار مختلفة ينتمون لسائر الطبقات

الاجتماعية المغربية ، فهي تتمتع بالانتماء المعنوي ، وبالاسناد الفعلي للجماهير المغربية التي تنتسب إلى المثل الأعلى الذي تؤمن به الحركة ، كما تمنح كل ثقتها للعمل الذي تضطلع به .

« وكل هذا يجعل من حقنا أن نعلن أن الحركة الوطنية الفتية ذات طابع شعبي صميم ، وأنها تجسم وتترجم طموح الشعب المغربي إلى تطور جدير بماضيه ، وحضارته ، وطاقاته ، وكفاءاته الفردية والجماعية « فهذه هي حقيقة تلك الحركة النبيلة التي يجب التعرف عليها ، لا من خلال المطاعن والترهات التي تقذف بها من المشنعين لها بدافع التعصب أو المنفعة أو الجهل ، أو العدوى ، ولكن من خلال عملها البنّاء الاجتماعي ، والانساني ، وهو المبين باختصار في المخطط الحالي » .

« لقد تحدث المشير ليوطي ، أثناء مأدبة بنادي الحلفاء بباريس ، في مايو 1934 ، فقال : (إن مسيو (بونصو) يتتبع كذلك باهتمام حركة الشباب المغربي ، ويجب عليّ أن أقول : إن في هذه الحركة ما يبررها)، وجواباً على هذا صرح (بونصو) بقوله : (منذ جئت لباريس سجلت مراراً التأكيد المكرر على ضرورة قيام علائق مستمرة وودية مع الشعب المغربي ، وإني لأشاطر تماماً وجهة النظر هذه ، وأضيف أننا إذا لم نطبق سياسة مغربية حسنة ومفيدة ، فإن عملنا في المغرب سيكون معرضاً للاندثار ، فيجب أن نمنح المسلمين في المغرب ما هو حق لهم ، ويلزم في هذا المجال اتخاذ حلول مرضية بتوافق وانسجام ، كما يتحتم أن تعاد الثقة بفرنسا في سائر الأوساط المغربية) .

« إن هذا المخطط الاصلاحي يهدف بالضبط إلى التعريف بالحقوق التي يطمح إليها الشعب المغربي ، كما يقترح حلولاً من شأنها أن ترضيه ، ويشير إلى الأسس والأهداف لسياسة (حامية) حسنة ومفيدة ، فهي وحدها القادرة على إعادة الثقة في عمل فرنسا بالمغرب » .

«ونعتقد بقوة وجزم أن تصحيح الوضعية لا يمكن أن يتحقق بنجاح إلا بالقيام ، حسب ترتيب استعجالي محتوم ، باصلاحات جذرية شاملة ، ويجب أن تهدف بقدر الإمكان إلى وقف التفقير بين الجماهير الكادحة ، وإسعاف جميع الـذين يتخبطون في البؤس بجميع أشكاله، ثم يجب أن يتجه الإصلاح بعد هذا إلى تحقيق الرخاء والرفاهية لصالح الجميع ، وكذلك إلى خلق مناخ سياسي مطهر يمكن لكل واحد أن يستنشق فيه هواءً نقياً منعشاً ، فإن الجوع والظلم من ألد أعداء الطمأنينة الاجتماعية ، والوئام بين الشعوب .

« ولتحقيق تلك الإصلاحات المستعجلة بـالمغرب ، حيث يستمر الشعب في معاناة الحرمان من حق إبداء رأيه في الشؤون العامة ، كما يتحمل بأغلى تضحية « الحلف المقدس » القائم بين الاستبـداد السياسي ، والإقـطاع الاقتصادي ، يتعين شن الحرب بلا شفقة ولا رحمة على أساليب الاستغلال ، والحكم عملياً ضد كل سياسة تقوم على الامتيازات ، وتفضل عنصراً بشرياً على آخر ، فخدمة الصالح العام هي التي يجب أن تتغلب في مشاغل الحكومة ، وتتفوق في إنجازات السلطات العامة .

« وبالإضافة إلى المعركة ضد طغاة المال ، ورواد الديكتاتورية ، وهواة المناصب المريحة والمربحة يتحتم كذلك على الشعب المغربي أن يباشر بعزم وحزم تدريبه على الديمقراطية في الميادين السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، وحيث إنه لا يملك اليوم غير التكاليف والواجبات فهو يطمح إلى انتزاع حقوقه المشروعة».

تلك هي روح وذلك هو مدى مخطط الإصلاحات ، ومن الطبيعي أن لا تعتبر بعض حلولنا بالغة حد الكمال ، فقد أردنا أن نضع برنامجاً عملياً للإصلاحات ، فحملنا هذا على أن ندخل في حسابنا درجة التطور التي أدركتها جماهيرنا ، وكذلك مشاعرها ، وتقاليدها ، وقد أقدمنا على هذا بقدر ما لم نرد صدم شعبنا فيما هو أعز عليه ، ولا بعثه كذلك على الطفرات العنيفة الخطيرة ، ففي هذا النطاق ، وعلى هذا الأساس توخينا أن يكون في الإمكان الامتثال لرغبتنا في إقامة مخطط التنظيم العصري الجديد الذي من شأنه أن يضمن لنا تطوراً تدريجياً نافعاً .

« فليس مخططنا بعمل سلبي أو خيالي ، كما أنه ليس فيه ما يعدّ هدماً وتخريباً ، وأما موقفنا من «الحماية» فبين وواضح ، ذلك أننا نوافق على المبادىء السياسية كما تتجلى من منطوق ومفهوم المعاهدات ، ومن الخطب والتصريحات الرسمية للحكومة الفرنسية ، وكما يحددها المذهب القانوني الفرنسي في الموضوع .

« وهكذا يظهر لنا أن مجموع الإصلاحات التي نعرضها على

الحكومة متوافقة ومتطابقة مع مبدأ « الحماية » كما هو محدد ومؤكد في النصوص التي نسوقها تأييداً لمخططنا ، ونحن قادرون على القيام بالدفاع عن هذه النظرية تبريراً لها ، بل في إمكاننا عند الضرورة تدعيمها بمجموعة وثائقية تاريخية وقانونية ذات قوة كبرى في مجال الاستدلال والاقناع .

ولا يسوغ بحق أن يراد منا أن نكون أنصاراً لمبدأ « الحماية » أكثر من الموقعين على المعاهدات ، ومن كبار رجال الدولة الفرنسيين ، ومن علماء القانون المستشارين الرسميين لحكومة الجمهورية ، ومن المشير ليوطي المقيم العام السابق بالمغرب . وبما أن المبدأ مقبول من الطرفين فإننا نرى أن مناقشته لا تفرض نفسها حتماً ، ولكن إذا كنا قد حرصنا على التذكير ببعض النصوص فقصدنا الوحيد من هذا هو وضع المشكلة في مكانها لنرسل عليها الأضواء في نطاق معطياتها ، وعلى ضوء تلك النصوص الرسمية رأينا من المفيد القيام بعرض نقدي للتطبيق الذي أعطي لمبدأ (الحماية) .

« والخلاصة ، أن المطالبة الأساسية التي تشكل إطار هذا المخطط الإصلاحي تنحصر فقط في طلب تطبيق دقيق وصحيح لسياسة (الحماية) وذلك بكل ما تحته من وفاء وثبات التزامات ووعود الحكومة الفرنسية تجاه الجناب الشريف والشعب المغربي » .

« ونعتقد أننا بالتعبير صراحة عن مطالبة كهذه نظل في حدود الوعد المقطوع ، والعهد المثبت في المعاهدات ، والاحترام

الواجب لشرف الإمضاءات التي ذيلت بها الصكوك المنظمة للعلائق بين فرنسا والمغرب » .

« فموقف كهذا لا يمكن أن يتهم بأنه ثوري أو عدائي لفرنسا ، إذ في هذه الحالة ينقلب الأمر إلى إنكار كل مذهب خلقي في المجالين الخاص والدولي » .

« وقد قدم مخطط الإصلاحات إلى الحكومة الفرنسية باسم وفد (كتلة العمل الوطني) في باريس بواسطة نخبة من الشخصيات البرلمانية المؤيدة من لجنة الرعاية الفرنسية » .

« وإننا لنهنىء أنفسنا بذلك ، كما أننا لا نعرف كيف نقدر هذه الالتفاتة الكريمة الأمينة ، فمع الإعراب هنا عن امتناننا القوي والكامل لسائر الشخصيات الفرنسية التي تفضلت بمنحنا تأييدها الرسمي ، وبالتعهد لنا بمساعدتها الفعلية نؤكد لها أن عملها لن يكون عقيماً ، بل سيكون له وقعه الحقيقي في جميع الأفئدة المغربية » .

« وستكون خاتمتنا هي أن بهذا المخطط ينهار ما كنا نلام عليه من أنه كان ينقصنا برنامج عام ، ودقيق ، وواقعي ، وفي الحقيقة يجب الاعتراف بأن هذا اللوم لم يكن كله صحيحاً ومبرراً ، فمنذ سنتين لم نفتأ نعبر عن رغائبنا وأمانينا حيث نشرت فصول من هذا المخطط في صحيفتنا باللغة الفرنسية ، وهي الوحيدة التي سمح لنا بها في المغرب ، وبهذه المناسبة نستطيع أن نشير إلى أنه ، بعد منع هذه الصحيفة ، أراد موظف فرنسي سام أن يعتذر عن تقصير وتقاعس الإدارة ، فصرح لنا بأنها كانت تجد نفسها أمام

كثير من المقترحات حتى إنه استحال عليها مادياً أن تدرسها ! وأضاف موظف آخر أن منع صحافتنا اعتبر وسيلة لتلافي هذه الحالة » .

« ومهما يكن من الأمر ، فإننا بمخططنا نحطم جميع الانتقادات والاعتراضات ، وهكذا نستطيع أن نقول اليوم للولاة المعنيين بالأمر : ها هو برنامجنا ، فما رأيكم ؟ وما هو برنامجكم أنتم ؟ وهل ستستمرون بدون برنامج ؟ وهل ستواصلون العمل كيفما اتفق لكم ؟ » .

« هذا ، ونتمنى أن لا يمتنعوا من الدراسة المفيدة التي تجدر بهذا المجهود النزيه البناء الذي قمنا به» .

أما التصدير المثبت في الطبعة العربية للمطالب تحت عنوان (مطالب الشعب المغربي) على أن هذه المطالب حضرتها (الكتلة العاملة الوطنية) في المغرب الأقصى باستشارة كل من يهمهم الأمر من سائر الأوساط، وقد قدمها باسم الشعب المغربي مزوداً بثقته وفده الأمين إلى حضرة صاحب الجلالة . . . » .

وتجب الملاحظة أن المطالب لم تحضرها ما سمي (بالكتلة العاملة الوطنية) التي لم تكن موجودة بهذه الصفة .

فالتصدير كما ورد في الطبعة العربية لم يكن من عمل الواضعين للمطالب ، بل أضافه المشرف في القاهرة على طبع المطالب عن حسن نية ودون أن يرجع إلينا في الموضوع ، كما أن إغفال ذكر التقديم إلى الإقامة العامة والحكومة الفرنسية ناشىء عن تقديم الطبعة العربية على الطبعة الفرنسية .

وورد بعد التصدير ذكر أعضاء وفود التقديم العشرة تحت عنوان (لجنة الوفد المغربي) .

ونلاحظ أنه إن صح اعتبار مجموع هذه الوفود لجنة مؤقتة فليس بصحيح أنها كانت (لجنة الوفد المغربي) ، لأنه لم تكن إذ ذاك في المغرب هيئة تسمى بهذا الاسم، ولعل المشرف على الطبعة العربية في القاهرة تأثر بالجو السياسي في مصر فنسب لجنة التقديم إلى ما دعاه (بالوفد المغربي) كأن الحركة الوطنية المغربية كانت منظمة بهذه الصفة على نسق حزب الوفد المصري .

والسبب فيما لاحظناه من أخطاء في الأسماء والعناوين المستعملة في الطبعة العربية للمطالب هو أن الحركة الوطنية لم تكن منظمة حتى تتخذ لها اسماً خاصاً ، وعنواناً معيناً ، وأن المشرف على الطبعة العربية لم يتريث حتى يتم تقديم المطالب ويتلقى ما أضيف إلى الطبعة الفرنسية الكاملة من مقدمات وبيانات لتكون الطبعتان متطابقتين لا خلاف بينهما ، ولا نقص في إحداهما بالنسبة للأخرى .

لقد كانت هذه المقدمة ضرورية لما فيها من إيضاحات زادت «مخطط الإصلاحات المغربية» تبريراً في أعين الجميع، كما لفتت الأنظار أكثر إلى ما له في حد ذاته من أهمية وصلاحية، لمواجهة الوضعية السيئة العامة في المغرب، وكذلك لتسوية المشاكل الناشئة عنها بالنسبة للشعب المغربي خاصة، ومن أكبر مزايا ذلك «المخطط» أنه زود الحركة الوطنية بأسس واضحة،

وتوجيهات دقيقة للسير بالكفاح في طريقه القاصد نحو الأهداف المنشودة.

ولعله لولا منع «عمل الشعب» وما جرى بيني وبين مدير الديوان المدني للمقيم العام من حديث حول هذا المنع لما وقع الاهتداء إلى فكرة مراجعة ما كتبناه وطالبنا بـه خلال الفترة السـابقـة ، وإخـراج ذلـك المخـطط المتضمن للمـطالب والإصلاحات إلى حيز الوجود ، وهنا يصدق المثل : كم من نقمة في طيها نعمة !

فبوضع هذا المخطط أسقطنا حجج الخصوم ، وسفهنا أحلام المناوئين ، وأقمنا البرهان على أننا نعرف حقاً ما نريد ، وإلى أين نسير ، وهكذا أفحمنا المحاورين والمجادلين من رجـال الإدارة والصحافة الذين كانوا يرمون الكلام على عواهنه كلما تحدثوا عن الحركة الوطنية ، فينسبون لها ما هي منه براء .

وقد أشرنا إلى أن المطالب المغربية صدرت بالفرنسية في باريس بعدما صدرت بـالعربيـة في القاهـرة بمطبعـة الإخوان المسلمين ، وكان العنوان الذي صدرت به الطبعة العربية هو «مـطالب الشعب المغربي» ، وتجـدر الملاحـظة أن الطبعـة العربية ـ كما أشارت إليـه الطبعـة الفرنسيـة ـ تضمنت أخطاء وإغفالات وبهذا جاءت ناقصة عن الطبعة الفرنسية التي تأخرت عنها أكثر من شهرين ، فكانت أكمل حيث إنها اشتملت على المقدمة المثبتة آنفاً ، وعلى أسمـاء أعضاء الـوفد البـرلماني الفرنسي الذي ناب عنا في تقديم ملف المطالب إلى وزيـر

الخارجية ، وعلى أسماء أعضاء لجنة الرعاية الفرنسية كما أشرنا إليهم سابقاً .

كما تجدر الإشارة إلى الإختلاف الوارد في اسمى المطالب والوفد الذي قدمها، فالطبعة الفرنسية صدرت بعنوان: «مخطط الإصلاحات المغربية ، بينما كان عنوان الطبعة العربية: مطالب الشعب المغربي»، كما أن وفد التقديم سمي في الطبعة العربية « بلجنة الوفد المغربي » كأن اللجنة كانت متفرعة عن الوفد في حين أن ما سمي « بلجنة » كان هو كل الوفد ، أما وفد التقديم فسمي في الطبعة الفرنسية « بلجنة العمل المغربي » التي عربت « بكتلة العمل الوطني » وهي التي سمتها الطبعة العربية « بالكتلة العاملة الوطنية » ، وهناك ملاحظة أخرى ، وهي أن الطبعة العربية ذكرت أن المطالب حضرتها الكتلة باستشارة كل من يهمهم الأمر من سائر الأوساط ، وهذا غير صحيح ، فلم تكن أية استشارة ، وإنما حضر المطالب خمسة من أعضاء الوفد هم الذين ذكرت أسماؤهم سالفاً ، كما ذكرت تلك الطبعة أن التقديم كان للملك ، والحقيقة أنه كان في نفس الوقت للمقيم العام في الرباط، وللحكومة الفرنسية في باريس، وقد تسبب في كل هذا سبق الطبعة العربية للأحداث كما جرت بعد أكثر من شهرين، لتقديم المطالب في الرباط بالنسبة للمقيم العام، وللحكومة في باريس، ولا يفوت في الأخير توضيح أن ما عدا تلك الاختلافات فالأساس واحد بين الطبعتين العربية والفرنسية.

ولم نقتصر على تقديم المطالب بالفرنسية ، بل ألحقنا بها على حدة :

1 ـ ميزانية التعليم بالأرقام نقلاً عن الجريدة الرسمية من 1930 إلى 1933 مع القرض في 27-4-1932 .

2 ـ ميزانية العدل من 1929 إلى 1933 .

3 ـ ميزانية المساعدات للديانة المسيحية (الأسقفية ، وبناء الكنائس الكاثوليكية ، والمعابد البروتستانية) .

4 ـ ميزانية التسيير (الموظفون) التي تستهلك 56% من الميزانية العامة ، وأغلبية الموظفين من الفرنسيين ، ومقارنة بين الأجور .

5 ـ إحصاء الأراضي الفلاحية المغتصبة من المغاربة للمعمرين الفرنسيين بطريق نزع الملكية باسم « المصلحة العامة » من 1927 إلى 1931 مع بيان المساعدات ، والمنح ، والامتيازات المخوّلة للمعمرين دون الفلاحين ، وتعد تلك الملحقات وثيقة تدين السياسة الفرنسية في عهد (الحماية) .

هذا ، وقد وردت كمية محدودة من الطبعة العربية عن طريق جبل طارق ، بواسطة البريد الإنجليزي في تطوان ، ومنها وجهت مع نفس البريد إلى فاس .

وببروز « مطالب الشعب المغربي » أو «مخطط الإصلاحات المغربية » إلى الوجود تبلورت رغائب وأماني الأمة ، وقامت منذ ذلك الوقت مقام المطالب الجزئية المحلية المتفرقة كما كانت تصدر من قبل في بعض المدن بواسطة العرائض ، وبذلك توحد الرأي الوطني ، والعمل السياسي أكثر من ذي قبل في المغرب ، وهذا ما عزز الحركة الوطنية ، وزادها قوة ونفوذاً في الداخل والخارج .

حركة المطالب قبل 1934

لقد كانت مطالبنا في 1934 مسبوقة بمطالب جزئية تولت تقديمها إلى المشير ليوطي ثلة من رجال النهضة المغربية في يونيو 1920 ، وكانت تتضمن المطالبة بحرية التعبير عن الرأي بواسطة الصحافة، وإصلاح التعليم في الوسط المغربي، وهذان ركنان أساسيان في كل نهضة وتقدم ، وقد صدرت تلك المطالب إثر خطاب « كيو » ، رئيس الغرفة الفلاحية الفرنسية لناحية الشاوية ، فكان له أسوأ وقع في نفوس المغاربة حتى أدى هذا بالمشير ليوطي إلى توجيه تقرير سياسي سري خطير إلى حكومته بتاريخ 3 دسمبر 1920 ، ومما ورد فيه : «ليس الأمر هنا أمر سكان بدائيين ، بل إن الشعب المغربي أكثر شعوب الشمال الإفريقي قابلية للتجديد ، ولا يوجد بلد يدفع فيه بسرعة وغلاء ثمن الجهالات والمناورات الفاسدة مثل المغرب ، ولن يكون عندنا لمقاومة الأمواج المتلاطمة إلا جسر سريع الانكسار .

« إن إقامتنا في هذا البلد مبنية على مذهب (الحماية) ، إننا نعلن هذا كما تعلنه الحكومة الفرنسية في كل مناسبة ، ولكن أليس هذا سوى كذب ؟ فهذه الحالة الحاضرة - زيادة على تناقضها بصراحة مع روح (الحماية) - تؤدي إلى أشد الأخطار ،

ومن الخطأ الكبير ، والوهم الشديد الاعتقاد بأن المغاربة لا يحسبون حساباً لإبعادهم عن الشؤون العامة إبعاداً تاماً ، فإنهم يتألمون من هذا ، ويتحدثون عنه ، ومن هنا إلى اليوم الذي يطالبون فيه بحقوقهم ، كما يعلنون فيه ميولهم العدائية ، لم تبق غير خطوة واحدة ! وأحسن تهدئة مؤقتة هي إعطاء النخبة المغربية ، في أقرب وقت ممكن ، وسائل التطور في دائرة تقاليدها ، وإرضاؤها في مطامحها التي لا يمكن التخلص منها ، والقيام ازاءها مقام الوصي بمعناه الواسع أو الأخ الكبير المحسن الذي ترى من مصلحتها أن تبقى مرتبطة به ، وهكذا تستفيد من أن تكون صلتنا هنا ليست مع الفراغ ، بل مع أمة سيتم تحريرها تحت وصايتنا ، وبفضل توجيهنا ، ولذات مصلحتنا ، وإنه لخيال خطير للغاية أن نتصور إمكان الاستيلاء على هذه الأمة ، وإبقائها في قبضة يدنا إلى الأبد إعتماداً على قوة احتلالنا القابل للانهيار . . .) ، وهذا تنبؤ تكفلت تطورات الزمان بتصديقه .

وفي عهد ستيغ ، خلف ليوطي في الإقامة العامة ، وبالضبط أثناء حرب الريف التحريرية ، كان المغرب في غليان نتيجة الحرب الضارية إذ ذاك بين قوات الجهاد الوطني في الريف والأطلس والجنوب ، وبين جيوش الاحتلال الاسباني والفرنسي ، وفي تلك الأثناء ألصق الفرنسيون بجدران المدن في كل مكان مناشير تنادي بمطالبهم المشطة ، ومطامعهم الشرهة حتى ضجر المغاربة منها ، وخافوا على حياتهم ومستقبلهم في وطنهم من تلك الجالية الطاغية ، الطامعة ، الهائجة ، فقامت نخبة منهم ، وتقدمت إلى المقيم العام ستيغ بمطالب وطنية ، في 5 نوفمبر 1925 ، وتعلقت

خاصة بالمسائل التي كانوا يشاؤون منها ، وبالحاجيات التي كانوا يشعُرون بها .

ثم كانت حركة السياسة البربرية في 1930 ، فأهاجت الأمة المغربية ، وأثارت فيها موجة من المطالب الوطنية بواسطة العرائض الشعبية خاصة .

ومن كل هذا يتضح باختصار أن حركة المطالب في 1934 لم تكن هي الأولى في عهد النظام البائد : وإن كانت أهم ، وأكمل ، وأبعد مدى من التي سبقتها كمطالب أولى .

المطالب المغربية والصحافة الفرنسية

لقد برهنت حركة المطالب منذ 1920 على أن الشعب المغربي لم يكن - في عهد الاحتلال والاستعمار باسم (الحماية) - مستسلماً للواقع ، ولا مستكيناً للقوة الأجنبية الغاشمة شأن الشعوب الضعيفة المغلوبة على أمرها ، بل كان يطالب بحقوقه في نفس الوقت الذي كانت فيه حركة المقاومة المسلحة في حرب مع قوات الاحتلال في كثير من المناطق الجبلية والصحراوية ، وكل هذا جعل ليوطي يعترف في تقريره السري إلى حكومته بقوله : « إنه لخيال خطير للغاية أن نتصور إمكان الاستيلاء على هذه الأمة ، وإبقائها في قبضة يدنا إلى الأبد اعتماداً على قوة احتلالنا القابل للانهيار » .

وفعلاً اختبر الفرنسيون صحة هذا القول في مجالي الحرب والسياسة ، وقد أحسوا أكثر بذلك بعد أن فاجأناهم بالمطالب

الوطنية التي لم يكن من شأنها أن تنزل السيكنة في نفوسهم ، كما تجلى هذا في حملات الصحف التي قابلت تلك المطالب المشروعة المعتدلة بالسخط الكبير ، فانفجرت كلها بالشتائم ، والطعون ، والافتراءات ، والسخافات التي لا حد لها ، وفحوى ما كتبته أن معارضة المطالب الفرنسية بمطالب وطنية في المغرب ليس من شأنه إلا أن يخلق الهيجان والاضطراب .

فهذا ـ في زعمها ـ كان هو هدف المطالب الوطنية المغربية ، ثم تساءلت : من يستفيد من الإجرام ؟ إذا عرف المستفيد منه انكشف من هو المجرم الحقيقي ، والإجرام ـ في نظرها ـ هو جعل الفرنسيين مسؤولين عن الاضطراب القائم منذ وقت كبير ، وذهبت تلك الصحف إلى أن وضع المطالب الوطنية لم يكن نتيجة مطالبة ممثلي الجالية الفرنسية بصوت التقرير في المجالس الاستشارية القائمة إذ ذاك، ومما انتقدته بشدة المطالبة بأن لا تكون للفرنسيين حقوق أكثر من الأجانب في المغرب ، وكذلك القول بأن فرنسا تستغل الأهالي في المغرب ، وبأن سلوكها يستمد من انحراف عنيد عن جادة الحق والصواب ، كما يشكل فضيحة عامة طالت كثيراً جداً ، ويثور عليها ليس ضمير الضحايا فحسب ، بل كذلك ضمير الرجال الذين احتفظوا بفكرة العدالة والانسانية .

ومما انتقدته تلك الجرائد إثباتنا لنصوص من تقارير سرية من وضع ليوطي ذاهبة إلى أنه لو أقدم فرنسي على نشر هذه التقارير لتوبع قانونياً ، واعتبر بحق فرنسياً شريراً وشنيعاً ، ولهذا لامت

الإقامة العامة متهمة إياها بأنها « تترك » نشر ذلك ، موضحة أن استعمالها للفظة « تترك » إنما هو من باب التورية ، وللتغطية على حقيقة شعورها العدائي قالت إن ذلك النشر لا ينقص من عطفها على العنصر المغربي الذي لا تمثله مطلقاً - في رأيها - « كتلة العمل الوطني » ، ثم زادت قائلة : « لو خلّت « حكومة المغرب الفرنسية » (كذا) ، وكذلك المشاغبون والمهيجون الوطنيون أعداء فرنسا ، وأعضاء الكتلة الوطنية بيننا وبين المغاربة لتوصلنا إلى بناء صداقتنا المتبادلة على التفاهم والتوافق ، « غير أنها لاحظت وجود خلاف بين الجانبين ، وهو أن الفرنسيين جمهوريون وأنصار السيادة الوطنية ، بينما للمغاربة سلطانهم الذي هو ممثلهم والذي يجب أن يعرضوا عليه تظلماتهم بصفته المدافع عنهم ، وعلى هذا فلا يسوغ مطلقاً - حسب قولها - أن يقدم المغاربة على وضع برنامج للمطالب بإمضاء أشخاص آخرين غير السلطان . وإمعاناً في التلفظ بترهاتها وسخافاتها من الرهط المذكور ادعت الصحف الفرنسية في المغرب أن الفرنسيين حينما يبذلون جهودهم دفاعاً عن المصالح الفرنسية في المغرب إنما يقومون بنشاط مهني صرف لا يكتسي أي لون سياسي ، ولهذا فإن الدفاع عن مصالحهم يجب أن لا يجعلهم في خلاف وتناحر مع المغاربة ، كما ادعت أن الفرنسيين في « مجلس شورى الحكومة » يدافعون دائماً عن مصالح الشعب المغربي ، وإن لم يكونوا مكلفين بهذا ، بل يقولون ذلك بمثل القوة والحزم اللذين يدافعون بهما عن مصالحهم ، وأن الفرنسيين لم يوجدوا في المغرب إلا بإرادة فرنسا ، وأن معاهدة (الحماية)

سيئة الوضع ، ولهذا فهي قابلة للتأويل ، وأنه إذا كان للمغاربة أن يلوموا أحداً فليوجهوا لومهم إلى فرنسا ، وهذا ما يفعلونه بفضل ما يقابلون به من تسامح أثيم ، وحاولت تلك الصحف أن تناقش نصوصنا وحججنا التي استندت عليها مطالبنا الوطنية ، ولكنها كعادتها لم تواجهها بغير الترهات والأباطيل ، ثم استخلصت هذه الخلاصة فكتبت : « إذا بقي بعد ذلك لفرنسا بعض الوهم فلتنبذه نبذاً ، فقد عملت هنا من أجل « ملك البروس » (أي لمصلحة عدوها) ، وفي سبيل رجال يستفيدون من عملها ، وجهدها ، ثم سيقولون لها غداً : شكراً جزيلاً ، إن الدار قد أعيد بناؤها ، فارحلهم عن المكان ، فأنا هنا في داري ، ووجودك يضايقني ، ولست في حاجة إلى نصائحك ، بل إن وجودك عار وإهانة».

فهذا هو ما يفكر فيه رؤساء الكتلة الوطنية ، دون أن يستطيعوا له تكذيباً. ولا شك في ذلك ولا مراء، وجولة الباطل ساعة، وجولة الحق إلى قيام الساعة!.

وكانت خاتمة أقوالهم هي : إن الوقت ما يزال أمام فرنسا لكي تختار ، حيث إنها لم تعرف كيف توفق بين نظريتين متطاحنتين : القيادة أو التنازل !

والحقيقة أن فرنسا لم تكن في حاجة إلى هذا الاختيار ، لأنها كانت قد اختارت منذ فرضت نظام (الحماية) على المغرب باتفاق مع الدول ، (والحماية) إنما قامت على الاحتلال ، والاستعمار ، والاستعباد ، أي القيادة ، « حسب تعبير تلك الصحف ، وهي قيادة من النوع المألوف في شريعة الغاب ، وسياسة الاستعمار » .

مصير حركة المطالب

إن ظهور المطالب الوطنية كان حدثاً مهماً ، وفتحاً جديداً في عالم السياسة الوطنية المغربية ، وقد كنا نظن أن هذا سيفتح آفاقاً لنا ، ويقطع بالحركة مراحل في مجال الإصلاح ، خصوصاً وأننا استطعنا ، بتقديم برنامج الإصلاحات أو لائحة المطالب ، أن نجيب على سؤال المسؤولين : ماذا تريدون ؟ وإلى أين تسيرون ؟ فلم يبق بعد ذلك أي داع لبقاء الأوضاع جامدة ، والسياسة الرسمية متصلبة ، وقد انتظرنا ماذا سيحدث ، وطال الانتظار وكأن شيئاً لم يكن ، فأخذ التشاؤم يحل محل التفاؤل في الأوساط المغربية ، واليأس يدب شيئاً فشيئاً في النفوس كلها ، نتيجة « مؤامرة السكوت » التي حيكت في المحافل الرسمية ضد المطالب الوطنية . وأمام هذا وجدنا أنفسنا عزلاً من سلاح الصحافة في الداخل ، ومحرومين من وسائل أخرى للتعبير عن الرأي كالاجتماعات التي كانت، ممنوعة ، فلم نتمكن من مواصلة الدعوة لصالح التغيير ، والتجديد ، والتصحيح على أساس برنامجنا الإصلاحي المعروف ، غير أن هذا كله لم يفت في عضدنا ، ولم يثننا عن بذل كل ما في المستطاع في سبيل تلك الدعوة بما بقي في أيدينا من وسائل وإمكانيات جد محدودة ، وهكذا أمكن ، بالرغم عن كل شيء ، العمل لترويج برنامج الإصلاحات في مختلف الأوساط المغربية والفرنسية ، وللتعريف بالاتجاه الجديد الذي كنا نريده للسياسة العامة في المغرب ، ولإقناع الكثيرين بصلاحية ذلك البرنامج الإيجابي للتطبيق ، وحتى الصحف الفرنسية التي لم تكن راضية عنه ، بل

منتقدة له شكلاً وموضوعاً قد أعانتنا بالحديث عنه على خرق الستار المسدول عليه من طرف المسؤولين ، وإحباط « مؤامرة السكوت » المدبرة ضده من الرسميين ، ولكن كل هذا لم يغير من موقفهم شيئاً ، بل رأينا منهم تعنتاً وتصلباً أكثر من ذي قبل ، فلم يكن من شأن هذا إلا أن يخلق في المغرب معسكرين متجابهين : المعسكر الوطني المطالب بالتغيير والإصلاح ، والمعسكر الإستعماري ممثلاً في إدارة « الحماية » والجالية الفرنسية التي كانت تؤمن بأنها هي الكل في الكل ، وبأن سواها لا يساوي غير الصفر إلى اليسار ، وبأن الإدارة ما وجدت إلا لتكون معبأة في سبيلها ، ورأينا كذلك ما لم يكن يخطر ببال ، وهو أن الجالية الفرنسية لم تزدد مع ظهور المطالب المغربية إلا تمسكاً بمطالبها المفرطة ، وتطرفاً في الإعلان عن مطامعها التي ترمي إلى جعلها سيدة البلاد على الإطلاق. فلما وصل الأمر إلى هذا الحد تحرجت الأحوال ، وتأزمت الأوضاع ، وتحتمت المواجهة لكل هذا مهما كلفت من ثمن وتضحية ، وفي هذا الجو الموبوء معنوياً ، والمتسمم سياسياً أعلنت الحكومة الفرنسية ـ تحت ضغط جاليتها وأرباب المصالح بالمغرب ـ عن تصلبها في سياستها المغربية ، وعن عدم تنازلها أمام مطالب الحركة الوطنية بأن عينت (مارسيل بيروطون) مقيماً عاماً لها في الرباط ، وذلك في 21 مارس 1936 وقد جاء من تونس مسبوقاً بشهرة « الرجل الحديدي » الذي لا يعرف غير الشدة ، والصرامة ، والقوة ، والقمع ، ولكنه لم يطل كثيراً في (ولايته القيصرية ، حيث أعفي في 16 سبتمبر ، فلم يدم في منصبه غير ستة أشهر إلا قليلاً ،

وفاته أن المغرب هو البلد الوحيد الذي لم تستطع روما القيصرية قديماً أن تغزوه وتحكمه ، وقد تلقن (بيروطون) هذا الدرس الذي حاول ليوطي ،المقيم العام الأول ، أن يلقنه لمن يأتي من بعده حينما حذر حكومته في تقرير سري قائلاً : « إنه لخيال خطير للغاية أن نتصور إمكان الاستيلاء على هذه الأمة ، وإبقائها في قبضة يدنا إلى الأبد اعتماداً على قوة احتلالنا القابل للانهيار » .

وينبغي أن لا يفهم مما تقدم أن الحكومة الفرنسية لم تهتم ببرنامج الإصلاحات المغربية المقدم إليها ، فقد علمنا بوسائلنا يومئذ أنها كلفت الإقامة العامة بدراسة ذلك البرنامج وإعطائها رأيها فيه ، وفعلاً عهدت الإقامة العامة إلى مختلف الإدارات المركزية المختصة بالقيام ، كل واحدة في نطاق اختصاصها ، بتلك الدراسة ، وعلمنا كذلك أن أكثرية الإصلاحات الواردة في البرنامج الوطني حظيت بالموافقة دون العمل للخروج بها إلى حيز الإنجاز والتطبيق. وفي الحقيقة لم تكن تلك الدراسة بغية التنفيذ ، وإنما كانت لمجرد درس البرنامج المقترح منا ، والاطلاع على ما فيه من مقترحات قابلة للتنفيذ ، وأخرى مرفوضة سلفاً من الفرنسيين لأنها ترمي إلى السير بالمغرب نحو أهدافه الوطنية من حفظ الكيان القومي ، وعودة السيادة المغربية في حظيرة الاستقلال .

وقد عملنا لاستطلاع رأي الأوساط الرسمية بعد تلك الدراسة فتأكدنا من أنه لم يقع التفكير في أخذ برنامج الإصلاحات بعين

الاعتبار ، وأن الدراسة التي تعرض لها إنما كانت مسألة خاصة بالإدارة ، وأن الرأي الذي تجلى من الدراسة هو أن البرنامج الوطني ينقسم إلى ثلاثة : أحدها يشتمل على جزئيات قابلة للتطبيق المعجل ، والثاني لا يمكن تنفيذه إلا على مراحل وفي آماد بعيدة ، والثالث مرفوض رفضاً باتاً ، لأنه يرمي إلى القضاء على « الوجود الفرنسي » في المغرب آجلاً .

وبعد هذا لم تفكر الإدارة في الاتصال بنا ، والدخول معنا في حوار ولو حول ما يمكن تنفيذه قريباً أو بعيداً ، بل أصرت على موقفها إمعاناً في سياستها القائمة على الحكم المباشر الذي كان يتعارض تماماً مع حقيقة (الحماية) ديبلوماسياً ، وقانونياً ، وسياسياً ، وحجتنا في هذا ما أوضحناه في برنامج الإصلاحات من نصوص لا يتطرق إليها الشك ، ومنها الحكم الذي أصدرته محكمة النقض والإبرام بباريس ، في 13 أبريل 1924 ، حيث ورد فيه : « إن المعاهدة التي أبرمت بين فرنسا والمغرب من أجل نصب (الحماية) الفرنسية في الإيالة الشريفة ليس من مفعولها أن تفقد المغرب في استقلاله الذاتي (أوطونومي) ، وقبل صدور هذا الحكم صرح ليوطي ، في 3 دسمبر 1920 ، بقوله : « إن نظرية (الحماية) تخص بلاداً تحتفظ بتنظيماتها ، وتحكم نفسها ، وتدير شؤونها بنفسها وذلك بوسائلها وهيئاتها الخاصة تحت مجرد مراقبة دولة أوروبية ، فإن ما يسود هذه النظرية ويطبعها هو أسلوب المراقبة المتعارض مع الإدارة المباشرة» .

ولكن سياسة (الحماية) احتفظت بالمظاهر والشكليات ،

وتصرفت كما شاءت في الأسس والجوهريات ، فحولت الرقابة المجردة إلى الحكم المباشر الصريح كما لو كان المغرب مستعمرة أو يكاد ، وهذا ما جعلها تعارض كل إصلاح وطني يرجع بالوضعية إلى أصلها ، ولعل الإدارة لم ترد أن تنجز ولو القليل من مطالبنا وإصلاحاتنا حتى لا تركب عجلة قد تفضي بها إلى ما لا تريد أو تقذف بها في « مغامرة » إن عرف أولها فلا يمكن أن يعرف آخرها .

النص الكامل لبرنامج الإصلاحات المغربية أو مطالب الشعب المغربي

نظراً لأهمية هذا البرنامج بالنسبة لتاريخ الحركة الوطنية ، وحيث إنه لم توزع منه ، خصوصاً بالعربية إلا كمية محدودة ، فصار لهذا قليل التداول جداً ، فقد رأينا من الواجب أن نثبت النص العربي الكامل الذي هو مطابق تماماً للنص الفرنسي مصححين ما ورد فيه من أخطاء ، ومذكرين بالفوارق بين الطبعتين كما أشرنا إليها سابقاً ، ومنها المقدمة المعربة سالفاً إتماماً للنص العربي ، وإفادة للقراء .

بعض الآراء في برنامج العربي

قال (بونصو) المقيم العام ، بعد أن اطلع على برنامج الإصلاحات : إنها أطروحة ممتازة للدكتوراه (Une excellante thése de doctorat) وعبر كاتب فرنسي خبير عن رأيه في برنامج

يوجد النص العربي الكامل للمطالب في آخر الكتاب : ملحق : 3

الإصلاحات قائلاً : (إن الإصلاحات المقترحة لا تغير أصلاً التعهدات الدولية للملكية المغربية، لكنها تصر على المطالبة بتطبيقها تطبيقاً صحيحاً ، وسيظل هذا موقفها عشر سنوات (أي من 1934 إلى 1944) ، وهي الفترة الزمنية التي أضاعت فيها الحماية حظها السعيد ، والتي مكنت الأمة المغربية من إدراك النضوج) .

(Les réformes proposées ne révisent nullement Les engagements intermationnaux de La monarchie, mais entendent en réclamer L'exacte application; Telle sera leur position pendant dix ans le temps pour le protectoret de Laisser passer sa chance, et pour la nation marocaine de murir).

« كتلة العمل الوطني »

قبل تقديم المطالب ، في فاتح دسمبر 1934 ، لم يسمع أحد بهذا الاسم الذي ظهر لأول مرة في هذه المناسبة ، وقد كانت « ولادته » في باريس وقتما اضطررنا إلى التعجيل بذلك التقديم كما أوضحته سابقاً ، وكنت اقترحت ذلك الاسم إجابة على السؤال الذي واجهناه : باسم من نقدم المطالب ؟ فكان الجواب هو « لجنة العمل المغربي » (كوميطي داكسيون ماروكين) وكان تعريبه هكذا : « كتلة العمل الوطني » كما سبق بيان هذا .

« فكتلة العمل الوطني » كانت مجرد عنوان « لجماعة » غير معينة قدم باسمها برنامج الإصلاحات المغربية في باريس والرباط ، وفي اعتبارنا لم نخصص به فريقاً من تلك الجماعة دون آخر ، فالوفد المكون من الأفراد العشرة المثبتة أسماؤهم في (برنامج الإصلاحات المغربية) بالفرنسية ، وفي (مطالب الشعب المغربي) بالعربية ، لم يكن هو كل الكتلة ، ولم يكن هو كذلك الواضع للبرنامج ، كما قيل أو ظن ، بل الواضعون له خمسة منهم ، أما الخمسة الآخرون فلم يكونوا إلا أعضاء معينين في وفد التقديم ، هذه هي الحقيقة التي خفيت أو التبست على كثيرين في الداخل والخارج ، ولم يعلن عنها قبل اليوم .

وهكذا كانت عبارة « كتلة العمل الوطني » اسماً جديداً للحركة الوطنية المغربية التي صارت منذ ذلك الوقت أمام الأمر الواقع ، وقد قابلوا هذا باستياء واحتجاج حتى فكر البعض في الانفصال ، والجدير بالذكر أن هؤلاء ـ بعدما اطلعوا على (برنامج الإصلاحات المغربية) ـ لامونا على عدم تطبيق مبادىء الديمقراطية في نطاق الحركة الوطنية نفسها مع أننا كنا نطالب بها المسؤولين في الرباط وباريس، ولم تكن هذه ـ والحق يقال ـ أقل حجة لديهم ضد التصرف المنتقد.

بقي بعد هذا أن أشير إلى أن تسمية « كتلة العمل الوطني» ـ منذ تقديم المطالب المغربية ـ لم نجعلها حزباً، ولا جمعية، وإنما كانت عبارة عن عنوان للحركة الوطنية ، فمن الخطأ اعتبار « الكتلة » منحصرة في أشخاص برزوا بحكم الظروف والماجريات، والمناسبات والتطورات ، فلم يتبوأوا مراكزهم فيها باستشارة أو اختيار أو تصويت . ومهما يكن ، فباسم « الكتلة » قامت الحركة بنشاط وكفاح ، وتحملت كل تضحية في سبيل البلاد وشعبها طيلة سنوات .

من نشاط كتلة العمل الوطني

كنا نعتقد أن تقديم (برنامج الإصلاحات المغربية) إلى المراجع العليا في الرباط وباريس سيقنع المسؤولين بإيجابية نشاط الحركة الوطنية التي طالما اتهموها ـ باطلاً ـ بأنها لا تعرف غير السلبية والتحطيم ، بل بأنها لا تدري ما تريد ، ولا إلى أين تسير ، فيكون مكان ذلك البرنامج ، في اعتقادنا ، باعثاً

للمسؤولين على الاهتمام بقضية الإصلاح ، وربما على الدخول معنا في حوار من أجله ، خصوصاً وأننا توجهنا بعملنا في نفس الوقت إلى حكومة باريس بمؤازرة شخصيات سياسية بارزة من البرلمانيين وبعض قادة الرأي في الصحافة الباريسية ، وعدد من زعماء الأحزاب اليسارية .

وإذا كانت الحكومة الفرنسية قد عهدت إلى الإقامة العامة بدراسة (برنامج الإصلاحات المغربية) ، وتعريفها برأيها فيه فإن هذا لم يكن له أي مفعول في واقع السياسة الفرنسية المتبعة في المغرب .

ومع هذا كله لم نفتأ نعمل إذ ذاك بما لدينا من الوسائل للتعريف بذلك البرنامج قصد تكوين تيار فكري حوله يمكن أن نضغط به على المسؤولين ، فنحملهم على عمل شيء لصالح الشعب المغربي ، ولكن كنا نصطدم دائماً « بجدار من السكوت » تلوذ به السلطات المختصة . ومن أسباب هذا الموقف السلبي الصلب ، وإن اقتنعت ببعض محتويات برنامج الإصلاحات ، أنها تعمدت أن لا تفعل شيئاً ، ولو بإنجاز الجزئيات ، حتى لا تعزز جانب الحركة الوطنية في نظر الرأي العام المغربي ، وحتى لا تتهم كذلك بالتواضع مع الوطنيين ، وبالخروج على السياسة التقليدية لفائدة الجالية الفرنسية التي لم تكن ترضى مطلقاً أن تتحول السلطات في المغرب بأي شكل إلى غير الاتجاه الذي يخدم مصالحها ، خصوصاً وأنها لم تعرف حداً في تلك الفترة من حكم الاستعمار في بلادنا .

وهكذا بقينا على موقفنا من المطالبة بالتغيير والإصلاح ، وبقي كذلك المعسكر المواجه لنا ، أي السلطة والجالية الفرنسية معاً ، على موقفه من التجاهل ، والعناد ، والإصرار ، ولم يكن من شأن هذا إلا أن يزيد الأوضاع تحرجاً ، والعلائق تأزماً ، وأسباب الانفجار تفاقماً .

وهذا ما أخذت تنذر به فعلاً شتى العلاقات خلال 1935 ، ومثالها ما صار يتفشى في الأوساط الوطنية من التشاؤم ، والاستياء ، والقلق ، وكذلك ما ظهر في صفوف الجالية الفرنسية من تطاول إلى انتزاع المزيد من المكاسب والامتيازات ، بل إلى الظفر بوضعية تجعلها صاحبة الحق المطلق ، ومالكة الزمام في المغرب دون سواها .

وفي غيبة الصحافة الوطنية الممنوعة إذ ذاك لم تبق للحركة الوطنية غير وسائل أخرى للتعبير عن رأيها ، والدعوة إلى مطالبها ، والدفاع عن نفسها ، فكانت تلجأ من جديد إلى تحرير العرائض والتقارير ، وإرسال البرقيات ، وتوزيع المناشير ، وتوجيه الرسائل إما احتجاجاً على شيء ، وإما مطالبة بشيء ، فكانت كل هذه الوثائق لا تلقى إلا من السلطات إلا اعراضاً وإهمالاً ، وبلغ الأمر بالحركة الوطنية أنها لم تترك وسيلة إلا استعملتها ، ولا مناسبة إلا اغتنمتها في سبيل الصالح العام ، حتى أن الخصوم من المستعمرين انتقدوا عليها ذلك متهمين إياها بأنها « تجعل من كل خشب نشاباً » ، كما يقول المثل الفرنسي ، وقد برهنوا بهذا ـ في الواقع ـ على أنهم تضايقوا من ذلك ،

وانزعجوا لما رأوا أن الحركة الوطنية تقف لهم بالمرصاد، فتعاكس أهواءهم ومطامعهم محاولة ما استطاعت أن تعرقل سيرهم نحو إدراك مآربهم في الاستيلاء ، والاستغلال إلى الحد الأقصى .

وفي الحقيقة لم تقدم الحركة الوطنية برنامج إصلاحاتها ككل لا يتجزأ ، ولا كبرنامج يقبل كله أو يرفض كله ، وإنما أعلنته كبرنامج عام للتوجيه والعمل ، فهو قابل للأخذ والرد ، والتطبيق على مراحل متتابعة ، وقد أوضحنا هذا قولاً وكتابة حتى يكون مفهوماً لدى من كان يعنيهم الأمر ، ولكن سوء إرادتهم جعلهم يخفون الحق ، ويتمادون في الغيّ .

وقد ذهب أولئك الخصوم إلى أبعد من هذا ، فنازعونا كل أهلية وصلاحية لتحرير وتقديم برنامج الإصلاحات باسم الشعب المغربي الذي زعموا أننا لا نمثله ، ولا نملك حق الجهر برأيه ، فقالوا لنا « هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » وهم يعلمون أنهم لكاذبون ، ولا أدل على سوء نيتهم من أنهم لا يتركون لنا حرية الإتيان لهم بأكثر من برهان حيث إن قوانينهم الصارمة كانت تحرمنا من الحريات العامة ، كما كانت سياسة القمع تحول دون القيام بأية حركة جماهيرية مغربية لتأييد المطالب الوطنية ، أو بإجراء أية استشارة على الصعيد العام ، وهكذا اتخذوا كبت الشعب المغربي ، عن طريق خنق حرياته ، ذريعة لرميه بما سموه « بلا مبالاة » تجاه برنامج الإصلاحات ، كأن هذا الشعب كان عدو نفسه ، وخصم الحركة الوطنية التي كانت منه وإليه . وإمعاناً في السخافة قالوا إن تلك الإصلاحات ، لكي تنجح ،

يجب أن تكون صادرة أو مؤيدة من معظم الأمة العربية ، وفاتهم أن برنامج الإصلاحات هو برنامج هذه الأمة كلها لما اشتمل عليه من إصلاحات ومطالب كانت تتعلق بصميم الحياة القومية المغربية ، فكانت تعني جميع طبقات المجتمع الوطني في الحاضرة والبادية ، وفي الحاضر والمستقبل ، ولهذا رأى الشعب المغربي بسائر عناصره الاجتماعية في ذلك البرنامج خير وسيلة للإنقاذ والخلاص ، وهكذا عرف فيه نفسه ، تأييده بما لم يحتج إلى أي برهان .

ونستطيع القول ، دون اعتراض أحد ، أن ذلك البرنامج كان الأول من نوعه في تاريخ الحركات الوطنية شرقاً وغرباً ، وخاصة في الأقطار المحتلة من فرنسا باسم (الحماية) أو غيرها ، ولم ينقص من أهميته ، وقيمته ، وجدواه إعراض المستعمرين عنه ، ورميه بالمطاعن المغرضة ، وتلك (شنشنة أعرفها من أخزم) كما في المثل العربي .

ذكرى الظهير البربري

استمرت الحركة الوطنية في حملتها ضد السياسة البربرية بالرغم من أن سلطات (الحماية) تراجعت جزئياً عنها بالغاء الفصل السادس من ظهير 16 مايو 1930 القاضي بفرنسة الشطر الأكبر من التراب المغربي وسكانه البرابرة ، وذلك عن طريق إجبار الأطراف في كل قضية جنائية على الخضوع للمحاكم الفرنسية دون المغربية ، وكذلك بإخراج معظم التراب والشعب المغربيين من حظيرة السيادة الوطنية ، وحوزة القانون القومي الذي يخضع له بقية المغاربة .

وكان حلول ذكرى ذلك الظهير مناسبة كان يتجدد فيها النشاط الوطني للمطالبة بإلغاء السياسة البربرية ، فترسل البرقيات إلى المراجع العليا ، وترفع إليها المذكرات والعرائض ، وتوزع المناشير احتجاجاً على الاستمرار في تلك السياسة المشؤومة ، وبذلك كان الشعب ، وفي مقدمته الحركة الوطنية ، يبرهن كل مرة على أنه لم يتنازل عن حقوقه ، ولم يتراجع عن خطته ، ولم يتهاون في مقاومته، وهكذا ما كادت أن تحل الذكرى الخامسة لظهير 16 مايو حتى رفعت باسم « كتلة العمل الوطني » مذكرة إلى الحكومة ، ثم وزعت في منشور بالآلة الكاتبة على ورق

« ستانسيل » للنسخ في ثلاث صفحات من الحجم الكبير ، وقد كانت المذكرة في نفس الوقت مناسبة للحديث عن برنامج الإصلاحات من جديد ، والتذكير بما ورد فيه من حلول للمشكلة الناشئة عن السياسة البربرية ، والمطالبة بتطبيق هذه الحلول وما تقتضيه من إصلاحات تعيد المناطق المعنية بها إلى حظيرة السيادة المغربية ، والشريعة الإسلامية ، وقد جاء هذا دليلاً جديداً على أن الحركة الوطنية لم تهمل برنامجها الإصلاحي ، بل عملت باستمرار على أساسه ، وواصلت الدعوة إليه إيماناً منها بأنه هو السبيل لتصحيح الأوضاع الداخلية ، وإرضاء المطالب الوطنية ، وفيما يلي نص تلك المذكرة كوثيقة تاريخية :

مذكرة

بمناسبة الذكرى الخامسة للظهير البربري

إليك أيها الأخ العزيز نص المذكرة التي رفعتها إلى الحكومة (كتلة العمل الوطني) بمناسبة ذكرى 16 ماي :

بعد بضعة أيام سيحل يوم الذكرى الخامسة للظهير البربري ، فيلقي كل مغربي على نفسه هذا السؤال : هل قررت الحكومة العدول عن السياسة البربرية ، فعزمت على تنفيذ رغبات الشعب ؟

ولكنه هل يجد عن هذا السؤال جواباً يخفف ألم الذكرى ، ويبعث على الطمأنينة والرجاء ؟

ولقد كان الشعب المغربي يرجو من الحكومة أن تنفذ رغباته

عاملة على إبطال السياسة البربرية التي لم يكن من ورائها إلا القلق العام ، والاضطراب الكبير ، ولم يحدث من جرائها إلا سوء الظن بأصحابها وسوء التفاهم بين الأمة والولاة .

لقد شعرت الحكومة نفسها بسوء مغبة هذا العمل ، واعترف رجال منها في مناسبات لائقة بغلط أصحاب المشروع ، وأيقنوا أن الأمة المغربية التي قضت مدة وجودها كاملة متحدة لا يرضيها إلا أن تبقى كاملة متحدة .

ولكن ماذا فعلته الحكومة من عمل إيجابي يرفع الاستياء ، ويعيد الاطمئنان للقلوب ؟

إنها استصدرت في السنة الماضية تعديلاً للفصل السادس من الظهير البربري في ظهير شريف مؤرخ بثامن أفريل 1934 ، أي أنها عدلت عن إلحاق القضايا الجنائية التي تقع في المناطق المسماة بذات العوائد البربرية بالمحاكم الفرنسية ، وجعلتها من اختصاص غرفة جنائية خاصة بالمحكمة العليا الشريفة ، ومهما يقل في أمر هذا التغيير فإنه على كل حال رفع حالة من الحالات الشاذة التي تضمنها الظهير البربري ، وهي أن يترافع مغربيان خالصان في محاكم فرنسية من أجل الجرائم المرتكبة في أقسام من التراب المغربي فهو بهذه الصفة خطوة من الحكومة في سبيل إرضاء الشعب ، وإن كان هذا الظهير بما ألحق به من قرار وزيري ، يزيد النظام الشاذ الذي يقرره ظهير 16 ماي 1930 تثبيتاً وتمركزاً ، إذ أنه لا يكتفي بالإقرار الضمني للحالة المحتج عليها ، بل يعمل على إدماجها في الهيئات النظامية ، وفي

محاكم تصدر أحكامها باسم الجلالة الشريفة ، وهذه الملاحظة ذاتها يمكننا أن نكررها ازاء الظهير الأخير الصادر في 26 مارس 1935 الذي يقضي بإلحاق مكتب العدلية البربرية المحدد اختصاصه في القرار المقيمي الصادر في 20 يونية 1930 المتعلق بالتنظيم الداخلي لإدارة الأمور الأهلية بإدارة الشؤون الشريفة وإعطائه اسم (مكتب المراقبة والإدارة للمحاكم العرفية) .

إن الذي يكتنه السياسة البربرية ليعرف أن من أهم عناصرها إضعاف العدلية المغربية ، الشرعية والمدنية ، حتى لا تقف حجر عثرة في سبيل الغاية المتوخاة .

وما دامت هذه العدلية المغربية لم تنظم ، وما دامت هناك محاكم شرعية ، ومدنية ، وعرفية ، وغيرها تختلف في ذاتيتها وأوضاعها ، وما دامت هذه المحاكم العرفية المحدثة تأخذ صبغتها الرسمية تدريجاً، وتنظم تنظيماً متيناً، ألا يسوغ للمغاربة أن يعتقدوا أن روح السياسة البربرية ما تزال موجودة ؟

أما أن الحكومة قد أصبحت مؤمنة بوجوب البحث عن حل هذه المشكلة التي أحدثها رجال نفعيون فذلك ما تعرب عنه هذه المحاولات المشار لها ، ولكن الحكومة في حاجة إلى أن تستنير بالرأي العام سواء في حل هذه المشكلة أو غيرها من المشكلات المغربية العامة .

وأي وسيلة لتنوير فكر الحكومة كإيجاد صحافة مخلصة تعرب عما تكنه الضمائر ، ويجري في الأوساط المغربية ؟

ذلك ما اتخذته (كتلة العمل الوطني) كوسيلة لخدمة غايتها ، فأعربت على لسان الصحافة عن حقائق هذه المشكلة وغيرها .

ولكنها ، ويالأسف ، قوبلت مجهوداتها بغير ما تستحقه من عطف ، وما تستوجبه من اهتمام ، فكان الجزاء الأوفى على عملها أن أقفلت صحيفتها الوحيدة (عمل الشعب) ، ومنع غيرها من الدخول ، واعتبرت دعوتها الصالحة إلى التعاون على ما فيه خير هذه البلاد أمراً غير مرغوب فيها ، وأداة للتشويش والهيجان ، وذلك ما سجل القضاء على حرية الرأي في هذه البلاد ، وقد وقفت الكتلة إزاء هذه الصدمة العنيفة موقف العاقل الرزين ، وقابلت تدابيرها بثبات جأش ، وطمأنينة ضمير إيماناً منها بأنها لا بد أن تصل إلى الغاية التي تعمل لها .

وبهذا السلوك الحكيم الذي سلكته الأمة المغربية اتباعاً لنصح زعمائها تبين خطأ تقدير أولئك الذين كانوا يدفعون الإدارة لإظهار قوتها ، واستعمالها في مقاومة حركة مشروعة سليمة ، تلك القوة التي لم تكن مجهولة ولا محتاجاً إلى إظهارها للإشعار بوجودها .

كما تبين لرجال الحكومة وللمنصفين أن الحركة الوطنية المغربية صادرة عن إيمان وإخلاص ككل الحركات الإصلاحية ، وأنها ترمي إلى شيء واحد، هو تحقيق رغبات الأمة المغربية بالتعاون الخالص على عمل إيجابي يكون مبنياً على حسن النية وبرهاناً على الإخلاص .

ومما يثبت هذه الحقيقة وضع الكتلة لبرنامج متضمن للإصلاحات التي يطمح إليها المغاربة ، ويشير بالحلول لجميع

المشكلات الحاضرة المغربية في جميع الميادين ، وقد كان فيما تناوله هذا البرنامج فصل السياسة البربرية ، ففيه خير حل لهذا المشكل ، لإنه مرتكز على تقرير حق ثابت لا ينكره أحد ، وهو حكم الشعب بقانون يرضاه ، ويطمئن اليه .

أليست المصلحة العامة ، سواء مصلحة الحكومة أو مصلحة الأمة التي تهمها الطمأنينة على عدالة ما تحكم به ، قاضية باتباع هذا الحل المقترح من الكتلة ؟

(وكتلة العمل الوطني) التي وضعت هذا البرنامج النافع ما تزال مطمئنة إلى خطتها ، مؤمنة بأن خير وسيلة يجب اتباعها إلى الغاية التي تجاهد من أجلها هي وسيلة الاقناع ، والتذرع بالحجج والبراهين التي لا تقبل الدفع ، حتى تعرف من بيدهم الأمر أحقية ما يطلبه المغرب ، وما يعمل لتحقيقه بنوه ، وقد زادها يقيناً بحسن هذه الخطة أن تقبل كل من الحكومتين المغربية والفرنسية هذه المطالب بقبول حسن ، وجعلها على بساط الدرس ومحك البحث ، إذ أيقنت الكتلة بذلك أن علمها لم يضع سدى وأنها استطاعت على الأقل أن تتغلب على ترهات المغرضين الذين يشوهون سمعتها ، ويقبحون خطتها ، وتظهر أمام رجال بوجه لا لبس عليهم ولا غبار، وتطرح المسألة الداخلية للمغرب بجميع عناصرها الحيوية أمام خبراء هي واثقة من أنهم لا بد أن يعترفوا بالعلة ، ويتخذوا لها أحسن علاج. ولإيمان الكتلة بأن الحلول التي اقترحتها لمختلف المشاكل المغربية هي مبنية على أسس متينة وصادرة عن دراسات ، وتحريات ، فهي مطمئنة إلى أن

هؤلاء الخبراء لا بد من أن يصلوا في أبحاثهم إلى أن خير علاج للأدواء المنتابة للجسم المغربي هي تلك التي قدمتها الكتلة عن صدق وإخلاص ، وإنما الذي نأمله ونرجوه هو أن لا يزيد أمد هـذا الدرس كثيـراً بعد هـذه المدة التي مـرت على تقـديم المطالب ، فنرى عما قريب نتيجة محمودة واضحة .

إن القلق الواقع في النفوس ، والارتباك المتزايد في الأفكار ، سواء ما كان من ذلك ناتجاً عن الأزمات السياسية أو الاجتماعية ليزداد تأصلاً إذا أُضيف لهذا التأثير الحاصل من جراء الحالة الاقتصادية والمالية التي تقع فيها البلاد والتي لسنا محتاجين لأن نفيض في بيانها هنا، وعلاماتها بادية على كل الوجوه وحقائقها معروفة لدى كل الباحثين ، وإذا كان كذلك فمن المصلحة أن تقوم الحكومة بتطمين المغاربة على أمانيهم القومية ومثلهم العليا وذلك بحلول نهائية للمشكلات الحاضرة .

ونزيد دون أن نؤكد في البيان أن خير وسيلة لإيجاد الطمأنينة هو العمل في الاتجاه الذي يخطه برنامج الإصلاح المغربي ، وأن أنجع علاج هو إرضاء الشعب المغربي بإسعافه بما يتطلبه من رغبات ، وأن الأمة المغربية لن ترضى ، وهي الأمة المجيدة ذات التاريخ الحافل ، أن تبقى مجزأة في جدتها مبعدة عن تدبير شؤونها ، ممنوعة من التعبير عن رأيها ، غير واجدة سبيلاً لتثقيف أبنائها الثقافة الصحيحة الكاملة ، وليس من الإنصاف أن لا يساعدها ممثلو فرنسا على هذه الغاية التي تصبو إليها .

ونريد فيما يخص السياسة البربرية التي تشغل بال الشعب في هذه

الآونة أكثر من غيرها بأن الحقيقة الثابتة التي لا ينبغي الذهول عنها هي أن الأمة المغربية ما تزال بكل قواها منكرة لتلك السياسة التي تمس بأقدس مقوماتها ، وهي ترجو أن لا يبتعد اليوم الذي يعلن فيه إبطالها من الوجود ، وقد رأت الكتلة أن هذه الكلمة الصريحة ترفعها للحكومة في هذه المذكرة من أجدى الوسائل في الإعراب عن موقف الأمة الثابت في هذه المسألة المهمة في ظروف تشتغل فيها الحكومة بدراسة المطالب ، فيبعث عملها على التفاؤ ل والرجاء .

فإذا أدركت الحكومة هذه الحقيقة ، وإذا قابلتها بالبدء في العمل ، ـ وذلك ما نرجو أن يقع عما قريب ـ وإذا حصل من ذلك كله طمأنينة الشعب ، وفائدة لأبنائه ، فذلك جزء عظيم مما نريده لخير هذه البلاد .

(كتلة العمل الوطني)

الأزمة الاقتصادية

لما تضررت البلاد من الجفاف ، وضاع الإنتاج الفلاحي نشأ عن هذا وضع متأزم مادياً وعنوياً ، فبادرت الحركة الوطنية إلى لفت أنظار المسؤولين لهذه الضائقة العامة التي أضرت بالاقتصاد المغربي ، وجعلت الشعب إذ ذاك في قلق واضطراب خوفاً من المجاعة وما تجره على البلاد وأهلها من كوارث وفواجع ، وعملاً لتلافي هذا وجهت الحركة الوطنية ، باسم الكتلة ، نداءً إلى الحكومة طالبة منها مواجهة الأزمة بكل حزم وعلاج ، كما انتهزت هذه المناسبة لتوجيه نظر المراجع العليا إلى ما اقترحه برنامج الإصلاحات من حلول للمشاكل الاقتصادية والمالية ، ومن إصلاحات في سبيل الفلاحة المغربية ، ونسخ النداء في صحيفة ونصف على ورق « ستانسيل » بالآلة الكاتبة ، ووزع كمنشور على الجمهور ، وهذا نصه كوثيقة وطنية :

إليك أيها السيد الغيور نص البيان الذي قدمته (كتلة العمل الوطني) إلى الحكومة بمناسبة الأزمة السائدة بانحباس المطر :

لقد اشتدت الأزمة الاقتصادية في المغرب بصورة مخيفة ، وتزايدت الواردات السنوية على الصادرات بمليار من الفرنك ، وتضرر الجميع من اختلال ونقص النظام الاقتصادي السائد في

البلاد المغربية تضرراً يقتضي على الحكومة باتخاذ سياسة اقتصادية لمنفعة العموم مستمدة من روح الإصلاحات الاقتصادية والمالية المقترحة في مطالب الشعب المغربي ، ومرتكزة على أحدث المبادىء العلمية التي تتفق مع مصالح بلاد كالمغرب تتعرض دائماً لمختلف التقلبات الجوية التي تتحكم في موسمها الفلاحي ، والتي من أهمها تجهيز البلاد بوسائل الري كإحداث سدود أخرى يستفيد منها الفلاح المغربي مثل ما ينتفع (المعمر) بالسدود المؤسسة إلى الآن .

ومن المعلوم أن المغرب قطر فلاحي قبل كل شيء ، فالانتاج الفلاحي ثروته عليها يرتكز أساس المعاش عنده ، فإذا أصيب بنقص أثر ذلك في مجرى حياته الاقتصادية تأثيراً تنزعج له النفوس ، وهذا ما جرى في هذا الوقت العصيب إذ بادت المزروعات ، وتلاشت فلاحة هذه السنة من جراء قلة الأمطار ، واشتداد الحاجة إليها في آخر الموسم الفلاحي ، فأصبحت الحياة لدى الطبقة الفقيرة والمتوسطة في أشد العسر حيث قل رواج الدراهم بين تلك الطبقات ، وأخذت الأسعار ترتفع ، الأمر الذي هدد الجمهور بمجاعة مخيفة يضطرب معها حبل الأمن العام ، وتتزايد فيه حوادث الإجرام التي بدرت بوادرها في بعض الجهات .

وقد أدرك الناس خطر هذا الشَّبَح الذي يتهددهم في حيرة عظيمة وقلق نفساني ، فالتجأوا إلى الله تعالى يستمدون من رحمته الغيث وتفريج هذه الكربة العظيمة ، وأقيمت صلوات

الاستسقاء في مختلف المدن المغربية ، فكان ذلك إعراباً صادقاً عن الحالة المخيفة التي تتطلب تلافياً ناجعاً .

كل ذلك مما دعا (كتلة العمل الوطني) التي تعمل لصالح الشعب الحقيقية ، وطبق رغباته وحاجاته ، أن تدرس المسألة من سائر وجوهها ، وتقدم إلى رجال السلطة المسؤولين تدابير تراها مساعدة على تخفيف وطأة هذه الأزمة المستحكمة التي تضرر منها جميع الطبقات المغربية ، وللكتلة مزيد الرجاء والأمل في أن السلطة العليا ستهتم بهذه الحلول التي نطلبها ، وتعمل طبقها لمصلحة الشعب القلق مقدرة الظروف التي تحيط به في الوقت الحاضر .

وتتلخص تلك الحلول فيما يأتي :

1 ـ نظراً لأن معظم الصابة المغربية قد ضاع فقد أصبح من الضروري ، بهذه المناسبة ، أن تتخذ الحكومة الوسائل اللازمة لضمان تموين الأسواق المغربية حتى يستكفي الشعب حاجته من الحبوب التي هي أساس الغذاء اليومي لعموم المغاربة .

2 ـ في مثل هذه الظروف يتسلط المحتكرون على الأسواق ويعملون على رفع الأسعار ، فيتضرر الشعب من ذلك الغلاء المفروض عليه ، وهذا ما وقع بالفعل ، فمنذ شهر والحبوب في الأسواق المغربية تتضاعف أثمانها، فالكتلة ترى من الواجب أن تتلافى الحكومة ذلك بتسعير الحبوب بحسب مستوى الثمن في الأسواق العالمية مع مراقبة سير الأسواق الداخلية .

3 ـ إحداث صناديق عمومية للإسعاف .

4 ـ العمل على تشغيل العمـال العاطلين من المغـاربة أو مساعدتهم .

5 ـ فسح المجال أمام الجهود العامة لإسعاف الفقراء وتخفيف بؤسهم وشقائهم .

6 ـ إعفاء الأراضي المجتاحة من الترتيب ومراعاة ما أنتجته الأرض عند تقويم الضرائب في الجهات التي لم تجتح تماماً ، بتدقيق وإنصاف .

7 ـ إعفاء الفلاحين المحتاجين من أداء السلفات التي قدمتها لهم جمعياتهم الاحتياطية .

8 ـ الاهتمام بتوفير الحبوب لتوزيعها على الفلاحين المحتاجين في السنة القادمة لأجل أن يستأنفوا فلاحتهم للسنة المقبلة .

9 ـ توقيف كل البيوعات القضائية ، والاحتفاظ بأرض الفلاح ، وتأجيل دفع الديون التي بين الأفراد والشركات إلى سنة فلاحية منتجة بعد التخفيض من سعر الفائدة .

10 ـ تسعير دقيق الماكنات حسب السوق لئلا يتضرر العامل الذي يضطر لشرائه ، وتشديد المراقبة على منع بيع الدقيق الذي تصدره تلك الماكنات باسم الحيوانات للمغاربة .

11 ـ إسقاط التكاليف التي يلزم بهـا الفلاح في البـادية ، والضيافات ، وإسقاط السخرة التي عم ضررها البادية والحاضرة والتي تتنافى مع روح العصر وحقوق الإنسان .

(كتلة العمل الوطني)

المطامع الإسبانية تجاه طنجة

قامت في البرلمان الاسباني « الكورطيس » ضجة من الثرثرة في مـايو 1935 بمنـاسبة الجلسـة المخصصة لبحث السيـاسـة الخارجية ، وكانت تلك الضجة خاصة بطنجة والمـطالبة بهـا لإسبانيا بمناسبة قرب انتهاء مدة النظام الدولي المطبق فيها ، وقد نشرت الصحف خلاصة التصريحات المدلى بها من طرف زعيم الحزب الملكي الإسباني الذي فاه بكلام لا يمكن السكوت عنه خصوصاً وهو رئيس حزب قوي في إسبانيا ، وقد أحدث كلامه سخطاً عاماً ، وقلقاً شديداً في الأوساط المغربية الغيورة على التراب الوطني مهما كانت أشكال الأنظمة الأجنبية المفروضة إذ ذاك عليه، وتعبيراً عن ذلك السخط والقلق، وجهراً بالصوت الوطني كتبت رسالة إلى قنصل الحكومة الإسبانية بفاس باسم « كتلة العمل الوطني » هذا نصها معرباً عن الفرنسية :

فاس في 22 مايو 1935

إلى السيد قنصل حكومة الجمهورية الإسبانية

فاس ـ المدينة الجديدة .

حضرة القنصل :

أثنـاء الجلسـة المخصصـة من « الكـورطيس » للسيـاسـة

الخارجية ، بمناسبة استجواب الكونت دي ومانونيس ، يوم الثلاثاء 14 مايو ، تعرض مشكل طنجة لمداولة مهمة شاركت فيها شخصيات برلمانية كبرى ، الأمر الذي برهن على كل الاهتمام الذي يوليه حالياً البرلمان الإسباني للمشكل المثار بمناسبة قرب إنتهاء مدة النظام الطنجي .

وحيث إننا نتتبع ، بكل ما تفرضه هذه الظروف من تيقظ تام وتنبه كامل ، كل ما يقال ويكتب حول نظام طنجة ، فإننا قد علمنا بتعجب واستغراب، بواسطة ما نشرته الصحافة ، بعض الآراء والنظريات التي أقل ما يقال فيها إنها غريبة كل الغرابة ، وشاذة كل الشذوذ ، كما هي ممعنة في مخالفة العقل ، والمنطق، والصواب، وهي التي أبداها بعض الخطباء الذين تدخلوا في مداولات « الكورطيس » حول النظام الدولي لطنجة .

ونحن لا نريد التعرض هنا لتلك الآراء والنظريات ، وأكثر من هذا لا نريد أن نهتم بمناقشتها ومعارضتها ببيان الحقيقة كما يتطلبه الأمر منا ، غير أننا نرى من الواجب أن نشير بالأخص إلى تدخل السيد كوكوشيا ، رئيس الملكيين الإسبانيين ، الذي تناول مشكلة طنجة معبراً ، فيما يظهر ، عن هذا بقوله : (أما طنجة فهي مدينة ضرورية لإسبانيا من أجل برنامجها الدفاعي عن شواطىء شبه الجزيرة ، وإنه لخطر على إسبانيا أن تكون طنجة تحت النفوذ المطلق للسلطان) .

من المؤكد أن للسيد كوكوشيا الحق في أن يتمذهب بما يهوى من الأفكار والآراء ، ونمتنع ، فيما يخصنا عن لومه على هذا ولو

أقل اللوم ، ولكن من غير أن نشغل أنفسنا بالرد عليه تزييفاً لوجهة نظره التي نعتبرها على غير أساس من الصحة ، لأنها ممعنة في الغرض ، والشهوة ، واللاواقعية ، ولأنها كذلك نابعة من تصوّر خرافي للحقوق المقدسة، وللمصالح المشروعة للمغرب ، فإننا نقتصر اليوم على الإشارة إلى الصفة البالغة منتهى الغرابة والشذوذ التي تكتسبها الادعاءات الرخيصة للزعيم الملكي حول طنجة ، ونلفت كذلك نظر السلطة الإسبانية إلى التعاليق المضادة التي أثارتها في الأوساط الوطنية المغربية ، كما نحذرها سلفاً من جميع العواقب الوخيمة التي يمكن أن تتعرض لها العلائق الإسبانية المغربية من جراء تفاحش كل حملة عدوانية على الوحدة الترابية والسيادة المغربيتين اللتين تضمنهما معاهدات تعد اسبانيا من أهم الدول الموقعة عليها .

وإذا كان السيد كوكوشيا هو وحده المسؤول على آرائه فليس معنى هذا أنه لا ينبغي تصحيح خطئه خصوصاً من الحكومة الإسبانية ، بل يجب عليها أن لا تقابل بالسكوت والإغضاء ذلك الأسلوب الوقح في تداول المشاكل الدولية ، والأخذ بالاحترام الواجب لنفوذ وسلطة ملك ، وللحقوق المقدسة التي يجب على شعب بلد جار وصديق كإسبانيا أن يخصها بالرعاية اللازمة ، ويظهر لنا أن ذلك التصحيح مناسب بقدر ما سيتناول نظرية ضالة زائغة أعلنها صاحبها في « الكورطيس » بمحضر الحكومة الإسبانية ، خصوصاً وأن السيد وزير الشؤون الخارجية ستتاح له قريباً إمكانية وفرصة الرد باسم الحكومة على مختلف المستجوبين ، من بينهم السيد كوكوشيا نفسه .

فبتحديده ، من أعلى منصة البرلمان ، للموقف الرسمي لإسبانيا في المسألة المغربية التي يعد مشكل طنجة جانباً منها برز من جديد بمناسبة قرب انتهاء أمد النظام المطبق إدارياً في هذه المدينة لن يتخلى الناطق الرسمي باسم الحكومة الإسبانية عن التأكيد بأن طنجة ، بالرغم عن صفة نظامها ، ستظل تحت سيادة جلالة السلطان ، وبالتالي ستبقى جزءاً لا يتجزأ من التراب الوطني المغربي .

ولهذا فإن « كتلة العمل الوطني » تتشرف بأن تلتمس باحترام من سعادة السيد وزير الشؤون الخارجية في الحكومة الإسبانية الإدلاء بتصريح علني من شأنه أن يبدد مخاوفها ، ويهدىء الرأي العام المغربي الذي يتمنى أن توضح بدقة المسؤوليات التي ترى إسبانيا من الواجب أن تتحملها إزاء مشكل له من الأهمية والتعقيد ما لمشكل طنجة . وتفضلوا ، سعادتكم ، بقبول عظيم تقديرنا .

عن كتلة العمل الوطني

محمد حسن الوزاني

وهذه الرسالة غنية بنفسها عن كل تعليق حيث إنها أوضحت تهاون الإسبانيين بالتزامات دولتهم تجاه النظام الديبلوماسي المقرر وقتئذ دولياً لضمان حقوق الوحدة والسيادة للمغرب في عهد الاحتلال باسم (الحماية) ، وذلك التهاون كان ناشئاً عن مطامع إسبانيا التي لم تنقطع حتى بعد استقلال المغرب بالنسبة للصحراء الجنوبية (الساقية الحمراء ، ووادي الذهب) ولمواقع الاحتلال في الشمال (سبتة ، ومليلية ، وبادس ، والجزر

الجعفرية ، وغيرها من الجيوب) .

وإذا كان المغرب استرجع صحراءه من اسبانيا في 1976 نتيجة تحكيم محكمة العدل الدولية بلاهاي والاتفاق المبرم بين المغرب وموريتانيا وإسبانيا في 14 نوفمبر من السنة ذاتها ، وتنظيم مسيرة فتح الخضراء تطبيقاً لهذا كله ، فإن إسبانيا ما تزال تحتل مدناً مغربية هامة وما جاورها من التراب الوطني ، ونعني سبتة ومليلية وجزيرة بادس ، والجزر الجعفرية ، وكلها أجزاء لا تتجزأ من ترابنا الوطني ، لا بد من تحريرها استكمالاً للوحدة ، والسيادة في عهد الاستقلال .

المطالبة بحرية الصحافة

كانت المطالبة بحرية التعبير عن الرأي بواسطة الصحافة من أهم المسائل التي شغلت بالنا منذ منع « عمل الشعب » في 16 مايو 1934 ، حيث ترك منعه فراغاً سياسياً مهولاً في الأوساط المغربية عامة ، والوطنية خاصة ، ذلك أن « عمل الشعب » كان الجريدة الوحيدة التي تبلورت حولها الحركة الوطنية في سنواتها الأولى ، كما كان لسانها الناطق بآرائها ومطالبها ، فلما اختفى ذلك الصوت الوطني اختفت معه الوسيلة الفعالة في تبليغ الدعوة ، والأدلة الصالحة لخدمة الأهداف الوطنية المنشودة ، ولم يكن الظرف العسير ، والوضع الشاذ كما كانا سائدين في المغرب ـ بعد أحداث فاس في مايو 1934 ـ ليسمحا بإصدار جريدة خلفاً « لعمل الشعب » ، فإن السياسة المفروضة وقتئذ كانت قائمة على الضغط ، والعنف ، والقمع حتى اضطررنا إلى تنويع وسائل العمل ، والاحتجاج ، والمطالبة في انتظار تطور الحالة إلى ما يجعلها أخف وطأة ، وهكذا استعضنا عن الصحافة الممنوعة بشتى وسائل التعبير والدعوة ، ومنها المذكرات ، والمناشير ، وإزاء كثرة الصحف الفرنسية في المغرب ، وتناولها للحركة الوطنية بالطعن والتحطيم ، شعرنا أكثر بالحاجة إلى

صحافة نرد بها كيد الكائدين ، ونتخذها من جديد وسيلة لإبداء الرأي الوطني ، والجهر بحق الشعب في نيل أمانيه المشروعة ، وفي سبيل هذا رفعت الكتلة مذكرة إلى السلطان ، والمقيم العام ، ولجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي وذلك في 22 شوال 1354 موافق 17 يناير 1936 ، وقد وزعت كمنشور أخرج خطأ على ورق « ستانسيل » في صفحة كبيرة واحدة ، وهذا نص المذكرة :

الحمد لله وحده

مذكرة في شأن حرية الصحافة بالمغرب

(رفعت لجلالة مولانا الملك ، ولسعادة المقيم العام ، وسعادة وزير الخارجية ، ولجنتي الأمور الخارجية بالبرلمان)

يوم 22 شوال عام 1354-17 يناير 1936 .

الصحافة من جملة المواضيع التي خصصت بنظام مستوف منذ أوائل عهد (الحماية) ، فقد صدر بتنظيمها ظهير تاريخه 1914-4-27 .

وأهم مقتضياته في الفصل السابع منه الذي ينص على أن إصدار جريدة لا يحتاج لإذن خاص ، وإنما يشترط فيه ما يلي :

وضع ضمانة مالية بالخزينة العامة .

التصريح لنائب الدولة إن كانت الجريدة فرنسية ، ولنائب الدولة الشريفة إن كانت الجريدة عربية ، باسم

الجريدة، واسم صاحبها من جنسيته، واسم المطبعة التي ستطبع بها ، وبيان اللغة التي ستنشر بها .

وإذا بادرت الحكومة إذ ذاك بوضع نظام للصحافة بهذه الديار فذلك لأنها تقدر المهمة التي تقوم بها الجرائد في تثقيف كل الشعوب ، فهي التي توسع دائرة معلوماتهم ، وتمكنهم من إعلان حاجياتهم ومبتغياتهم ، كما أنها تيسر لهم وسيلة التعريف بتظلماتهم ، والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم ، وهكذا يصبح للحكومة منبر عام تعلم منه مباشرة اتجاهات الشعب وحاجياته بكيفية واضحة صادقة ، إلا أن الظروف لم تساعد المغاربة على استغلال حرية التعبير التي تخولهم إياها الصحافة ، ولكن ما كادت تضع الحرب أوزارها حتى ظهرت محاولات في هذا الميدان ، وكادت تظهر للوجود صحف لولا أن الجريدة الرسمية صبحتنا بظهير 20 نوفمبر 1920 الذي نص على أنه لا يمكن إنشاء وإصدار جريدة عربية أو عبرانية الكل أو البعض إلا بعد الحصول على إذن بقرار وزيري من سعادة الصدر الأعظم ، وزاد الفصل الفريد من ذلك الظهير بأن سحب هذا الإذن جائز في كل وقت ، ورغماً عن هذا القيد لم يحجم المغاربة عن السعي في إنشاء صحافة ، فلما رأت السلطة منهم هذا الإلحاح عمدت إلى أساليب التهديد والتخويف ، فاستصدرت من الجنرال الحاكم العام للجيوش الفرنسية بالمغرب أمراً بتاريخ 24-1-1921 ، فضمنته أن كل مخالفة لمقتضيات الظهير الصادر بتاريخ 20-11-1920 لتغيير وتتميم ظهير الصحافة المؤرخ 27-4-1914 ، يرجع النظر فيها للمحاكم العسكرية إلا أن هذا الأمر لم تكن له

النتيجة المطلوبة لاعتقاد المغاربة أن مجرد إصدار صحيفة ليس بجريمة حتى يخاف من العقاب عليها ، ورغماً عن كونهم فهموا أن الغرض من ذلك الأمر هو محض التهديد لكونه صدر قبل إنشاء أية جريدة عربية فقد ظلوا إلى الآن يطالبون بصحف سياسية وعلمية ، واقتصادية ، وبتجريد قانون الصحافة من القيود التي لا معنى لها بالكلية ما دام في الإمكان شمل الصحافة العربية بالقانون الخاص بالصحافة الفرنسية الذي يحفظ الأمن العام الحقيقي ، ويحمي الناس من كل إذاية مادية أو أدبية تنالهم عن طريق الصحافة ، فالقيود المشار لها لا تتفق لا مع روح هذا العصر ، ولا مع نظام الديمقراطية التي أسست عليها الجمهورية الفرنسية، وكل طلب قدمه المغربي إلى هذه الساعة لاقى المنع المطلق من الإدارة الفرنسية .

(وكتلة العمل الوطني) في طليعة الذين يطالبون بحرية الصحافة ، ولم يدع أفرادها مناسبة إلا أظهروا ما في هذه الحالة من الشذوذ ، وهي الآن تعلن للسلطة العليا استغرابها لهذه السياسة التي لا تسمح للمغرب بجريدة عربية ولو مع الاحتياطات المأخوذة منذ 15 عاماً ، والقيود المفروضة على هذه الجريدة ، وكما نجد معنى لمخاوف الحكومة عند رفضها طلبات المغاربة المتنوعة لو كانت باب الصحافة من القانون المغربي ما تزال مهملة ، أما وقد سمح للمغاربة ، بمقتضى ظهير أول ، بحرية التعبير ، أما وقد نظمت هذه الحرية وأحيطت بجميع أنواع الاحتياطات ، فلم يبق معنى موجب لحرمانهم منها لا سيما ونحن نرى إلى جانبنا الطوائف الأوروبية واليهودية تتمتع بكامل الحرية

في الصحافة ، فتعبر عما تشاء ، وكما تشاء ، ولا نعرف في العالم أمة محرومة من حرية التعبير .

لهذا ترجو الكتلة من رجال الحكومة أن ينزعوا الكلمة عن فم هذا الشعب ليستطيع التعبير عن حاجاته وأفكاره ، وهذا لا يتحقق إلا بوضع تشريع جديد يكفل للمغاربة حرية القول سواء باللغة العربية أو باللغة الفرنسية دون الاضطرار إلى مدير مسؤول فرنسي .

(وكتلة العمل الوطني) تعتبر إطلاق حرية القول للشعب المغربي مطلباً جوهرياً ، وتود التعجيل بدرسه ، وقد سبق لها أن ألحت في هذه النقطة ضمن الرسالة الموجهة لسعادة وزير الأمور الخارجية مع برنامج الإصلاحات المغربية ، وهي تعود بهذه المناسبة إلى هذه المسألة الخطيرة ، ورجاؤها أن يجد لها أولو الأمر عاجلاً حلاً عادلاً في أجل قريب ، والسلام .

(كتلة العمل الوطني بالمغرب)

وكل هذه النداءات كانت صيحة في واد ، حيث أهملت السلطات الاستعمارية كل المطالب الوطنية الخاصة بالصحافة ، لأنها ظلّت متمسكة بسياستها التقليدية تجاه المغاربة ، وهي سياسة الكبت والخنق ، والقهر ، والاستعباد ، ولكن الحركة الوطنية تمكنت من إصدار صحف عربية وفرنسية في 1937 ، وهي (عمل الشعب) ، (والدفاع) باسم الحركة القومية المغربية ، (والأطلس) (والعمل الشعبي) باسم الحزب الوطني لتحقيق المطالب ، ولم يمكن هذا إلا لأن السلطة ظنت أنها بالسماح

بهذه الصحف ستتيح لشقي الحركة الناشئين عن تصدع كتلة العمل الوطني فرص التطاحن والتشاحن ، ولكن خاب ظنها ، وحبط سعيها حيث لم يقع شيء من ذلك ، وتابعت صحفنا مهمتها في التعبير عن الرأي الوطني مبتعدة عن الخوض فيما لا يعني الصالح العام المغربي وحده دون سواه .

مشكلة الإدارة العامة والموظفين

كانت مشكلة الجهاز الإداري ووفرة الموظفين الذين كانت أغلبيتهم الساحقة من الفرنسيين من أكبر المشاكل العامة في عهد (الحماية) الاستعمارية ، إن لم تكن مشكلة المشاكل على الإطلاق ، وذلك لسببين أساسيين هما : فساد الإدارة نظاماً وسيراً ، وتضخم عدد الموظفين بشكل يفوق الحاجات ، ويرهق الميزانية إرهاقاً عظيماً ، ومع هذا كان الموظفون الفرنسيون لا يقنعون بما يتقاضونه من أجور فاحشة ويبتزونه من أموال بأسماء وأشكال مختلفة ، فكانت البلاد ضحية هذا الإسراف والتبذير ، والشعب فريسة سياسة الضرائب والجبايات دون أن يظفر ، في مقابل هذا بحقه في الإصلاح والتطور ، ولا أن ينعم فوق أرضه ولو بمثل ما كان للأجانب من امتيازات ومنافع ، وهكذا كان الشعب المغربي أشبه « بالبقرة الحلوب » التي تدر ألبانها على المتسلّط عليها وهي مشدودة بوثاق أثناء عملية الاستنزاف الدائم .

« وفي برنامج الإصلاحات المغربية » أو « مطالب الشعب المغربي » تعرضنا للإصلاح الإداري المنشود ، ولمشكلة الوظيفة العمومية بما يحق الحق ويبطل الباطل ، ولكن السلطة المركزية

كانت ممتنعة عن تغيير أي شيء في وضعية الموظفين خصوصاً ورجالها كانوا طبعاً من المستفيدين الأولين مما كان يصرف لكل موظف فرنسي من أجور ، وامتيازات تفوق الحد والتصور .

ولما ثارت ضجة الموظفين بسبب ما أراده المقيم العام (بونصو) من تخفيضات لمواجهة عجز الميزانية العامة ، والضائقة الاقتصادية ، قامت الحركة الوطنية بواجب التشهير بمطامع الموظفين ، والدفاع عن مصالح الشعب المغربي في مجال التكاليف والمصاريف العامة ، وقد توليت تحرير تقرير مفصل ومدقق بالفرنسية في قضية الإصلاح الإداري ومشكلة الوظيفة العمومية ، ورفع باسم كتلة العمل الوطني إلى السلطان ، والمقيم العام ، ورئيس الحكومة الفرنسية ، والكاتب العام للجنة العليا للبحر الأبيض المتوسط وأفريقيا الشمالية في باريس وذلك في 12 يونيو 1935 ، ويقع التقرير في اثنتي عشرة صفحة ، وخلاصته : أن للمغرب إدارة غير متلائمة مع حاجاته ، وضروراته ، ومقدراته ، وطاقاته ، وقد نشأت عن هذا وفرة متزايدة ، وكثرة متكاثرة من الموظفين ، وتضخم طفيلي للمصالح الإدارية ، وتكاليف باهظة ومرهقة للمكلفين ، وبالإضافة إلى هذا توجد أساليب إدارية فاسدة تضر بالدولة ، وبمصالح الشعب المغربي .

ولقد أصبحت « التوظيفية » (تكثير الموظفين والمهام المنوطة بهم) نفعية ، بل وباءً حقيقياً يستفحل شره في المغرب كله ، وإن ما هو أشد خطراً أن البلاد ما فتئت تضحي بنفسها ،

وتنزف لتغدي وتصون الداء الذي تشكوه كل يوم أكثر من اليوم السابق ، وتمحيصاً للأشياء نذكر أن في منطقة « الحماية » الفرنسية (خمسة ملايين نسمة) بلغ عدد الموظفين خلال سنتي 1930 و 1931 ستة عشر ألف وخمسمائة وواحد وخمسين (16.551) ، بينما بلغ في الهند الصينية (عشرون مليون نسمة) ستة آلاف فقط ، وفي الهند (365 مليون نسمة) أربعة آلاف وثمانمئة فحسب !

ومنذ 1931 تضخمت « التوظيفية » النفعية هنا حتى أدركت تسعة عشر ألف وثلاثمئة (19.300) في 1932 ، وتسعة عشر ألف وثلاثمئة وخمسين (19350) في 1933 .

وهذا العدد الضخم من الموظفين يتقاضى 53 % من ميزانية الدولة المغربية التي كان دائماً من العسير تحقيق التوازن فيها .

ولا يشكو المغرب كثرة الموظفين فحسب ، بل كذلك التكاليف الباهظة التي تتطلبها إدارته المتضخمة التي تحمله ما لا يطبق .

وبعد هذا اهتم التقرير بالمقارنة بين الموظفين في فرنسا والمغرب ، فأوضح بالأرقام أن الموظف في فرنسا الذي يتقاضى ثمانية وثمانين ألف فرنك (88.000) يتقاضى نظيره في المغرب مئة وثمانين ألف فرنك (180.000) ، يضاف إلى هذا ما يأخذه باسم التعويضات والمنح ، أما التخفيضات الزهيدة التي تقررت في 1934 فلم تُغير إلا قليلاً جداً من الوضعية المذكورة .

وقد طالت هذه الوضعية فأضرت بالاقتصاد المغربي ، كما عـرقلت إصلاح البـلاد في جميـع الميـادين بسبب استنـزاف الموظفين والتسيير الإداري لأموال الميزانية العامة ، وقد نشأ عن هذا تخلف عام خصوصاً في المجالات السياسية ، والإدارية ، والثقافية، والاقتصادية ، والاجتماعية ، فكان للشعب المغربي من ذلك النصيب الأوفى .

وبسبب ذلك عجز المغرب عن مواجهة الأزمة الاقتصادية بما يخلص البلاد منها ، كما أن هذه الأزمة أضرت بالمغاربة أكثر من غيرهم خصوصاً في 1935 التي كانت سنة جفاف أهلك الحرث والنسل ، وهدد بالبؤس والمجاعـة ، حتى هرع الشعب إلى المساجد لأداء صلاة الاستسقاء .

فالداء معروف ، والدواء كذلك معـروف ، وهو الإصـلاح الجذري الشامل للإدارة جهازاً وتسييراً ، والتخفيض من الموظفين بما لا يزيد عن حاجات البلاد وطاقات الشعب ، ونهج سياسة التوفير والاقتصاد في الأجور والنفقات الإدارية من غير الإخلال بالصالح العام ، وبعبارة ، يجب أن تفصل للمغرب كسوة على قـده ، ولهـذا لم نـوافق ، نحن الـوطنيين ، على تخفيض 10 % فقط اقتـداءً بفرنسـا ، بل كـان يجب النزول بتكـاليف ومصاريف الميزانية في سبيل الإدارة والموظفين إلى أدنى حد يتلاءم مع مقدرة الشعب وحاجته، ومن أجل هذا تحتم أن يتضمن الإصلاح المنشود تجميع المصالح الإدارية القابلة لهذا ، وإسقاط ما يسمى بالإدارات المستقلة التي هي عبارة عن إقطاعيـات

(ودويلات) داخل الدولة ، وتبسيط الأجهزة لتلافي تكرار المناصب الزائدة والمكلفة ، وإلغاء كل الوظائف المحدثة باسم المحسوبية ، وحذف جميع المناصب التي يمكن الاستغناء عنها ، فبهذه الوسائل كان يتأتى اقتصاد الأموال لفائدة الميزانية وتنظيم البلاد ، وتطور الشعب ، وطالبنا كذلك بأن تتحمل ميزانية فرنسا تكاليف ومصاريف تمثيلها بالمغرب ، وتعليم أبنائها فيه ، والمراقبات المدنية التابعة للإقامة العامة ، والمؤسسات والمبرات الفرنسية في بلادنا ، والقنصلية الفرنسية في تطوان ، وتعويضات قدماء المحاربين والمجندين الفرنسيين من الموظفين ، وتمويل الاستعمار الفلاحي .

كما طالبنا بمنع التدليس في التصريحات الجبائية من لدن (المعمرين) الذين تقدر (اختلاساتهم) بالملايين ، وتجلى من تقرير لمقرر فرنسي للميزانية أن المغربي هو المكلف المطلق الذي يؤدي كل ما يفرض عليه دون جدال ولا نزاع ، بينما قدرت (اختلاسات) المعمر بما لا يقل عن عشرين مليوناً في 1935 .

ومما طالبنا به العمل لسد عجز السكك الحديدية البالغ إذ ذاك عشرات الملايين تؤدى من الميزانية ، وكذلك إعادة النظر في تكاليف الديون العامة ، ووضع مشروع الميزانية بكل وضوح ودقة مع إشهاره للرأي العام حتى تكون له عليه رقابة عامة ، والتخلي عن تمويل الجهاز الكنائسي المسيحي في المغرب ، وإلغاء ميزانية الصندوق الأسود الذي هو غير أخلاقي وضد مصلحة الشعب المغربي ، وإجراء المراقبة الصارمة على السمسرات

العمومية ، وتنفيذ المشاريع العامة .

هذا ما كان يتعلق بقضية الإدارة ، وبقي مشكل الموظفين الذي بدون حله لم يمكن تصحيح أوضاع الميزانية العامة، وقد اقترحنا لهذا وسائل فعالة تمكن البلاد من التوفر على إدارة صالحة تتفق مع حاجياتها ، وترضي متطلباتها ، وتوفر الأموال لتطبيق برامج الإصلاح ، ومشاريع التنمية ، أما ما كان يسمى « بالعلاوة المغربية » أي منحه خمسين في المائة للموظف الفرنسي ، زيادة على مرتبه الأساسي ، بدعوى تعويضه عن الهجرة من بلاده إلى المغرب ، فقد طالبنا بتخفيضها إلى عشرين فقط كما كانت في الأول سنة 1920 (قرار مقيمي في 8 نـوفمبر 1920) مـزيفين الأساسين المنتحلين لها وهما : هجرة الوطن ، والمناخ الطبيعي المسمى في اصطلاحهم « بالاستعماري » ، وكلاهما لا يقوم على سند صميم ولا على برهان معقول كما بينه التقرير بكل تفصيل وتمحيص .

وقد أثبت ذلك بكل وضوح أن الإدارة والوظيفة العامة كانتا تؤلفان إقطاعية كبرى تخرب البلاد ، وتفلس أهلها باستنزاف الأموال والخيرات ، وكل ما اتخذته السلطات من تدابير جزئية ومتواصلة لم تكن تجدي نفعاً في التخفيف من الوطأة والعبء بالنسبة للمكلفين المغاربة المرهقين إلى أقصى حدّ ، فالحلول الناجعة هي التي أشرنا إليها ، لأنها كانت كفيلة باستئصال الداء من جذوره بعملية جراحية لا تترك جرثومة فاسدة لهذا الداء العضال الذي كان يفتك بالمغرب دولةً وشعباً ، ومن الإصلاحات

المقترحة في التقرير الجدّ في تكوين الأطر المغربية للاستغناء بها عن الأطر الفرنسية التي تعج بها الإدارات ، وتفني معظم الميزانية العامة ، وتكوين الأطر الوطنية كان يجب أن يشمل حتى الجهاز الحكومي ، وقد كان الشباب المغربي قادراً على تزويد الدولة بكل ما تحتاج إليه من عناصر صالحة للوظيفة العمومية ، كما كان أكثر إخلاصاً وتفانياً في أداء واجبات ومسؤوليات المهنة في الإدارة والحكومة .

أما غير هذا فلم يكن يجدي أبداً ، وكذلك الضجة المفتعلة التي أثارها الموظفون للاحتفاظ بما في قبضتهم ، وللمزيد من المنافع والامتيازات بصفتهم أسياد البلاد ، وغيرهم عبيدهم المسخرون ، وقد كشفوا عن فضيحتهم بما أحدثوه من جلبة وضوضاء في اجتماعاتهم وصحفهم ملفتين بهذا الأنظار إلى حقائقهم حتى بدت عارية للخاص والعام . وأخيراً طالبنا الحكومة بأن تكف عن المهاترات والمساومات التي كانت تستعملها في حوارها مع الموظفين ، وبأن تعزم على الإصلاح الإداري المجدي حتى لا ينتهي الأمر بالبلاد والشعب إلى الإفلاس ، وفي سبيل ذلك لم يبق أي مجال للتردد والتنازل تحت ضغط حملات الابتزاز (شانطاج) ، والتهديد ، والوعيد من الموظفين ، وإلا اضطر الشعب إلى اتخاذ هذا قدوة ، فقرع الحجة بمثلها ، وفل الحديد بالحديد !

وقد سلمت هذا التقرير إلى مبعوث الحكومة الفرنسية (كورنودي) الذي أجرينا معه حواراً في موضوعه ، كما نشرته

كاملاً مجلة اقتصادية فرنسية في المغرب اهتمت بعرض وجهة نظرنا في مشكل الموظفين إلى جانب وجهات نظر أطراف أخرى في الخلاف القائم إذ ذاك نتيجة حركة الموظفين الفـرنسيين المشاغبين .

مطامع المجالس التمثيلية الفرنسية

لم تطبق فرنسا التزاماتها في (معاهدة) 30 مارس 1912 المسماة بمعاهدة (الحماية) على حقيقتها بل اعتبرت أن هذه المعاهدة ليست سوى قصاصة ورق فور الانتهاء من امضائها ، فلم تكن غير وسيلة للتدخل بالاحتلال ، والاستيلاء ، والاستعمار وتنظيم المغرب على أساس المصالح الفرنسية لاغير.

ولهذا ، فبمجرد الاستحواذ على المغرب أخذت سلطات (الحماية) تنظم كيان النفوذ الفرنسي بالاعتماد على ثلاثة عناصر هي : السيطرة الإدارية ، والاستعمار الفلاحي ، وتركيز الجالية الفرنسية في رقعة البلاد ، أما الجالية الفرنسية فسمح لها بأن تنظم نفسها في هيئات مهنية من غرف استشارية ، فلاحية ، وتجارية ، وصناعية كانت تتولى تمثيل مختلف القطاعات الاقتصادية ، والدفاع عن مصالحها بالتعاون مع السلطات ، وهكذا أخذت تلك الهيئات تتقوى وتتدخل في الشؤون العامة شيئاً فشيئاً ، ولم تلبث أن عظم شأنها ، وأمر أمرها حتى أصبحت كأنها هي صاحبة البلاد ، وكأن الشعب المغربي ليس بالنسبة إليها إلا كمية مهملة تمثل الصفر على اليسار ، ومما زاد الجالية الفرنسية عتواً واستكباراً أنها انتظمت كذلك في أحزاب سياسية

تابعة للأحزاب الفرنسية ، كما أصدرت عشرات من الجرائد والمجلات كانت الناطقة باسمها ، والمدافعة عن مصالحها ومطامعها ، وكانت تتمتع بجميع الحريات العامة التي مكنتها من عقد الاجتماعات ، والمؤتمرات ، والندوات ، وبالإضافة إلى كل هذا وجدت في الجماعات البرلمانية التأييد والمناصرة ، فكان من شأن هذا أن جعل تلك الجالية تعتقد أنها كل شيء في المغرب ، وأنها هي صاحبة الحل والعقد على الإطلاق .

وفي 18 مارس 1919 تأسس « مجلس شورى الحكومة » ، ونظم في 10 مايو 1923 لتمثيل الجالية الفرنسية على الصعيد المركزي ، وأحدث فيه قسم مغربي لذر الرماد في العيون ، وكان ذلك في عهد ليوطي بالرغم عما كان يعتبره وهو أن المغرب بلد أجنبي عن فرنسا بحيث لا يسوغ أن يكون للفرنسيين فيه غير استشارة داخل مجلس خاص ضيق يجمعه المقيم العام للاستنارة بآرائه ، ويكون التمثيل فيه مهنياً صرفاً ، وتكون استشارته اقتصادية لا غير .

ولكن ، في 1926 ، عمد المقيم العام (ستيغ) القادم من الجزائر حيث كان والياً عاماً إلى إحداث كتلة انتخابية تحمل اسم « الكتلة الثالثة » بالإضافة إلى الأولى وهي الفلاحة ، والثانية وهي التجارة والصناعة ممثلتين في الغرف الفلاحية ، والتجارية ، والصناعية ، وكانت الكتلة الثالثة هي مجموعة الفرنسيين غير الممثلين في هذه الغرف المهنية ، وبذلك أصبحت الجالية تنتخب ممثليها في (مجلس شورى الحكومة) كما لو كان الأمر

يتعلق ببرلمان باريس ، واستمر الحال هكذا إلى 1935 حيث حدثت الأزمة بين القسم الفرنسي من « مجلس شورى الحكومة » وبين « الحكومة الفعلية » التي هي الإقامة العامة ، وسببها أن ممثلي الجالية الفرنسية ، وإن لم ينازعوا في نظام ذلك المجلس ، اكتشفوا أن تعاونهم في حظيرته مع « الحكومة » أصبح غير ذي جدوى .

أما كيف انفجرت الأزمة بين الطرفين فهو كما يلي :

في صباح ثاني دسمبر 1935 اجتمعت لجنة الميزانية تحت رئاسة الكاتب العام (للحماية) لدراسة مقترحات الحكومة فيما يخص مشروع ميزانية 1936 . وبعد احتجاج ممثلي الفلاحة والتجارة على صدور مراسيم تخص تنسيق النقل ، وتغيير الضريبة على السيارات قام ممثلو الكتلة الثالثة ليعلنوا رفضهم القيام بتقرير الميزانية التي قالوا إنها ، كما نشر في الصحف ، قد صودق عليها من الحكومة الفرنسية ، ورغم أن مدير المالية أجابهم بأن وزارة المالية لم تبحث سوى ما يتعلق بموازنة مشروع الميزانية ، وبأنهم يحتفظون بحقهم في بحث المشروع ومناقشته فقد أعلنوا بعد تشاورهم امتناعهم من مواصلة العمل ، فتوقفت أعمال لجنة الميزانية .

ثم تطورت الأزمة من خلال تبادل الرسائل ، والبلاغات ، والملتمسات ، وتكون حلف ثلاثي بين فرق المجلس ضد الإقامة العامة ، وطال الخلاف والحوار بالكتابة أشهراً شهد المغرب فيها صراعاً على من تكون كلمته هي العليا ، هل ممثلو الجالية أو

السلطات ؟ وقد طالبت الجالية على لسان ممثليها أن تكون لها الرقابة الفعلية والحاسمة على السياسة الاقتصادية والاجتماعية في المغرب ، وهي التي كانت تهمها كجالية استعمارية مستغلة ، كما رفضت كل ما تقدمت به الإقامة العامة من تعديلات رأت فيها المصلحة ، وامتنعت كذلك من أن تكون في وضعية منحطة وسفلى ، وفي حالة ضعف وعجز بالنسبة للإقامة العامة ، وبهذا كله عبرت عن طمعها في أن تكون كلمتها هي العليا ، وكلمة الإقامة العامة هي السفلى .

أما الشعب المغربي فاعتبر كأنه غير موجود ، وأما القسم المغربي من « مجلس شورى الحكومة » فكان مجرد شكل وصورة ، فلا يجتمع إلا بعدما ينتهي القسم الفرنسي من مداولاته ، ويكون مشروع الميزانية قد حدد في صورته النهائية ، وجميع أعضاء القسم المغربي كانوا معينين من (بني وي وي) (أي أهل نعم ، نعم) ، وكان يرأسه كذلك المقيم العام ، وبجانبه الصدر الأعظم ، وهيئة المخزن على سبيل « إثبات الوجود » رمزياً للمغالطة والتمويه .

ولما تفاقم المشكل بين القسم الفرنسي والإقامة العامة ، وبرزت مطامع الجالية الفرنسية بصفة تبعث على القلق والانزعاج في الأوساط الوطنية تدخلنا كأصحاب البلاد الشرعيين الغيورين على حقوقهم ، ومصالحهم ، ومصائرهم تجاه مظاهر الجشع الاستعماري المتزايد لنخوض بدورنا المعركة ضد موقف الجالية الفرنسية ، وانقياد الإقامة العامة للحوار معها محاولة ارضاءها

على حساب المغرب والمغاربة . وبما أن صحافتنا كانت ممنوعة ، وكذلك حرية الاجتماع ، فقد لجأنا إلى وسائل أخرى كالمذكرات ، والبرقيات ، والبيانات ، والمناشير ، وهكذا وجهنا في 14 و 18 دسمبر 1935 برقيات احتجاجية صارمة ضد ممثلي الجالية الفرنسية إلى السلطان ، والمقيم العام في الرباط ، وإلى رئيس الجمهورية ، ووزير الخارجية ، ورئيس لجنتي الشؤون الخارجية في مجلس النواب ومجلس الشيوخ بباريس ، وكانت احتجاجاتنا تتضمن الجهر بمواقفنا ومطالبنا تجاه حركة ممثلي الجالية الأجنبية ، فعارضنا بكل شدة خطتهم ، وواجهناهم صراحة بمطالب وطنية منسقة روحاً وشكلاً مع ما ورد من مختلف المقترحات الإيجابية في برنامج الإصلاحات المغربية الذي صار منذ دسمبر 1934 أساس الحركة الوطنية في الدعوة والمطالبة لصالح الأمة ، ومن البرقيات المرسلة إلى المراجع العليا في الرباط وباريس هذه البرقية التي ورد فيها تحديد موقف الحركة الوطنية بما لا غبار عليه ، ونصها معرباً :

(إن كتلة العمل الوطني) :

(حيث إن الشعب المغربي يعاني استياءً عميقاً مادياً ومعنوياً ، وحيث إن دوائر الإقامة تبرهن على قصور وعجز إزاء احتياجات هذا الشعب مع إرهاقها له بأثقال من الضرائب) .

(وحيث إن الممثلين « بمجلس شورى الحكومة » الذين لا ينوبون في الحقيقة إلا عن أقلية أوروبية ضئيلة ليس لهم أي حق في التحدث باسم الشعب المغربي) .

(وحيث إن العنصر الأوروبي في بلاد (الحماية)، يجب في أي حال من الأحوال أن لا يشارك في تدبير الشؤون العامة ، وإنما يترك للإقامة العامة وحدها مهمة السهر على مصالحه بطريق إداري لا غير ، فإنها تعبر عن الملتمس الآتي) :

1 ـ أن يلغى تماماً « مجلس شورى الحكومة » الراهن .

2 ـ أن يعطي الشعب المغربي حق انتخاب نوابه للدفاع عن مصالحه ونصره وقضيته) .

وقد اهتمت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب بباريس بالخلاف ، فعقدت إجتماعاً في 15 يناير 1935 خصصته للتداول في الأزمة بين ممثلي الجالية الفرنسية والإقامة العامة ، واستمعت إلى (رولان) نيابة عنهم ، وما كدنا نطلع على الخبر حتى اتصلنا بصديقنا (جان لونكي) ، أحد وكلاء رئيس تلك اللجنة ، فكلفناه بعرض وجهة نظرنا ، نحن الحركة الوطنية المغربية ، وفي سجلاتي الخاصة الوثيقة التي لخصنا فيها موقفنا ووجهناها له بواسطة ابنه (روبر لونكي) رئيس تحرير مجلة « مغرب » الفرنسية ، وخلاصتها ، بعد التذكير بفحوى الخلاف القائم وقتئذ :

إن جميع المغاربة يلتمسون من السيد (جان لونكي) أن يتفضل مشكوراً باتخاذ موقف مضاد للمسيو (رولان) والهيئات المنتخبة الفرنسية .

فينبغي توضيح أن الهيئات المنتخبة الثلاث تمثل أقلية

أوروبية لا تملك أي حق في التحدث باسم الشعب المغربي.

(ذلك أن مصالح النزلاء الأوروبيين متعارضة كل التعارض مع مصالح الشعب المغربي سواء منهم (المعمرون) أو التجار الذين يستغلون الأهالي أو الموظفون أنفسهم الذين يستنزفون 57% من الميزانية التي يموّلها الشعب بنسبة 90% .

(إن الهيئات الثلاث تطالب بحقوق أكثر وبفوائد جديدة تضاعف مالها من امتيازات اقتصادية ، واجتماعية على حساب الشعب المغربي الذي يمثل الأغلبية العظمى المسحوقة بالضرائب .

(فمن حق الشعب المغربي أن يحذر الحكومة من اتخاذ كل القرارات والتغيرات الماسة بتعهدات فرنسا تجاه المغرب والدول ، والقابلة لأن تخلق حالة وخيمة العواقب) .

(لهذا يطالب الشعب المغربي بحل تلك الهيئات التي لا تمثل سوى أقلية ضئيلة من العنصر الأوروبي كما يطالب بانشاء جهاز استشاري مغربي ، وتكوين لجنة مغربية فرنسية مكلفة بالدراسة المعجلة لبرنامج إصلاحات يستمد بكيفية واسعة من « برنامج الإصلاحات المغربية » المقدم في العام الماضي إلى كل من الحكومتين المغربية والفرنسية) .

(إن الشعب المغربي لغيور على حقوقه كاملة غير منقوصة ، وهو الآن مكره على عيشة الفاقة والبؤس بصفة تخيف الصحافة الرسمية الكبرى في المغرب ، ولهذا نفد صبره) .

(فمن انعدام السياسة ، ومن منتهى الخطورة أن يتعدى على حقوقه ، كما أن الشعب المغربي يحتج بقوة وصرامة على احتمال تعيين المسيو (بيروطون) مقيماً عاماً لأن من طبيعته أن يحدث بأساليبه الشاذة الشنيعة ردود فعل خطيرة وجسيمة لدى شعب معروف بالوفاء ، ولكنه واع ، وأبيّ وشجاع) .

وفي يناير 1935 قدم إلى المغرب المسيو (كورنودي) ، نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ ، فاجتمعنا به أنا واليزيدي في الرباط ، وتحدثنا له طويلاً في موضوع مهمته الاستطلاعية ، وقدمنا له تقريراً ضافياً من وضعي ، وقد نشرت نصه الكامل ، مع وثائق الهيئات المنتخبة الفرنسية والإقامة العامة ، « اللجنة المركزية لرجال الصناعة بالمغرب » تحت عنوان : « المستند رقم 5 » (مساهمة في بحث الأزمة الداخلية المغربية) في دسمبر 1935 ويناير 1936 ، ونشرت جميع تلك الوثائق كملحقات للمجلة ، وكان تقريرنا هو الثالث (من صحيفة 33 إلى ص 39) ، وصدرته المجلة باعتذار ، وهو أن اللجنة المركزية لرجال الصناعة تمتنع مطلقاً من اتخاذ موقف في جميع قضايا السياسة الأهلية ، غير أنها رأت من المفيد أن تنشر التقرير كوثيقة جديرة بالاطلاع عليها ، أما الاتصال « بكورنودي » فجرى كما يلي :

في 7 يناير وجهت للسيد (كورنودي) من الرباط رسالة طلبت منه باسم حركتنا أن يتفضل مشكوراً بتخصيص مقابلة لنا للتعرف به ولإطلاعه على حالة الشعب المغربي .

وفعلا تم لقاؤنا ، وتحدثنا إليه طويلاً عن الوضع في المغرب ، وعن الحركة الوطنية ومطالبها ، وعن موقفنا من الهيئات المنتخبة الفرنسية ، وأخيراً سلمنا له ملفاً يتعلق بكل مواضيع الحديث ، ويتضمن التقرير المشار إليه ، وخلاصته أن النقاش الفارغ إذ ذاك في بعض المحافل الفرنسية، وفي الصحافة المتواطئة معها ، يعد أخطر شيء يتعرض له مصير المغرب ، وأن أقدس واجب يمنعنا من أن نقف كمغاربة مكتوفي الأيدي كما لو كنا متفرجين هادئين ومطمئنين إلى الأحداث الجارية ، وأمام تطور الخلاف الأصلي في لجنة الميزانية ، هذا ، وإننا لمتعجبون من أن يطول الخلاف ، ولو مع إحاطته على سبيل الحذر بمؤامرة السكوت ، دون أن يؤدي حتماً إلى تعقيدات سيئة ، وأن الطور الذي آل إليه فعلاً ، من جراء مطالب خرقاء تماماً ، ليخلق حولنا في البلاد كلها جواً من القلق والاستياء لا يمكن أن يصفيه ويطهره كل هدوء يمليه الحذر والاحتراس .

(إن مواصلة النقاش ، جهاراً أو خفية ، حول النظام الديبلوماسي الذي يسود حالياً الأوضاع بالمغرب غير قابلة للتفسير ، كما هي خطيرة كل الخطورة ، فكل تأخر من الحكومة لوضع حد ، بكيفية تامة ونهائية ، لذلك النقاش لا يمكن إلا أن يشجع بعضهم على التمادي في هيجان يقوم على التحدي والاستفزاز ، كما يحملهم على المبالغة في عنادهم وإصرارهم على مطالب لا مبرر ولا غاية لها غير تقوية سياسة الشذوذ تجاهنا ، وانتهاك متعمد للمعاهدات التي تفرض صراحة ، لدى

الضمير الفرنسي ، وأمام العالم أجمع ، حرمتها على شرف فرنسا وجمهوريتها .

(إنا لنعلم أن الذين يدبرون حالياً مؤامرة حقيقية ضد المغرب والمغاربة ، ويهتمون في نفس الوقت بإخفاء جشعهم وستر منافعهم الطائفية وراء ستار ما يزعمونه من النفوذ الفرنسي ، إنما يسيئون إليه ، فمن الغباوة أن لا يكتشف الإنسان بسهولة ما في هذا من تبجح وتمشدق ، وخداع واحتيال . وبعدما زيف التقرير مزاعم الفرنسيين حول ما يتذرعون به من خدمة النفوذ الفرنسي بحركتهم ظانين أن منافعهم ومطامعهم هي في صالح هذا النفوذ ، اهتم التقرير بتزييف مطالبهم استناداً إلى نصوص المعاهدات ، والتصريحات الرسمية ، وآراء علماء القانون في فرنسا ، ثم قدم التقرير عرضاً للسياسة الفرنسية التي وصفها بالتمييز العنصري ، وبالاندماج ، وطالب بالرجوع إلى سياسة ملائمة لتعهدات فرنسا ، ولمطالب الشعب المغربي كما أعلنتها وقدمتها الحركة الوطنية .

وفي 11 يناير 1936 ، بعد الرجوع لفاس ، وجهت لمسيو (كورنودي) رسالة شكر باسم الأصدقاء على اللقاء الودي الحار الذي خصنا به في محل إقامته ، ورجوت منه فيها نيابة عنهم أن يتفضل بالاجتماع بهم أثناء زيارته لفاس للمزيد من تبادل الرأي في المسائل المغربية .

وفيما يلي النصوص الكاملة للبيانات التي نشرتها الحركة الوطنية أثناء أزمة المجالس الفرنسية والإقامة العامة ، وقد

احتفظت بها في سجلاتي الخاصة ، ولم يسبق أن أشير إليها في أي مطبوع خاص بتلك الحركة ، فلولا احتفاظي بهـا ضمن مستنداتي الوطنية لضاعت كما كانت تضيع غيرها من الوثائق التي أوردتها بنصها العربي الأصلي أو المعرب ، أو التي اقتصرت على تلخيصها خشية الإطالة ، وعدد تلك البيانات سبعة ، وكتبت كلها باليد في ورق « ستانسيل » وأخرجت بالآلة الناسخة لتوزع كمنشورات .

بيان رقم 1

الحمد لله

حضرة الأخ الكريم :

نظراً لما يشغل بالكم في الاهتمام العظيم بقضية المجالس الانتخابية ، والغاية التي يرمي إليها نواب الجالية الفرنسية الذين انسحبوا من لجنة الميزانية يوم ثاني دسمبر ، وتطلعكم إلى أسباب الخلاف الحقيقية وما نشأ عنها في حملات صحافية ومطالب مشطة ، ومعرفة موقف كتلة العمل الوطني إزاء هذه الحركة الغير المنتظرة أردنا أن نقدم لكم بياناً عن خلاصة عملنا :

إن الغرف التجارية والفلاحية الفرنسية وأعضاء القسم الانتخابي الثالث قرروا بالإجماع عدم التعاون مع الحكومة معلنين احتجاجهم على سياسة الميزانية وسياسة الإدارة نحوهم ، فهم يقولون : إن اتخاذ الحكومة لقرارات مهمة تتعلق بالحياة الاقتصادية والاجتماعية دون عرض سابق عليهم يدل على أنها تنوي الاستغناء عن مشاركتهم في اللجان والمجالس ، ولذلك هم يطلبون :

أولاً : جمع المجالس العليا للتجارة والفلاحة في أوقات

معينة ، وعرض كل مشروع تشريعي له علاقة بالتجارة والفلاحة على الهيئة المختصة.

ثانياً : إحداث مجلس أعلى للقسم الانتخابي الثالث مثلما هو واقع للتجارة والفلاحة مع اعطائه ما لغيره من الحقوق والاختصاصات.

ثالثاً : أن يجتمع « مجلس شورى الحكومة » (الفرنسي) مرة في كل ثلاثة أشهر بعد اجتماعات المجالس العليا ، وأن تعرض على المجلس جميع المشروعات التشريعية التي لا تتعلق بالسياسة العامة والسيادة ، وكذلك جميع القضايا التي أخرت المجالس العليا درسها .

رابعاً : اعطاء « مجلس شورى الحكومة » (الفرنسي) ـ بدل حق الاستشارة الذي له الآن ـ حق التقرير في كل ما يتعلق بالميزانية باستثناء بعض الفصول المتعلقة بمصاريف السياسة والسيادة مع إصلاح كبير لقواعد التمثيل داخل المجلس .

وقد ألف المنسحبون هيئة للإشراف على حركتهم الاحتجاجية ، فوضعت برنامجاً للإصلاحات الاقتصادية ، ورفعته للحكومة مع شروط للتعاون معها .

وغير خفي أن وجود هذه المجالس التي يستقل بالعمل فيها الفرنسيون ـ متناسين وجود سكان البلاد الأصليين وحقوقهم ـ غير قانوني ، ولا يتفق مع روح (الحماية) ، ولا مع المعاهدات والالتزامات الصريحة التي سجلتها حكومة الجمهورية الفرنسية

على نفسها ، كما أنكم تعلمون أن أولئك المحتجين قد استمروا في المطالبة بغاية الشطط ، وقاموا بدعايات واسعة من شأنها أن تنكر الحقيقة أمام الرأي العام الفرنسي ، وقد تؤدي إلى مس المبادىء التي نراها ضرورية لاستمرار التفاهم بين الدولتين المغربية والفرنسية .

لكل ذلك رأينا من الواجب أن نرفع للدوائر الرسمية هنا وفي باريس صوت الشعب المغربي مستنكرين سلوك هؤلاء الخارجين عن جادة الانصاف ، فرفعنا عدّة برقيات ورسائل لكل من جلالة مولانا الملك ، وسعادة المقيم العام ، وفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية ، وسعادة وزير الخارجية ، ورئيسي لجنتي الأمور الخارجية في مجلسي الشيوخ والنواب ، تتضمن احتجاج الكتلة باسم الشعب المغربي على الحركة الباطلة التي يقوم بها أولئك المنشقون والتي من شأنها أن تتقوى السياسة العنصرية المتبعة في البلاد ، تلك السياسة التي تهمل الشعب المغربي وهو يؤدي أعظم قسط من الميزانية ، دون أن يستفيد من ورائها إلا بكيفية ضعيفة أو بصفة غير مباشرة ، كما طلبت الكتلة في تلك المكاتيب إبطال المجالس المشار لها، وتكليف الإدارة الفرنسية بحماية المصالح المشروعة التي للجالية الأوروبية بكيفية تتفق مع المعاهدات ومبادىء (الحماية) القانونية الصرفة ، واقترحت تزويد الشعب المغربي بنظام استشاري من سائر الدرجات ، وتشكيل لجنة من مغاربة وفرنسيين يعهد إليها بدرس وسائل تطبيق برنامج إصلاحي مستمد من مطالب الشعب المغربي التي قدمتها الكتلة للحكومتين في فاتح دجنبر 1934 ـ وبعد هذا أعلنت

معارضة الأمة المغربية الغيورة على حقوقها الكاملة للمقاصد التي يرمي إليها نواب الجالية الفرنسية والتي من شأنها أن تحدث خلافاً شديداً بين الشعب المغربي وتلك الجالية ، وصرحت بأن كل نيل من حقوق البلاد هو إخلال بشرف فرنسا وحكومة الجمهورية ، وفي الختام أعربنا عن أملنا في أن تعارض الحكومة هذه الحملة المغرضة التي تعلن الحرب على النظام الديبلوماسي الذي أسست عليه (الحماية) والذي يناقض كل شكل من أشكال الحكم المباشر سواء من الولاة أو من المجالس الفرنسية ، وأوضحنا أن احترام هذا النظام هو شرط أساسي لكل تعاون فرنسي ـ مغربي .

بيان رقم 2

في شأن حركة الهيئات الاستشارية الفرنسية

الحمد لله وحده

حضرة الأخ الكريم :

وفاءً بما وعدناكم سابقاً نخبركم بأن نواب الجالية الفرنسية ما زالوا يتابعون حركتهم الاحتجاجية بشدة وعناد ، وقد كنا أخبرناكم بوقوع مراسلة بين الإقامة العامة وبينهم في شأن رجوعهم إلى المجالس الحكومية ، ونشرت الصحف بتاريخ 15 يناير الجاري كتاباً من الإقامة العامة يحتوي على عرض المسائل الخلافية في وضعيتها الحاضرة مع تذكير المحتجين بالأعمال التي قامت بها الإدارة خلال 1935 في سبيل الجالية الفرنسية ثم خاطبهم سعادة المقيم قائلاً بأن المسائل التي أثيرت حول وسائل العمل والتعاون ـ كإعطائهم حق التقرير والاستشارة السابقة في قضايا التشريع ـ لا يمكن أن تكون هي أساس مطالبهم ، إذ سبب هذا الخلاف هو عدم سماع الإيضاحات المتعلقة بأعمال الحكومة ، ثم زاد قائلاً : « إن تطور الاقتصاد المغربي يجب أن يكون منظماً على أساس اعتبار أن في البلاد عنصرين كلاهما جدير بالاحترام ، لكنهما لا يسيران بخطى واحدة ، ثم تعرض لذكر

المناسبات العديدة التي استشارهم فيها والوسائل التي استعملها للتعاون معهم طيلة المدة السالفة ، وبعد هذا أخذ سعادة المقيم يبين كيف يرى تحسين العمل والتعاون مع الهيئات الاستشارية الفرنسية في المستقبل مصرحاً لهم بأنه لا يمكن - في الظروف الحاضرة ، ونظراً للحالة التي وصل إليها المغرب من حيث النمو الاقتصادي والاجتماعي - التفكير في أي تغيير عميق لنظام المجالس ، خصوصاً بإعطائها حق التقرير والاستشارة الإجبارية في مادتي التشريع والتنظيم ، لأن هذا الأمر لا يتفق الآن مع الشروط اللازمة لسير (الحماية) ، وقال : (إن الإقامة ترغب في تحقيق العدالة مع الجميع ، كما أنها ترغب في أن لا تقدم لجلالة السلطان من أجل الموافقة إلا ظهائر تامة الدراسة ، لوحظت فيها جميع المصالح ، وليست تلك المصالح كلها ممثلة الآن في المجالس الحكومية) ثم أكد سعادة المقيم أن تطور البلاد لا يسمح بالتغيير المطلوب ، لأن فيه الإخلال بالتوازن الضروري الذي يعرفه الفرنسيون المقيمون بالمغرب ، فالعمل هو السعي وراء تعاون مبني على الثقة ، مع عدم مس المبادىء ، ثم عرض جناب المقيم كل ما يقترحه من تعديلات على سير المجالس الفرنسية فيما يرجع لاختصاصاتها ومواعد اجتماعاتها ، وتلك المجالس هي : (مجلس شورى الحكومة) ، لجنة الميزانية ، اللجنة المالية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، والمجالس الإدارية لمكتب العائلات العديدة ، ومكتب قدماء المحاربين ، والاتحاد النقابي للمعادن ، والمجلس الأعلى للإسعاف الخاص والإحسان ، والمجالس العليا للفلاحة

والتجارة ، ولجنة الترتيب ، والمجالس الإدارية للفوسفاط ، ومكتب المعادن ، زاد على ذلك المجالس التي لا تقتضي حضور المدير العام والتي لها أن تجتمع كلما شاءت ، وعددها لا يحصى .

ورغماً عن كون الإقامة أقرت هذه المجالس المخالفة لروح (الحماية) والتي لا يسمع فيها صوت للشعب المغربي ، ورغماً عن كونها عرضت على النواب المنسحبين الرجوع إلى التعاون معها ، ووعدتهم بوعود طائلة ، فان هؤلاء النواب أعرضوا عن دعوتها ، وكتبوا الجواب الذي نشرته الصحف بتاريخ 17 الجاري والذي أشرنا إليه في بياننا السابق ، فبينوا فيه ان امتناعهم عن التعاون مع الحكومة لم يكن ناشئاً عن انفعال فجائي ، كما يفهم من كلام المقيم ، وإنما هو أمر سبقه تفكير ناضج ، ووافقت عليه الهيئات التي يمثلونها ، ثم صرحوا بأن كل ما أشار إليه المقيم من المسائل الأساسية ليس هو الأصل في الخلاف القائم بينهم وبينه، بل المسائل المبدئية التي أثارتها المجالس الثلاثة ما تزال أمراً جوهرياً في مطالب وأن تحقيق الحلول التي اقترحوها لتلك المشاكل هو الكفيل وحده لتلك المجالس بالنفوذ اللازم من أجل التأثير على السياسة المغربية . وتقول أيضاً هذه الفئة إنها ليست لها انتقادات ، كما يفهم المقيم ، ولكن لها مطالب ترى أن تنفيذها لا يتنافى مع الشروط الأساسية لتطبيق (الحماية) وهذه المطالب هي أن تكون لنواب الجالية الفرنسية الصلاحية لتقرير جميع ما يتعلق بالاقتصاد المغربي من حيث التشريع والتدبير .

ومعنى هذا ، هو أن هؤلاء النواب يأبون إلاّ أن تنفذ مطالبهم ولو أدت إلى انقلابات جوهرية تضر بكل تعهد والتزام من طرف فرنسا للدولة المغربية ، وإلى مس مصالح شعبنا الأعزل من كل وسيلة للمطالبة والدفاع .

ومن جهة أخرى ، فإن لجنة الاحتجاج الفرنسية أذاعت بتاريخ 18 يناير الجاري برنامجها الذي طالما واكدت به ، وهو يتناول جميع مطامعها المالية ، والاقتصادية ، والفلاحية ، والتجارية ، والاجتماعية ، ويتضح لمن أمعن النظر في هذا البرنامج أن لواضعيه غايات منافية للمصالح المغربية ، ودالة على أن مرادهم ، هو الاستئثار ـ من دون الشعب المغربي ـ بجميع الأمور الحيوية في البلاد ، وبالخيرات التي تنتجها الأرض والسكان ، وإن تظاهروا برغبة ضعيفة في تحقيق بعض حاجيات المغاربة فليس ذلك إلا لكي يجعلوهم صالحين لاستهلاك ما ينتجه المستعمرون ، وشراء ما يصنعونه .

لكل هذا ، رأت كتلة العمل الوطني من الواجب أن تواصل دفاعها المجيد عن قضية خطيرة في مجرى التطور المغربي ، من ذلك أنها كتبت إلى رئيسي لجنتي الأمور الخارجية بمجلسي الشيوخ والنواب بتاريخ 17 من الجاري البرقية التي لخصت لكم في آخر البيان السابق .

وفي اليوم المذكور (17) اجتمعت لجنة الأمور الخارجية بمجلس الشيوخ ، وأسندت إلى أعضائها « هوبير » ، « وستيغ » ، « وسان » مهمة وضع تقرير عن حالة المغرب

الحاضرة التي تشغل بال اللجنة كقضية مصر والبحر الأبيض المتوسط ، وتقول الأنباء بأن المقررين سيعتمدون على خلاصة ما يعرضه عليهم من المعلومات المفتش المسيو « كونودي » الذي أنبأناكم عنه في البيان السابق .

ومن جهة أخرى ، فإن لجنة المستعمرات وبلاد (الحماية) قررت الاجتماع يوم الأربعاء 22 من الجاري لسماع ما يدلي به النائب (رولان) عن الحالة المغربية والخلاف الناشىء بين الإدارة وهيئات السكان الفرنسيين ، والسلام .

(كتلة العمل الوطني بالمغرب)

29 شوال 1354 - 24 يناير 1936

بيان رقم 3

في شأن حركة الهيئات الاستشارية الفرنسية

الحمد لله وحده

حضرة الأخ الكريم :

لم يلبث مفعول الحركات الاحتجاجية التي يقوم بها المندوبون الفرنسيون بمجلس الحكومة أن ظهر في الأوساط الاقتصادية الفرنسية بالمغرب من وجدة إلى مراكش ، فبعد أن أعلن المندوبون انسحابهم من مجلس الحكومة أخذ أعضاء الغرف التجارية والفلاحية يستعفون من وظيفتهم الجماعة بعد الأخرى بطريقة منظمة كأنهم كانوا متفقين مع مندوبيهم على خطة مقررة ، ولا شك أن غرض جميعهم من هذه المظاهرات هو التأثير على حكومتي المغرب وباريز، وعلى الرأي العام ، لكي ينالوا بغيتهم ، وبغيتهم - كما قلنا في بياننا السابق - هي الاستئثار بخيرات المغرب دون أهله ، هي التصرف في مالية المغرب ، وفرض الضرائب ، وتوزيع مداخيلها حسب نصالحهم وشهواتهم ، هي تقرير الظهائر والقرارات المخزنية حتى لا يبقى للسلطان والصدر الأعظم إلا الإمضاء .

وهم يعملون بحزم ونشاط داخل المغرب وخارجه لهذه الغاية .

أما في باريز فإن لجنة المستعمرات التي كنا أشرنا إليها في بيان آخر قد اجتمعت يوم 22 يناير ، واستمعت للنائب (رولان) الذي طالما دافع عن نظرية المحتجين أمام لجنة الأمور الخارجية بمجلس النواب ، ولم يقصر أثناء هذه الجلسة أيضاً في الدفاع عن مطالبهم ، وفي المطالبة بارضائهم ، وقد أدلى أخيراً في مصلحتهم بحجة يخجل لسماعها كل عاقل ، فقال : (يجب أن ترضى الجالية الفرنسية بالمغرب لكي يزول الخلاف الذي بينها وبين الإقامة العامة ، لأن في هذا الخلاف مظهراً غير لائق أمام السلطان ، والمخزن ، وأمام المغاربة ، والجاليات الأجنبية الأخرى) ، فيمثل هذه الحجج يريد النائب (رولان) أن يسلب المغاربة حقوقهم معرضاً عما يربط حكومة بلاده مع حكومة المغرب من العقود والمواثيق ، ثم تكلم بعده أعضاء آخرون ، وفي الختام قررت اللجنة درس الحالة السياسية والاقتصادية للمغرب في جلسة مقبلة .

وأما كتلتنا فقد رفعت إلى اللجان المختصة بمجلسي الشيوخ والنواب رسالة أجملت فيها بيان الموقف الحاضر، وأوضحت فيها الحالة التي وصل إليها المغاربة من البؤس والشقاء مستدلة بأمثلة عديدة وشواهد لا تقبل التكذيب ، وذكرت كيف أن كثيرين من الصناع ، والعملة ، والفلاحين المغاربة أصبحوا لا يستطيعون إيجاد ما يتعيشون به في حين أنهم يؤدون القسط الأعظم من الضرائب الحكومية التي لا يستشارون في وضعها ، ولا يعتبر لهم صوت في صرفها ، ثم فندت الكتلة النيابية التي يزعمها هؤلاء لأنفسهم عن المغرب ، وأكدت أن المغاربة لا يقبلون أن ينفذ أي

مطلب من تلك المطالب لكونهم يرونها ماسة بمصالحهم القومية .

وبعد هذا ، قابلت بين مطالب الشعب المغربي المقدمة منذ أربعة عشر شهراً والمؤيدة من الشعب في مناسبات مختلفة ، وبين البرنامج الذي أعلنه أولئك المحتجون ، وبينت كيف أننا نطلب الأمور التي نحن في أشد الحاجة إليها كالتعليم ، والإسعاف ، والعناية الصحية ، والحريات العامة ، وإصلاح المحاكم المغربية ، وغيرها ، في حين أنهم يطلبون أشياء لا حق لهم فيها ، وأخرى من قبيل الكماليات التي لا يعقل أن ينظر فيها ، ويجاب أصحابها في هذا الوقت العصيب .

وبالجملة ، فقد عرفت الكتلة لتلك اللجان كيف أنه لا يمكن أن تجمع الجالية الفرنسية بالمغرب بين الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون في بلادهم ، وبين الحقوق التي هي من قبيل الامتيازات الخاصة بالجنسية المغربية ، ثم ذكرت أخيراً أن اللجاج والتهديد لا يقبلان كحجة لسلب الأمة المغربية أي حق من حقوقها الطبيعية ، والسلام .

(كتلة العمل الوطني)

13 ذي القعدة 1354-7 يراير 1936

البيان رقم 4

في شأن حركة الهيئات الاستشارية الفرنسية

الحمد لله وحده

حضرة الأخ الكريم :

بعدما أخبرناكم بـه في رسالتنـا السالفـة عقد المحـاربون المنتسبون للجمهورية يوم 26 يناير مؤتمراً عظيماً في الدار البيضاء قرروا فيه مطالب تجاوزوا بها حدود العقل والإمكان ، فزيادة على إعلانهم المعاضدة لمطامح الهيئات المحتجة قرروا المـطالبة بقلب النظام الحاضر « لمجلس شورى الحكومة»، كما اتفقوا على المطالبة بإعطاء الجالية الفرنسية حق الانتخاب الحر الموحد على الطريقة الموجودة بفرنسا ، وبجانب ذلك طلبوا من الحكومة أن تحدث للعاطلين منهم صناديق تسعفهم ، وتقوم بحاجياتهم

ثم انعقد مؤتمر الحـزب الراديكـالي الفرنسي بـالمغرب ، وبعدما درس البرنامج الذي أعلنه المحتجون قرر المصادقة عليه والمعاضدة فيه وقال : « إن ذلك أقل ما يمكن أن تطالب به الجالية الفرنسية في هذه البلاد » .

وهكذا تتضافر الهيئات الفرنسية على المطالبة بحق الاستئثار بتدبير الشؤون المغربية كلها متناسية أنها تنتهك بذلك أقدس

الحقوق الشرعية للأمة المغربية .

وقد أعقب هذه المناورات سفر ثلاثة من أعضاء تلك الهيئات الفرنسية للدفاع عن مطالبهم بباريس ، ثم سافر سعادة المقيم العام وبعض رؤساء الإدارة ، وإزاء ذلك رأت كتلة العمل الوطني من الواجب أن تؤكد بياناتها السالفة في شأن هذه المشكلة الخطرة، فرفعت لسعادة المقيم العام ، ولرئيس مجلس الوزراء ، ووزير الخارجية ، وكل من رؤساء اللجان المختصة بمجلسي النواب والشيوخ ، البرقية التالية :

« بمناسبة تأليف الوزارة الجديدة ، وحلول المقيم العام بباريز مع النواب « الثلاثة عن الهيئات الممثلة في المجالس ، ترى كتلة العمل الوطني واجباً عليها » ، أن تعيد التأكيد بجميع وثائقها التي تعرض نظر الشعب المغربي ازاء الخلاف القائم « بين الإدارة وتلك المجالس ، وبما أنها ترى في إنشاء مجالس فرنسية منتخبة مخالفة صريحة لنص معاهدات (الحماية) لفظاً ومعنى ، فهي تطالب بإبطال تلك المجالس « وإحداث نظام شورى يعطي للمغاربة حق المشاركة في تدبير شؤون بلادهم الخاصة » .

« والكتلة ترى من المناسب أن توجه نظركم إلى أن إعطاء حق التقرير والاستشارة التشريعية الإجبارية (لمجلس شورى الحكومة) (الفرنسي)» سيزيد في خطورة النظام التمثيلي الموجود، وسيعتبره الشعب المغربي أشأم من السياسة البربرية التي ترجع لتطبيق بعض الظهائر في حين أن تلك المطالب الفرنسية ترمي إلى «نقل السلطة التشريعية والمراقبة الدائمة في

تسيير الشؤون العامة وإعطائها للجالية الفرنسية».

ثم إن كتلتنا لم تقف عند هذا الحد من إرسال البرقيات والمذكرات ، بل قررت أن ترفع لجلالة مولانا الملك رسالة مستفيضة في الموضوع فاجتمع أعضاؤها بالرباط يوم الجمعة 13 ذي القعدة، وقصدوا القصر السلطاني العامر قبيل الزوال، فاقتبلهم سعادة الصدر الأعظم اقتبالاً لائقاً ، وسمح لهم - بعد أن استلم الكتاب - ببسط القضية أمامه ، وهكذا استطاع أعضاء الكتلة أن يبلغوه مخاوفهم من هذه الحركة التي ترمي إلى تقليم نفوذ العرش المغربي ، وإلى مس الحقوق التي تحفظها معاهدات « الحماية » للأمة المغربية ، إذ أن بلادنا ليست مستعمرة حتى تكون السيادة فيها لغير أهلها ، بل إنها بلاد (حماية) تحتفظ بسيادتها ، وبحق تدبير شؤونها ، ولا يجوز للجالية الفرنسية أن تتولى فيها التشريع والتقرير بوجه من الوجوه .

وبعد أن قضينا مع سعادة الصدر الأعظم زمناً غير يسير فارقناه وتوجهنا - مزودين بوصاية منه - عند سيادة المستشار للدولة الشريفة .

فأطلعناه على مساعينا ، والتمسنا منه بصفته مستشاراً للحكومة الشريفة أن يعضد مطالبنا لدى الحكومة الفرنسية ، ثم تذاكرنا معه ملياً في حالة المغرب العامة ، وفي تطبيق برنامج الإصلاحات الذي كنا قدمناه لحكومتي المغرب وباريز .

وفي العشية دفعت من قبلنا نسخة من الرسالة المذكورة الى

المكتب السياسي من إدارة الاستعلامات لسعادة المعتمد بالإقامة العامة .

أما المقيم العام ، والحكومة بباريز ، واللجان المختصة بالبرلمان فقد بعثت لهم كذلك ينسخ من هذا الكتاب.

وإليكم الآن نصه :

الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد وآله

نسخة من الرسالة المرفوعة
لجلالة مولانا الملك
في شأن حركة الهيئات الاستشارية الفرنسية

إلى صاحب الجلالة المعظم سيدي محمد نصره الله وخلد ملكه .

مولاي :

إن جلالتكم تعلمون الغاية التي يرمي إليها نواب السكان الفرنسيين (مجلس شورى الحكومة) حين فكروا في الانسحاب من المجلس ، والقيام بدعاية واسعة النطاق لتحقيق مالهم من مطامح وأطماع ، إنهم لم يكتفوا بما هم عليه من الاستئثار دون المغاربة بالاستشارة في الشؤون العامة ، بل أرادوا أن يصبح لهم حق التقرير والمراقبة في جميع الشؤون الحيوية في البلاد ، بمعنى أنهم يعملون لأن تكون لهم مجالس ذات صبغة برلمانية

يعطون فيها حق الاقتراح ، والمناقشة ، والتقرير ، ثم فرض مقرراتهم على الحكومة الشريفة ورعاياها المغاربة ، كما يخول لهم فيها حق الاستشارة السابقة من طرف الحكومة ورؤساء مصالحها مع اعتبار الكلمة النهائية لهم في جميع المعروضات .

وجلالتكم عارفة ـ يا مولاي ـ أن هذه الحالة الشاذة التي يطلبونها تخرج بالمغرب عن نظامه الذاتي ، وتعرض حقوقنا ومصالحنا القومية وما للعرش المغربي الكريم من اختصاص بالنفوذ إلى خطر كبير ، فهي تعطي لهذه الفئة من الفرنسيين الساكنين بالمغرب الحق في أن يحكموا أبناءه وذويه حكماً مباشراً لا معقب له، وهذا كله مناقض كامل المناقضة لشروط (الحماية) ومهمتها.

إن (الحماية) ـ كعقد من طرف جلالة الملك مع الحكومة الفرنسية يلتزم فيه الطرف الثاني صراحة بمساعدة المغرب على تسيير شؤونه ـ تجعل علاقة هذه (الحماية) مع الحكومة المغربية مقصورة في الحكومة الفرنسية بواسطة ممثليها .

وبناءً على هذا فكل تشكيل نيابي يخص الجالية الفرنسية أو يعمها وغيرها هو مناف تمام المنافاة (للحماية) .

لذلك ، رأت كتلة العمل الوطني أن تعلن في مطالب الشعب المغربي ، مستندة على أعظم العهود والالتزامات الناتجة عن المعاهدات ، وعن تصريحات الحكومة الفرنسية وممثليها الرسميين في المغرب ، ضرورة إلغاء المجالس الفرنسية ، والسماح بتكوين مجالس وطنية خاصة بالرعايا المغاربة مسلمين وإسرائيليين .

ولما قام نواب الفرنسيين بحركتهم الاحتجاجية أدركت كتلتنا سريعاً كل مدى أعمالهم ، فأرسلت يوم 14 و 18 دجنبر عدة برقيات ، لجلالتكم ، وللمقيم العام ، ولرئاستي الجمهورية والوزارة ، ووزارة الخارجية الفرنسية ، وللجنتي الأمور الخارجية بالبرلمان ، تحتج فيها على ما جرى ، وتطالب بتشكيل لجنة مركبة من مغاربة وبعض رجال الإدارة لدراسة وسائل تطبيق مطالب الشعب المغربي ، ثم رفعت يوم 8 يناير للمسيو (كونودي) ـ الذي قدم للمغرب كمفتش للحركة التي يقوم بها أولئك النواب ـ ملفاً من جملة ما اشتمل عليه تقرير ضافٍ يرد الحقيقة إلى نصابها ، وقد أسمعت الكتلة صوت المغرب في برقية رفعتها في 17 يناير لكل الهيئات البرلمانية التي اجتمعت لدراسة الموضوع ، ولما أعلن أولئك المحتجون برنامجهم الاقتصادي والاجتماعي درسته الكتلة بعناية واهتمام ، ولاحظت كل ما ينم عنه من رغبة في استيلاء أصحابه على زمام الشؤون المغربية مع ما فيه من عبث بحقوق المغرب ، وتجاهل لأبنائه البائسين ثم اعقبت تلك البرقية في 27 منه بكتاب مجمل للحالة التي وصل إليها المغاربة في البؤس والشقاء ، قدمته للجنتي الأمور الخارجية بمجلسي النواب والشيوخ ، ولجنة المستعمرات وبلاد (الحماية) بالبرلمان ، وهكذا وجهت النداء للضمير الفرنسي شارحة كيف أن مطامح هؤلاء النواب ترمي إلى احتكار التدبير والسيادة لفائدة طائفة تعمل على استغلال الضعفاء واستنزاف مالية الشعب المغربي المسكين ، وقد طلبت الكتلة من جديد إيفاد لجنة برلمانية للبحث في حقيقة الحال ، وقبول نوابنا ليعبروا عن وجهة

النظر التي يشبث بها الشعب المغربي إزاء المسألة القائمة .

وكتلة العمل الوطني ترفع لجلالتكم مخاوفها على حقوق وطننا المغربي ، وحقوق جلالتكم في المهاجمة من طرف هذه الفئة التي ما فتئت تثير الأفكار بأعمالها .

وهي توجه نظر جلالتكم إلى أن الأمة المغربية أخذت تعتبر تنفيذ مطامع المحتجين الفرنسيين مسألة أشد خطورة من القضية البربرية ، ذلك لأن تلك نتجت عن تطبيق بعض الظهائر ، وهذه المطالب ترمي إلى تمليك الجالية الفرنسية حق وضع الظهائر والقرارات ، والتصرف في جميع المسائل المغربية .

وإنا لنلتمس من جلالتكم - باسم الشعب المغربي - أن تحافظوا على كامل حقوق المغرب وعرشه الشريف ، وأن تأمروا بوضع حد لهذه المهاجمات التي لا مبرر لها وذلك بالعمل على حل المجالس الغير المشروعة ، وإعطاء الشعب المغربي مجالس وطنية ذات نظام مستمد من مطالبه التي قدمناها منذ أكثر من أربعة عشر شهراً .

لا زلتم ذخراً للمغرب ، وحرزاً أميناً لحقوقه ، وعلى الطاعة الدائمة ، والسلام .

(كتلة العمل الوطني)

في 15 ذي القعدة 1354-7 يبراير 1936

البيان رقم 5

مشكلة المجالس

الحمد لله وحده

حضرة الأخ الكريم:

علمتم من رسالتنا السابقة بعض ما قامت به كتلتنا من الجهود في سبيل الدفاع عن الحقوق المغربية المهاجمة من طرف الهيئات الفرنسية التي تريد أن تتولى في البلاد التشريع والمراقبة على التنفيذ ضاربة صفحاً عن الشعب المغربي وعرشه المجيد .

واليوم نخبركم بما حدث في الموضوع خلال الاسبوع الفارط :

في المغرب

عقد قدماء الجالية الفرنسية الذين يسمون أنفسهم « بقدماء المغاربة » اجتماعاً عظيماً في الدار البيضاء ، يوم الأحد 9 فبراير ، وبعد أن تذاكروا في الموقف الحاضر قرروا توجيه نداء للحكومة الفرنسية يحتجون فيه على تصرف الإقامة نحو الجالية الفرنسية ، ويطالبون بتغيير السياسة المغربية تغييراً كلياً ، كما ضمنوا هذا النداء عزمهم على الدفاع عن نفوذ فرنسا وتراثها

(كذا) في المغرب ، ثم سألوا من حكومة فرنسا أن تتولى الدفاع عنه من حيث الاقتصاد وغيره ، وذلك لترتكز مكانتهم به لأنهم (فتحوه) بجهودهم وفي نيتهم أن يخلفوه ميراثاً لأبنائهم من بعدهم كي يواصلوا أعمالهم به ، ولم يغفلوا أن يذكروا في ندائهم هذا بالبرقية التي وجهها قدماء المحاربين والتي كنا أخبرناكم بها قبل .

وفي 11 فبراير الجاري اجتمع اتحاد غرف النقابات ـ المشتمل على ستة وثلاثين نقابة تعاونية لمختلف أصحاب المهن الفرنسية ـ في الدار البيضاء أيضاً ، وقرر الأعضاء المجتمعون توجيه تلغراف للمقيم العام ، ووزير الخارجية ، واللجان المختصة بالبرلمان ، يحتجون فيه على عدم إرضائهم فيما يطلبون ، ويقترحون النظر في المسألة القائمة بين السلطة ونواب الجالية الفرنسية ، واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الحالة الحاضرة ، خصوصاً فيما يتعلق بتنظيم العلاقات التعاونية بين الحكومة وبين النقابات الاقتصادية والصناعية ، وقد لاقى عملهم هذا تأييداً من الصحافة الفرنسية الموجودة في المغرب ، وهكذا يوالي أولئك المحتجون كل يوم نشر دعايتهم في مختلف الأوساط الفرنسية بالمغرب بغية التأثير على الحكومة عساها تساعدهم على اغتصاب أقدس الحقوق المغربية .

في باريز

ما تزال الدوائر الرسمية تولي اجتماعاتها للنظر فيما يرد عليها من مختلف الوثائق والبيانات ، وسماع ما يدلي به كل جانب من

الآراء والنظريات ، ففي اليوم السابع من فبراير الجاري اجتمعت لجنة أفريقيا الشمالية ، التي هي فرع عن لجنة المستعمرات وبلاد (الحماية) ، وحضرها النواب الثلاثة المبعوثون من قبل الهيئات الممثلة في المجالس بالمغرب ، وهم : رئيس الغرفة التجارية الفرنسية بالقنيطرة ، ورئيس الغرفة الفلاحية الفرنسية بالدار البيضاء ، ورئيس الاتحاد الراديكالي الاشتراكي بالدار البيضاء أيضاً وبعد أن استمعت اللجنة لبياناتهم ، قررت أن ترفع بذلك تقريراً للجنة العليا .

وفي يوم 11 منه اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب ، وحضر فيها وزير الخارجية ، فأجاب عن عدة أسئلة وجهت إليه من أفراد كثيرين من بينهم صديقنا المسيو (دوطيسان) ، وصديقنا المسيو (جان لونكي) ، ثم قام النائب المسيو (رولان) ، الذي يدافع عن نظرية المحتجين الفرنسيين، وطلب من الوزير أن يعرف اللجنة بالموقف الذى اتخذته الحكومة الفرنسية إزاء الخلاف القائم منذ شهرين ونصف ، فأجابه الوزير بأنه ليس في استطاعته أن يجيب عن هذا السؤال لأنه يفكر في ربط حوادث المغرب وحوادث سوريا بالحلول التي ستعطى لمشاكل أفريقيا الشمالية والبحر المتوسط ، ثم قال الوزير مؤكداً : إنه سيتخذ التدابير اللائقة سواء في المغرب أو في المشرق .

وفي يوم 13 منه اجتمعت لجنة المستعمرات وبلاد الحمايات ، ودام اجتماعها مدة ثلاث ساعات ، وكان في نية

رئيس قسم أفريقيا بوزارة الخارجية أن يحضر ذلك الاجتماع ليعرض على الحاضرين نظرية الوزارة في المشكلة ، ولكنه تخلف مقدماً اعتذاره ، وقد خصصت هذه الجلسة لسماع الأشخاص الذين دعتهم اللجنة ليعرضوا عليها بياناتهم ، وكان في جملة الحاضرين سعادة المقيم العام ، فابتدأ رئيس الجلسة الكلام بشكر المقيم على قبوله الحضور فيها لكي يشرح نظر (الحماية) ، ثم تكلم المسيو (بونصو) ، واستمر في بياناته مدة ساعتين ، عرض فيها الحالة الاقتصادية والسياسية ، وشرح سائر الحجج التي استندت عليها الاقامة منذ شهرين ونصف للدفاع عن الموقف الذي اتخذته إزاء المجالس ولجنة المحتجين ، ثم أجاب عن عدة أسئلة وجهت إليه ، ويقول البلاغ الرسمي إن الذي يتضح من بيانه هو أن عدة صعوبات ومشاكل تعترض المغرب في طريقه ، وكل هذه المشاكل ناتجة عن الأزمة الشديدة فيه ، خصوصاً وأن فرنسا لم تساعد المغرب في مطالبه الاقتصادية ، ثم أبدى المقيم أسفه على حدوث هذا الخلاف بينه وبين ممثلي الجالية الفرنسية ، وعلى كونه تفاحش حتى وصل إلى البرلمان ، الأمر الذي صعب عليه مهمته في بلاد (الحماية) التي يجب أن يعتبر فيها رأي الأوساط الوطنية إلى أكبر حد ممكن ، ثم كذب الإشاعة التي تقول بأنه يرغب في نيل وظيفة سفير في بلاد أجنبية ، وذكر بأنه بالعكس من ذلك يرغب في مواصلة مهمته في المغرب . وبعده تكلم النائب (رولان) ولم يزد شيئاً على التذكير ببياناته السالفة ، وألقى على المقيم أسئلة من بينها استجواب عن الأعمال التي تقوم بها « كتلة العمل

الوطني » كأنه تضايق من موقف هذه الزمرة التي قامت تردد صوت الشعب المغربي مدافعة بصدق عن قضية البلاد وحقوقها ، وغاية ما تضمنه البلاغ من جواب المقيم هو أنه لا يعمل شيئاً إلا باتفاق مع وزارة الخارجية ، أما عن التدابير التي تطلب منه فقال : إنه لا يمكنه أن يقوم بأي عمل جديد ما دام هؤلاء النواب في دعاياتهم الباطلة . ثم خرج المقيم ، ودخل المبعوثون الثلاثة ، فعرض واحد منهم الحالة باسطاً نظريتهم المعروفة التي ترمي إلى إعطائهم حق التشريع والمراقبة في البلاد المغربية .

وبعدما خرجوا اجتمع أعضاء اللجنة فيما بينهم ، وقرروا أن يدمجوا مشكلة المجالس في جدول أعمالهم لإعطائها ما تستحقه من الدرس في جلستهم الآتية ، وإجراء المناقشة حولها والنظر في هل من المناسب استدعاء وزير الخارجية ليعرض عليهم رأيه فيها أولاً .

وإن كتلتنا لمتبعة مجرى الحوادث بغاية التيقظ ، مستعملة كل مجهوداتها لاقناع الأوساط الرسمية بضرورة المحافظة على حق الأمة المغربية في التقرير والإشراف على شؤون بلادهم الخاصة .

في 24 ذي القعدة عام 18/1354 فبراير 1935 .

(كتلة العمل الوطني)

البيان رقم 6

مشكلة المجالس

الحمد لله وحده

حضرة الأخ الكريم :

ما زالت القضية تجري مجراها الاعتيادي ، وما زالت موضوع الدرس ممن يهمهم هذا الشأن ، أما المبعوثون الفرنسيون الثلاثة الذين كنا أنبأناكم عنهم سالفاً فقد رجعوا إلى المغرب في آخر الأسبوع المنصرم دون أن ينتظروا حتى تكمل اللجان البرلمانية أعمالها ، وذلك ما يدل دلالة واضحة على أنهم أخفقوا في سعيهم ، وعلى أنهم لم يستطيعوا أن يهيئوا في باريز الجو الذي فيه يصطادون ، وقد سبق للمسيو (كونيدي) ، مبعوث لجنة الأمور الخارجية بمجلس الشيوخ ، أن نبههم إلى هذه العاقبة لو أرادوا أن يفهموا ، فقد صرح لهم حين اجتمعوا به قائلاً إن كثيراً من الفرنسيين ينسون أن المغرب ليس ميداناً للمصارعة في الانتخابات الفرنسية ، وأنه من الواجب علينا أن نحسب للمغاربة حسابهم ، لأنهم الأكثرية ، ولأن لهم حقوقاً سيحترمها البرلمان .

أما بباريز فإن لجنة المستعمرات وبلاد (الحماية) التي أدمجت هذه المشكلة في جدول أعمالها قد أخرت اجتماعها إلى

يوم الأربعاء 26 يـبراير، وستسمع في هذه الجلسـة ممثلي النقابات الفرنسية بالمغرب ، ثم تشتغل بدرس جميع التقارير التي عرضت عليها في مشكل المجالس والخلاف القائم حولها ، وتتخذ قرارها الأخير لتعرضه على وزارة الخارجية ، كما ستدرس مشكلة طنجة وتأخر النفوذ الفرنسي في اداراتها بسبب الاتفاق الأخير المبرم بين الحكومتين الفرنسية والإسبانية .

وقد انتهزت كتلتنا مناسبة هذا الاجتماع فبعثت إلى رئيس اللجنة يوم الخـميس 25 ذي القعدة البرقية الآتية :

« نغتنم فرصة اجتماع لجنتكم للنظر في الخلاف الحاضر فنذكركم بوجهة نظرنا » مع الإعراب عن رغبتنا في أن يعتبر أعضاء اللجنة جانب رأينا في مقرراتهم ، ونصرح بكل تأكيد بأن مزاعم النواب الفرنسيين المحتجين ترمي إلى إنشاء نظام إداري مبني على الحكم المـباشر يجعل المغرب مجرد مستعمرة ، وإنا لنحتج بكل صرامة على هذه المزاعم ، ونعلن « أن (مجلس شورى الحكومة) الحالي القائم على الحكم المباشر يجب على الحكومة أن تبطله ، وتزود المغاربة بمجالس شورية قومية » .

« ونظراً للثقة بروح العدالة التي تمثلونها فإنا نؤمل أن تحفظوا حقوق المغرب الشرعية وذلك بالوفاء لما تقتضيه العهود التي التزمت بها فرنسا » .

وقد كان يوم الجمعة المذكورة أيضاً موعداً للاجتماع الثاني للمجلس الأعلى للبحر الأبيض المتوسط ، ثم وقع تأجيله ليوم السبت المـوالي ، وسينظر بـوجه خـاص في دراسة المسـألة

الحمد لله وحده

البيان رقم 6 في مشكلة المجالس

مصر اللاغ الكريم :

مازالت القضية تجري مجراها الاعتيادي ومازالت موضوع الدرس من بعض هذا الشأن. أما المبعوثون الفرنسيون الثلاثة الذين كنا أنبأناكم عنهم سالفا فقد رجعوا الى المغرب آخر الاسبوع المنصرم دون أن ينتظروا متى تكمل اللجان البرلمانية أشغالها. وذلك ما يدل دلالة واضحة على أنهم لم يقفوا في سعيهم. وعلى أنهم لم يستطيعوا أن يهيئوا في باريس الجو الذي يريدون. وقد سبق للمسيو كزنيدي، مبعوث لجنة الامور الخارجية بمجلس الشيوخ، أن نبههم الى هذه العاقبة لو أرادوا أن يبعثوا وفدا ضخما لهم حين اجتمعوا به قائلا: إن كثيرا من الفرنسيين ينسون أن المغرب ليس مستعمرة كالمستعمرات الفرنسية. وأنه من الواجب علينا أن نحسب للمغاربة حسابهم كأمة لها كرامتها وأن لهم عفوفا سيتكلمون بها البرلمان.

أما بباريز فجاج لجنة المستعمرات وبلاد الحماية التي أدهشت هذه المشكلة في جدول أعمالها فقد أقرت اجتماعها الى يوم الأربعاء 6 فبراير وستسمع في هذه الجلسة ممثلو النقابات الفرنسية بالمغرب ثم تشتغل بدرس جميع التقارير التي عرضت عليها في مشكلة المجالس والخلاف القائم حولها وتتخذ قرارها الاخير لتعرضه على وزارة الخارجية. كما ستدرس مشكلة ضجة وتأخر النفوذ الفرنسي في إدارتها بسبب الاتفاق الاخير المبرم بين الحكومتين الفرنسية والاسبانية.

وقد انتهزت كتلتنا مناسبة هذا الاجتماع فبعثت الى رئيسه التحية يوم الخميس 4 في الفقرة الآتية :

« نغتنم فرصة اجتماع لجنتكم للنظر في الخلاف الحاضر فنذكركم بموقفنا من « الاصلاح في رغبتنا في أن يعتبر أعضاء اللجنة جانب رأينا في مقرراتهم. وتتمسك « ان مراسيم النواب الفرنسيين المحتجين ترمي الى انشاء نظام إداري مبني على الحكم « المباشر بجعل المغرب مجرد مستعمرة. وإننا نحتج بكل صراحة على هذه المراسيم ونعلن « بان مجلس شوري الحكومة الحالية القائم على الحكم المباشر يجب على الحكومة أن « تبطله وتزود المغاربة بمجالس شورية فوضية.

« وذكرا لكتلتنا بروح العدالة التي تمثلونها فإننا نؤمل أن تحبطوا مشروع « المغرب الشريف وذلك بالوفاء لما تقتضيه العهود التي التزمت بها فرنسا.

وقد كان يوم الجمعة المذكور أيضا موعد انتقاء الثاني للمجلس الأعلى للبحر المتوسط. ثم رفع تأجيله ليوم السبت الموالي. وسيتكلم بوجه خاص عن راهنية المسألة المغربية وعرض الحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لبلدان

(٥)

الشمال الإفريقي وبلاد سوريا، ثم التفكير في الحوادث السياسية في الشرق الإسلامي ومبلغ تأثيرها على الأوساط المغربية. وقد استغنيت هذه المرة للحضور في هذه الجلسة سعادة المستشار السلطاني المسيو جيرار الذي كنا تقابلنا معه في مشكار المجالس

وفي يوم ١٥ يناير تقابل سعادة المقيم العام المسيو بونسو مع سعادة وزير الخارجية المسيو فلاندان وتحادثوا مليا في متعلقات الاجتماع.

ولما علمت كتلتنا بخبر هذا الاجتماع وجهت في الحين البرقية الآتية للكل من رئيس الوزارة، ووزير الخارجية، والمقيم العام، والكاتب العام للمجلس الأعلى المذكور، ونصها:

« بمناسبة انعقاد المجلس الأعلى للبر المتوسط تجدد تذكير الحكومة بوجهة نظرنا الخاصة بالخلاف ونتيجتها البؤس الشديد الذي يقاسيه المغاربة وما في ذلك من «الأخطار. وما يستدعيه من التدابير المستعجلة لإنقاذ العناصر المغربية المهددة «بالجوع وتفسيح مجال المعيشة والشغل. ثم نعلن بكل تأكيد أن بوادر الاستياء «المغربي أخذت تظهر بين أرباب الحرف والعملة المغاربة في فاس ومكناس والرباط «وذلك بتأخيرهم عن الشغل وتقديمهم للولاة مطالب تستهدف كل العناية.

« ونوضح لكم أن إنقاذ الطبقة العاملة لا يتم بمجرد رفض مطالبها، ولا بتدابير «وهمية أو الترحيل من سوس لآخر حسب نكتة قديمة. ولكن بالنظر في الحالة «وتحسين برنامج إصلاحي موافق لرغبات الأمة التي وقع عرضها في مطالب الشعب المغربي «وعلى رأس تلك التدابير المستعجلة نذكر بكل تأكيد نظام الضرائب (لأنه مشتهى في تقدير «وجبايته في الحرث استغلال صد) ووجوب المقاومة العنيفة لكل استغلال الذي يلاقي «الشعب من رجال الإدارة والشركات والأفراد.

« ونلح كذلك في نشر التعليم وإصلاح العدلية المغربية وتبديل السياسة «الحاضرة بسياسة عادلة حرة تسمح للمغاربة المحرومين من كل تمثيل ووسيلة «للتعبير عن رأيهم، بالمشاركة في تدبير شؤون بلادهم الخاصة والتمتع بما للعناصر «الأوربية واليهودية من الحريات»

فاتح ذي الحجة ١٣٥٤ / ٢٤ يناير ١٩٣٦ كتلة العمل الوطني

المغربية ، وعرض الحالة الاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية لبلدان الشمال الأفريقي ، وبلاد سوريا ، ثم النظر في الحوادث السياسية في الشرق الإسلامي ومبلغ تأثيرها على الأوساط المغربية ، وقد استدعي هذه المرة للحضور في هذه الجلسة سعادة المستشار السلطاني المسيو (جيراردان) الذي كنا تقابلنا معه في مشكلة المجالس .

وفي يوم 21 يبراير تقابل سعادة المقيم العام المسيو (بونصو) مع سعادة وزير الخارجية المسيو (فلاندان) ، وتحادثوا ملياً في متعلقات الاجتماع .

ولما علمت كتلتنا بخبر هذا الاجتماع وجهت في الحين البرقية الآتية لكل من رئيس الوزارة ، ووزير الخارجية ، والمقيم العام ، والكاتب العام للمجلس الأعلى المذكور ، ونصها :

« بمناسبة انعقاد المجلس الأعلى للبحر الأبيض المتوسط نجدد تذكير الحكومة بوجهة نظرنا الخاصة بالخلاف ، وننبهها للبؤس الشديد الذي يقاسيه المغاربة وما في ذلك من الأخطار ، وما يستدعيه من التدابير المستعجلة لإنقاذ العناصر المغربية المهددة بالجوع وتحسين حالة المعيشة والشغل ، ثم نعلن بكل تأكيد أن بوادر الاستياء المغربي أخذت تظهر بين أرباب الحرف والعملة المغاربة في فاس ، ومكناس ، والرباط ، وذلك باضرابهم عن الشغل ، وتقديمهم للولاة مطالب تستحق كل العناية . ونوضح لكم أن انقاذ الطبقة العاملة لا يتم بمجرد رفض مطالبها ، ولا بتدابير وهمية أو الترحيل من موطن لآخر حسب خطة مدبرة ،

ولكن بالنظر في الحالة وتطبيق برنامج اصلاحي موافق لرغبات الأمة التي وقع عرضها في مطالب الشعب المغربي. ومن بين تلك التدابير المستعجلة نذكر بكل تأكيد نظام الضرائب (لأنه مشط في تقديره ، وجائر في طرق استخلاصه) ، ووجوب المقاومة العنيفة للاستغلال الذي يلاقيه الشعب من رجال الادارة ، والشركات ، والأفراد » .

« ونلح كذلك في نشر التعليم ، واصلاح العدلية ، وتبديل السياسة الحاضرة بسياسة عادلة حرة تسمح للمغاربة المحرومين من كل تمثيـــل ووسيلة للتعبير عن رأيهم بالمشاركة في تدبير شؤون بلادهم الخاصة، والتمتع بما للعناصر الأوروبية واليهودية من الحريات » .

فاتح ذي الحجة 1354 / 24 يبراير 1936.

(كتلة العمل الوطني)

البيان رقم 7
مشكلة المجالس

الحمد لله وحده

حضرة الأخ الكريم :

كنا لخصنا لكم في البيان الخامس التصريح الذي فاه به سعادة المقيم العام إزاء لجنة المستعمرات وبلاد الحماية في جلستها المنعقدة يوم 13 يـبراير، نقلاً عما أذاعه البلاغ الرسمي إذ ذاك ، وقد عثرنا من بعد على فصول أخرى من ذلك التصريح المقيمي ، فرأينا من الواجب اطلاعكم عليها ، قال :

(يجب علينا أن نهتم اهتماماً جدياً بالحالة السياسية في المغرب ، خصوصاً وأن حوادث الشرق العربي توجه نظرنا إلى البلاد الاسلامية التي لها ارتباط بفرنسا) ، ثم تساءل : (ما هي السياسة التي يجب أن نتبعها في المستقبل إزاء المغاربة ؟ هذا هو السؤال الذي يجب أن نجيب عنه سريعاً ، لأنه من المغالطة لأنفسنا أن نظل متمسكين بنفس السياسة التي اتبعناها مـنذ 15 عاماً) ، وبعد أن تكلم على سير الحوادث وتطور رجال المغرب قال : (من الواجب علينا أن نوفق بين سلوكنا ، وبين تطور المغرب) ثم أخذ يشرح بعض الأعمال التي قامت بها الإدارة في

المغرب ، وقال : (إنه يجب أن لا نقف عند هذه المرحلة ، إن مثال البلاد الاسلامية المجاورة يجب أن يدفعنا إلى العمل ، وعدم الاكتفاء بما بذلناه من الوعود المبهمة في الماضي ، لأن تغيير سياستنا على هذا المثال لهو الثمن الذي يجب بذله في سبيل المحافظة على سلطتنا واحترامها) .

وهكذا أعطانا سعادة المقيم بياناً يشرح لرجال الإدارة أن سياسة العمل لمصلحة المغرب ، وتحقيق الوعود التي أعطيت للمغاربة هما الثمن الوحيد الذي يمكن أن يحافظ على اعتبار الحكومة ونفوذها .

وخلافاً لما أذاعته الصحف الاستعمارية فإن المبعوثين الثلاثة لم يتمكنوا من شرح نظريتهم أمام لجنة المستعمرات وبلاد الحماية .

أما ما تجدد من الحوادث في باريس ، فقد اجتمع المجلس الأعلى للبحر الأبيض المتوسط يوم السبت 22 يبراير تحت رئاسة مسيو (سارو) ، رئيس الوزارة الفرنسية ، وبمحضر وزراء الخارجية ، والمستعمرات ، والحربية ، والوالي العام للجزائر ، ونائب المندوب السامي بسوريا ، والمقيمين العامين لتونس والمغرب ، وبعد أن التأم الحاضرون افتتح مسيو (سارو) ، وطلب من ممثلي فرنسا في الأقطار الأربعة عرض الحالة العامة ، وخصوصاً الحالة السياسية للشعوب العربية ، فتكلم مسيو (دوسان كانتان) نائباً عن المندوب السامي بسوريا ، وشرح الحوادث الواقعة في تلك البلاد ، وأعقبه والي الجزائر ،

والمقيمان العامان ، وبيَّن كل واحد منهم فكره في الوضعية الحاضرة للسياسة التي تتبع إزاء الشعب الوطني ، ثم شرح الحوادث المحلية التي ظهر له أنها ذات ارتباط بحوادث مصر وسوريا ، ويقول البلاغ الرسمي : (إن الجلسة كانت للاستخبار ، وتبادل النظريات ، مع اعتبار الحوادث المعروضة في كل قطر ممثل) وقد دامت الجلسة ساعتين ونصف ، ثم افترق الحاضرون ، وفي يوم الاثنين 24 يبراير كان موعد الجلسة الثانية التي حضرها مسيو (جيراردان) ، المستشار السلطاني ، وبعدما تبادل المجتمعون الأفكار في الشؤون المعروضة ، رأوا من الضروري تخصيص جلسة إضافية للقضايا السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية المهمة ، وقرروا أن تكون هذه الجلسة يوم 25 مارس وأن يعرض فيها برنامج مفصل للمشاكل التي تكون محلاً للمفاوضات الجديدة ، كما اتفقوا بالخصوص على الوسائل التي يرونها ناجعة لتنفيذ المقررات .

وبعدما انفضت هذه الجلسة اجتمع الممثلون المذكورون ومساعدوهم مع المسيو (دوسانكانتان) ، رئيس قسم أفريقيا وبلاد الانتداب في وزارة الخارجية ، وتبادلوا الحديث فيما يرجع لبرنامج الأعمال في الجلسة المقبلة .

ولقد أحيطت اجتماعات المجلس الأعلى بسياج من الكتمان ، فلا تعلم الصحف ولا الهيئات ما الذي راج بين جدرانه من أحاديث وأفكار ، ولكنا نستطيع أن نتبين من خلاصة التصريح المقيمي، الذي لخصناه في صدر هذا البيان الفكر الأساسي الذي

عرضه مسيو (بونصو) فيما يخص الحالة السياسية في المغرب ، كما نستطيع أن نفهم الروح التي بثها المجلس في مقرراته من التغير الفجائي الذي ظهر في سياسة المندوب السامي ببلاد سوريا ، فإن الوزارة هناك أعفيت ، ووكل تشكيلها لجماعة من الوطنيين تحت رئاسة السيد عطا الأيوبي ، وقد كتب له المسيو (الدومرتيل) رسالة يظهر فيها استعداده لتأييد سوريا في مطالبها الشرعية ، وإعادة الوحدة القومية ، والحالة النيابية إليها ، ثم مفاوضتها لنيل استقلالها على أساس المعاهدة العراقية الإنجليزية ، والدخول لجمعية الشعوب ، وفيها أيضاً يعلم بأنه سيسرح جميع المعتقلين والمبعدين السياسيين ، وذلك ما يجعلنا نتفاءل أن تكون مقررات المجلس في خير الشعوب العربية التي لها ارتباط بفرنسا .

وفي يوم الأربعاء 26 يبراير، اجتمعت لجنة الأمور الخارجية بمجلس النواب ، وبعد أن عرض على الحاضرين مسيو (رولان) خلاصة الحديث الذي راج بينه وبين مسيو (دوسانكانتان) في مشكلة الخلاف ، عرض رئيس اللجنة الوثائق والحجج التي أدلى بها كل من الإقامة العامة بالمغرب ، والوطنيين ، ونواب المستعمرين ، ثم تصدى صديقنا مسيو (جان لونكي) الذي تكلف بالدفاع عن وجهة النظر الذي تدلي به الكتلة في المحافظة على حقوق الشعب المغربي ، وبعد أن بسط النظرية شرح بالخصوص الحالة المتضعضعة ، والبؤس الشديد الذي تقاسيه الطبقات المغربية الفقيرة من صناع ، وفلاحين ، وعملة . وشارك في المناقشة بعض الأعضاء من بينهم

صديقنا مسيو (موتي) ، فانتقد سلوك الادارة إزاء المغاربة ، ثم قررت اللجنة استدعاء وزير الخارجية ليعرض عليها رأيه في المسألة المغربية والحوادث السورية الأربعاء الآتي .

ومن جهة أخرى ، فقد اجتمعت في نفس اليوم (26 يبراير) لجنة المستعمرات وبلاد الحماية ، وبعد أن عاود النائب (رولان) عرض بياناته ، استمع الحاضرون لممثل اللجنة المركزية للنقابات التعاونية الفرنسية بالمغرب ، الذي تكلم باسم الصناع الفرنسيين ، وشرح الأزمة الحاضرة ، ثم طلب إلحاق تغيير بالمجالس التي تمثل مصالحهم لدى الحكومة ، واقترح إنشاء غرفة صناعية للفرنسيين أيضاً ، أما عن الخلاف القائم فقال إنه لا يهتم به كثيراً ، وذلك ما يدل على أن الجالية الفرنسية ليست كلها متفقة على ما يزعمه نواب المجالس وما يدعيه المبعوثون .

وفي الأخير قررت اللجنة معاودة النظر في جلساتها المقبلة ، وينتظر أن تعقد جلسة مهمة يوم الأربعاء الآتي ، وإنا لمنتظرون .

في 7 ذي الحجة عام 1354 فاتح مارس 1936 .

كتلة العمل الوطني

تلك هي الوثائق السياسية التي ارتكز عليها دفاع الحركة الوطنية عن كيان المغرب ، وتراثه ، وحقوق ومصالح أمته ضد غلاة المستوطنين من الفرنسيين الذين شنوا الحرب في المغرب وفرنسا على السلطات بغية أن يصبحوا الحاكمين بأمرهم ، ويجعلوا

البلاد ملكاً لهم يتوارثه الأبناء عن الآباء ، فكان الصراع عنيفاً بين الطرفين ، ووقفت الحركة الوطنية بكل حزم وشجاعة ضد أولئك الطامعين المتنطعين، ونزلت بدورها إلى ميدان الصراع باسم الشعب تعارض الأطماع الفرنسية ، وتسفه أصحابها المغورين وتفضح حركاتهم الرامية إلى فرض أغراضهم ومطالبهم الخرفاء ، وتطالب بوضع حد لهيجانهم المفتعل الخطير ، وتنادي بمطالب المغرب المشروعة . ولولا تدخل الحركة الوطنية بالاحتجاج المستمر ، ووقوفها بالمرصاد لقوى الشر من المستوطنين المستعمرين لتعرض المغرب ـ شعباً، ودولةً، ووطناً ـ إلى ما لا تحمد عقباه ، ومع ضعف الوسائل استطاعت الحركة الوطنية أن تؤدي واجبها ، وتقوي رسالتها في حفظ الكيان المغربي من أن يمس أكثر وأخطر ، وفي صدّ التيار الاستيلائي للجالية الفرنسية الطاغية ، وبتذكير المسؤولين والمعنيين بالأمر بأن حركة الجالية الفرنسية تعتبر في المغرب أخطر من السياسة البربرية أشعرت الحركة أولئك بأن الأمر قد يتطور في الداخل والخارج إلى إثارة الزوابع ضد فرنسا وسياستها الهوجاء كما يريدها المستوطنون الفرنسيون ، وقد كان في ذلك إنذار وتهديد كان لهما أثرهما .

فشل (بيروطون) في سياسة القهر

كان السفير (بونصو) المقيم العام الوحيد الذي تجرأ على الوقوف في وجه مطالب المعمرين « المجزوزين » ، وحركة الموظفين الفرنسيين ، وممثلي الجالية الفرنسية في المجالس الاستشارية ، فطالب الأولون برأسه لدى الحكومة الفرنسية ، ومنذ ذلك الوقت وعناصر الاستعمار تعمل ضده سراً وعلانية لأنه كان حجر عثرة في طريق تحقيق مطامعها التي لم تعرف حداً ولا نهاية، ولكن تصلب ممثلي الجالية الفرنسية في موقفهم، وامتناعهم من التعاون مع الإقامة العامة في عهد (بونصو) كان لهما الأثر المنشود ، وهو إزاحته عن منصبه ، وتعويضه بخلف له يكون رهن اشارتهم ، وطوع يدهم ، وهذا ما أدركوه آخر الأمر حيث تعين مكانه (مارسيل بيروطون) الذي أتى من تونس إلى الرباط مسبوقاً بأسوأ سمعة ، وأشنع ذكرى ، لما سلكه مع الوطنيين التونسيين من سياسة العنف والقمع . وكان يظن (بيروطون) أن مجرد وجوده بالمغرب سيحدث الرعب والهيبة في نفوس المغاربة الذين كان لا يعرفهم حق المعرفة ، وفي تصريحات له للصحفيين ، قبل أن يغادر مرسيليا إلى المغرب ، لم يتردد في التبجح بما فعله ضد التونسيين ، ولم يكتم أنه

سيسير على هذا النهج في القضاء على الحركة الوطنية ، فهللت الصحف الاستعمارية ، وهددت بدورها وتوعدت رامية إلى أن تخلق مسبقاً جوّ الإرهاب قبل أن يحل بالرباط (رجلها المنتظر) المقيم العام العاتي الأخرق . ولما حل بالمغرب وجد نفسه رهين الذين خاصموا سلفه ، وسعوا في اقتلاعه من منصبه ، فكان «صنيعتهم» .

أو على الأقل (أسير فضلهم) ، ولهذا لم يرضوا عنه إلا إذا كان (أداتهم) « ومطية » مطامعهم ، وفعلاً كان كما أرادوه ، بل أكثر ، فكان مرتاحاً ومغتبطاً بأن يسخر نفسه وسياسته لخدمة مصالحهم حتى يفوز برضاهم ، ويؤكد سمعته التي عرف بها ، وينجح حيث أخفق سلفه ، ولكن لم يطل به الأمر حتى احتك بالواقع الذي كان لا يحسب له حساباً ، فأدرك أن المغرب غير تونس ، وأن حركتنا الوطنية لا تهاب الطواغيت مثله أو أكثر منه ، وأن سخط الشعب المغربي لا يمكن أن يجد بديله في رضى الجالية الفرنسية عن سياسته الهوجاء ، أما نحن ، قادة الحركة الوطنية ، فقد قابلناه مقابلة الخصوم لخصمهم ، ولم نعبأ به وقتما حاول أن يتصنع معنا أثناء المقابلة ، فيظهر لنا بالمظهر الخبيث الشنيع الذي اشتهر به ، وطال معنا حديثه الذي تناول فيه بوقاحة الوطنيين التونسيين ، وكأنه أراد أن يسمعنا ما لم يجرأ على التصريح به ، ولهذا هددنا من طرف خفي ظناً منه أننا لم نكن على علم مما فعله في تونس ضد الوطنيين ، كما تناول بالطعن الأحزاب اليسارية المؤلفة للجبهة الشعبية في فرنسا ، وكل ما قاله من ترهات أكد لنا حماقة الرجل نتيجة الغرور ، والأنانية ، والصلف ، شأن الحمقى أمثاله . ولما سمح لنا بالحديث أسمعناه

الجد لا الهزل ، فألححنا عليه في العمل لتطبيق الإصلاحات التي ضمناها البرنامج المقدم إلى الحكومة في الرباط وباريس ، ولكي نعطيه أول برهان ملموس على أننا لم نتأثر بما قاله صراحة أو تلويحاً حررنا محضر المقابلة ونشرناه بوسائلنا لنفضح المحاور على رؤوس الملأ ، ولهذا أرسلناه إلى أعضاء البرلمان وعدد كبير من الصحف في فرنسا زيادة في التشهير به ، كما عملنا لإثارة حملة صحفية عليه في الأوساط اليسارية التي تكلم عنها بالطعن والثلب . وفي فرنسا عملت بدوري لمحاربته في كل الأوساط السياسية والصحفية التي كنت على صلة بها ، وساعدني في هذا بعض الأصدقاء الفرنسيين (كروبير لونكي) ، ولما قامت الثورة الفاشستية في إسبانيا بقيادة (فرانكو) ارتكب (بيروطون) كبرى حماقاته ، فأبرق إلى مدير البنك المغربي بتطوان يأمره بتسليم نصف مليون فرنك للحزب الفاشيستي الإسباني المسمى « بالكتائب » أي الفلانج . وقد توصلنا إلى كشف تلك البرقية بنصها ، فأذعناها ليطلع عليها من يعنيهم أمرها من رجال الحكومة اليسارية المنتمية للجبهة الشعبية ، ومما حرج موقفه مع الحركة الوطنية منعه لمؤتمر طلبة شمال أفريقيا المسلمين بفرنسا بعد أن كان على وشك الانعقاد بفاس في سبتمبر 1936 ، وكان سبب المنع رفضنا حضوره في حفلة الافتتاح ، وتحدثه فيها ، ورفضنا كذلك الحضور في مأدبة الشاي التي أراد أن يخصصها للمؤتمرين بالإقامة العامة . وهكذا أودت حماقات (بيروطون) ، وتصرفاته الشنيعة بوجوده كمقيم عام ، فذهب غير مأسوف على عهده القصير البغيض الذي دام زهاء ستة أشهر فقط .

الحركة الوطنية والنشاط العمالي

إن الحركة الوطنية كانت حركة مغربية صميمة تهتم بالشعب أجمع لا فرق بين مختلف طبقاته وعناصره ، فالمغاربة كلهم سواء بصفتهم مسلمين (إنما المؤمنون أخوة) ، ومواطنين ، ومضطهدين متضامنين كالرجل الواحد في السراء والضراء ، وهذا ما جسمته الحركة ، فكانت وطنية بمعناها الكامل ، ولم يدرك هذه الحقيقة اللامعة المستعمرون ، وحتى إن أدركوها فإنهم تجاهلوها لحاجة في أنفسهم ، ولهذا رأيناهم في صحفهم وكتبهم لا يتورعون عن اتهام الحركة الوطنية بأنها « بورجوازية » لا تخدم إلا مصالح هذه الطبقة، وفاتهم أن (الطبقة) داء أوروبي، لا (سائر الأجناس) وأن الإسلام سوّى بين سائر الأجناس والطبقات ﴿كلكم من آدم ، وآدم من حواء﴾، كما أحكم أمر المسلمين ﴿المؤمن للمؤمن كالبيان المرصوص يشد بعضه بعضاً﴾ ﴿المسلمون سواسية كأسنان المشط﴾، ولهذا كانت الوطنية المغربية إسلامية صميمة ، فهي بالمغاربة وللمغاربة أجمعين ، كما قامت عليه جميع البراهين العقلية والحسية من ذات نشاط الحركة الذي شارك فيه جميع المواطنين، وهدف إلى خدمة مصالحهم ، والدفاع عن حقوقهم ، وإعلاء شأنهم مهما كلف

هذا من جهد وتضحية ، وتاريخ الحركة حافل بالشواهد الناطقة بهذا مما لا يحتاج إلى مزيد من البيان أو البرهان .

وبفضل ذلك كانت الحركة الوطنية شديدة الاهتمام مثلاً بالطبقة الكادحة المغربية التي كانت محرومة من النظام النقابي الذي كان للعملة الفرنسيين، فكان من الطبيعي أن تتولى الحركة الدفاع عن العملة المغاربة ، وتشد أزرهم كلما احتاجوا إلى هذا ، وفي برنامج الاصلاحات خصصت لهم مطالب كغيرهم من المواطنين المغاربة ، ولما شنوا الإضراب وقفت الحركة بجانبهم رافعة صوتهم ، ومطالبة بحقهم المهضوم، ونثبت هنا وثيقة تنطق بهذا ، وتسفه دعاوى المستعمرين بأن الحركة الوطنية كانت (بورجوازية) .

مذكرة في الدفاع عن الطبقة العاملة

الحمد لله وحده

سيدي الأخ الكريم : السلام عليك

هذا نص مذكرة في شأن الحركة الأخيرة للعملة بالمغرب، رفعناها لجلالة مولانا الملك ، وللإقامة العامة ، وللحكومة الفرنسية ، وللجنتي الأمور الخارجية بمجلس الشيوخ والنواب ، ولنقابة العملة بفرنسا ، ولشخصيات سياسية أخرى .

(إن كتلة العمل الوطني التي ما تزال تندد بحكومة (الحماية) لسلوكها سياسة تفضل فيها العنصر الفرنسي على العنصر المغربي ، تبلغكم استياءها من موقف السلطة العامة إزاء حركة الإضراب بالمغرب ، فبينما يسمح للعملة الفرنسيين بالإقامة في محلات اشتغالهم بقصد الدفاع عن حقوقهم المشروعة نرى العملة المغاربة ، سواء كانوا مسلمين أم يهوداً، يطردون من المعامل ، بواسطة الشرطة المدنية والعسكرية ، بل في بعض المحلات مثل معمل السكر المغربي ، ومطاحين عين البرجة بالدار البيضاء ، كانت السلطة على وشك استحضار الجند لإخراج العملة المغاربة من تلك المحلات ، ولولا تدخل نواب

النقابة للعمال الفرنسيين لسالت هنالك الدماء نظراً لكون إخواننا المضربين كانوا عازمين على تأييد مطالبهم إلى النهاية .

ومن جهة أخرى ، فإن العشرات من العملة المغاربة بالبيضاء طردوا من وظائفهم ، وعوضوا فيها ، وحكم على نحو العشرين منهم بالسجن ثلاثة أشهر للبعض ، وستة للآخرين ، ومما يؤسف له أن ممثلي حكومة (الحماية) هم أول من عزل مستخدميهم ، وأول من سعى لهم في السجن حين أضربوا ، وذلك لأن رئيس بلدية الدار البيضاء هو الذي بدأ بطرد 240 كناساً ، ثم عمدت السلطة المحلية إلى سبعة عشر منهم فحكمت عليهم بما ذكرناه آنفاً لكونهم تزعموا الحركة .

ولجنتنا تعتقد أن هذا الجور لا يزيد الاستياء الذي يتضجر منه الشعب المغربي إلا خطورة ، وقد سبق لنا أن بلغنا هذا الاستياء إلى لجنة البحر الأبيض المتوسط العليا في شهر فبراير الفارط حيث أخبرناها بالمظاهرة الأولى ، وأشرنا إلى الإضرابات التي قامت بها الطبقة العاملة حينذاك من عملة وصناع ، ثم طلبنا منها أن تدرس مطالبهم المشروعة بعين العدل والإنصاف ، والآن ها نحن أولاء نجدد استغاثتنا لطبقات العمال المغاربة ، لأن وطأة الأزمة تشتد يوماً فيوماً عليهم ، ولأن أمارات المجاعة أصبحت ظاهرة للعيان بسبب ضعف الموسم الفلاحي لهذه السنة ، أما التدابير التي اتخذتها حكومة (الحماية) أخيراً من أجل هؤلاء العملة ، بعد الاستشارة مع لجنة ليس لها ما يؤهلها للدفاع عن حقوق العملة لا من حيث تشكيلها ولا من حيث روحها ، فإنما

هي من باب التمويه ، وذر الرماد في الأعين ، ولا نرى مفعولاً لتلك التدابير إلا أنها ستؤجل اتخاذ الحلول التي تستلزمها حقيقة أزمة العملة المغاربة التي بلغت أسوأ الحالات .

وليس تحديد أقل أجرة يتقاضاها العامل المغربي في أربعة فرنكات لليوم إلا تثبيتاً للجور الذي ما يزال يتشكى منه ، فقد تلقينا عن أكبر الاقتصاديين بالمغرب بأن ذلك القدر لا يكفي للرجل الواحد فأحرى إذا اعتبرنا العائلة التي تكون في طوقه ، أما تأسيس القانون الذي يحصر مدة العمل في 48 ساعة للاسبوع فإنه مفيد ، وكذلك تنظيم كيفية الأداء للعملة ، ولكنا نشك كثيراً في تطبيق هذه القوانين ما دامت الحكومة لم تمنح العملة الضمانات اللازمة التي من أهمها حق النقابات ، هذا ، ولا يسع لجنتنا إلا أن تستنكر مساعي الولاة المحليين بقصد التفرقة بين العملة المغاربة والعملة الفرنسيين لكي تفصم عرى الرابطة التي تجمع كل محترف بأخيه، وختاماً لا نرى بدّاً من أن نذكر بأهم المطالب التي قدمتها الكتلة للحكومتين المغربية والفرنسية في سنة 1934، والتي تتعلق بالعامل المغربي : 1 ـ تطبيق الاتفاقات الدولية المتعلقة بالعمل على العملة المغاربة ـ 2 ـ العناية بتطبيق التشريع الموجود لتنظيم العمل في المحلات التجارية والصناعية وملحقاتها ، وإحداث تشريع لتنظيم العمل الفلاحي وعمل الخدمة والمأجورين ، وفيما يخص الأمراض الناتجة عن مزاولة العمل ـ 3 ـ تطبيق التشريعات الموجودة والموجبة للاعتناء بالشروط الصحية في مساحة الأشغال (الشانطيات) النائية عن المدن ، ولحماية العملة من الأمراض

المعدية ـ 4 ـ رفع أجور العملة المغاربة وجعلها ضامنة لكفاية حاجاتهم الحيوية ومتناسبة مع نتيجة عملهم وقيمته في الأسواق العامة ـ 5 ـ تسوية العملة المغاربة مع العملة الأجانب في الأجور متى كانت مقدرتهم في العمل متساوية ـ 6 ـ إحداث مساكن للعمال مستوفية لشروط الصحة في ضواحي المدن والمراكز الصناعية ، وتأجيرها لهم بثمن مناسب ـ 7 ـ تعيين مرشدين يلتجىء إليهم العملة لمعرفة ما لهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات ، خصوصاً فيما يرجع لآفات العمل وتعويضاتها ـ 8 ـ السماح بتأسيس نقابات مغربية للدفاع عن مصالح العملة المغاربة ، وبتأسيس صناديق تعاونية لمساعدة العملة المرضى والعاطلين ، وتستمد هذه الصناديق مساعدة من الدولة والأوقاف ـ 9 ـ إلفات مفتشي العمل إلى منع استخدام الفتيان والفتيات الذين لم يتجاوزوا سن الثانية عشرة منعاً كلياً ، وتطبيق التشريع المحرم لاستخدام النساء والأطفال الذين تتراوح سنهم بين الثانية عشرة والسادسة عشرة في أشغال فوق طاقتهم ، وحماية الحاملات باتخاذ تدابير لرعايتهن قبل الوضع وبعده ، وذلك بفرض الراحة على الحامل شهرين قبل الوضع وشهرين بعده مع تأدية الأجرة لها كاملة ، وبمنحها مجاناً ما تحتاج إليه من أدوية وتمريض داخل المستشفيات وخارجها ، وبتخويلها مساعدة من أجل الرضاع ، وأخرى من أجل الرضيع ، وتأسيس دور لكفالة الصبيان مدة اشتغال الأمهات ـ 10 ـ إلزام المستخدمين (المعلمين) بإعطاء تعويضات لعمالهم عند حصول آفة لهم أثناء العمل ـ 11 ـ إنشاء مجالس تتركب انصافاً من مستخدمين وعملة

تقوم بتطبيق التشريع الخاص بالعمل على العمال المغاربة وبفصل النزاعات التي تنشأ بين العمال بعضهم مع بعض أو بينهم وبين المستخدمين (المعلمين) - 12 - إدخال عدد كاف من المغاربة في اللجنة الاستشارية للعمل ، وفي المجلس الاستشاري لليد العاملة ، وفي المكتب المغربي لليد العاملة ، وفي اللجنة الاستشارية لآفات العمل .

(كتلة العمل الوطني)

في 7 ربيع 1355 27 يونيه 1936

الاحتجاج على نقل رفات ليوطي

ماذا يقال عن الماريشال ليوطي ؟

كان ليوطي ضابطاً سامياً برتبة كولونيل زمن الأزمة الديبلوماسية حول المغرب بين الدول الأوروبية المتنافسة على الاسعتمار في شمال القارة الأفريقية من 1900 إلى 1912 .

وكان يقيم مع فرقة جيشه بعين الصفراء في الجزائر على مقربة من حدود المغرب ، ولما نشأت حوادث الحدود بين المغرب وفرنسا بسبب التحرشات الفرنسية وردود فعل القبائل المعرضة لها كان ليوطي مكلفاً (بعملية الاحتكاكات والمناوشات) لإقلاق راحة الدولة المغربية ، وخلق المشاكل لها على الحدود ، والتمهيد بهذا للانقضاض على التراب المغربي عندما تتمكن فرنسا من الاتفاق مع الدول على أساس تبادل مناطق النفوذ والمصالح .

وكان ليوطي في ذلك الأثناء يعلن في مراسلاته وتصريحاته عن عملية التحرشات والمناوشات ضد المغرب بما سماه « بسياسة المثقاب » (Politique du vilebrequin) أو (البريمة) .

ولما فرضت (الحماية) نتيجة التآمر مع الدول ، والتدخل

بـالعدوان والاحتـلال كان ليـوطي أول مقيم عام لفرنسـا في المغرب ، وبهذه الصفة ، وكذلك بصفته العسكرية كان قائد ما سمـاه مجازاً « بـالتهدئـة » (باسيفيكـاسيون) ، و« بـالتـوغـل السلمي » (بنيطراسيون باسيفيك) ، ولكن بالنار والحديد على يد جيوش جرارة مدججة بالسلاح من مدافع ، ورشاشـات ، ودبابات ، وطائرات ، ومصفحـات ، وغازات . أمـا الأسارى والرهائن من المجاهدين فكانوا يعدمون رمياً بالـرصاص في الساحات العمومية بفـاس ـ مثلاً ـ! مـع إكراه الجمهـور على الحضور فيها نشراً للرعب والإرهاب ، فتلك كانت هي سياسة ليوطي في المغرب الثائر على الاستعمـار في عهد المقـاومة المسلحة باسم الجهاد الوطني .

وفي عهد (الحماية) كان ليوطي يسلك سياسـة اشتهرت (بسياسة الابتسامة) ، و(بسياسة كأس الشاي) ، و(بسياسة المـراعاة) (ليـزيكار) ، (وبسيـاسة : اعـطني طبيباً أعـطك فيلقاً) .

وجميع هذه السياسات كانت في الحقيقة مظاهر وأساليب سياسية واحدة هي : (سياسية يد من حديد في قفاز من حرير) .

وقد طبقها ليـوطي باهتمـام واستمرار ، فكـان ينحني أمام السلطان ، ويدافع عن وجود المخزن ، ويتصل ببعض الشباب ، ويحافظ على الأصالة المغربية من فنون ، وآثار ، وتقاليـد ، وثقافة ، إلى غير هذا مما اشتهر به في عهده ، وكان فوق هذا كله يعتقد ، كما قال فيه عدد من حملة الأقلام الفرنسيين ، أنه

(صانع المغرب الحديث) ، ولهذا تولد في نفسه الشعور بأنه هو (قديس المغرب) (باطرون دو ماروك) حتى حرص في آخر عهده بالمغرب على أن يشيد له مدفناً فوق ربوة مواجهة للإقامة العامة بالرباط ، وبني في شكل ضريح شبيه بأضرحة الأولياء والصالحين المسلمين في بلادنا حيث توج بقبة قرمودية خضراء ، وبهذا انتهك حرمة التراث المغربي ، وداس بالقدم (سياسية المراعاة) التي كان يدعو إليها ، ويوصي بها مدة اقامته في المغرب . ولما توفي في باريس تقرر نقل جثته إلى الرباط لتدفن في « الضريح » المعد لها ، فثارت ثائرة المغاربة ، واحتجت الحركة الوطنية باسمهم لدى السلطان ، والمقيم العام ، ووزير الخارجية في مارس 1936 برفع مذكرة إليهم توليت تحريرها ، ونعرب نصها فيما يلي :

(إن موقف المغاربة في هذه القضية الخطيرة معروف من الجميع ، وخاصة من الأوساط الرسمية) .

(فلو توفي الماريشال ليوطي في المغرب نفسه لما رأوا مانعاً من دفنه فيه ، ولكنه توفي في فرنسا بعدما غادر المغرب بزمن طويل ، ومن غير أن ننتقد هنا سياسية الماريشال نريد فقط أن نلفت نظر السلطات العليا إلى الآثار السيئة الناشئة الآن في أوساطنا عن مشروع نقل الجثمان ، كما نحذرها من العواقب الخطيرة التي يمكن أن يؤدي إليها انجازه في الوقت الذي يجب فيه أن تتلافى جميع أسباب سوء التفاهم ، وتفاقم الاستياء) .

(إن المغاربة لا يقصدون شخص الماريشال ، ولكنهم

يعتبرون نقل رفاته رمزاً لفترة تاريخية ليس من حسن السياسة إثارة ذكراها بمظاهرات صاخبة ، وغير لائقة ، وذات صبغة سياسية وكاثوليكية في بلاد الإسلام (والحمـايـة).

(فهل يحتاج إلى تذكير السلطات بأن ذلك النقل سيؤدي لا محالة إلى مظاهرات مسيحـية مـع أن فرنسا يجب عليها أن تتلافاها في البلاد التي التزمت فيها صراحة باحترام الإسلام وطابع المؤسسات الإسلامي ، فليس من شأن ذلك أن يؤدي إلى نفس الأخطاء الخطيرة بمناسبة المؤتمر الأوفخاريستي بقرطاجنة ، والمؤتمر الكاثوليكي بفاس في أكتـوبر 1934 ، كما يكون لذلك أسوأ مفعول في النفوس والضمائر المسلمة حينما وجدت).

والجدير بالذكر كذلـك أن الشخصية السيـاسية للمـاريشال ستجعل من مدفنه (مزاراً ومحجاً) ومكان تظاهرات لا يمكن للأمن العام أن يستفيد منها شيئاً ، وبالأخص إذا أثارت مظاهرات مضادة لها سواء من جانب طائفة من الفرنسيين أو من طرف المغاربة أنفسهم .

(وإذا بحثنا عن البواعث الأصلية للمشروع المفكر فيه رأيناها نوعين :

1 ـ اعتبار المغرب أرض غزو وفتح، فيراد تمجيد وتخليد ذكرى الماريشال بصفته بطل ورمز سياسة الفتح .

فمن الواجب أن نعترض على هـذا بأن المغـرب ، كبلد (حماية) ، لا يجوز مطلقاً أن يعتبر كذلك لأن بسط السلم لم

Le Maroc proteste

A Messieurs les Députés et Sénateurs français.

Le COMITÉ D'ACTION MAROCAINE *a l'honneur de porter à votre connaissance le document publié plus loin.*

Interprète qualifié des sentiments les plus naturels du peuple musulman marocain, et désireux de faire éviter aux Autorités françaises une nouvelle et très grave erreur tant dans le domaine politique que sur le plan d'un sentimentalisme pour le moins hasardeux et impénitent, le COMITÉ D'ACTION MAROCAINE *a tenu, avant même que fût décidé le transfert des cendres du Maréchal Lyautey à Rabat, à élever une protestation auprès de Sa Majesté le Sultan, du Commissaire Résident général de la République au Maroc et de M. le Ministre des Affaires étrangères à Paris, en leur adressant, en mars dernier, le mémoire dont le texte intégral vous est soumis aujourd'hui.*

Le transfert étant officiellement envisagé pour la fin de ce mois-ci, et ne sachant pas dans quelle mesure le gouvernement français a tenu compte des diverses raisons, à la fois pertinentes et convaincantes, invoquées dans le mémoire en question pour justifier sa protestation, le COMITÉ D'ACTION MAROCAINE *estime de son devoir, dans de telles circonstances, de faire appel à Messieurs les Parlementaires pour qu'ils interviennent auprès du gouvernement avec la claire vision des intérêts de la France et de la République.*

Le COMITÉ *veut espérer que les honorables Elus de la Nation française comprendront l'appel loyal et légitime qu'il leur adresse et justifieront l'entière confiance qu'il place en eux pour mieux servir la cause de la compréhension franco-marocaine.*

Voici, maintenant, le document en question:

La position des Marocains dans cette grave affaire est connue de tous, notamment des milieux officiels.

Si le Maréchal était décédé au Maroc même, ils n'auraient pas vu d'inconvénient à ce qu'il y fût enterré. Mais il n'en est pas ainsi, puisqu'il est mort en France, longtemps après avoir quitté notre pays.

الصفحة الأولى من منشور كتلة العمل الوطني الذي يحتج على نقل رفات ليوطي.

تكن تمليه ارادة الفتح ، وإنما تم فقط بمقتضى تعهد ديبلوماسي من المغرب والدول ، وبهذه المناسبة ينبغي التذكير بأن الماريشال ليوطي كان مدى حياته من أشد الخصوم وأصلبهم لتلك النظرية التي تدمج (الحماية) في سياسة الفتح ، فتشكل بهذا ليس فقط انتهاكاً خطيراً للمعاهدات الرابطة بين فرنسا في المغرب وبين الدول الأخرى، بل كذلك لروح المتوفى .

2 ـ الرغبة فقط في تنفيذ وصية الميت.

ويمكننا أن نعارض هذا بأنه يجب على الحكومة أن تضع مصلحة فرنسا فوق المصالح الخاصة مهما كان شأنها ، وأن لا تترك نفسها تتأثر لدى اتخاذ القرارات الكبرى بالتدبيرات الطائفية أو بالمطامع العائلية .

ومع ما للإرادة الأخيرة للميت من اعتبار واحترام فإننا نرى من اللائق أن نشير إلى أن الحكومة الفرنسية لم تعتبر من واجبها أن تحترم الإرادة الأخيرة لموتى آخرين .

(فيجب على الحكومة الفرنسية أن تتخلى عن نقل رفات الماريشال خصوصاً وأن هذا المشروع ، بالإضافة إلى أنه غير ضروري ، مخالف لكل سياسة ، وليس من شأنه إلا أن يخل بالنظام العام ، ويقلق سكينة روح الميت) .

وقد طبع في باريس نص هذه المذكرة تحت عنوان : المغرب يحتج ! ثم أرسل بمقدمة كخطاب إلى جميع النواب والشيوخ في البرلمان الفرنسي لما تأكد قرار نقل الرفات ، وكان ذلك بمثابة

نداء إليهم للتدخل في الأمر باسم حسن التفاهم والوئام بين المغاربة والفرنسيين .

وفيما يلي نص المذكرة المرسلة إلى السلطان باسم الحركة الوطنية لما قررت الإقامة العامة ، الاحتفال بذكرى وفاة ليوطي في المغرب كله .

24 يوليو 1936

الحمد لله وحده

سيدي الأخ الكريم : السلام عليك

هذا نص المذكرة التي رفعتها « الكتلة » لجلالة مولانا الملك أيده الله بمناسبة إحياء الذكرى الثانية للمريشال ليوطي بالمغرب .

مولاي :

لقد نشرت الإقامة العامة بلاغاً تعلن فيه أنها قررت إقامة ذكرى عظيمة بمناسبة مرور سنتين على وفاة الماريشال ليوطي بالمغرب ، وتقول إنها ، رغبة في تشريك المغاربة في هذا المهرجان الكبير ، قررت حضور ممثلي المخزن الشريف والموظفين المغاربة ، كما أوعزت إلى حكام النواحي ليقوموا باحتفالات في جهات المغرب كلها .

وجلالتكم تعلمون أن هذه المظاهرات التي يريدون إقامتها باسم الماريشال هي ماسة بكرامة الأمة المغربية ومقدساتها ، وجارحة لعواطف الشعب المغربي الذي لا يوافق أبداً على أن تكون بلاده مجالاً للمظاهرات الاستعمارية والكنيسية .

إن العناصر التي تسعى في هذه الاحتفالات لا تمثل الفكر الفرنسي الحر، وإنما تمثل جماعة من المستعمرين الذين لا يتركون فرصة تمر دون أن يسيئوا لعواطف سكان البلاد الشرعيين، ويبعثوا في نفوسهم ذكريات لا محل لإثارتها ، وجماعة من رجال الكنيسة الذين يريدون استغلال الظروف في إقامة مظاهرات مسيحية في هذه البلاد الإسلامية ، وكل من هؤلاء وأولئك يسيئون للماريشال ليوطي وذكراه حيث يخلقون حول اسمه كثيراً من الاعتبارات والرموز التي لا يمكن للأمة المغربية أن تعترف بوجودها .

لقد عرفت كتلتنا المدى الذي يقصد من نقل زفاة الماريشال ليوطي للتراب المغربي ، فأعربت في الأبان المناسب عن احتجاجها الشديد على هذا النقل ، وذكرت بالتخوفات التي تراها مكتنفة به ، ثم نقل الماريشال ، وأعلن الوزراء الرسميون الذين خطبوا أمام جثته أن هذا النقل إنما هو تنفيذ لوصية الفقيد ، وأنه ليس وراءه مقصد مسيء ، ولكنا اليوم نشده بهذا القرار المقيمي الذي يناقض تلك التصريحات ، كما يناقض غيرها من العهود والالتزامات الفرنسية . إن المغرب بلاد إسلامية ، وقد التزمت فرنسا في معاهدة (الحماية) بالمحافظة على مظاهرها الإسلامية ، ولكن هذا القرار يخرق هذا التعهد الفرنسي خرقاً جديداً ، ويسمح أن تقام في المغرب مظاهر كاثوليكية ورموزاً استعمارية ومسيحية أيضاً. لقد كان من واجب هؤلاء المقررين أن يحفظوا على الأقل عواطف المسلمين، وأن لا يطلبوا من الموظفين المغاربة مشاركتهم في مثل هذه المواقف التي يعرف الجميع أنه لا يمكن لمغربي ولا لمسلم أن يشارك فيها مخلصاً

من قلبه ، ولكنهم يأبون إلا أن يحرجوا مواقف الرؤساء المغاربة حيث يحضرونهم في هذه الاحتفالات ، ويشهدون بما فيهم من قضاة ، وقواد ، ووزراء ، وعلماء الإسلام ، صلوات القس في الكنائس ، فإذا امتنعوا من الحضور اتهموا بالعداء للدولة (الحامية) ورجالها ، بل يتجاوزون ذلك إلى التهجم على مقام جلالتكم ، إذ يطلبون منكم بعث ممثليكم ، ويقدمون لكم في مناسبات غير لائقة الكاردينال « فردي » في طريقه إلى السودان حيث يقوم بتدشين كنيسة جامعة .

إن هذا الموسم الذي سيقام للماريشال في المغرب كله وفي عاصمة ملككم السعيد ، بصفة خاصة ممتازة ، لا يسمح بإقامة مثله لواحد من أبطال المغرب ولا لرجله العظيم المولى إدريس الأكبر ، وأنه سيكون من أكبر الصدمات التي يصدم بها المسلمون في بلادهم إذ سيكون عنواناً على ما يكنه أصحابه من نوايا للإسلام وحضارته في هذه الديار .

وفوق هذا فإن هذه الحفلات ستجعل المغرب مجالاً للمناورات بين الأحزاب الفرنسية ، إذ أن أكثرية الممثلين بالبرلمان الفرنسي لا يقبلون السكوت على هذه الإجراءات الرجعية المسيحية ، ولا يوافقون على إعطاء هذه الصبغة من القداسة لقبر الماريشال ، وربما يؤدي ذلك إلى حدوث وقائع لا مصلحة للمغرب في وجودها لما فيها من الضرر بالأمن العام الذي كانت المنازعات الحزبية الإسبانية سبباً في إصابته بالمنطقة الخليفية من مملكتكم الشريفة . وأيضاً فإن السلطة ستلزم

الكثيرين من أبناء البادية الحضور في الاحتفالات بخيولهم ، ومع ما في هذا من جرح العواطف وإثارة النفوس فإنه سيرغم هؤلاء المساكين على ترك التصفية لمحصولهم الفلاحي في هذا الوقت العصيب الـذي تتوالى على شعبكم فيـه النكبات الاقتصـادية والروحية .

وبناء على هذه الاعتبارات ، ورعياً لإرادة الأمة ، فإن كتلة العمل الوطني تتشرف بأن ترفع إلى سدتكم العلية تخوفاتها الانفة طالبة باسم الأمة المغربية من جلالتكم أن تقنعوا الإقامة العامة بتوقيف احتفالها الغير المشروع ، وتصدروا أوامركم المطاعـة لرجال حكومتكم الشريفة ، وممثلي جلالتكم في جميع الأنحاء المغربية بالتخلي عن الحضور في هذا الموسم ، وعدم العودة للمشاركة في كل ما يمس بكرامة المغرب ، ويسيء لشعبكم الكريم ، ومقامكم العالي .

وتفضلوا، يا مولاي، بقبول أسمى مراسيم الطاعة والمحبة لعرشكم المنيف، والسلام.

(كتلة العمل الوطني بالمغرب)

الجبهة الشعبية وقضية المغرب

في فترة ما بين تقديم برنامج الإصلاحات المغربية ، في فاتح دسمبر 1934 ، وفوز الأحزاب اليسارية في الانتخابات البرلمانية باسم الجبهة الشعبية ، في مايو 1936 ، طرأ ركود على نشاط الحركة الوطنية ربما فسر بأثر الإجهاد والعياء بعد سنوات من الصراع المضني ، كما لوحظت مظاهر الانحلال في صفوفها نتيجة عوامل عديدة هي تصلب السياسة الفرنسية ، وتحركات الجالية الفرنسية طمعاً في التوسع والسيطرة أكثر فأكثر ، وتحرشات واستفزازات السلطات الاستعمارية ، وخطة الضغط ، والكبت ، والقمع التي واجهت بها حركة المطالب الوطنية ، وقلة وسائل الحركة كالصحافة وحرية الاجتماع المفقودتين وانشغال الحكومة الفرنسية بقضاياها الداخلية كتفاقم نشاط وخطر المنظمات الفاشيستية في فرنسا ، وفي المغرب ، وكذلك بقضايا الخارج كحفظ الأمن والسلم في أوروبا من أخطار الحرب التي كان الوضع يهدد بانفجارها من لدن المانيا النازية وحلفائها كإيطاليا الفاشيستية . ومن أهم أسباب ذلك الركود ، وذلك الانحلال، ما دبّ في كثير من العناصر الوطنية من السأم والملل ، والضجر والاستياء بسبب إبعادها والتستر عليها في كثير

من النشاطات التي كانت تفاجأ بها باسم «كتلة العمل الوطني»، فكانت تتهمها بالاستبداد، وتوجه إليها شتى الانتقادات والملامات، فكانت «الكتلة» ترد على هذا بما لا يقنع أحداً، ولا يقبل عذراً لتصرفات ناشئة عن نزوات وشهوات بعض أعضائها. وكنت شخصياً أتلقى كثيراً من الشكاوى في هذا الموضوع فأحاول تلافي سوء عاقبتها، وفي الحقيقة كان الوطنيون المتضجرون من ذلك السلوك لا يكتمون أسباب مواقفهم من الفئة «المسيطرة» - كما كانوا ينعتونها - بل فيهم من هددوا بإعلان انفصالهم عن الكتلة في بعض المدن التي شاركت مشاركة فعالة في نشاط الحركة الوطنية منذ انطلاقة «اللطيف» الأولى ضد السياسة البربرية، ولكنهم لم يفعلوا آخر الأمر مبرهنين بهذا على قوة صبرهم، وشدة تحملهم، ونكران ذاتهم، ونبالة أنفسهم بفضل الإخلاص الوطني، والغيرة على وحدة الصف، واتقاء شماتة الأعداء، وروح التضحية في سبيل قضية البلاد، ومع كل هذا خلق للحركة الوطنية مناخ معنوي وسياسي قلما كان يبعث على الارتياح والاطمئنان، كما زاد في فتور وارتخاء الحركة بصفة عامة.

وكنت من القلائل الذين كانوا يعملون لتصحيح أوضاع وتصرفات الحركة الوطنية بما يبعد عنها كل أسباب التبرّم والاستياء، ويبعث من جديد في النفوس، الثقة والرضى، والحماس، حتى تواصل السير بكل قواتها العاملة، وبكامل قواها النضالية في صالح القضية العامة التي كانت تنمو وتترعرع باستمرار، فكانت في أمس الحاجة إلى جو الصفاء،

والتماسك ، والتعاون أكثر من ذي قبل ، ولكن ـ والحق أقول ـ كنا نصطدم بما يمكن أن يسمى « بالمقاومة السلبية » من لدن الآخرين الذين كانوا يتذرعون لحاجة في أنفسهم (بالمصلحة) في عدم توسيع دائرة الفئة المسيرة ، وبضرورة « السرية » حتى بالنسبة لغيرهم من الوطنيين اعتماداً على ثقتهم وغيرتهم ، وبغير ملائمة الظروف لعمل أكثر من توجيه المذكرات ، والبرقيات في المناسبات ، وبأنه لم يبق في الإمكان أبدع مما كان ، وكل هذه الأعذار المنتحلة كانت أوهى من بيت العنكبوت ، بل كانت مثبطة ومعوقة ، وهكذا أصيبت الحركة بشلل في نشاطها باستثناء « نبضات » تشعر بالحياة ، و « ومضات » تعلن عن الوجود لا أقل ولا أكثر .

كان هذا في المغرب ، أما في باريس فكانت الرياح كذلك معاكسة ، ومع هذا كان صديقنا (روبير لونكي) يتحرق على مواصلة العمل باستئناف صدور مجلة « مغرب » لترفع صوتنا من جديد في الأوساط الفرنسية وتفضح كذي قبل الأوضاع السيئة السائدة في بلادنا. وتحت يدي منه مراسلات كثيرة في الموضوع منذ 1935 ، ففي احداها بتاريخ 22 أكتوبر 1935 قال إنه بذل جهوداً مضنية ذهبت سدى ، وذلك « لاحداث (حسيس) حول برنامج الإصلاحات ، ولكن أحداً لم يهتم به ، أما تقديم طلب للمقابلة في « الكي دورسي » (مقر وزارة الخارجية) فلم يعثر على برلماني واحد يقبل الاتصال (ببير لافال) ، الوزير » .

وفيما يتعلق بمجلة « مغرب » قال إنه لا بد من مواصلة

صدورها بكيفية منتظمة ولو مع تخفيض عدد الطبع ، وحتى لو منعت كذلك من الدخول إلى المغرب . وأشار إلى تساؤلات كثير من الأصدقاء والعاطفين عنها متأسفين على توقفها ، ثم أضاف : « وحتى لو استأنفت صدورها فإن إعادة الأمور إلى مجراها يتطلب مجابهة تيار عنيف . . . » وأوضح مرة أخرى أنه حاول في جميع الجهات أن يثير الحديث حول برنامج الإصلاحات ، وبعد ثلاثة أسابيع من الانتظار تمكن من أن يدرج كلمة في جريدة « البوبلير » (لسان حال الحزب الاشتراكي) ، فصدرت مشوهة بالأخطاء المطبعية ، إهمالاً من المصحح لا شك ، واشتكى من تهاوننا في موافاته بالأخبار عن المغرب ، وطلب مني أن أنظر في الأمر بما تقضي به المصلحة ، ولكني كنت أصطدم في محيط الرفقاء بجدار من الصمت والسلبية . ومن هذا كله يستفاد الطقس السياسي السائد حينئذ في باريس بالنسبة لقضية المغرب ، بالإضافة إلى تقصير الحركة الوطنية في النشاط الخاص بها هناك نتيجة ما أصابها من فتور وركود في الداخل كما أشير إليه آنفاً، واعتقد أن ما ظهر إذ ذاك في النشاط الوطني - بكل أسف - من وهن في العمل ، وخفوت في الصوت ، وفتور في الحماس إنما كان قبل كل شيء وليد الخيبة والتشاؤم في النفوس ، بل لم يكن يخلو كذلك من بواعث شخصية ، ومن اجتياح بعض النفوس إلى « فترة توقف واستراحة نسبية » بعد سنوات من الكفاح والتضحية وهو أمر مألوف في الطبائع البشرية المعرضة للوهن والسكون بعد الجهود والمتاعب .

وفي تلك الأثناء حدث جديد في فرنسا ، ففي مايو كانت الانتخابات التشريعية التي شهدت حملات ومعارك سياسية ضاربة بين أحزاب اليمين الفاشيستية النزعة وبين أحزاب اليسار متكتلة في « الجبهة الشعبية » ، وكنا طبعاً شديدي الاهتمام بسيرها ، وعظيمي التطلع إلى نتيجتها، ومن حسن حظنا ـ فيما كنا نعتقد ـ أن كان الفوز للجبهة الشعبية التي كنا على صلة بكثير من قادتها في الأحزاب العضوة فيها كالحزب الاشتراكي ، وبمجرد ما تأكد الفوز أصبح من المتوقع تأليف الحكومة من الجبهة الشعبية برئاسة زعيم الحزب الاشتراكي (ليوم بلوم) ، فاقترحت بالطبع على الرفقاء في الكتلة أن يسافر منا وفد إلى باريس لتجديد الاتصال بأنصارنا في الجبهة الشعبية ، وحضور مؤتمر الحزب الاشتراكي الذي كان حاسماً في تكوين الحكومة المقبلة برئاسته ، ومن أجل ذلك هب زعماء الأحزاب الوطنية في لبنان وسوريا (رياض الصلح) ، والجزائر (مصالي الحاج) ، والسينغال (لامين كيي) ، وتونس (بورقيبة) فتوجهوا إلى باريس مقر المؤتمر للقيام بنشاط داخله وفي كواليسه لصالح قضايا الشعوب المعنية بالتحرر أو بالإصلاح .

ولكن اقتراحي لم يجد استجابة لدى الرفقاء الذين أخذوا يتعللون بأعاليل مثبطة لا قيمة لها ، ومنها أن المادة قليلة لا تسمح بتمويل سفر وفد ونشاطه ، وأنه لا ضرورة لحضور المؤتمر ما دمنا نستطيع أن نتصل بمن نريد من أصدقائنا الاشتراكيين ، وما أشبه هذا من الأسباب المغرضة المنتحلة لعرقلة السفر ، والامتناع من العمل . وبعد أن حاولت اقناعهم بضرورة حضورنا

في باريس في ذلك الظرف الحاسم إلى جانب زعماء وممثلي الحركات الوطنية في لبنان وسوريا (الكتلة الوطنية) ، والجزائر (حزب الشعب الجزائري) ، وتونس (حزب الدستور الجديد) ، وذلك لنتعاون على خدمة قضايانا بكل ما في المستطاع استمروا على موقف الرفض ، فتركتهم. ولما خلوت بنفسي قمت باختبار الضمير بحثاً عن الاختيار الصحيح والسليم ، وهو الاختيار الذي كانت تفرضه الظروف والأحداث ، والأماني والآمال فضلاً عن الواجب الوطني ، والصالح العام للقضية المغربية ، فنظرت في واقع « المجموعة » الصغرى التي لاذت بالسكون ، وأخلدت إلى الراحلة مفضلة الاقتصار على المضي في « سياسة المذكرات والبرقيات » كلما سنحت الفرص ، ومقتنعة في هذا بأنه (ليس في الإمكان أبدع مما كان) ، فرأيت من خلال ذلك النظر أن الذين سمحوا لأنفسهم « بالتحكم » في العمل الوطني كانوا مثبطين بدافع الأنانية ، والغرض ، والكيد. وبعد أن تدبرت الأمر ، وقلبته ظهراً لبطن ، وأدركت أن السبب كان شخصياً أكثر منه شيئاً آخر ، وهو الحيلولة دون سفري لباريس حتى لا أتميز فيه بأي نشاط عن « القاعدين » ، وعاودت الكرة كآخر محاولة ، فطال النقاش دون أن أنتزع منهم حتى قولهم : (اذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون)، بل أرادوا أن يمنعوني منعاً كلياً ، وهنا وجدت نفسي أمام أمرين : إما الاستسلام لهواهم ، والتفريط في الواجب ، وإما تلبية نداء الضمير ، والعقل ، والصالح الوطني ، فلم أتردد في الاختيار الثاني ، ثم عزمت معتمداً على نفسي ووسائلي في خدمة قضية

وطني بالرغم عن « القاعدين » الذين لم أكن أشك في أنهم سيضطرون إلى تغيير الموقف بعدما يطلعون على نشاطي في باريس ، وقد استندت في اختياري على شيء أساسي حاسم ، وهو أننا كنا جماعة صغيرة لا يربطنا غير المبدأ والعمل من أجله .

فلا نظام ، ولا رئيس ، ولا مرؤوس بحيث لا نملك إلا أن نعمل ، ولا يملك الجماعة ، كما لا يملك أحد منها أن يقول لأي واحد : افعل كذا أو لا تفعل كذا ، وما دام الأمر كذلك فلا اعتبار لأغلبية أو أقلية ، ولا لاستبداد الأولى أو لتقيد الثانية بغير مشيئتها ووجهة نظرها في تلبية نداء الضمير والامتثال للواجب المقدس وندائه المطاع ، وبعد هذا فاتحت والديّ في الأمر ، فوضعا رهن إشارتي كل ما أحتاج من مال ، وهيئت كل شيء للسفر ، ثم أخبرتهم بيوم سفري ، فلم يحضروا لوداعي تمسكاً بموقفهم السلبي ، ولكن هذا لم يفت في عضدي بأي شكل إيماناً بأني على حق وصواب. ولما حللت بباريس اتصلت بصديقي (روبير لونكي) الذي طالما استحثنا في مراسلاته على العمل هناك والذي كان مغتبطا بعودة النشاط لصالح القضية في تلك الآونة الحاسمة، فتضافرت جهودنا داخل المؤتمر المنعقد في 31 مايو 1936 ، وقد حضرته كمدير « عمل الشعب » ومحرر بمجلة « مغرب » إلى جانب الصحفيين الفرنسيين والعالميين فوزعت برنامج الإصلاحات المغربية على جميع المؤتمرين والصحفيين ، وأجريت أحاديث مع كثير منهم في شأنه، وبما أن وقتهم كان لا يتّسع إذ ذاك لمطالعته فقد اختصرته في مطالب مستعجلة طبعتها تحت عنوان : (نداء

الشعب المغربي إلى حكومة الجبهة الشعبية) ، وبتمهيد مختصر هو : (إن الفوز العظيم الذي حققته أحزاب اليسار واليسار المتطرف في الانتخابات الأخيرة ، وكذلك مجيء حكومة الجبهة الشعبية ، قد أثار حماساً عظيماً في المغرب ولدى الشعوب المستعمرة ، فهذه الشعوب متأكدة من أن مجيء هذه الحكومة سيفتح عهداً جديداً ، لا بالنسبة لفرنسا فحسب ، بل حتى بالنسبة لجميع الشعوب التي تشرف فرنسا على مصائرها .

(إن الشعب المغربي الذي وضع في « الكي دورسي» ، منذ نحو السنتين ، برنامج إصلاحات قد انتظر بصبر تطبيقه ، فهو يلخص اليوم مطالبه الأكثر أسبقية واستعجالاً) .

(وهو إذ يفعل هذا يعلق أمله على الحكومة الجديدة للحصول على هذه الإصلاحات الضرورية المعتدلة ، فعلى هذه الحكومة أن لا تخيب أمله الكبير متلافية بهذه المغامرة الخطيرة التي هي دفع هذا الشعب إلى خيبة الظن الوخيمة العواقب) .

وبعد هذا التمهيد ذكرت :

(1) المطالب السياسية المتعلقة بالإصلاح الإداري ، وبالحقوق والحريات العامة .

(2) المطالب الاجتماعية الخاصة بإصلاح التعليم ، والعدلية ، وحماية الشغل ، وحماية الطفولة .

(3) المطالب الاقتصادية والمالية في شأن الميزانية العامة والتدابير الاقتصادية .

APPEL DU PEUPLE MAROCAIN
au Gouvernement du FRONT POPULAIRE

L'énorme succès des partis de gauche et d'extrême-gauche aux dernières élections, et l'avènement d'un gouvernement du Front populaire, ont soulevé un immense enthousiasme au Maroc et chez les autres peuples colonisés.

Ceux-ci sont persuadés que l'avènement de ce gouvernement ouvre une ère nouvelle, non seulement pour la France, mais pour tous les peuples dont elle dirige les destinées.

Le peuple marocain, qui a déposé, au Quai d'Orsay, il y a près de deux ans, un plan de réformes — dont il a attendu avec patience l'application — résume aujourd'hui ses revendications les plus immédiates, les plus urgentes.

Il fonde son ultime espoir sur le nouveau gouvernement, pour obtenir ces réformes indispensables et modérées. Ce gouvernement se doit de ne pas décevoir cette immense espérance, sans courir le grave risque d'apporter à ce peuple une cruelle désillusion, grosse de conséquences.

REVENDICATIONS POLITIQUES

A) ADMINISTRATION

1. La réforme et la réorganisation des Vizirats et des services administratifs du Makhzen.
2. La représentation des Marocains par voie d'élection à toutes les assemblées locales et centrales (Municipalités, Chambres professionnelles, Commissions et Conseils consultatifs, Conseil du Gouvernement, etc.).
3. L'accession des Marocains à toutes les fonctions publiques qui relèvent du Gouvernement marocain, dans les mêmes conditions que les autres fonctionnaires de l'Etat.
4. L'emploi obligatoire de la langue arabe dans tous les services publics.
5. La séparation des pouvoirs administratif, exécutif et judiciaire (pachas, caïds et contrôleurs).

B) DROITS ET LIBERTES

1. Une large amnistie comprenant tous les déportés, exilés et prisonniers politiques, à quelques partis qu'ils appartiennent.
2. L'abolition de toutes les lois spéciales et de toutes les mesures d'exception, telles que les dahirs et arrêtés sur la politique berbère, politique de division raciale, culturelle, religieuse du Peuple marocain dans un but de domination et d'assimilation.
3. L'octroi des libertés démocratiques dont l'application sera consacrée par des lois :
   a) Liberté de presse, avec l'application de la loi de 1881.
   b) Liberté de réunion.
   c) Liberté d'association avec l'application de la loi de 1901.
   d) Liberté de pensée. Nul Marocain ne doit être inquiété à cause de ses opinions politiques, philosophiques ou religieuses.
   e) Libertés syndicales, avec l'application des lois de 1884, de 1920 et de 1924.

REVENDICATIONS SOCIALES

A) ENSEIGNEMENT

1. L'enseignement primaire obligatoire et gratuit.
2. Développement de l'Enseignement secondaire, notamment par la création de collèges à Casablanca et à Marrakech.
3. Accession de tous à l'enseignement supérieur par l'octroi des Bourses et Prêts d'honneur aux plus méritants.

المنشور الذي وزعه محمد حسن الوزاني في مؤتمر الحزب الاشتراكي تحت عنوان: «نداء الشعب المغربي إلى حكومة الجبهة الشعبية».

4. L'enseignement de la langue arabe obligatoire à tous les degrés.
5. Création d'une école de Droit musulman pour former une magistrature instruite.
6. Création immédiate d'écoles ou de sections normales d'instituteurs et d'institutrices.

B) JUSTICE

En attendant la réorganisation de la justice marocaine par la création d'un code et de cadres, exiger le recrutement de tous les magistrats et leurs auxiliaires par voie de concours et leur assurer un traitement décent prélevé sur le budget de l'Etat, et non sur les justiciables et administrés.

C) PROTECTION OUVRIERE

1. L'extension aux Marocains de toutes les lois sur la protection ouvrière.
   a) Lois sur les assurances sociales.
   b) Lois sur la prévoyance sociale.
   c) L'octroi de prime de chômage aux sans-travail.
   d) L'octroi d'une indemnité familiale aux chômeurs chefs ou soutiens de famille.
   e) Création de cuisines populaires dans les villes et les villages.
   f) Ouverture de Travaux nationaux pour résorber la main-d'œuvre en chômage.
2. L'application de la semaine de 40 heures.
3. L'application aux Marocains de la formule « A Travail égal, Salaire égal ».

D) HYGIENE SOCIALE

1. Multiplier le nombre des établissements sanitaires, hôpitaux et dispensaires, dans les centres importants, infirmeries dans les villages et infirmeries mobiles pour les douars et les marchés. Intensifier la distribution gratuite des médicaments aux familles pauvres.
2. Création de sanatoria anti-tuberculeux.
3. Création dans les villes et les centres importants de Maternités pour les femmes marocaines.
4. Aménager les asiles d'aliénés selon les méthodes modernes.
5. Organiser une lutte permanente et intense contre les taudis et toutes les habitations insalubres en ville et dans les campagnes (bidonvilles, etc.).

E) PROTECTION DE L'ENFANCE

1. Prendre les mesures qui s'imposent pour la protection de l'enfance coupable ou abandonnée.
2. Création au Maroc de Tribunaux pour enfants.

REVENDICATIONS ECONOMIQUES ET FINANCIERES

F) BUDGET

Dégrèvement des impôts et égalité fiscale entre Marocains et Européens.

1. Remplacer les innombrables taxes par une imposition unique et progressive.
2. Réduction des gros traitements qui grèvent lourdement le budget marocain.

G) MESURES ECONOMIQUES

1. L'arrêt des ventes-saisies sans distinction et des expropriations, même celles en cours, opérées au profit de la colonisation officielle.
2. Abolition de cette colonisation.
3. Décréter le moratoire des dettes au profit des fellahs, des artisans et des petits commerçants.
4. Ouverture et élargissement du crédit agricole aux fellahs.
5. Création des biens de famille inaliénables en utilisant les terres collectives et les biens domaniaux.
6. Protection des produits et des industries locales contre les dumpings, la contrefaçon et la concurrence à l'intérieur.
7. Le non-recours à l'expropriation, sauf pour cause d'utilité publique qui soit elle-même légalement établie, et conformément aux prescriptions des articles ad hoc du Code civil.
   Adopter le jury d'expropriation pour l'estimation des indemnités et l'arbitrage dans le cas où il ne peut se former de majorité au sein du Jury.

REFORMES DIVERSES

A. — Suppression de l'état de siège des villes marocaines, où celui-ci n'est plus nécessaire (Fez, Marrakech, Meknès, Taza, etc.).

B. — Suppression de la propagande religieuse chrétienne au Maroc, des aides et subventions accordées aux cultes catholique et protestant par les autorités du Protectorat.

C. — **Régime pénitentiaire.**
Distinction entre les peines politiques et le droit commun. Accorder aux détenus politiques le régime compatible avec leur condition, adoucir la vie des prisonniers qui est particulièrement inhumaine au Maroc.

D. — Maintenir pour les œuvres d'assistance les biens (habous) qui leur ont été légués par les particuliers et éviter que l'Etat s'en serve pour entretenir la colonisation officielle, — ou pour tout autre chose.

Pour le financement de ces réformes :

1. Réduire considérablement les gros traitements et indemnités des trop nombreux hauts fonctionnaires.
2. Nationaliser les mines, les transports, etc...
3. Abolir la politique de la race privilégiée en faisant bénéficier les Marocains du Budget, dans toute la mesure où il est alimenté par leurs propres contributions fiscales.

الصفحة 2 من المنشور المذكور

(4) المطالب المختلفة .

(5) وسائل تمويل تلك الإصلاحات ، والكل في صفحتين ، ومقتبس بالنص من « برنامج الإصلاحات المغربية » أو « مطالب الشعب المغربي » ، وقد أمكن لجميع من وزع عليهم ذلك النداء أن يطلعوا عليه ، فيأخذوا فكرة عن برنامج الإصلاحات والمطالب الوطنية ، ومن أراد منهم مزيد الإطلاع أمكنه الرجوع إلى البرنامج نفسه الذي قدمت منه لكل واحد منهم نسخة كاملة .

نداء إلى الشعب الفرنسي

ومن الوثائق التي نشرتها بين المؤتمرين « نداء إلى الشعب الفرنسي » للتعريف بالوضع السائد في المغرب من جراء سياسة (الحماية) ، ولتبرير مطالب الشعب المغربي وبرنامج إصلاحاته ، وهذا نصه معرباً « أمام الانتصار الرائع الذي حققته الجبهة الشعبية لا يسع الشعب المغربي إلا أن يغتبط بقرب حلول عهد جديد بالنسبة إليه » .

« لقد كان المغرب أحد الأقطار التي عانت أقسى وأعنف اضطهاد من الأميرالية المتضافرة الجهود مع جهود الرأسمالية للحيلولة دون تطور شعب فخور بماضيه ، وجدير بجميع رعايات الديمقراطية الفرنسية » .

« وفي فترة إحدى عشرة سنة خلف في الإقامة العامة العسكرية التي كانت القوة فيها تسيطر على الحق ثلاثة مندوبين ساميين فرنسيين قادوا الشعب المغربي بتصرفاتهم الباغية ، وعجزهم ،

وقصورهم إلى حالة الخيبة واليأس » .

« فأول ما بـدا به هو الفتح العسكري مع إخضاع كثير من المدن لنظام حالة الحصار ، وقهر الشعب تحت استبداد ضباط رجعيين واستفزازيين ، وإبقائه فريسة الجهل والاستغلال من لدن حكام عديمي الذمة والضمير ، ومن إدارة الاستعلامات التي هي بؤرة حقيقية للمؤامرات والجاسوسية والتي تكون دولة داخل الدولة لاضطهاد الشعب المغربي اضطهاداً فظيعاً » .

« ثم جاء نزع الملكية بكيفية جماعية من الفلاحين بواسطة سيل من المراسيم وباسم المصلحة العامة ، وتمكين الاستعمار منها ، وكذلك الشركات الرأسمالية الأوروبية، وطرد المزارعين إلى الأراضي المجدبة » .

« كما تضاف إلى هذه الأساليب الابتزازية اللصوصية حرب منظمة مطلقة ضد الوحدة السياسية، والشرعية ، والثقافية للشعب المغربي ، مع حرب صليبية حقيقية تتجسد في سياسة تنصيرية مؤيدة من الإقامة العامـة ، وبإيعـاز من عناصـر كهنوتيـة في الإدارة » .

«وهكذا تعطى مساعدات إلى الكنيسة من ميزانيـة الدولـة المغربية، وتقوم السياسة البربرية المشؤومة دليلاً واضحاً على تواطؤ الكهنوت والسلطات الفرنسية في المغرب» .

« وأثناء كفاحه اليومي كان المغرب ينادي بكل آماله وأمانيه في أن تعصف الإرادة الشعبية بالحكومة التي تجرأت فانتهكت حرمة

AU PEUPLE FRANÇAIS !

Devant la victoire éclatante du Front populaire, le peuple marocain se réjouit de ce qu'une ère nouvelle va s'ouvrir pour lui.

Le Maroc a été un des pays qui ont subi l'oppression la plus brutale de l'impérialisme conjuguant ses efforts avec ceux du capitalisme pour arrêter l'évolution d'un peuple, fier de son passé et digne de toutes les sollicitudes de la démocratie française.

A une résidence militaire où la force primait le droit, ont succédé, en l'espace de onze ans, trois hauts commissaires français, dont les injustices et l'incapacité ont conduit le peuple marocain à une situation désespérée.

C'est d'abord la conquête militaire, avec plusieurs villes demeurées sous le régime de l'état de siège, la population soumise au despotisme d'officiers rétrogrades et provocants, maintenue dans l'ignorance et exploitée par des administrateurs sans scrupules et le **Service des Renseignements**, véritable officine de mouchardage, formant un **Etat dans l'Etat** pour brimer odieusement le peuple marocain.

Puis c'est encore, **à coups de décrets** et sous le **fallacieux prétexte** de l'utilité publique, l'**expropriation massive** des fellahs au profit de la colonisation et des sociétés capitalistes européennes et **le refoulement des paysans vers les terres incultes.**

A ces méthodes spoliatrices s'ajoutent une lutte systématique contre l'unité politique, judiciaire et culturelle du peuple marocain, et une véritable croisade incarnée par une politique d'évangélisation, soutenue par la Résidence, à l'instigation des éléments cléricaux de l'administration.

Des subventions sont accordées à l'Eglise sur le budget général de l'Etat marocain ! La néfaste politique berbère du Protectorat demeure l'illustration évidente de la collusion du cléricalisme et des autorités françaises du Maroc.

Dans sa lutte quotidienne, le Maroc appelait de tous ses vœux qu'un gouvernement qui osait enfreindre les traités et les conventions fût balayé par la volonté populaire. C'est maintenant chose faite depuis la victoire de la démocratie française. Un immense espoir étreint les cœurs des Marocains. La réparation immédiate d'erreurs passées et le retour à une politique conforme à l'idéologie de la véritable République française, celle qui est digne des grandes révolutions, s'imposent d'urgence. Le peuple Marocain qui a déjà, voici deux ans, présenté au gouvernement un cahier de revendications, réclame aujourd'hui **l'application de toutes les lois démocratiques au Maroc.** Il insiste sur le fait que ces libertés ne seraient pas appliquées si elles se heurtaient à la mauvaise volonté des autorités françaises au Maroc.

D'où la nécessité et l'urgence d'une épuration dans les services de l'administration, et l'institution d'un contrôle efficace de leurs actes. Il veut qu'au régime militaire succède le régime civil sur toute l'étendue du territoire, car **le maintien du régime militaire en matière d'administration sera une provocation permanente à l'égard du peuple marocain.**

La représentation de la République doit être confiée à un homme capable, dont le passé n'appelle aucune critique. Un résident général doit être républicain, animé des meilleures intentions à l'égard de la population marocaine, en tout premier lieu, et décidé à lui appliquer les principes d'humanité, de liberté et de justice qui ont jusqu'ici fait défaut à ceux qui avaient en mains les destinées du Maroc.

Le peuple marocain serait déçu si demain on conservait à la tête des services de l'administration des hommes, tant Français que Marocains, qui ont contribué à asseoir la main-mise du capitalisme sur le pays, et à faire de celui-ci une **citadelle clérico-capitalo-fasciste.**

Escomptant le soutien du peuple de France, le Maroc attend des premiers actes du gouvernement le concernant, la réalisation immédiate d'un programme minimum de réformes politiques, économiques et sociales, seul capable de ramener la confiance perdue et de resserrer davantage les liens d'amitié entre les deux peuples français et marocain !

المنشور الآخر الذي وزعه محمد حسن الوزاني في مؤتمر الحزب الاشتراكي تحت عنوان: «نداء إلى الشعب الفرنسي».

المعاهدات والاتفاقات ، وقد تحقق هذا فعلاً منذ انتصار الديمقراطية الفرنسية، وهو ما غمر أفئدة المغاربة بعظيم الأمل، فأصبح يتحتم فوراً التعجيل بتصحيح الأخطاء الماضية ، والعودة إلى سياسة مطابقة لإيديولوجية (مذهبية) الجمهورية الفرنسية الحقة ، وهي الجديرة بالثورات الكبرى ، والشعب المغربي الذي قدم منذ سنتين دفتر مطالبه إلى الحكومة يطالب اليوم بتطبيق جميع القوانين الديمقراطية في المغرب ، ويؤكد هذه الحقيقة ، وهي أن هذه الحريات لا تكون مطبقة إذا ما اصطدمت بسوء إرادة السلطات الفرنسية في المغرب .

وهذا يقتضي التعجيل بتظهير المصالح الإدارية ، وإقامة رقابة فعالة على أعمالها وتصرفاتها وهو ما يتطلب تعويض النظام العسكري بنظام مدني في كل رقعة البلاد ، ذلك أن بقاء النظام العسكري في مجال الإدارة سيظل تحدياً مستمراً للشعب المغربي .

« كما يجب أن يعهد بتمثيل الجمهورية إلى رجل مقتدر لا يتعرض ماضيه لأي انتقاد ، وكل مقيم عام يجب أن يكون جمهورياً ذا نوايا حسنة نحو الشعب المغربي في الدرجة الأولى ، ومصمماً على تطبيق مبادىء الإنسانية ، والحرية ، والعدل ، وهذا ما أعوز لحد اليوم أولئك الذين كانوا يمسكون بأزمة المغرب ومصائره» .

« فسيخيب أمل الشعب المغربي إذا ما احتفظ غداً على رأس المصالح الإدارية برجال فرنسيين ومغاربة شاركوا في بسط سيطرة

الرأسمال على البلاد ، كما جعلوا منها معقلاً للكهنوت ، والرأسمالية ، والفاشيستية» .

« وأملاً في مساعدة الشعب الفرنسي فإن المغرب ينتظر من الأعمال الأولى للحكومة بالنسبة إليه التعجيل بتحقيق برنامج الحد الأدنى من الإصلاحات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، فهو وحده الكفيل بإعادة الثقة المفقودة ، وبتمتين أكثر لعلائق الصداقة بين الشعبين الفرنسي والمغربي . فبهذه النشرات استطعت أن أغزو الأوساط السياسية الفرنسية وخاصة منها التي تعنى بالقضايا الاستعمارية وبالحركات الوطنية في الأقطار الخاضعة للسيطرة الفرنسية كالمغرب ، وفي المؤتمر الاشتراكي التاريخي الذي تولد عنه طلوع الحزب الاشتراكي وأحزاب اليسار إلى الحكم باسم الجبهة الشعبية كان لتلك النشرات أثرها البليغ حيث إنها أثارت الانتباه ، وحطمت ما تسرب إلى العقول من أباطيل الصحف المغرضة ، والدعايات الكاذبة ضد الحركة الوطنية المغربية التي تعرضت كثيراً في الأوساط الفرنسية لجميع أنواع الكيد ، والإساءة ، والتشويه ، والتحطيم . وباختصار ، فقد كان العمل الذي قمت به داخل المؤتمر وفي كواليسه بمساعدة (روبير لونكي) وغيره من العاطفين عملاً إيجابياً اعترف به وشكره جميع المعنيين بالمشاكل القائمة في الأقطار المغلوبة على أمرها عامة ، والتابعة منها للسيطرة الفرنسية خاصة ، وهكذا كانت الفرصة في ذلك المؤتمر لإبلاغ صوت الحركة الوطنية المغربية ، والتعريف بالوضعية العامة في بلادنا ، وبمطالب الشعب المغربي الرامية إلى الخروج من هذه الوضعية الفاسدة

المنكرة . والجدير بالذكر أن ممثلي بعض الأقطار تمكنوا بدورهم من رفع صوت شعوبهم في ذلك المؤتمر ، منهم مصالي الحاج باسم الشعب الجزائري ، ورياض الصلح نيابة عن الكتلة الوطنية في سوريا ولبنان ، وقد استطعنا ، نحن ممثلي الحركات التحريرية في بلادنا ، أن نؤلف وحدة عمل في المؤتمر ، وننسق جهودنا في سبيل قضايانا الوطنية حتى تصبح معروفة أكثر من رجال مقبلين على مسؤوليات الحكم» .

وحرصاً منا على توسيع دائرة عملنا، ورغبة في بسط قضايانا أمام الجماهير الفرنسية نفسها قررنا ، باتفاق مع بعض أصدقائنا الفرنسيين اليساريين ، تنظيم مهرجان عظيم بقاعة « لاموتواليتي » الشهيرة ، فقمنا من أجله بدعاية كبيرة في الصحف وبالملصقات ، وقد شاركت فيه نخبة من المفكرين والسياسيين الفرنسيين وعرضت فيه قضايا الساعة في الأقطار التابعة لفرنسا ، واتخذت السلطات احتياطات كبيرة حول القاعة التي طوقت بقوات الأمن التي كانت تتجاهر بالاستفزازات والتحرشات للوافدين على القاعة ، خصوصاً من أبناء الأقطار المضطهدة ، وبعد الخروج من المهرجان حاولت أن تلقي القبض علينا ، ولكن أصدقائنا الفرنسيين أحاطوا بنا ، وقطعوا معنا شوطاً من الطريق حتى ابتعدنا عن منطقة الخطر. وقد نشرت الصحف اليسارية أخبار المهرجان ، منتقدة بشدة سلوك قوات الأمن في بلد معروف بحرية التعبير عن الرأي ، ويحتاج الرأي العام فيه إلى الاطلاع على حقيقة السياسة في الأقطار التابعة لفرنسا ، كما

أن صحف اليمين حملت على منظمي المهرجان ، وعلى ما راج فيه مما اعتبرته تحدياً للفرنسيين في عقر دارهم .

وقد حاولت إدراج فقرة خاصة بتأييد مطالب الشعب المغربي في ملتمس المؤتمر الاشتراكي الخاص بالقضية الاستعمارية دون الحصول على هذا لأن أغلبية اللجنة الاستعمارية في الحزب الاشتراكي - وهي اللجنة الفنية في المؤتمر - كانت غير موافقة بدعوى أن الحزب الإشتراكي لا يمكنه مذهبياً أن يتبنى مطالب حركة وطنية جملةً وتفصيلاً ، والحقيقة أن هذا الموقف كانت تمليه منافسات مغرضة ، واعتبارات شخصية ضد الجانب المناصر لنا وعلى رأسه (جان لونكي) ، والذي كان يتزعم معارضتنا هو (شارل أندري جوليان) الذي أصبح في عهد الاستقلال عميد كلية الأدب بالرباط (من 1957 إلى 1961) ، وهذا من سخرية الدهر ، وتناقضات سياسة الحاكمين في ذلك الوقت ، وقد برهنوا بهذا على ضعف الذاكرة ، فوضعوا التسامح في غير موضعه ، بل كنا نصطدم دائماً بمعارضة ذلك الشخص في جميع مساعينا ، خصوصاً وقد كان مستشار (ليوم بلوم) ، رئيس الحزب الاشتراكي وقتئذ يهودياً مثله . وإذا قارنا موقف أولئك الحاكمين من (شارل أندري جوليان) بموقفهم من الصديق النشيط الوفي (روبير لونكي) أدركنا ما عومل به هذا الأخير من طرفهم في السنوات الأولى من عهد الاستقلال (1958) من نكران الجميل ، ومقابلة الإحسان بالنسيان والإهمال .

وبعدما تألفت حكومة الجبهة الشعبية برئاسة « بلوم » ، زعيم الحزب الاشتراكي ، وبمساهمة الحزب الراديكالي الاشتراكي تقدمت إلى وزير الخارجية (ايفون ديليوس) الراديكالي بطلب اجتماع به لمذاكرته في القضية الوطنية ، وكنت أتوقع عدم قبوله لطلبي ، لأن حزبه كان من مؤيدي الاستعمار ، بل كان عدد من أتباعه من أشهر المعمرين في المغرب كشقيق الزعيم الراديكالي (دالاديي) ، كما أن بعض المقيمين وكبار الموظفين كانوا كذلك من أعضائه مثل (ستيغ) ، ولكن وجود (ديلبوس) في حكومة تغلب عليها الصبغة الحزبية الاشتراكية كان يبعث على وميض من الأمل ، وفعلاً تلقيت من نائب وزير الخارجية ، (بيير فيينو) ، خطاباً بتعيين الموعد لمقابلته ، وكنت أعددت أثناء انتظار الجواب سلباً أو إيجاباً ملفاً خاصاً بالقضية المغربية يشتمل على تقارير تتعلق بأهم المشاكل والقضايا المغربية ، وعلى عرض للحركة الوطنية ومراحلها ومطالبها ، وأضفت إلى الكل نسخة فاخرة من « برنامج الإصلاحات المغربية » ، ورسالة تقديم الملف إلى الحكومة الفرنسية . وفي يوم 7 يوليو 1936 صباحاً تمت المقابلة ، بوزارة الخارجية ، ودامت نحو الساعة جرى فيها الحديث حول مشتملات الملف ، وكان اللقاء في جو منطلق لمست فيه حسن تفاهم ، وحسن استعداد الوزير لدارسة الملف السياسي المغربي ، وحضر المقابلة صديقي (روبير لونكي) ، وقد تحدثت الصحف الفرنسية عن هذه المقابلة التي كانت الأولى من نوعها والتي جرت بمكتب الوزير في « الكي دورسي » مقر وزارة الخارجية، فكانت ذات صبغة رسمية، كما كانت كسباً

سياسياً ومعنوياً للحركة الوطنية المغربية. وقد ثارت ثائرة الإقامة العامة والفرنسيين في المغرب، كما ضجت الصحافة الاستعمارية، إذ اعتبر ذلك لطمة في وجه الاستعمار، وصفعة لسلطاته، لأن فيما حدث إعترافاً بالحركة الوطنية وتشجيعاً لكفاحها ضد السياسة الجارية في المغرب، وقد سجلت الحدث عدة مؤلفات فرنسية، فكتب مثلاً (ريزيط) في كتابه «الأحزاب السياسية المغربية» الذي طبع في سنة 1955 أن (فينيو) استقبلني بعطف وحسن التفات (ص 98)، كما ذكر (شارل أندري جوليان) في كتابه «أفريقيا الشمالية في مسيرتها»، طبعة 1972، صحيفة 139، أنني استقبلت في 7 يوليو من «بيير فينو»، فأحدثت مقابلته لي إحساساً طيباً في نفسي، وأضاف أن الوزير وعدني بأن ينكب بكيفية خاصة على دراسة ما يتعلق بالمغرب الذي يشعر نحوه بعطف خاص، وذلك بمجرد ما ينتهي من حل المشكل السوري الموضوع على البساط. والجدير بالذكر أن (فينو) سبق له أن كان في المغرب كموظف سام زمن ليوطي، فاحتفظ بذكرى وطننا الجذاب، وقد كان من النتائج الأولى لذلك إعفاء المقيم العام (بيروطون) الذي كان خصماً عنيداً للحركة الوطنية في تونس ثم في المغرب، والذي كان صنيعة وعميلاً كما كان يحلم به المعمرون الذين اطمأنوا اليه حيث وجدوا فيه ضالتهم المنشودة، وقد كان عزل «بيروطون» صدمة عنيفة لهم، كما كان ترضية أولى لنا، نحن الوطنيين.

وكنت أثناء إقامتي بباريس أوافي رفقاء الكفاح في المغرب بجميع أخبار نشاطي السياسي في صالح القضية الوطنية، فأرسل

إليهم كل المطبوعات والنشرات التي كنت أوزعها للتعريف بالقضية المغربية ، وبالحركة الوطنية ، وذلك وفاءً مني ، وحرصاً على إطلاعهم على كل شيء حتى يكونوا على علم وبينة من الأمور كلها ، وهكذا كانوا يتتبعون نشاطي هناك . ومن أغرب ما بدا منهم أنهم ظلوا منطقيين مع موقفهم الأول ضد السفر لصالح القضية الوطنية . فكانوا لا يكاتبونني طيلة تلك الفترة عناداً وجحوداً ، ومع هذا كنت أستمر في مراسلتهم وإحاطتهم علماً بالأمور اقتناعاً بأني كنت على حق ، وبعدم مؤاخذتهم بتماديهم في الخطأ، فكنت أقابل هذه المجاحدة بالاغضاء، غير آبه إلا بما هو الصواب ، والواجب. ثم كم كانت مفاجأتي سارة ، وارتياحي كبيراً حينما توصلت بخطاب منهم بعدما اطلعوا على المقابلة الرسمية مع نائب وزير الخارجية ، وما جرى فيها من أحاديث سياسية ، وتبادل وجهات النظر ، وكذلك على قصاصات الصحف الفرنسية التي تحدثت عن المقابلة ، وكان الخطاب في حد ذاته تراجعاً عن الموقف الأول ، ورجوعاً إلى الصواب ، وبهذا انتهت الجفوة ظاهراً على الأقل ، وحلَّ محلها الإذعان بالحق . والحقيقة أنه لم يكن أحد منهم ينتظر تلبية الوزير لطلب المقابلة ، لأن الإقامة العامة كانت بالمرصاد ، فلا تعمل الوزارة شيئاً بدون مشاورتها وقبولها ، ولأنه سبق كذلك لوزير الخارجية (بيير لافال) أن رفض مقابلتنا لتقديم « برنامج الإصلاحات المغربية » إليه في دسمبر 1934 ، فقدمناه إليه بواسطة لجنة من البرلمانيين الفرنسيين على غرة منه ، على أن تعيين (بيير فيينو) نائباً للوزير في الشؤون التونسية والمغربية كان إشارة واضحة إلى

أن حكومة الجبهة الشعبية فكرت في الاعتناء بقضايا المغرب وتونس ، كما أن إسناد ذلك المنصب إلى (فيينو) دل على حسن اختيار الرجل الجدير به ، فقد عرف (فيينو) بغزارة شعوره الإنساني وبعطفه على المغرب خاصة ، لأنه تخرج في الماضي مما سمي « بمدرسة ليوطي » ، فتولد فيه الحنين إلى الاهتمام بالشؤون المغربية ، ولا أدل على هذا من الرسالة التي وجهها وهو في المصحة منادياً بنجدة من دعاهم (بالمغاربة العزيزين عليه الذين تفتك بهم المجاعة) .

وفي عهده كان من الطبيعي أن لا يظل « الكي دورسي » مفتوحاً فقط في وجه الرسميين ، والمعمرين ورجال الأعمال ، بل أصبح كذلك في إمكان أبناء الشمال الأفريقي أن يلجوا أبوابه ليسمعوا أصواتهم بكل صراحة وحرية ، ولم يكن هذا يومئذ بالأمر الهين ، ولا في نفس الوقت بالشيء الذي يرتاح له رجال السلطة، والاستعمار، والرأسمال من الفرنسيين في أفريقيا الشمالية . وكان (فيينو) رجلا يقدر مسؤولياته ، ويتصف بخطة نادرة عند رجال الدولة، وهي القدرة على الإحاطة بالمشاكل، وأخذ الحيطة للمستقبل ، وقد مكنته من إدراك أسرار الأحداث والتطورات ، ومواجهة معطيات المشاكل ، والتكهن بما يكون لها من أبعاد وعواقب ، وينجم عنها من صعاب ومضاعفات ، فكان يعمل لتلافيها قدر المستطاع باتخاذ المبادرة ليبحث المشاكل ، والجد في إيجاد الحلول الممكنة لها . وفي هذا المجال برهن على إرادة وإقدام في تسوية الأزمة السورية بإبرام المعاهدة الفرنسية السورية بالرغم عن معارضة جهاز وزارة الخارجية بما

قارب الإجماع ، فكان بهذا أبصر وأحذق الوزراء في عهد الجمهورية الثالثة ، كما قال أحد الكتاب . وفي القضية التونسية اتخذ كذلك تدابير لالغاء المراسيم الجائرة ، وإطلاق الحريات العامة ، وقبل الإقدام على التسوية الحكومية للمشكلة التونسية قام ببحث في عين المكان ، ولخص نتائجه في خطابه الذي ألقاه في راديو تونس ، يوم فاتح مارس 1937 ، والذي أورد فيه البرنامج الذي اعتزم تطبيقه بالنسبة للقضية التونسية .

وكل هذا ، مضافاً إلى اهتمامه بالملف الوطني المغربي الذي قدمته له في مكتبه بالوزارة ، كان مشجعاً على الأمل في أن (فيينو) لن يدخر جهداً في سبيل القضية المغربية التي مكنه الملف من أن يحيط بجميع جوانبها ، ويتوفر على سائر عناصرها بحيث أصبح أكثر إدراكاً وتفهماً ، وأقدر كذلك على اتخاذ الحلول الممكنة في شأنها . وخلاصة القول ، إن نشاطي السياسي داخل المؤتمر الاشتراكي ، وقيامي فيه وفي كواليسه بالدعوة الوطنية على أساس الوثائق والمستندات الخاصة بالمطالب المغربية ، ومقابلتي للوزير المختص في الشؤون المغربية والتونسية بوزارة الخارجية ، وتمكيني إياه رسمياً من الملف المغربي مع ما جرى فيه من محادثات وتبادل وجهات النظر ، وحديث الصحافة والأوساط الفرنسية عن نشاطي بشكل أو بآخر ، كل هذا كان في صالح المغرب وقضيته وأمته ، ومن المؤكد على أي حال أن سفري لباريس من أجل ذلك تلافى غياب الحركة الوطنية وماكان يحدثه هذا لو وقع من فراغ سياسي

ليس في صالح الحركة الوطنية وكفاحها المشروع .

ومع إظهار رفقائي في المغرب ما أظهروه من تراجع عن موقفهم الأول بمعارضة سفري لباريس ، فقد شعرت بأنه أحدث في نفوس بعضهم آثاراً غير طيبة ، وقوى فيها نزوات لم تكن باعثة على الرضى والاطمئنان وفي الحقيقة لم يغفروا لي إعراضي عن موقفهم ضد حضوري في المؤتمر الاشتراكي ، وقد قام البرهان على أنهم كانوا مخطئين مهما كانت بواعث خطتهم وموقفهم ولم تكن تمت إلى مصلحة المغرب وحركته الوطنية بأية صلة ولا سبب .

القضية المغربية وثورة فرانكو

بعدما أنهيت مهمتي الوطنية عدت من فرنسا عن طريق البحر قادماً من مرسيليا إلى جبل طارق ، ثم طنجة ، وذلك في يوليو 1936 ، ولما وصلنا في الصباح الباكر إلى مياه جبل طارق وجدنا عدة بواخر حربية اسبانية راسية في عرض البحر ، منها طرادتان متمردتان ، فلم ندرك سر ارسائهما هناك ، ولكن بعد نزولنا بجبل طارق علمنا أن انقلاباً عسكرياً منبعثاً من منطقة شمال المغرب بقيادة الجنرال فرانكو قد حدث في 14 يوليو ضد النظام الجمهوري في اسبانيا ، وأن القوات البحرية الاسبانية كانت من قبل تخوض المعركة فيما بينها حيث إنها انقسمت إلى فريقين أحدهما مناصر للجمهورية ، والثاني مضاد لها ، وأن الأول كان يحاول منع الثاني من السيطرة على الشواطىء لإنزال الجيش المتمرد فيها ، وأن السلطات الإنكليزية بجبل طارق ألزمت الطرفين بالتوقف عن المعارك فترة تمكن البواخر المدنية القاصدة ميناء جبل طارق في ذلك الصباح من الرسو فيه ، ومغادرته بسلام . ولما كنا قاصدين طنجة على مسافة بعيدة من مكان الخطر سمعنا دوي المعركة التي استؤنفت في الوقت المحدد لها من الانكليز.

وكان الجنرال فرانكو معروفاً في المغرب حيث شارك في حرب الريف منذ 1921 ، وقد استطاع أن يؤلف عناصر الجيش الأسباني في المغرب ضد النظام الجمهوري ، وكان مقر تدبير الانقلاب في جبل كتامة، ومن هناك كانت الانطلاقة الأولى للتمرد . ومما لا شك فيه أن فرانكو وأشياعه كانوا مطلعين على اتصال الحركة الوطنية المغربية برجال الجمهورية الإسبانية ، وبما كان يسود بين الجانبين من التفاهم والتقارب ، وقد بارك هذا عدد من زعماء العالم العربي والإسلامي وعلى رأسهم الأمير شكيب أرسلان الذي زار تطوان ، وقوبل في المنطقة الخليفية بكل حفاوة وإكرام .

وفي عهد الجمهورية أسسنا جمعية عربية إسبانية تضم كبار الشخصيات من الاسبانيين ، والمغاربة ، والمشارقة ، فاتخذنا لها نادياً في مدريد تحت اسم « البيت العربي » ، ثم نجحنا في فتح مدرسة عربية عليا بغرناطة ، واهتمام الحكومة بالدراسات العربية والإسلامية في الجامعة ، وكانت صحف الجمهورية تولي عنايتها للقضية المغربية بما أسخط الفرنسيين .

وحتى يؤمن فرانكو ظهر حركته الانقلابية ضد الجمهورية سياسياً ، ومعنوياً ، وعسكرياً لجأ إلى « تكتيك » سياسي ببذل الوعود إلى الوطنيين بتحقيق الإصلاحات. وقد احتج الخليفة السلطاني على تدبير وقيام الانقلاب الفاشيستي في المغرب الذي هو أرض أجنبية عن إسبانيا ، بالرغم عن نظام (الحماية) ، فلا يجوز اتخاذها مقراً للتآمر بالسلاح على الدولة ، بل إن فرانكو

استعان في نجاح الانقلاب بالقوات المغربية التي كان دورها حاسماً منذ مبادرة الانقلاب إلى الانتصار .

وقد تأسس في تطوان ، بعد مرور خمسة أشهر على الانقلاب الفاشيستي ، « حزب الإصلاح الوطني » بترخيص من السلطة الإسبانية المتساهلة إذ ذاك لحاجة في نفسها ، وتحت تأثير الظروف والطوارىء ، وكانت السيطرة متركزة في نيابة الأمور الأهلية في عهد المستعمر فيكيراس ، رجل الكنيسة ، وعدو الإسلام ، والحركة الوطنية المغربية .

ومنذ تأسيس ذلك الحزب في 3 شوال 1355 موافق 18 دسمبر 1936 ، برئاسة عبد الخالق الطريس ، لم يعد « لكتلة العمل الوطني » وجود في المنطقة كما كان الأمر من قبل ، إذ قيام حزب فيها حقق عملياً ابتعاداً ، بل (انفصالاً) عن « كتلة العمل الوطني » في شمال المغرب ، وهذا مما رمت إليه السلطة الإسبانية حتى لا تبقى أية تبعية سياسية ووطنية في منطقة نفوذها لتلك الكتلة التي كان مركزها في المنطقة السلطانية ، كما كانت هي الناطقة باسم الوطنية في الداخل والخارج .

ومما أبرز ذلك « الانفصال » اقدام حزب الإصلاح على إيجاد منظمة فاشيستية تقليداً لحركة الكتائب (فلانج) في إسبانيا ، وكانت هي الحزب الوحيد في النظام الفاشيستي الإسباني ؛ وهكذا خلق حزب الإصلاح نظيراً لمنظمة (الفلانج) ، فاتخذ له بذلة عسكرية خاصة ، وحذاءً عالياً ، ولقباً هو « الفتيان » ونشيداً هو (فتيان قومي) ، وتحية برفع اليد كالفاشيست هي (تحية

السمو) ، كما اعتبر يوم تأسيس الحزب (عيد الجهاد الوطني) ، وتوج كل هذا بتلقيب الطريس (بالغازي) اقتداءً ببطل تحرير تركيا الخالد الغازي مصطفى كمال ، واتخذ « الفتيان » بتطوان شعارهم « الله أكبر » كأن إله الإسلام يبارك الدكتاتورية والدكتاتوريين من (فلانج) ، و (فتيان) يتمذهبون بالفاشيستية المستوردة .

ولقد كان ذلك « التقليد » مظهراً للتبعية الحزبية والايديولوجية بالنسبة لنظام دولة الاحتلال ، والاستعمار ، والفاشيستية ، كما كان مذهبياً وعملياً متناقضاً مع تعاليم الإسلام ، وكذلك مع المثل العليا والوجهات الأصيلة للحركة الوطنية المغربية التي كانت في صميمها سلفية ، وديمقراطية ، وتحريرية ، ولم يكن لذلك (التقليد) السياسي ، والتنظيمي أي داع ، ولا مبرر ، ولا عذر مطلقاً ، فليس له من تفسير غير قول ابن خلدون ان المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب .

أما نحن الوطنيين ، فلم نكن لنرضى عن ذلك أبداً ، (لقد كان لكم في رسول الله إسوة حسنة) .

ولم نكن لوعود فرانكو الفاشيستي ، فقد استقبل في إشبيلية وفداً عن سكان المنطقة وممثلي الخليفة السلطاني ، فبذل لهم وعداً بمنح شمال المغرب (استقلالاً داخلياً تاماً ، بعد الانتصار) وفي جريدة « الطان » الباريسية بتاريخ 16 أكتوبر 1936 نشر خبر ورد فيه : (في التصريح الذي ألقاه راديو إشبيلية ، يوم الاثنين 11 أكتوبر ، بعد أن حيى وفد كبار الموظفين وممثلي سلطات

الخليفة السلطاني بتطوان ، أعلن الجنرال (كيبودي ليانو) ، المسؤول عن الدعاية الفاشيستية :

« إن مشروعاً يوجد تحت الدرس لمنح المنطقة (الاسبانية) بالمغرب استقلالها الداخلي الكامل مع احتفاظ اسبانيا بالتدخل العسكري للدفاع عن البلاد ، كما أعلن بعد هذا نفس التصريح بالعربية عبد الخالق الطريس » ، وكان شقيق الطريس مذيعاً في راديو إشبيلية ، كما كانت تقرأ مقالات جريدة (الريف) التطوانية في نفس المحطة ، وفي 11 شتنبر 1936 منعت الجريدة في المنطقة السلطانية .

ولما تحقق لفرانكو الانتصار تبخر حديث « الاستقلال الداخلي » ، بل إن فرانكو في بداية 1939 بدد كل سراب ، وحطم كل أمل عندما أعلن وعده بحرث الأرض ، وتثقيف العقول (Culturay Cultivo) قائلاً : (سأعمل لكي تكون (محميتنا) في أفريقيا الشمالية الأقليم الأكثر ازدهاراً في المملكة المغربية) .

وهكذا انجلى الصبح لذي عينين، وانمحت الوعود، واختفت الأحلام ، فانكشفت خدعة الحرب الإسبانية للقاصي والداني ، وقد لجأ إليها فرانكو حتى يحمي ظهره وينتزف الدماء المغربية في سبيل انقلابه الفاشيستي ، لأنه كان في حربه المدنية يعتمد على قبائل المنطقة في إمداده بالجند المرتزقة الذين كانوا درعه الحصين ، وسيفه البتار ، وقوته الضاربة في حركة الانقلاب والغزو بإسبانيا حتى أن أحد كبار قواده هو الجنرال (فاريلا)

(Varela) أعلن على رؤوس الملأ ، بعد الانتصارات الساحقة التي حققتها القوات المغربية على جيوش الجمهورية (أنني أفتخر بأن أكون على رأس هؤلاء المحاربين الذين أستطيع أن أفتح بهم العالم) .

وقد احتج السلطان على مشاركة الجنود المغاربة في حرب داخلية لدولة أجنبية حيث وجه إلى المقيم العام هذا التصريح الذي نثبته معرباً :

(إننا نشاهد بكآبة عظيمة المعارك التي تمزق شمل بلد صديق يمارس نفوذه بمقتضى معاهدات في جزء من مملكتنا ، فإلى الانفعال الذي تحدثه فينا آلام رعايانا ينضاف الأسى العميق الناجم عن كون بعضهم يساقون للانغمار في حرب لا تُبقي ولا تذر ، وليس هذا ردا لعدوان أجنبي على حكومة لنا صلة بها ، بل بالعكس لصالح عمليات أبنائها الذين يحاولون قلبها .

(وبتلك الروح رأينا باغتباط خاص ، في بداية أحداث إسبانيا ، الحكومة الفرنسية تتخذ معنا جميع التدابير الصالحة لتلافي مساهمة رعايانا في معارك نأسف لها أسفاً عميقاً) .

وقد أصدر السلطان ظهيراً بمنع المغاربة من الانخراط في جيش المتمردين الاسبانيين ، وفي العرائش تمرد الجنود المغاربة على فرانكو ، كما حدثت اضطرابات في عدة قبائل بالريف ، لأنها لم تجد أية فائدة في الذهاب إلى المعركة تحت البذلة العسكرية الإسبانية ضد حكومة لم يكن المغرب في خلاف مسلح معها ، وفي وادي الذهب ومنطقة ايفني ظهرت حركة قوية ضد

زعماء التمرد الاسباني، فتعرضت لقمع شديد، إلى غير هذا مما حدث في مختلف الجهات ، وكان المتمردون يكرهون كثيراً من المغاربة على التجنيد في صفوفهم ، حتى إن عدداً من القواد المغاربة في القبائل أعدموا بتهمة أنهم لم يستطيعوا تجنيد الوحدات المفروضة عليهم .

وهكذا ، فبدل أن يعلن فرانكو فوراً ـ إعترافاً منه بالجميل للمغاربة ـ ذلك « الاستقلال الداخلي التام » الموعود والمشروط بالانتصار على أعدائه مبرهناً بهذا على صدقه ووفائه ، خصوصاً وأن المنطقة كانت كلها في قبضته منذ بداية الانقلاب ، لجأ إلى الإغراء والخداع بالوعود المعسولة والرخيصة التي تضمن له الاستقرار والاستمرار في إدماج قواته بالمرتزقة ، والحقيقة أن ذلك الوعد كان منه خدعة حرب لا أقل ولا أكثر ، لأنه ليس من طبيعة الفاشيستية أن تتخلى عن الاحتلال والاستعباد ، وأن تسلك سياسة الإنصاف والتحرير بالنسبة للشعوب المغلوبة على أمرها ، وقد تم لفرانكو ذلك الانتصار المنشود ، فلم يمنح ما كان وعد به ، في بداية الحرب الداخلية ، من « استقلال ذاتي تام » للمنطقة التي انبعثت منها حركته الانقلابية ، واستمدت منها قواتها المحاربة الظافرة ، بل بقي الإسبان على سيطرتهم ، واحتلالهم ، وسياستهم المعهودة تجاه المغاربة ، وأكثر من هذا لما اعترفت فرنسا باستقلال المغرب في مارس 1956 قامت قيامة اسبانيا ، فامتنعت من الاقتداء بفرنسا ، حتى إنها دبرت خطة فصل المنطقة عن الوطن بإقامة حكومة في تطوان تكون صنيعة يدها ، وطوع إرادتها ، وأداة سياستها ، وتعارض بها الحكومة

المغربية الأولى في عهد الاستقلال ، وكانت على وشك أن تعلن ، وما أن علم محمد الخامس ما كان يدبره الاسبانيون في الخفاء لتمزيق وحدة المغرب ، ومناهضة الاستقلال الوليد حتى عزم على القيام في وجه أولئك المستعمرين وصنائعهم المحليين بما يحق الحق ويبطل الباطل ، فذات صباح التحق بي الأمير مولاي الحسن (سيدي بابي) ، شقيق محمد الخامس ، بفندق الريف في طنجة موفداً في مهمة من الملك ، وهي أن يبلغني تصميمه على إعلان خيانة الحكومة المصطنعة فور إعلانها ، والبراءة منها والاحتجاج لدى الدول على خطة إسبانيا ضد وحدة المغرب ، وسيادته ، واستقلاله . وكنت من جهتي على علم مما كان وشيك الوقوع في تطوان، ونظراً لعلائق المودة والتقدير التي كانت بيني وبين الخليفة السلطاني ، الأمير مولاي الحسن بن المهدي ، فقد طلب مني الملك بأن أعجل بالاتصال به لتحذيره من سوء عاقبة المؤامرة الإسبانية على المغرب في عهد استقلاله . وفعلاً استحضرت أخاه الأمير مولاي محمد لأحيطه علماً بمهمة الأمير مولاي الحسن ، فذهب فوراً إلى تطوان ليبلغ الخليفة الإنذار الملكي حتى لا يتورط في المؤامرة ، ثم عاد بعد ساعات ليؤكد باسم الخليفة أنه لن يسمح بإقحام اسمه في الحكومة المفتعلة ، كما سيعمل لاحباطها بكل وسيلة ممكنة . وفعلاً امتنع الخليفة من تزكية حكومة غير حكومة المغرب في الرباط ، وفي مساء نفس اليوم ألقيت من (مذياع أفريقيا) (راديو أفريكا) بطنجة كان يملكه صديق أمريكي تصريحاً طويلاً وشديد اللهجة في فضح السياسة الإسبانية الرامية إلى افتعال حكومة

بتطوان لمعارضة الحكومة المغربية في الرباط ، وإلى فصل شمال المغرب ليبقى تحت السيطرة الإسبانية من وراء ستار حكومة عميلة ، فكان هذا كافياً في فضح المؤامرة قبل أن تنفذ ، ويريد الله أن يحق الحق بكلماته ولو كره المبطلون .

ولما اضطرت إسبانيا إلى التفاوض مع المغرب بمشاركة عناصر حزب الإصلاح ، وخاصة عبد الخالق الطريس ، وعناصر أخرى من الريف ، وتطوان ، وطنجة ، على إلغاء الحماية ، والاعتراف بالاستقلال ، وتوحيد المنطقة مع بقية المغرب الحر المستقل كانت المفاوضة أعقد من ذنب الضب ، فلم تتنازل إسبانيا (إلاَّ مكرهة) كما أنها لم تتنازل عن منطقة إيفني إلا بعد حرب محلية ، وكذلك عن طرفاية بعد سنوات من التماطل والتفاوض، والضغط، والملاحقة من المغرب، وامتنعت فيما بعد من التخلي عن الساقية الحمراء ووادي الذهب، وضربت عرض الحائط بكل مطالب المغرب وقرارات هيئة الأمم المتحدة في تصفية الاستعمار ، حتى إن المغرب إضطر إلى بسط القضية أمام الدول ، ثم أمام هيئة الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية مع الاستعداد لأخذ حقه بالقوة إن لزم الأمر في النهاية ، ولم ينجح المغرب إلا بعد موت فرانكو ، وتنظيم المسيرة الخضراء في 1976 .

فكل هذا يقيم البرهان على أن فرانكو لم يكن إلا مخادعاً ومتلاعباً من البداية إلى النهاية بالنسبة للمغرب والمغاربة سواء في عهد الاستعمار البائد أو في عهد الاستقلال الوطني .

فكل ما سمح به وقتما أعلن وعده بمنح المنطقة الشمالية « استقلالها الذاتي الكامل » بعد الانتصار هو السماح للوطنيين بفتح مدارس حرة ، وتزويد معهد تطوان ببناية فخمة ، والإذن بإصدار الصحف ، ولكنها كانت لا تتعرض لسياسة إسبانية وسلطاتها في المنطقة بسوء ، بل كانت تهادنها ، وتتجنب كل ما يعد نقداً ومعارضة لها ، حتى اتخذت أحياناً مواقف الثناء والإطراء نحوها ، فكانت إسبانيا تنعت فيها « بالفخيمة » ، ولو راجع الباحث تلك الصحف لما عثر فيها على ما يعارض الإسبانيين ، ويخالف سياستهم ، بل بالعكس من هذا ، كانت صحف تطوان مليئة بما كان حرباً على فرنسا وسياستها في المغرب وهذا ما كان يتفق مع ميول وسياسة الإسبانيين ، فيرضون عنه كل الرضى . ومن المعلوم أنهم كانوا يمولون الأحزاب وصحفها على سبيل المساعدة المفروضة وفي نفس الوقت كانت صحف تطوان تسهم بالنشر في خدمة كفاحنا الوطني في الداخل الذي مرت عليه فترات لم يكن يتوفر فيها على صحف عربية بسبب رفض الإذن بإصدارها أو منعها بجرة قلم كلّما كانت السلطات الفرنسية تضيق بها ذرعاً ، وهكذا كان يمكن لصحف تطوان أن تكون منبراً خاصاً بنا لولا ما كانت تلتزمه من مواقف المهادنة للأسبانيين وسياستهم ، ولولا منعها كذلك في منطقة الإحتلال الفرنسي . وكانت السلطات الفرنسية تعيب عليها عدم التعرض بالنقد للسياسة الإسبانية كما كنا نفعل بالنسبة للسياسة الفرنسية ونحن تحت سلطة الفرنسيين. ومرة رددت على رجل سلطة منهم بفاس بأن نبهته إلى أن سكان الشمال مغاربة ، فلهم

كامل الحق في انتقاد السياسة الفرنسية مثلنا عملاً بواجب التضامن معنا في السراء والضراء ، ولهذا فمن حق صحفهم أن تنطق باسمنا ، خصوصاً بعد منع الفرنسيين لصحفنا الوطنية وبقيامهم بهذا إنما يؤدون واجبهم كمغاربة ووطنيين لا نفترق وإياهم في شيء ، بل كلنا ضحايا الاستعمار وخصومه أينما وجدنا داخل المغرب الذي هو وطن الجميع . وفي دائرة التعاون بين الحزب والاسبانيين خطب الطريس ، في 3 فبراير 1937 ، أثناء اجتماع حزبي ، فطلب من أنصاره أن يستفيدوا من أنواع المساعدة التي يمكن أن يعطيها الحكم القائم ، والشرط في هذا هو تأييد اسبانيا المتمردة ، وأضاف أنه من الطبيعي مدّ اليد إلى هذه الدولة لأن فوائد مهمة كانت منتظرة منها كثمن لذلك . (جريدة « الريف » 4-2-1937) .

وفي 1 مارس 1937 أذن للطريس بإصدار جريدة « الحرية » كلسان حزبه .

ثم فكر « بيكبيدير » في اشعار المغاربة بالتنازل لهم عن بعض المناصب فأسس وزارة للأحباس كانت مستقلة في الظاهر عن الإدارة الإسبانية ، وذلك بظهير في 17 مارس 1937 ، وأسندها إلى الطريس الذي تخلى عن رئاسة الحزب ، ثم استقال منها في الشهر الموالي ، وفترت العلاقة بين الطرفين بضعة أشهر ، وفي 24 فبراير 1938 كان زواج الطريس ، فحضره (بيكبيدير) نفسه مع حاشيته ، ولما عين (بيكبيدير) وزيراً للخارجية ، في

8 أوغست 1938 ، سلم له الطريس قبل مغادرته تطوان (ديبلوم الأخ المختار للمسلمين) .

(Frère de prèdilection des musulmans): (Hermano. Predilecto delos musulmanes).

وكان باعث ذلك التعاون هو الكولونيل (بيكبيدير) المندوب السامي بتطوان ، فكانت سياسته تعمل لتقريب الوطنيين في المنطقة الشمالية من السلطات الاسبانية بارضائها شكلياً في بعض الجزئيات ، والسماح لهم ببعض المظاهر التي من شأنها أن تذر الرماد في العيون ، وقد برهن (بيكبيدير) على أنه كان ماهراً في هذه الخطة ، وحاذقاً في الإغراء ، والجلب ، والاستحواذ لصالح السياسة الإسبانية .

وحتى لا يطغى عليه أي فريق من الوطنيين كان يجيد لعبة خلق الأحزاب ، وبعث التنافس بينها بالنسبة للإدارة الإسبانية والتفرقة بينها ، وضرب بعضها ببعض ، ومن أساليب اللعبة الإذن في إصدار الجرائد والمجلات حتى تساعد على بث الخلافات ، وتبادل الحملات ، والتقاذف بالاتهامات ، والتراشق بالمطاعن والشتائم ، ولا ناهي ولا منته .

وهكذا كان (بيكبيدير) يعمل جاهداً لمنع الاشتغال بسياسة اسبانيا في المغرب ، ولتحويل الاهتمام إلى السياسة الفرنسية بالنقد والتحطيم ، والويل كل الويل لمن تحدثه نفسه بأن يخالف.

الخطة المألوفة ، ويحيد عن الطريق المرسوم ، صحيفة كانت أو هيئة أو شخصية .

ولما انعقد مؤتمر الطلبة بتطوان ، في 21 أكتوبر 1936 ، بعد منعه في فاس ، حضره الجنرال « أوركاز » والسلطات الاسبانية ، فكان هذا سبباً في تأجيله حتى لا يستغله الإسبانيون أكثر ، ولم يحضر فيه من الحركة الوطنية في المنطقة السلطانية غير ملاحظ واحد أعطيت له التعليمات بعدم التدخل ، وبالانسحاب بعد الاحتجاج إذا ما أريد استغلال وجوده كمندوب عن الكتلة الوطنية . وفي تلك الجلسة تحدث الطريس عن الصلات الوثقى التي ربطت اسبانيا والمغرب طيلة ثمانية قرون من المودة والأخوة ، ثم قال إن المغرب لا يمكنه أن يحيى بدون إسبانيا التي ستمنحه كل الحريات المنشودة من طرف المغاربة الذين ستحقق من أجلهم ما منعهم منه دائماً الطغاة في شمال أفريقيا أي الفرنسيون .

وبعد حوادث أكتوبر 1937 واعتقالنا ونفينا ، قامت مظاهرات في تطوان احتجاجاً وتضامناً ، وكان هذا واجباً على المغاربة أينما كانوا ، ولكن الشيء الذي لم يكن معقولاً ولا مقبولاً هو أن ترسل من بين البرقيات الصادرة من تطوان برقيتان إحداهما لفرانكو ، والثانية لموسوليني الذي زج به في قضية بلادنا وبلاد لا يعنيه أمرهما في شيء مطلقاً ، مع العلم أنه بطش بالمجاهدين في ليبيا ، فألقى ببطلهم عمر المختار من الطائرة ، وأنه كان يطالب باحتلال تونس ، ولم يتورع بعد هذا كله عن ادعاء أنه (سيف

الإسلام) ، وما أكثر (سيوفه) المنتحلة إذ ذاك من رؤساء الاستعمار !

وكلنا نعلم أن الفاشيست كانوا أعداء شعوبهم فضلاً عن شعوب أخرى ، وأنهم يصطادون في كل ماء عكر ، ويطمعون في الاستيلاء على الشعوب المستضعفة ، وسلب حقوقها وحرياتها ، ونهب خيراتها وثرواتها ، وفعلاً ابتليت المنطقة الشمالية بالسيطرة الفرانكوية كما انضافت اليها الهيتليرية والفاشيستية ، فتكون ثالوث الشر والطغيان بين حلفاء العنصرية ، والعبودية ، واللصوصية في العالم .

ففي 20 أكتوبر 1936 أذاع راديو برلين ما أفاد الألمانيين بأن مصالحهم في المغرب ستصبح ضخمة ، وأن النحاس الذي يعوز الدولة النازية ـ الرايخ الثالث ـ قد عثر عليه في معادن شمال المغرب ، وأن استغلال النحاس سيكون على الأرجح محتكراً في يد الألمان .

وقد وضعت المانيا النازية فعلاً يدها ـ بتواطؤ مع السلطات الفرانكوية ـ على مصادر الثروة المعدنية والتجارة بالمنطقة الشمالية ، فأرسلت إلى سبتة بواخر حربية ألمانية وكثيراً من الفنيين الألمان لمزاولة نشاطات عديدة ، وفي عهد الجمهورية كان عملاء وجواسيس الألمان يتسربون لطنجة ، ويعملون منطلقين منها كالمستعرب (أدولف لانجانهيم) الذي استقر هناك منذ 1905 ، والذي استقدم في 1932 من ألمانيا خبيراً معروفاً بعدائه الجنسي للعنصر السامي ، وهو (كارل شليشطينغ) الذي

أخذ تكوينه في الجمعية السلالية الجرمانية (فيشت بوند) ، وبعد انتصار النازية في 1934 ،وخاصة بعد الحركة الانقلابية الفرانكوية ، نشطت الحركة الدعائية النازية ، فأخذت البواخر الألمانية تنزل في سبتة الطرود الكبرى من مناشير الدعاية المضادة للجنس السامي ، والمحرضة على المجازر في صفوف اليهود كأن المغاربة ليسوا ساميين أو لا همّ لهم إلا تنفيذ المؤامرات لذبح اليهود واستئصالهم كما كانت تفعل النازية في أوروبا. وسمحت السلطات الاسبانية لدعاة النازية بأن يتخذوا مدن المنطقة مراكز لنشاطهم حتى ذهبوا إلى وعد المغاربة بمساعدتهم ضد سيطرة فرنسا كأن ألمانيا لم تكن الدولة التي غدرت المغرب في معاهدات التنازل ، وتبادل مناطق النفوذ أي المغرب والكونغو في 4 نوفمبر 1911 ، فقبلت (الحماية) الفرنسية كما فرضت على المغرب جملة وتفصيلاً ، وسجلت تفاصيل المؤامرة الألمانية الفرنسية في وثائق ومراسلات ديبلوماسية متبادلة ، وفي الاتفاق بين الطرفين في 1911 ، فكان كل هذا من ألمانيا تخلياً عن المواقف السابقة ، ونكثاً للعهود التي اشتهرت بها ألمانيا طوال الأزمة الكبرى على عهد السلطانين عبد العزيز ، وعبد الحفيظ ، والتي أعلنها على رؤوس الملأ غليوم الثاني بطنجة سنة 1905 في تصريحه التاريخي المؤيد لسيادة المغرب واستقلاله ، وكل هذا لم يكن في النهاية إلا مساومة لفرنسا على حساب المغرب الذي سقط تحت سيطرة الاستعمار بمجرد ذلك الاتفاق المنظم (للحماية) الفرنسية كما أريد بسطها على بلادنا ، فهل بعد هذا نثق بألمانيا خصوصاً في

عهد النازية ، عدوة الإنسانية ، والشعوب الملونة ، وغير الآرية ؟ أما بعد الحرب العالمية الثانية فأصبحت ألمانيا أكبر سند ـ بعد الولايات المتحدة الامريكية ـ لدويلة الصهاينة ضد العرب ، فأمدتها بالأموال ، والاسلحة ، والمهاجرين ، والمقطوعين المحاربين ، بل اعترفت (بالذنب) في حق اليهود على يد النازية ، فأدت عنه الثمن غالياً لتل أبيب . وفي عهد فرانكو نشطت كذلك الدعاية الفاشيستية في « راديو روما » محرضة المغاربة على تحرير وطنهم من النير الأجنبي ، وهذه دعوة حق أريد بها باطل ، فلماذا لم تبدأ إيطاليا بتحرير ليبيا وغيرها من المستعمرات ؟ بل على العكس ، لم تكف عن المطالبة بضم تونس وأقطار أخرى إلى سيطرتها الباغية .

وباختصار ، فقد كانت المنطقة الشمالية في عهد الدكتاتورية الفرانكوية مبتلاة بشر مضاعف ممثل في هذه الدكتاتورية نفسها ، وكذلك في حليفتيها النازية الفاشيستية ، وفي الحقيقة أن الحركة الوطنية المغربية لم تتأثر قط بالدعايات الأجنبية المغرضة ، ولم تغتر بوعودها الكاذبة ، ولم تنخدع لمناوراتها المكشوفة ، بل احتفظت بنقاوتها وسلامتها ، وتمسكت باستقلالها وحرية عملها ، واستمرت في كفاحها وتضحيتها ، وإذا كانت هناك أوساط تأثرت بالنفوذ الأجنبي النازي والفاشيستي فهي العناصر الاستعمارية الفرنسية وصحفها مثل (لابريس ماروكين) ، و « لوسوار ماروكين » و « الصوت الفرنسي » الصادرة في الدار البيضاء ، فكان التعاطف والتساند بين أولئك الطغاة البغاة ناشئين عما كان يجمع بينهم من تشابه في الايديولوجية الفاشيستية التي انتشرت

عدواها في الأوساط اليمينية الفرنسية ، خصوصاً في عهد الجبهة الشعبية ، وكذلك في الأوساط الاستعمارية بالمغرب .

غير أن كل ما روجته الصحافة الفرنسية من دعايات في صالح سياسة فرانكو في شمال المغرب ، وسياسة موسوليني في ليبيا ، قد ذهب أدراج الرياح ، لأن المغاربة كانوا أعلم بحقيقة الأوضاع هنا وهناك ؛ كما أن أحداً لم يستطع أن يحركهم لصالحه تحت أي تأثير دخيل ، ولا أن يلهيهم عن جهادهم في سبيل قضيتهم الوطنية المقدسة مهما كلفتهم من جهود وتضحيات ، وإذا وجد بين المغاربة في تطوان وطنجة أفراد اغتروا ، بشكل أو بآخر ، بمظاهر وأراجيف الدعايات الأجنبية لصالح دول الدكتاتورية والاستعباد ، فحاولوا جلب عطف وعون حكومات الجبروت والاستبداد المطلق (طوطاليطير) ، فقد زلّوا سياسياً - ولو عن حسن نية - وحادوا عن الطريق المثلى للوطنية المغربية الصميمة حتى وقعوا في الفخاخ ، شاعرين أو غير شاعرين ، فكان المآل الخيبة ، والفشل ، والندم ، ولات ساعة مندم ! .

وخلافاً لكل ذلك عملت الحركة الوطنية المغربية الوفية لنفسها ولقضيتها بإيمان ، وعزيمة ، وثبات لكي لا تتلطخ وتأثم بموالاة ما لأنظمة الدكتاتورية كيفما كان رهطها ، فكانت تسعى لخدمة القضية الوطنية بالاعتماد على الكفاح والتضحية ، والضغط بكل وسيلة ممكنة على الحكومات المعنية بالأمر حتى تتخلى عن سياستها الفاسدة ، وتتنازل للمغرب عن مطالبه المشروعة ، وبهذا تنصفه في حقوقه السليبة . وفيما يخص عملنا مع اسبانيا ، في

عهد الجمهورية ، كنا نستعمل نفس الوسائل ، ونستعين بالتيارات اليسارية ، وبالقوات المتحررة فيها لنيل مبتغانا في شمال المغرب الذي كانت السلطات الاستعمارية الاسبانية فيه حجر عثرة في طريقنا ، لأنها كانت تحت تأثير ونفوذ السلطات الفرنسية في الرباط وذلك نتيجة اللقاء والتنسيق اللذين كانا يتمان من حين لآخر في الحدود بين المندوب السامي الإسباني والمقيم العام الفرنسي . ولما تقدم الزحف الفاشيستي بقيادة الجنرال فرانكو ، ومساندة ألمانيا النازية ، وإيطاليا الموسولونية ، وكانت عمدة هذا الزحف القوات المغربية المكونة من المرتزقة ، واشتد الضغط على الجيوش الجمهورية التي كانت تناصرها التيارات الحرة والمنظمات اليسارية في العالم لافتة النظر في مدريد وباريس إلى الحركة الوطنية المغربية التي ظلت بريئة من كل تلوث إيديولوجي ، وتورط سياسي مع أنظمة البغي والدكتاتورية ، فأوفدت إلينا بفاس المنظمات اليسارية الفرنسية ، في عهد الجبهة الشعبية ، بعض الشخصيات التي استقبلتها في بيتي بدرب بوحاج بحضور بعض أعضاء الكتلة ، وذلك في أوغشت 1936 ، أي بعد نحو الشهر من قيام الانقلاب الفرانكوي ، وكان الوفد مؤلفاً من شخصية بارزة في الاتحاد العام للشغل بفرنسا (س . ج . ط .) ! ومن « دافيد روسي » الذي كان من خيرة وأنشط الشباب اليساري المثقف ، والذي أصبح فيما بعد من ألمع وأشهر الكتاب السياسيين والمذهبيين في فرنسا ، وقد عرض علينا الوفد حقيقة الوضع بالنسبة للجبهة الإسبانية ، وقوة الزحف الذي تحققه القوات المغربية المحاربة مع فرانكو ، وعواقب

انهزام الجمهورية بالنسبة لقضية المغرب في المستقبل ، فطلب منا الوفد أن نعمل لعرقلة وطعن حركة الانقلاب في شمال المغرب الذي يستمد منه فرانكو قوته الضاربة الزاحفة ، وطلب منا ذلك خدمة لقضية الحرية والديمقراطية بصفة عامة ، ولقضية المغرب بصفة خاصة . وبعد التأمل عبرنا للوفد عن كل استعدادنا كوطنيين يكافحون في سبيل قضية بلادهم لبذل كل ما في المستطاع لمساعدة الجمهورية الاسبانية على أساس اتفاق يضمن تحرير شمال المغرب من كل سيطرة أجنبية ، وفي مقابل هذا ننظم فيه ثورة مسلحة على النظام الفرانكوي ، فنطعنه بهذا من الخلف ، ونحرر ذلك الشطر من الوطن تحت حكم وطني أصيل ، ومن أجل هذا اشترطنا حياد الحكومة الفرنسية وسلطاتها في المغرب حتى نتمكن من تنفيذ مخطط الثورة من فاس التي نتخذها مركزاً للقيادة ، فننطلق منها نحو حدود المنطقة الجبلية الشمالية ، وعهدنا إلى حكومة مدريد ـ قبل ذلك ـ بضمان ذلك الحياد ، والسماح لنا بالتحرك من فاس ، ولم نطلب أكثر من هذا ، لا مالاً ، ولا سلاحاً حتى نكون مستقلين تماماً في ثورتنا التحريرية ، ولا نكون مدينين لأجنبي بأي جميل ، ولا نظهر للمحاورين ضعفنا الحربي ، وحاجتنا اليهم في الحركة المنشودة . وقد سلم الوفد كل ما طلبناه واشترطناه أساسياً للإقدام على العمل ، ثم اتفقنا معه على أن يسافر بعضهم إلى باريس لنقل الجواب والسعي من لدن المنظمات والأحزاب المعنية بالأمر لإقناع حكومة الجبهة الشعبية بوجهة نظرنا وبمطالبنا بصفتها الشروطية التي بدونها لا نقبل العمل المتفق عليه في فاس ، بينما

تواعدنا مع البعض الآخر ،وهو (دافيد روسي) ، للقاء في ميناء « بورفاندر » على مقربة من الحدود الفرنسية الإسبانية للتوجه جميعاً إلى اسبانيا بقصد المخابرة مباشرة مع الأوساط الرسمية والمنظمات الأساسية في حرب الدفاع عن الجمهورية. ولم يمض قليل من الوقت حتى وضعنا بفاس خطة العمل والاستعداد له في الشمال دون إشعار أحد من العناصر السياسية المغربية في تطوان تحصيناً للأسرار الخطيرة ، وحرصاً على أن تستقل حركتنا الوطنية بالعمل المطلوب ، وحتى بالحكم بعد تحرير الشمال . وتنفيذاً لذلك سافرت مصحوباً رفقة عمر إلى وهران ، ومنها اتجهنا إلى « بورفاندر » بفرنسا حيث وجدنا في انتظارنا « دافيد روسي » ، فاتفقنا على أن يدخل هو إلى برشلونة لينتظرنا بها ، وركبنا نحن الاثنين القطار ، وكانت الحدود مع فرنسا شبه مغلقة منعاً لفرار أنصار فرانكو من اسبانيا الجمهورية ، والالتحاق بصفوفه أو اللجوء إلى الخارج في انتظار مصير الحرب الداخلية ، ولم نتمكن من عبور الحدود ، خصوصاً وأننا كنا في نظر شرطة الحراسة مغاربة مشبوهين ، بسبب وجود قوات مغربية في جانب فرانكو ، وبعد ساعات من المخابرة والمحاورة استطعنا أن نحمل المسؤولين السياسيين على الاتصال بجهات معينة في برشلونة كانت على علم من مجيئنا ، فأصدرت الأوامر بنقلنا في سيارة خاصة ومرافقتنا حتى نصل بسلام إلى عاصمة كاطالونيا حيث لقينا كل ترحاب وحفاوة ، وأنزلنا بفندق كونتيننتال مع قائد أكبر منظمة يسارية في إسبانيا هي الاتحاد الفوضوي الاسباني (ف . أ . ي) الذي كان مع الاتحاد الوطني للشغل

(س . ن . ط) صاحب السيطرة الشعبية في رقعة الجمهورية ، ثم اتخذنا مقر عملنا في جناح من قصر فخم لأحد كبار الأريستوقراطيين الفارين ، وكان الجناح الآخر مقراً لمصالح الرقابة تحت إدارة صديقنا (أرخيلا) الابن الذي كان أبوه عضواً في لجنة رعاية مجلة « مغرب » ، ووضعت رهن إشارتنا سيارة بسائقها تابعة لوزارة الحربية .

وقد أجرينا محادثات مع بعض وزراء مدريد كوزير الحربية (لاركوكباليرو) ، ووزير الخارجية الفارس « ديل فايو » ، ووزير المالية «اندلاسيوبرييتو» الذين قدموا إلى برشلونة لهذا الغرض حيث امتنعنا من التوجه جواً إلى مدريد حتى لا نتعرض لخطر هناك ، كما تحادثنا مع ممثلي جميع الأحزاب والمنظمات اليسارية ، فعرضنا عليهم جميعاً مطالبنا ، فقبلوها برمتها ، والتزموا بها ، وقد حررنا بها وثيقة ذات فصول ، ثم عقد اجتماع مشترك بإدارة الحربية في برشلونة حضره (1) جميع أولئك الممثلين للإمضاء على هذه الوثيقة التي وقعتها كما وقعها عمر نيابة عن كتلة العمل الوطني بفاس ، وفيها الاعتراف باستقلال المنطقة الشمالية ، وممارسة السيادة والحكم فيها بواسطة هذه الكتلة نفسها دون سواها ، ثم أخذت صور لجلسة التوقيع ، وتبودلت النسخ الموقعة من الوثيقة بين الأطراف الحاضرة بممثليها ذوي الصلاحية والمسؤولية .

ولما حصلنا على وثيقة الاستقلال بقي على حكومة الجمهورية أن تتخابر مع فرنسا في عهد حكومة الجبهة الشعبية لضمان حيادها

التام أثناء قيامنا بالعمل الثوري في شمال المغرب إنطلاقاً من فاس كمركز قيادي ، مع التزامنا بعدم إحداث أي تشويش أو إخلال بالأمن والنظام بين فاس والشمال ، ثم شرعنا في إعداد العمل ، فطلبنا من الحكومة الإسبانية أن تزودنا بالخرائط الحربية للمنطقة ، وأن تعين ضابطاً جمهورياً خبيراً في الشؤون المغربية ليكون بجانبنا كصلة الوصل بيننا وبين الجهات المعنية بالأمر في إسبانيا . وفعلاً قدمت لنا الخرائط التي لا زلت أحتفظ بها إلى اليوم ، كما تعين ضابط برتبة كمندان يعرف المغرب معرفة جيدة ، ويتكلم بالعربية والريفية ، وبعد هذا سافرنا جواً إلى جنيف للاتصال بالأمير شكيب أرسلان الذي كان على علم بمهمتنا والذي أحطناه بما تجدد في شأنها ، فاتفقنا معه على خطة التأييد في العالم الإسلامي لصالح الثورة المقبلة ، وعرجنا على باريس لجس نبض المسؤولين فيها ، ثم عدنا إلى برشلونة جواً من تولوز لنواصل العمل ، وكنا نراسل رفقاءنا في فاس بوسيلة سرية ، وكانت الاستشارة بيننا هي أن نبدأ رسائلنا المتبادلة هكذا : « الحمد لله وحده » إن كانت خالية من الأسرار ، أو : « الحمد لله » إن كانت تتضمن أسراراً مكتوبة بمادة سرية خاصة بنا تظل خفية بلا لون حتى تخضع لتأثير مادة « تتعاطف » معها ، فتظهر الكتابة وكأنها كتبت بحبر ، ولم نستعمل المواد المعهودة كحبر سري ، بل كانت لنا مادة غير معروفة إلا عند ثوار الفييتنام إذ ذاك ، وهي مادة غذائية لا يخلو منها بيت ولا بقالة في الدنيا ، وقد عثرت عليها في كتاب فرنسي يتحدث عن حركة تحرير الفييتنام كانت تستعملها في كتابة أسرارها ، وكانت الرسائل مسلسلة الترقيم حتى نتأكد من عدم تعرضها لسوء في الطريق ،

وكنا نصنع المادة السائلة حينما نعتزم تحرير المراسلات ، كما كنا نستعمل الأقلام القصبية التقليدية التي كانت مستعملة عندنا قديماً ، وتحصيناً لسرية الرسائل تم اتفاق قبل سفرنا من فاس مع بعض أصدقائنا الاشتراكيين الفرنسيين الموظفين في البريد على أخذ رسائلنا الصادرة والواردة وذلك لوضع الأولى مباشرة في كيس الإرسال ، وتسليم الثانية لأصحابها يداً بيد حتى لا تتعرض لرقابة أو تأخير ، وفعلاً نفذت الخطة المرسومة على أكمل صورة من البداية إلى النهاية ، وكان أولئك الاشتراكيون من أكبر أنصارنا، كما كانوا مطلعين على أن مهمتنا في إسبانيا في صالح الحكم الجمهوري بها ، مما زادهم إخلاصاً ووفاءً هم وزوجاتهم الموظفات في البريد ، ويسمى أحدهم « مالدونادو » .

وهكذا تم كل شيء طبق المرام ، فبقينا ننتظر قبول شرط الحياد الفرنسي للبدء في العمل ، وطال الانتظار إلى أن فوجئنا بزيارة وزير المالية (بريطو) ، أحد أقطاب الحزب الاشتراكي ، فأبلغنا رفض الحكومة الفرنسية ، تحت ضغط الأوساط العسكرية ، والاستعمارية ، والرأسمالية ، قبول أي حياد أو السماح لنا بأي نشاط ثوري في المنطقة المشمولة بحمايتها . وأمام فشل مساعي الحكومة الجمهورية الإسبانية عرض علينا الوزير ورقة بيضاء ممضاة منه لنسجل فيها مبلغ المال الذي نريده لصالح الثورة ، والذي يملك كل الصلاحية لتسليمه إلينا ، فوراً ، وهو كل ما كان في مستطاع الحكومة الإسبانية ، فرفضنا معلنين أننا لسنا طلاب مال ، بل طلاب حقوق وطنية مشروعة للمغرب ، وللشعب المغربي ، وأن مجيئنا لإسبانيا كان بطلب ممن كان يعنيهم الأمر في

باريس ومدريد ، وأننا كوفد الحركة الوطنية المغربية لا نملك إلا أن نعمل للظفر بالحقوق المنشودة لا بالأموال التي لا تحق حقاً ولا تبطل باطلاً ، وغادرنا برشلونة جواً إلى تولوز بعدما تأكدنا من موقف الحكومة اليسارية الفرنسية التي لم تلبث أن عينت مقيماً عاماً عسكرياً على سبيل الحذر والاحتياط ضدنا ، وهو الجنرال (نوكيس) ، وذلك في 16 شتنبر 1936 ، حتى يأخذ الأمور بحزم ، ويقبض على الزمام بشدة وصرامة إن حدث في المغرب ما يدعو إلى هذا . وقد قمنا بالاحتجاج لدى الحكومة الفرنسية على ذلك التعيين الذي دل على انقياد الحكومة للحيلولة دون حركتنا الثورية المرسومة لصالح قضية الديمقراطية في إسبانيا خاصة ، وفي أوروبا الغربية عامة ، وكذلك لصالح قضية تحرير شمال المغرب من سيطرة الدكتاتورية والاحتلال . وقد كان موقف الحكومة الشعبية الفرنسية موقف خزي وعار ، وغدر وخيانة نتيجة خذلانها للنظام الجمهوري في إسبانيا، ولقضية الحرية والديمقراطية بصفة عامة ، فأثار ذلك الموقف جميع الأوساط المناوئة للدكتاتورية لا في فرنسا وإسبانيا فحسب ، بل في العالم أجمع ، مما سجله التاريخ على الجبهة الشعبية الفرنسية وحكومتها برئاسة (ليون بلوم) ، زعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي ، الذي خيب كل الآمال ، وحطم كل المساعي المبذولة من سائر القوات والتيارات اليسارية في المعمور لإنقاذ الحكم الجمهوري في إسبانيا من الانهيار تحت ثقل التفوق الحربي ، والتواطؤ الديكتاتوري الإسباني الألماني ، الإيطالي .

وبذلك انهار النظام الجمهوري الإسباني ، وفوتت علينا فرصة

للتحرير قلما يجود بها الزمان .

وتتمة للحديث أذكر قصة تعرضت بسببها إلى خطر الموت وأنا في طريقي صحبة عمر من تولوز إلى فاس ، فقد امتطينا الطائرة مارين بأليكانط في شاطىء إسبانيا ، فلما توقفت الطائرة بأليكانط هبط منها جميع الركاب للاستراحة ، وفوراً دخل إليها إسباني من عصابة مكلفة بالحراسة والتفتيش ، ولما نزل اتجه نحو رجال هذه العصابة ، وكنت واقفاً أتحدث مع عمر وعلى مقربة منا سيدة أوروبية، ثم بعد حين قصدتني العصابة التي أحاط بي رجالها ، فقال لي أحدهم بالإسبانية : هات جوازك ، فناولته إياه ، ولما علم منه أني مغربي خاطبني بقوله : أنت جاسوس تعمل لحساب فرانكو ، وأنك ذاهب لإثارة القبائل « كابيلاس » ضد الحكومة الإسبانية ، فأجبته بأن هذا غير صحيح ، ونبهته إلى أن جوازي صادر عن السلطة الفرنسية فأنا مغربي من فاس ، ولا علاقة لي بقبائل المنطقة الشمالية ، وكانت السيدة المذكورة هي التي تولت الترجمة بيننا لأنها كانت من العصابة ومهمتها بالمطار التجسس على المسافرين باستراق السمع لأحاديثهم بعد توقف الطائرات الآتية من فرنسا ، وحينما شعرت بالخطر أشرت على عمر بالابتعاد حتى لا يتورط معي في المأزق ، ثم أيقنت أن العصابة تابعة للمنظمة الفوضوية الإسبانية المكلفة في تراب الجمهورية بتصفية جميع من تشتبه فيهم كأنصار الديكتاتورية ، وكنت على أتم علم من أعمال التصفية التي كانت تقوم بها تلك المنظمة وذلك بعد إقامتي في برشلونة واتصالي فيها برئيسها الذي أعطاني كما أعطى عمر فور وصولنا وثيقة بامضائه كتوصية ندلي بها كلما تعرضنا في

المدينة لأي تفتيش ، وفعلاً أخرجت وثيقتي للعصابة التي ازدادت اشتباهاً فيَّ بمجرد الاطلاع عليها. ولما أدركت حرج الموقف ، وخشيت أكثر على نفسي من خطر العصابة ألححت عليها في الاتصال هاتفياً برئيس المنظمة في برشلونة ، وظهر على العصابة أول الأمر التردد وعدم الاقتناع بما طلبته منها وكأنها لم تكن في حاجة إلى التثبت قبل الإقدام على تصفيتي ، وفي هذه الآونة الحرجة جداً شعرت بشبح الموت ماثلاً أمامي ، فأوضحت أني كنت في مهمة لصالح الجمهورية فسأل : وما هي هذه المهمة ؟ فقلت له : إنها تعني كبار المسؤولين في إسبانيا ، وآخر الأمر استطعت أن أزحزح العصابة عن موقفها بما أظهرته من ثبات ، وشجاعة ، وإلحاح في حملها على الاتصال للتأكد من صحة الوثيقة ، فذهب أحد أفرادها ، وطال الانتظار نحو العشرين دقيقة ، وكان أجلي معلقاً أثناءه بخيط رقيق ، وتساءلت وأنا مطوق بالعصابة عن مصيري هل سيكون حياة أو فناء ، ولما أبصرت الرجل قادماً ازداد تساؤلي مع كل خطوة كان يخطوها في اتجاه مكان العصابة المتربصة لكلمة الفصل ، وبمجرد وصوله صافحني وهو يبتسم ويعتذر عما جرى ، وفعل مثله أفراد العصابة الذين حاولوا أن يفسروا لي أنهم لم يكونوا سيئي النية معي ، وإنما مهمتهم اقتضت ذلك ، وهو ما اعتادوه مع المسافرين ، ولم أشأ أن أطيل الحديث معهم بعد أن انتهت المحنة بسلام ، وردوا لي الجواز والوثيقة ، وأذن للطائرة بالإقلاع بعد أن توقفت أكثر من المعتاد. ولما صعدت في الفضاء لعنت أليكانط ، وعصابتها ، وكل ما جرى لي فيها مما كاد أن يودي حياتي لمجرد اشتباه عصابة من الفوضويين القتلة السفاكين.

وسبب هذا الاشتباه الصحف الفرنسية الصباحية التي حملتها معي من تولوز وأكثرها يمينية ، فلما أطلع عليها مفتش العصابة في مقعدي بالطائرة خطر له أن يبحث عن هويتي ، وحينما علم أني مغربي اشتبه فيَّ ظناً منه أن كل مغربي من أنصار فرانكو ، وأني بهذه الصفة متوجه إلى المغرب لتحريض القبائل ضد الجمهورية ، وعبثاً حاولت إقناعه بأني لست من الشمال بدليل جوازي الصادر بفاس لا بتطوان أو غيرها من مدن المنطقة ، ولولا الوثيقة الإسبانية ، والتأكد من صحتها لذهبت ضحية تلك العصابة المتخصصة في الإجرام والتصفية لسبب أو لغير سبب .

ولما توقفت بوهران استقبلنا بعض الشرطيين الفرنسيين بلطف ومجاملة ، وربما علموا من ربابنة الطائرة أو بعض المسافرين ما جرى بأليكانط ، فأرادوا أن يظهروا لنا عكس هذا ، ولم نستبعد أننا كنا مراقبين أثناء تنقلاتنا خلال الرحلة . وفي فاس نزلت الطائرة بظهر المهراز المطار الوحيد إذ ذاك فيها وكانت تغلب عليه الصفة العسكرية ، وقد اعتبرت ما وقع لي من (أخطار الحرفة) ، وهي سياسة الكفاح التي تتعرض فيها الحياة للمغامرات ، والبلايا ، والمحن ، مما يجعلها حياة امتحان ، وفي الامتحان يعز المرء أو يهان ، كما قيل .

الحركة الوطنية وحكومة الجبهة الشعبية

في 3 أوغشت 1936 وجهت الحركة الوطنية مذكرة برقية إلى كل من رئيس الوزارة ، « ودوطيسان » برئاسة الحكومة ، ووزير الشؤون الخارجية ، و«فيينو» ، نائب الوزير في الشؤون التونسية والمغربية ، ووزير المستعمرات ، والكاتب العام للحزب الاشتراكي الحاكم ، ورئيسي لجنتي الشؤون الخارجية بمجلسي النواب والشيوخ ، « ومارسيل كاشان » ، زعيم الحزب الشيوعي المشارك في الحكم ، « وجان كامبانكي » ، زعيم النواب الراديكاليين .

وقد وزعت المذكرة كمنشور كتب بالخط في صفحة واحدة من ورق ، « ستانسيل » ، وأخرج على الآلة الناسخة ، وهذا نص الوثيقة :

الحمد لله وحده

أيها الأخ الكريم ـ السلام عليك

هذا نص المذكرة التي رفعتها كتلتنا بطريق البرق، يوم 3 أوغشت 1936، لكل من أصحاب السعادة رئيس الوزراة الفرنسية ، والمسيو (دوطسان) برئاسة الوزارة ، ووزير الأمور

الخارجية ، والمسيو (فينو) بهذه الوزارة ، ووزير الفلاحة ، ووزير المستعمرات ، والكاتب العام للحزب الاشتراكي ، ورئيس مجلس النواب ، ورئيسي لجنتي الأمور الخارجية بمجلسي الشيوخ والنواب ، والمسيو (كاشان) ، زعيم الحزب الشيوعي ، والمسيو (كمبانكي) ، زعيم النواب الراديكاليين :

(إن كتلة العمل الوطني التي ما برحت تعلق آمالها على حكومة الجبهة الشعبية ترى من حقها أن تلاحظ ، بعد مرور شهرين على تولي هذه الحكومة زمام الأمر بفرنسا ، أن حالة الأمة المغربية لم يدخل عليها تحسن حقيقي ، وإنا لنعلم أنها ليست المسؤولة عن إهمال شعبنا ، بل التبعة كلها تقع على سياسة الإقامة العامة ، لأن الشعوب التي تنسب إلى (حماية) فرنسا أو التي تحت انتدابها توصلت كلها إلى تحقيق قسط مهم من مطالبها ـ ما عدا المغرب ـ فقد كادت تنتهي المفاوضات بالاتفاق بين فرنسا ، وسوريا ، كما أن الدستور اللبناني قد استؤنف العمل به ، وفتحت المفاوضات بين لبنان وفرنسا في شأن اتفاق نهائي ، وحصل التونسيون بمناسبة 14 يـليـه الفارط على حريات الصحافة والاجتماع ، وعلى تطبيق القوانين الاجتماعية التي تقررت أخيراً بفرنسا ، أما المغرب فإنا لا نراه حصل من طول انتظاره إلا على الخيبة ، حيث إن التدابير التي اتخذتها الإقامة لا يمكن أن يكون لها أثر ، بل نرى فيها خطراً على مصير البلاد ، ومن تلك التدابير تأسيس هيئات أهمها اللجنة الدائمة للدفاع الاقتصادي ، وأن إنشاء هذه اللجنة ، وتركيبها ، وتوظيفها مخالف كل ذلك لمبدأ (الحماية) ، ولا يمكن للمغاربة أن يروا في أعضائها الأهلية للدفاع عن مصالحهم ، ثم إن من

جملة القرارات الجائزة إعطاء 46 مـليوناً للمعمرين لكي يؤدوا ما عليهم من الديون ، ويأخذوا تعويضاً عن الخمور البائرة عندهم ، وكذلك تأجيل الديون التي على المعمرين المفلسين ـ كل هذا والفلاحة المغاربة الذين يعدّون بالملايين لم يصيبوا إلا الإهمال الكلي ، والصناع المعوزين لم ينالوا إلا خمسين ألف فرنك . أما الظهائر التي استصدرتها الإقامة في شأن العملة كحصر مدة العمل اليومي في 8 ساعات، وكجعل أجرة العامل لا تقل عن 4 فرنكات لليوم ، فإنها وإن كانت غير كافية ـ لا تطبق ، وإنما المقصود منها نشر الدعاية ، فالمغربي ما يزال محروماً من حرية الصحافة ، وحرية النقابة ، ولا يمكنه أن يتوصل إلى رخصة لإصدار جريدة عربية رغم العراقيل الشديدة المجددة في سبيلها كالحصول على إذن من الإدارة قبل إصدار الجريدة ، والحق الذي للإدارة في سلب هذا الإذن بدون محاكمة عدلية ، واختصاص المحاكم العسكرية بالنظر في شؤون الصحافة العربية ، وبعد هذا البيان نؤمل من حكومة الجبهة الشعبية أن تتخذ من أجل ذلك التدابير الناجعة ، وأن تنظر في إصلاحات أساسية تدخلها على حالتنا حتى تتحقق فيها آمالنا ، وتبرر (رسالة) فرنسا بالمغرب ، وإنا لنطالب باستعجال للجائعين بالخبز ، وللطبقات العاملة بالشغل وبتطبيق القوانين الاجتماعيـة الفرنسيـة ، ولعموم الشعب بـالمدارس ، وبحرية الصحافة ، وحرية الاجتماع) .

وأثناء إقامتنا بباريس وقفنا على الحملات التي شنتها الأوساط اليسارية على موقف حكومة الجبهة الشعبية الخليطة من عناصر غير متجانسة كالراديكاليين أنصار الاستعمار ، كما قمنا بمواصلة العمل

في محاولة مع الحكومة الفرنسية التي وجهنا إليها ، في 19 أكتوبر 1936، طلباً لمقابلة « فيينو » ، كاتب الدولة في الشؤون المغربية والتونسية بقصد مذاكرته في المطالب المغربية المستعجلة ، وقد اقترحنا تكوين لجنة من ممثلي الحركة الوطنية والإدارة لدراسة وسائل ومراحل تطبيق برنامج الإصلاحات المغربية ، وكذلك ما قد تبديه الحكومة الفرنسية من ملاحظات واقتراحات مضادة ، كما طالبنا بمنح جميع الحريات الديمقراطية بدون قيد ولا شرط ، وفي أقرب أجل ممكن ، وذلك بإلغاء القوانين والتدابير المعاكسة المقيدة لها ، وباصدار مراسيم تكفل جميع الضمانات الضرورية ، وتضمن طلب المقابلة المقارنة بين ما سمح به في عهد الدكتاتورية العسكرية وفي زمن الحرب لسكان الشمال من حريات الصحافة، والتعليم، والاجتماع في حين أن مثل هذه الحريات كانت محرمة في المنطقة السلطانية. وقد استاء (فيينو) من هذه المقارنة، كما اغتاظ من لهجة الصراحة المخاطب بها ، فرفض استقبالنا خلافاً لموقفه مني 7 يوليوز حيث استقبلني رسمياً ، فقدمت إليه ملف القضية المغربية ، ووعدني بدراسته بكل الاهتمام فور انتهائه من تسوية المشكل السوري ، وكان ذلك الموقف مغايراً للموقف المتخذ من القضية التونسية التي قام (فيينو) أثناء سفره باستطلاع في شأنها ، واتخذ لصالحها تدابير مهمة أدخلت تحسناً ملموساً على الوضعية. أما المغرب فظهرت فيه السياسة الفرنسية بالشدة والصلابة ، لأن إرادة الاستعمار كانت أقوى من سواها في فرنسا ، ولأن السلطات كانت تحسب لنا ألف حساب ، فلم تسمح لنا بما سمحت به للتونسيين ، بل إن الحركة الوطنية المغربية شهدت حملات عنيفة

ضدها في الأوساط الفرنسية ، حتى اليسارية منها ، فأخذت تلصق بها اتهامات ملفقة لتبرير عدم تغيير السياسة وفق مطالبها . ومما اتهمت به باطلاً من الخصوم والمغرضين أنها حركة عنصرية قومية ، وأنها عدائية للأجنبي ، ومتعصبة دينياً ، وبورجوازية ، ومحصورة في نطاق ضيق هو نطاق المثقفين ، ولهذا فهي حركة تقهقرية ، وطائفية ، وغير جماهيرية بحيث لا تملك الصلاحية للتحدث باسم الشعب حيث إنها لا تمثله في زعمهم الباطل ومنطقهم المغشوش ، ولم نقف مكتوفي الأيدي أمام تلك الحملات المسعورة التي غذتها أغراض وترهات لمحاولة تبرير موقف الجمود والتنطع الذي وقفته السياسة الفرنسية ، وقد انساقت الأوساط اليسارية في غالبيتها مع ميول ومكايد مدبري تلك الحملات دون أن تدرك أنها كانت مؤامرة لإحباط سياسة الانفتاح والإنفراج التي كنا نعمل لحمل حكومة الجبهة الشعبية على سلوكها في المغرب مثلما فعلت في سوريا ، ولبنان ، وتونس . ومما واجهنا به تلك الحملات اصدار « بيان حقيقة» كتبته باسم « كتلة العمل الوطني » ، ونشر على أوسع نطاق في فرنسا بتاريخ 25 أكتوبر 1936، وخلاصته: «خلافاً لما تدعيه بعض الحملات الموجهة ضد كتلة العمل الوطني نذكر بأن هذه الأخيرة هي الناطقة باسم الحركة الوطنية المغربية ، وأنها هي المنظمة السياسية الوحيدة التي توجد لخدمة الشعب المغربي ، وأنها الترجمان والمحامي عن مطالب جميع الطبقات الاجتماعية التي يتكون منها هذا الشعب ، فهي بتكوينها ، ومذهبها ، وبرنامجها ، وكفاحها ، تحمل صفة شعبية صميمة .

(إن كتلة العمل الوطني ، بصفتها باللغة الفرنسية ـ مجلة « مغرب » في باريس ، و « عمل الشعب » في فاس ، وبكفاحها اليومي ، وبمساعيها لدى السلطات العامة ، كانت دائماً تعبر وتدافع بكل إخلاص وحزم على المصالح المادية والمعنوية للشعب المغربي ، الأمر الذي أكسبها الثقة المطلقة ، والسند الوطيد لدى هذا الشعب الذي تضاعفت آلامه مع تفاقم الاستعمار) .

(ولما منعت صحافتها بكيفية تعسفية ، في مـايو 1934 ، أقدمت الكتلة على وضع برنامج الاصلاحات مفندة به الافتراءات والاغتيابات البهتانية التي كان يوجهها إليها أولئك الذين عابوا عليها أنه كان يعوزها برنامج محدد ، وأنها لا تهتم بسائر الطبقات الكادحة في البلاد ، وقد قدم برنامج الإصلاحات المغربية في فاتح ديسمبر 1934 إلـى الحكومتين المغربية والفرنسية ، وهو ذو صفة اجتماعية لا تقبل الجدال والاعتراض ، وقد أصبح نقطة الانطلاق لعمل منهجي حازم في سبيل الإنجاز المرحلي للمطالب الوطنية المغربية ، وقد انطلقت مئات العرائض والبرقيات ـ وهي الوسيلة الوحيدة التي كانت ميسورة للمغاربة للتعبير عن مشاعرهم وآرائهم ـ فأعلنت في فترات متوالية للمسؤولين في المغرب وفرنسا تأييد الحركة المطلبية لكتلة العمل الوطني ، ومواصلة لعملها بكل مثابرة وثقة أتيحت مراراً للكتلة فرصة الاتصال في الربـاط وباريس بالمراجع العليا المختصة لاطلاعها على الإصلاحات أو للالحاح عليها في الاهتمام بها بصفتها تتطلبها الوضعية التي لا تزداد إلا وطأة لا تطيقها الجماهير الكادحة في المغرب ، وقد قدمت وثائق عديدة في هذا الموضوع إلى الحكومات المتعاقبة من بينها حكومة

الجبهة الشعبية ، كما عرضت على اللجان البرلمانية الكبرى ذات الاختصاص ، وروجت أهم تلك الوثائق بطرق النشر والتوزيع في المغرب وفرنسا ، وتحتوي سجلات بعض الأقسام الوزارية والهيئات المختصة في البرلمان على جميع وثائق الكتلة ، فليس الأمر يتعلق (باختراعات وهمية) ، ولا نستطيع ، بأسف ، ذكر هذه الوثائق لكثرتها ، غير أننا نريد ـ على سبيل الإشارة ، وقياماً ، بموضوعية ، بإرشاد ذوي النيات الحسنة ، والسرائر الطيبة الذين يهمونا وحدهم ـ أن نضع تحت أنظارهم الفقرات الأساسية من بعض تلك الوثائق ، وبهذا نبرهن لهم على أن الكتلة ليست ـ كما يزعم بعضهم الذين يغتابونها بنية مبيتة ومغرضة ـ (حزب مثقفين) ، بل إنها تقوم في غالبيتها الكبرى على جميع الطبقات الكادحة المغربية من فلاحين ، وصناع ، وعملة ، وغيرهم الذين تعبر عن رغائبهم ، وتدافع عن مصالحهم) ، وبعد إثبات تلك الفقرات في « بيان الحقيقة » قلنا : « من يستطيع أن يتجرأ ، بعد هذه البراهين ، على اتهام الكتلة باطلاً بأنها لا تخدم قضية جميع الطبقات الاجتماعية المغربية ؟ أما المطالب المستعجلة فقد اختصرت من برنامج الإصلاحات لتقدم إلى المؤتمر الاشتراكي ، وإلى وزارة الخارجية في يوليوز 1936، وهذه المطالب تعرض مشاكل تهم سائر عناصر الشعب المغربي المتحدة في آلامها ، والمتضامنة في مطامحها . وإذا كانت الكتلة تلح بشدة خاصة في نيل جميع الحريات الديمقراطية ، كحرية التعليم ، وحرية النقابة ، فتعتبر هذا من قبيل التدابير الرمزية ريثما تطبق الإصلاحات الأخرى التي تتطلب الوقت والمال ، ثم ختم « بيان

الحقيقة » بذكر بعض المطالب الأكثر استعجالاً ، والمقتبسة من لائحة المطالب العاجلة التي وزعتها في المؤتمر الاشتراكي ، وقدمتها كذلك رسمياً إلى وزارة الخارجية في 7 يوليوز 1936 أثناء مقابلتي (لفيينو) في مكتبه « بالكي دورسي » .

وكل هذا وغيره مما عملته الحركة الوطنية لزحزحة الحكومة الفرنسية عن موقفها من المغرب باء في النهاية بالفشل ، فكان المغرب سيء الحظ معها ، لأنها كانت متمسكة بسياسة الاستعمار فيه ، وكانت خائفة عليها من نتائج وعواقب كل تساهل مع المغاربة ، وتنازل لهم ولو عن بعض الحقوق والحريات ، وأمام هذا ازدادت الحركة الوطنية إيماناً واقتناعاً بأن الحق يؤخذ ولا يعطى ، وأن مواصلة الكفاح هي الوسيلة لنيل المطالب المشروعة ، والظفر بالأماني الغالية للشعب المغربي .

الكتلة الوطنية تخاطب الجنرال نوكيس

بعد تعيينه في الرباط أرادت الكتلة أن تعرض عليه ملف القضية المغربية ليكون منه على بينة وبصيرة ، وهذا ما تتحدث عنه المراسلة الواردة في المنشور الذي كتب بالخط على ورق « ستانسيل » ،

الحمد لله وحده

حضرة الأخ المحترم. سلام عليك

بعدما عين المقيم الجديد للمغرب بيومين وجهت إليه كتلتنا دفتر المطالب المغربية ومعه جميع الوثائق التي رفعت بعده للحكومتين المغربية والفرنسية ، وكان ذلك مصحوباً بهذه الرسالة :

من الرباط في 17 شتنبر 1936

سعادة المقيم العام للجمهورية الفرنسية بالمغرب

تتشرف كتلة العمل الوطني بأن تلتمس منكم باحترام قبول تهنئتها الصادقة على ما خولتكم إياه حكومة الجمهورية من الثقة حيث رشحتكم لهذا المنصب العالي ، منصب المقيم العام بالمغرب، وأنه ليسرنا أن نرى دواليب إدارة (الحماية) بين يدي

رجل حريص على إنشاء روابط الصداقة بين فرنسا والمغرب ، ونعتقد فيه أنه سوف لا يلبث أن يحارب البؤس الذي يحيق بالشعب المغربي من الناحيتين الأدبية والمادية ، لهذا فإننا نقدم لكم بقصد الدرس الوثائق التي رفعناها للحكومة المغربية ولحكومة الجمهورية في مناسبات مختلفة ، ومن أهم تلك الوثائق مطالب واقتراحات لا شك عندنا في أنكم ستعيرونها الاهتمام الذي تستحقه ، وستعملون على تطبيقها كما تقتضيه الحالة .

وإنا لننتظر مقابلتكم للترحيب بكم مشافهة ، كما ننتظر المشاركة في العمل مع دوائركم في جو تسود عليه الثقة المتبادلة من أجل تحقيق المطالب المغربية تحقيقاً تدريجياً .

(كتلة العمل الوطني)

فأجابنا المقيم العام من باريز بتاريخ 2 أكتوبر بهذا الكتاب :

سيدي ـ لقد حسن لديكم عندما رفعتم إليّ في رسالتكم المؤرخة بـ 17 شتنبر تهاني هيأتكم أن تؤكدوا لي بأن كتلة العمل الوطني مسرورة بحسن اختيار الحكومة الجمهورية حيث عينتني مقيماً عاماً بالمغرب ، فلقد وقعت مني تهنئتكم موقع الارتياح ، واستحسنت ما تعبر عنه من ثقة ، وأنا من جهتي لا يسعني إلا أن أؤكد لكم بأني سأطلع باهتمام على رغائبكم ، وسأعطيها كل ما تقتضيه من عناية ، وفي كل الظروف سأبذل جهدي لأدرس بعطف ما يمكن أن يطبق بصفة عملية من اقتراحاتكم مع اعتبار ما يتطلبه التطور العام لكافة البلاد ، وأنتم تعلمون أنني مرتبط ارتباطاً وثيقاً ، منذ ما يقرب من ربع قرن ،

بالمجهودات التي تبذلها فرنسا بالمملكة الشريفة لحمايتها مادياً وأدبياً .

والمرجو منكم ، يا سيدي ، أن تتقبلوا دلائل عواطفي الممتازة .

(امضاء) نوكيس

وتجدر الإشارة إلى أن تعيين نوكيس كان القصد الأساسي منه جعل أمر الوجود الفرنسي بالمغرب في قبضة عسكري خبير ، وذلك بعد أن اطلعت حكومة باريس على ما كانت اعتزمته الحركة الوطنية من إثارة الشمال ضد انقلاب فرانكو، فقد خشيت الأوساط الاستعمارية ، والحكومية ، والعسكرية ، والرأسمالية في فرنسا والمغرب من إقدامنا على ذلك ، فأرادت أن تحتاط للتطورات المحتملة غير المرغوب فيها بأن عهدت بمقاليد الحكم في الرباط إلى مقيم عام عسكري يثق فيه الجيش وأصحاب المصالح من الفرنسيين ، وبما أن تلك كانت هي مهمته فلم ننتظر منه أن يفعل ما وعد به في جوابه ، خصوصاً وأن الظروف كانت غير مساعدة على تغيير الوضع والسياسة بشكل مُرْضٍ ، ومع هذا حاولنا مع نوكيس لنكون من أمره على بينة وبصيرة ، ولم يطل به الأمر حتى سلك سياسة الشدة والقمع بغية تحطيم الحركة الوطنية مما سنتحدث عنه في موطنه من هذا الكتاب .

الحركة الوطنية تقرر العمل المباشر

بذلت الحركة الوطنية من الجهود الجبارة في الداخل والخارج ، ومن أنواع التضحية بالنفس والمال وذلك طيلة ست سنوات ، ما سجله لها التاريخ بفخر واعتزاز في خدمة الواجب الوطني .

وإذا كانت مسيرتها النضالية قد حققت مكتسبات هائلة على الصعيد المغربي ، وذلك ببعث روح النهضة والوثوب ، وإيقاظ العزائم ، واستنهاض الهمم ، وبث الوعي ، وتوحيد الصف ، وتوجيه العمل ، والصدع بالحق ، والجهر بالصالح الوطني ، فإنها ، بكل أسف ، لم تستطع أن تحقق الأهداف بسبب ما تمسكت به سلطات الاستعمار في سياستها من تعصب ، وتصلب ، وتنطع معتمدة في كل هذا على حكم الجبروت ، والقوة الغاشمة ، وسياسة القمع لتثبيت السيطرة المطلقة ، وفرض الاستعباد ، وحتى لما طلعت الأحزاب اليسارية إلى الحكم ، باسم الجبهة الشعبية ، وشاركت فيه أحزاب وشخصيات كانت تتعاطف وتتعاون معنا في رفع صوت المطالبة بالحقوق والحريات المشروعة ، وبذل المساعي لدى المسؤولين لنيل المطالب العاجلة ، والظفر بالإصلاحات الضرورية كمرحلة أولى نحو

الأهداف الكبرى ، لم يكن للمغرب مثل ما كان لتونس والجزائر ـ فضلاً عن سوريا ولبنان ـ من حظ وسعد، بل عومل بما هو أشد قساوة وحرماناً ، وأمعن في التسلط والعسف .

ويرجع هذا إلى طبيعة السياسة الاستعمارية كما كانت مفروضة على المغرب ، وشذوذ الحكم العسكري الذي كان سائداً في معظم البلاد ، جبالها وسهولها ، وإرادة الهيمنة التي كانت للرأسمالية الطاغية المستولية على ثروات وخيرات الأرض المغربية ، وتمسك النظام الأجنبي القائم بكل ما قدر عليه من صرامة في معاملة المغاربة ، وعرقلة تطورهم ، ومنع تحررهم بكل ما كان يملك من وسائل .

وبالاضافة إلى ذلك كانت ثورة فرانكو ، انطلاقاً من شمال المغرب ، وكان تدخل ألمانيا النازية ، وإيطاليا الفاشيستية ـ عدوتي فرنسا اللدودتين ـ في الحرب الداخلية الإسبانية ضد النظام الجمهوري ، وبرز النفوذ النازي في شمال المغرب حيث أرسلت بواخر حربية ألمانية إلى ميناء سبتة ، كما نزلت في هذه المدينة أفواج من الفنيين والجواسيس الألمانيين الذين أخذوا ينشطون في مختلف المجالات ، ويجوبون الأرض المغربية ، فامتدت يد المانيا الى معادن النحاس وغيره ، وظفرت من فرانكو بتنازلات ، ووعود الاستغلال والاتجار في المنطقة الشمالية ، ونشطت الدعايات في راديو اشبيلية ، وتطوان ، وروما ، وبرلين لتحريض المغاربة على الفرنسيين ، وأغرقت السلطات الدكتاتورية الثالوثية البلاد المغربية بالمطبوعات والنشرات الدعائية لصالحها والفاضحة

لفرنسا وسياستها في الشمال الأفريقي عامة ، وكل هذا زادها تصلباً في موقفها منا ، وصرفها عن كل سياسة موسومة بالتساهل والتنازل حتى لا ترمى بالضعف والعجز من المغاربة والأجانب على السواء .

ومما زاد الأمر تفاحشاً ، والوضع تعقيداً أن الأوساط الاستعمارية في المغرب هبت لنصرة حركة التمرد في إسبانيا ، فكانت الصحف الفرنسية تفسح المجال لأخبارها بكل تحيز سافر ، وذهب (بيروطون) وسلطات (الحماية) إلى إمداد الحركة بالمال ، بل لم يمض غير وقت قليل على قيام الثورة الفرانكوية حتى ظهرت روح التمرد في بعض فرق الجيش الفرنسي بالمغرب كما وقع مرتين في حامية مكناس ، وكانت المحاولة الثانية في ليلة 14 و 15 شتنبر 1936 على يد ضباط فرنسيين أرادوا تدبير انقلاب ضد النظام الجمهوري الفرنسي على النسق الإسباني ، وقد كتبت في هذا الموضوع الصحف الباريسية اليسارية التي عبرت عن قلقها وتخوفها من أن تسري عدوى التمرد والعصيان إلى الحظيرة الفرنسية ، خصوصاً والأحزاب اليمينية والمنظمات الفاشيستية كانت في فرنسا قوية ، وجريئة ، ومتربصة .

فكل هذه العوامل تحالفت هي الأخرى ضد المغرب ، فحالت دون التفكير في أي تنازل له ولو عن بعض الحقوق المشروعة ، والمطالب المستعجلة .

فلما أعيت الحركة الوطنية كل المساعي والمحاولات المبذولة ، واصطدمت جهودها باستمرار بواقع السياسة الفرنسية

العنيدة ، وأدى بها المطاف إلى الخيبة واليأس من كل نتيجة ايجابية اغتاظت بحق من معاملتها بغير ما عوملت به حركات مماثلة في المشرق والمغرب ، فرأت نفسها مضطرة إلى التفكير في تطوير وسائل العمل ، وأساليب المطالبة ، فلم تجد أجدى من اللجوء الى الضغط بكل ما في الإمكان على سلطات الاستعمار حتى تكره على التنازل بشكل أو بآخر ، وكان هذا باعثاً على تحريك الجماهير ، والإقدام على العمل المباشر لإحقاق الحق، وإبطال الباطل ، ومن أجل هذا انتظم جمع سري باحدى دور الرباط في 25 أكتوبر 1936، شارك في مداولاته عدد محدود من النخبة الوطنية العاملة أي تسعون مندوباً عن الرباط ، وسلا ، والدار البيضاء ، والقنيطرة ، والجديدة ، وآسفي ، ومراكش ، ومكناس ، وفاس ، وتازة ، ووجدة .

وقد اقتصر في الاجتماع على بعض العناصر حتى لا نشعر السلطة بالجمع فتمنعه ، وربما تمديدها بالقبض إلى من يحضره فتخنق في المهد الحركة الجديدة المقررة ، وقد افتتح الجمع في الساعة التاسعة ليلاً ، واستعرضت فيه مراحل العمل خلال ست سنوات ، وختم العرض بالتعبير عن الثقة في حكومة الجبهة الشعبية وممثلها في المغرب الجنرال نوكيس من أجل تحقيق الإصلاحات التي تقتضيها الحالة في البلاد بكل استعجال ، ثم تُلِيَ على الحاضرين نص البيان الذي توضح فيه الحركة الوطنية الخطة السياسية التي تراها كفيلة بتحقيق المطالب المشروعة للشعب المغربي ، وأعقب هذا تدخل بعض المندوبين من فاس ، ومكناس ، وسلا ، والدار البيضاء ، ومراكش ، فأعلنوا تأييدهم

لبرنامج الحركة وخطتها مع إبداء بعض الملاحظات ، والرغائب ، وقد أجيبوا على تدخلاتهم بما يناسب ، وبعد فترة استراحة فتحت المناقشة حول المطالب المستعجلة ، وشارك فيها أغلب الحاضرين بما دل على اهتمامهم وتفهمهم بالنسبة لكل شؤون ومصالح البلاد وأهلها ، ودامت المناقشة أربع ساعات انتهت بالمصادقة على ملتمس التأييد لكل ما عرض في الجمع والموافقة على نصوص البرقيات المرسلة إلى السلطان ، والمقيم العام ، وكاتب الدولة في الشؤون الخارجية (فينو) ، وجددت الثقة في الكتلة من أجل العمل لتحقيق المطالب المستعجلة .

وفي ذلك الجمع تقرر برنامج العمل لعدة أشهر ، وكان يرمي إلى مخاطبة الرأي العام عن طريق الاجتماعات الشعبية ، والمهرجانات الجماهيرية للتعريف ببرنامج الحركة الوطنية على المدى الواسع البعيد في المجال المغربي ، ولإظهار تأييد جميع الطبقات الاجتماعية للمطالب الوطنية وللحركة المناضلة في سبيل تحقيقها لصالح البلاد وأمتها ، هذا بوجه عام ، وبوجه خاص ، تقرر أن تتركز المطالبة ، في بداية الانطلاقة ، على ما تعتبره الحركة الوطنية مطالب مستعجلة ، وإصلاحات ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها في تحسين الأوضاع ، وإرضاء الرغائب بادىء ذي بدء ، وفعلاً تم وضع لائحة باسم « المطالب المستعجلة » لخصت من برنامج الاصلاحات المغربية أو مطالب الشعب المغربي كما قدمت في الرباط وباريس في فاتح ديسمبر 1934، فاتفق على تنظيم سلسلة من الاجتماعات الشعبية في أهم المدن تطبيقاً للمقررات المتخذة في نفس الاجتماع الذي أعلن عنه كمؤتمر أول

لكتلة العمل الوطني دون الإشارة إلى مكان انعقاده حفظاً للسر ، ولم يكن في الحقيقة مؤتمراً بالمعنى الصحيح والمتداول للكلمة ، لأن الظرف السياسي كان يحول دونه ، وإنما سمي مؤتمراً على سبيل التجوز ، والدعاية ، والتحدي للمسيطرين ، وكان هذا نقطة البداية في المجابهة المتوقعة .

وقد قدمت تلك المطالب المستعجلة إلى السلطان ، والمقيم العام ، بصفتها مقررات المؤتمر الأول لكتلة العمل الوطني المنعقد في 25 أكتوبر 1936، ثم طبعت ووزعت على الجمهور كحد أدنى للمطالب الوطنية ساعتئذ ، وفيما يلي تلك المطالب .

كتلة العمل الوطني

بالمغرب الاقصى

المطالب المستعجلة

التي اقرها المؤتمر الاول لكتلة العمل الوطني

المنعقد بتاريخ 25 اكتوبر سنة 1936

والتي قدمت من بعد لجلالة الملك ولسعادة المقيم العام .

المطبعة الاقتصادية – صاحبها مصطفى بن عبد الله – بالرباط

كتلة العمل الوطني
بالمغرب الأقصى

المطالب المستعجلة
التي أقرها المؤتمر الأول لكتلة العمل الوطني
المنعقد بتاريخ 25 أكتوبر 1936

والتي قدمت من بعد لجلالة الملك ولسعادة المقيم العام

1 ـ **الحريات الديمقراطية:**

ـ منح حريات الصحافة، والطبع، والاجتماع، والجمعيات، والتعليم، والتمثيل، وتأسيس النقابات، والتجول داخل المغرب، والسفر إلى الخارج.

ـ الاعتراف بحق التظلم[1].

ـ اصدار العفو العام على سائر المبعدين، والمنفيين، والمسجونين السياسيين منذ ابتداء « الحماية »[2].

2 ـ **التعليم:**

ـ توحيد البرامج في جميع أنحاء المغرب.

ـ تكثير المدارس الابتدائية.

ـ نشر التعليم الثانوي.

ـ تنظيم بعثات مدرسية لفرنسا والشرق.

---

(1) ويعني هذا حق الشعب في تحرير العرائض والشكاوى، وجمع الإمضاءات عليها بكامل الحرية، وتقديمها إلى مختلف السلطات المسؤولة دون التعرض للمنع أو العقاب.

(2) وفي طليعة هؤلاء الأمير ابن عبد الكريم وأسرته، وكذلك رفقاؤه الذين كانوا تحت الإقامة الإجبارية في المغرب.

- منح مساعدات وقروض شرفية لمن يريد التخصص في التعليم العالي ، إحداث مدارس لتخريج المعلمين والمعلمات .
- تطبيق الإصلاحات التي يحتوي عليها البرنامج المنظم للتعليم بالقرويين ، إحداث مدارس فلاحية .

3 ـ العدلية :

- ريثما يتم إصلاح العدلية المغربية بإنشاء قانون مدون ، وبتخريج القضاة، يجب تعيين القضاة، والقـواد وأعوانهم بطريق المباراة.
- تعيين مرتبات كافية من ميزانية الدولة لهؤلاء الموظفين لا من كيس محكوميهم[1].
- الفصل بين السلطات الإدارية والتنفيذية، وضمانة استقـلال القضاء أمام السلطة .
- توحيد العدلية المغربية في كافة المدن والبوادي[2].
- إنشاء محاكم إدارية ولجنة تأديبية يرافع أمامها القضاة المغاربة .
- إسقاط النظام المعروف بسياسة القواد الكبار[3].

4 ـ الفلاحة :

- إلغاء الاستعمار الرسمي ، وإبطال التشريع الذي يجعل نزع

---

(1) كان القواد وأعوانهم في البوادي يأخذون أجورهم على أساس نسبة مقدرة من مداخيل الضريبة الفلاحية (الترتيب)، فكان هذا يحملهم على رفع تقدير الإنتاج الفلاحي لترتفع أجورهم النسبية بدورها، فكان هذا في صالحهم وصـالح الدولة، وعلى حساب الفلاحين كافة.

(2) وبهذا تبطل العدلية العرفية البربرية، ويفلت المغاربة من العدلية الفرنسية بقدر ما كانوا يخضعون لها.

(3) وهي سياسة الإقطاع السائدة إذ ذاك في الجنوب.

الملكية لفائدة المعمرين من باب المصلحة العامة .

- إحداث ملك عائلي لا يفوت باستعمال أراضي المخزن والجماعات ، وتوسيع القروض المعدة للفلاح .
- التسوية التامة بين الفلاح والمعمر في الحقوق والواجبات .
- مقاومة الربى والضرب على يد المرابين .
- حماية الفلاح من اعتداءات المعمرين ، ورجال السلطة ، وموظفي إدارة الضرائب .

5 ـ العملة والصناع:

- تطبيق التشريع الاجتماعي الفرنساوي على العملة المغاربة .
- تجديد الصناعة المغربية وحمايتها من المزاحمة الأجنبية .
- الرجوع بنظام النقل إلى ما كان عليه قبل سنة 1932 .
- مساعدة البطالين .

6 ـ الضرائب:

- التخفيض من الضرائب ، والتسوية في أدائها بين المغاربة والفرنسيين .
- إسقاط « النكس » المعروف بحقوق الباب ، وحقوق السوق ، وحقوق المرعى في الغاب .

7 ـ الصحة العامة:

- تكثير عدد المؤسسات الصحية ، والزيادة في قدر الأدوية التي توزع مجاناً على المحتاجين .
- المحاربة المستمرة للمساكن المخلة بشروط الصحة بالمدن والقرى .

ـ محاربة البغاء السري والعلني ، والخمور ، والمخدرات .
ـ إنشاء عدد كاف من الملاجىء للشيوخ والعجزة المحتاجين ، وإعطاء مساعدات كافية للمؤسسات المغربية التي تقوم بالإسعاف العام .

تلك هي المطالب المعتدلة التي إن دلت على شيء فإنما تدل على أنها لم تكن في حد ذاتها ثورية ، بل ولا متطرفة ، ويستفاد منها ما ساد جمع الرباط السري الضيق من روح الواقعية ، والاتزان ، والرضى بالبعض من الكل ، ومع هذا لم يتحقق منها شيءٌ إطلاقاً، لأن سياسة الاستعمار لم تلن، فلم تعتبر بأي تطور، وتمشياً مع خطة المرحلة الجديدة قررنا إنهاء مهمتنا ـ أنا وعمر ـ في باريس ، والعودة إلى المغرب لنخوض غمار التجربة المتفق عليها . وفي 29 أكتوبر ركبنا الطائرة من تولوز إلى فاس وكانت عودتنا مفاجأة لرفقائنا الذين لم نتمكن من إخبارهم حيث قررنا السفر بغتة ، وتبين لنا أن بعضهم كانوا راغبين في عدم حضورنا حتى ينفردوا بأمر المهرجان ، وليظهروا وحدهم أمام الجماهير ، ولكن حضورنا فوت عليهم الفرصة ، فتمكنا من المشاركة في المهرجان الأول بفاس في 2 نوفمبر 1936، وتم مساء في بيت الوطني الغيور ادريس بن زاكور ، بدرب سيدي يعلي ، من حيّ الطالعة ، وهو بيت فسيح غصت رحابه بالوافدين الذين قدرهم ممثلو الصحف المحلية الحاضرون بما لا يقل عن ألفين أو ألفين وخمسمائة من مختلف الطبقات الشعبية في فاس وأحوازها ، بالإضافة إلى عدد من الوافدين من مدن ، وقرى أخرى ، كما قدروا عدد الذين ضاقت عنهم أرجاء البيت بخمسمائة أو ألف

امتلأت بهم جوانبه الخارجية والأزقة ، ولاحظ الصحفيون المظهر الديمقراطي للتجمع ، وحسن التنظيم ، وروح الانتظام لدى الجماهير ، وعدم التدخين مما أضفى على الجمع الحافل طابع الهدوء والنظام ، وبمجرد ما دخل أعضاء الكتلة دوى البيت بالتصفيق ، والهتاف ، والإنشاد ، وافتتح الاجتماع بآيات من القرآن ، ثم تُلِيَ المحضر ، وتكلم رئيس الجلسة لإعلان الموضوع المجتمع من أجله ، ثم تناولت الكلمة لأقدم عرضاً عن نشاطنا السياسي في باريس وما بذلناه أخيراً من مساع لدى رجال الحكومة في صالح القضية الوطنية ، فأصبحت الجماهير الحاضرة على بينة من عملنا ومهمتنا ، وازدادت علماً بحقيقة موقف الحكومة الفرنسية التي لم تحرك ساكناً في قضيتنا لما يواجهها من معارضات وعراقيل داخلية وخارجية ، وكنت صريحاً ودقيقاً إلى أبعد حدّ لتتضح الأشياء للرأي العام المغربي ممثلاً في ذلك الجمع الوطني الكبير ، وحتى يمهد ذلك لاتخاذ المسؤولية في مواجهة الموقف بما يتطلبه من عزم وحزم ، ثم تحدث علال الفاسي مبيناً أهداف الكتلة ، ومؤكداً أن الحركة الوطنية ليست بورجوازية كما يدَّعي المغرضون والأفاكون ، بل هي ديمقراطية لا يختلف في هذا اثنان ، وتكلم بعده سعيد حجي في موضوع الحريات ، وعبد العزيز بن ادريس في التعليم ، والهاشمي الفيلالي في العدلية وعبد الهادي الشرايبي في السياسة العامة ، ومحمد بن عبد الله في الفلاحة ، والتجارة ، والصناعة ، وكانت جميع الخطب تقابل بالتصفيق والحماس ، ثم عرض على الحاضرين ملخص جمع الرباط في 25 أكتوبر الماضي ، وختم الاجتماع بقراءة البرقية

المقترح رفعها إلى السلطان ، فصودق عليها بالإجماع ، ونصها :

صاحب الجلالة سيدي محمد ـ الرباط

(إن ثلاثة آلاف من سكان فاس يمثلون سائر الطبقات والحرف قد اجتمعوا في بيت ابن زاكور لتأييد قرارات مؤتمر الكتلة الوطنية ، وبهذه المناسبة يرفعون إلى جلالتكم آيات احترامهم وولائهم ، ويلتمسون من جنابكم منح الشعب المغربي الحريات الديمقراطية في مجال الصحافة ، والجمعيات ، والتعليم ، والنقابة ، وستكون هذه التدابير التفاتة رمزية جديرة بكل تقدير في الظروف العسيرة الراهنة . وتفضلوا جلالتكم بقبول تعلقنا الدائم) .

كما وجهت برقيات أخرى إلى المقيم العام ، ووزير الخارجية ، (وفيينو) ، (وموطني) ، وزير المستعمرات ، (وبيير كوط) ، وزير الطيران ، وهما من الشخصيات اليسارية البارزة .

وقد تفرق الجمع بسلام ، وهكذا جعلت السلطة أمام الأمر الواقع ، ولم نسجل لها محاولة تدخل لمنع الجمع أو إفساده وتشتيته ، ولعلها غضت عنه الطرف حيث إنه لم ينجم عنه إخلال بالنظام العام ، ولم يرج فيه ما يخالف القانون ، وقد كان أول مهرجان من نوعه في تاريخ الحركة الوطنية ، ولقي كل استحسان في الأوساط المغربية ، وفي الصحف اليسارية المحلية التي دُعِيَ ممثلوها إلى الحضور فيه ، فجاءت كتاباتهم خير دليل على نجاحه وخلوه من كل مأخذ قانوني أو سياسي .

وبعبارة ، كان ذلك المهرجان أول ممارسة للمبدأ : الحق يؤخذ ولا يعطى ، وما ضاع حق وراءه طالب وفي 6 نوفمبر نظم مهرجان ثان بسلا حضره مئات من المواطنين ، وكان شبيهاً بسلفه في فاس موضوعاً وحماساً ، ونجاحاً .

وكل هذا كان مدعاة لمواصلة العمل الجماهيري بشكل أوسع وأقوى ، فتقرر تنظيم مهرجان كبير في الدار البيضاء ، في 14 نوفمبر 1936، وأعددنا كل ما يلزم ليكون أضخم تجمع شعبي يظهر قوة الحركة الوطنية في الأوساط المغربية ، وما تحظى به من تأييد الجماهير في البلاد ، وتم الاتفاق على أن يكون المهرجان خاصاً بالمطالبة بحرية الصحافة التي تعد أحسن أداة للتعبير ، ومن أجدى وسائل الكفاح السياسي ، وقد عهد إليّ بإعداد الخطاب الأساسي الذي يدور عليه المهرجان ، واختير البيت الفسيح للحاج عبد الواحد بن جلون بشارع (فيكتور هيكو) ، قرب القصر الملكي ، وتمت الاستعدادات على الوجه المطلوب ، وقدمت أفواج المواطنين من مختلف المدن ، وفي المساء تناولنا العشاء بالدار البيضاء ببيت المخلص الغيور الحاج محمد بن عبد الواحد بن جلون بالمدينة القديمة ، وفي هذه الأثناء أخبرنا المشرفون على التنظيم تلفونياً بأن المهرجان قد منعته السلطة ، وبلغ إليهم المنع بواسطة خليفة الباشا ، فاتجهنا فوراً لعين المكان لنجد الجماهير محتشدة خارج البيت في أرض فسيحة خالية من كل بناء قبالته ، وكانت الأفواج لا تزال ترد من كل جهة ، ومنعت السلطة الدخول إلى البيت المقرر للمهرجان ، وأمام تجمهر الناس بالآلاف طلب منا ممثل السلطة أن نمتثل لأمر المنع ، ونفرق

الحشود الوافدة التي غصت بها الساحات والشوارع ، فلم نفعل ، بل استنكرنا القرار الجائر ، وأبينا إلا أن نظل هناك في تجمع شعبي هائل يعبر بصمت عن قوة الحركة ، وإرادة الجماهير ، وعزيمة الصمود أمام تحديات الحكم الغاشم ، ولما باءت محاولات السلطة بالفشل استعدت للتدخل بوسائلها القمعية ، فاستقدمت لهذا كل ما أمكنها من قوة مسلحة ، وسيارات الاعتقال والإسعاف ، وبلغ التوتر أشده في عين المكان ، وفي هذا الجو تصعدت الاستفزازات والتحرشات كما بلغ حماس الجماهير منتهاه ، وكانت أصواتها تتعالى بالهتافات السياسية ، كما كانت تتعالى الأصوات بالأناشيد الوطنية التي تنزل على الخصوم كقطع من اللهيب المحرق ، وبكل هذا أظهرت الجماهير رفضها كل استسلام لمشيئة المسيطرين ، واستعدادها لكل عمل وتضحية ، وطال انتظار السلطة أمام هذا المشهد الرهيب ساعات ، وكان قرار المنع صادراً باسم السلطان الذي كان في قصره على مقربة من المكان ، وكانت الاستعدادات في ذلك اليوم ، وهو 17 نوفمبر ، قائمة للاحتفال بعيد العرش في اليوم الموالي ، ولما بلغنا خليفة الباشا بناني ذلك المنع ونحن وقوف خارج باب البيت المعد للمهرجان سألناه : أين قرار المنع السلطاني لنطلع عليه ونتأكد من مصدره ؟ فأجاب بأنه سيذهب ليأتي به مكتوباً كما طلبناه ، ولكنه لم يرجع ، فتأكدنا بأن المنع صدر عن السلطة الفرنسية وعلى رأسها المراقب « أورطليب » بالدار البيضاء « وبينازي » ، مدير الشؤون السياسية بالرباط ، وهما من ألد أعداء المغاربة عامة ، والوطنيين خاصة ، وثالوثهم « تييري » المعتمد بالإقامة العامة ومن

على شاكلتهم من عصابة الاستعمار والجبروت ، غير أنهم زعموا أن السلطان هو الذي منع المهرجان بدعوى أن التجمع الشعبي كان قرب قصره أثناء وجوده فيه ، فكان موجهاً ضده ، كما كان هدفه إحباط كل الاستعدادات لحفلات عيد العرش ، ولهذا اختير ذلك الوقت وذلك المكان للقيام بما سموه حركة التشويش والتهييج ، والغريب أن وزارة الخارجية الفرنسية تبنت هذه الترهات والاتهامات ، ونحن نعلم أن السلطات الفرنسية كانت مطلقة التصرف في أمورها كلها ، وحتى إن فرضنا جدلاً أن السلطان هو الذي أمر بمنع المهرجان فإن هذا لم يكن ممكناً إلا بتزوير الحقائق عليه وتصويرها له في صورة باطلة كقولهم له إننا أردنا إفساد حفلات عيد العرش ، وقصدنا بإقامة المهرجان بجوار قصره إعلان التمرد عليه ، إلى غير هذا من التلفيقات التي لا يتورع عنها المستعمرون ومن التهم الموجهة إلينا إذ ذاك من السلطات الفرنسية أننا كنا مرتبطين بفرانكو، وأننا شاركنا في مؤتمر الطلبة بتطوان في 21 أكتوبر 1936، فوافقنا على التعليمات الآتية: الدعاية ضد فرنسا ، والتجسس لصالح الفاشيست ، والعصيان المدني ، وكان رئيس ناحية الدار البيضاء هو المروج لهذه السخافات والحماقات الدالة على خبثه ، وخسة تفكيره ، ونذالة سلوكه ، أما فرانكو فلم نكن راضين عن موقف بعض العناصر السياسية في تطوان من سلطاته وسياسته ، وبصفتنا أحراراً ومحررين لم نكن نشايع الدكتاتورية التي لا يمكن أن تعطي لأحد الحرية التي تسلبها في بلادها لقومها استبداداً واستعباداً ، وأما مؤتمر تطوان فلم نقبل المشاركة فيه بعدما منع من الانعقاد في فاس لما رفضنا حضور

(بيروطون) المقيم العام ، وتحدثه فيه ، وكان سبب عدم مشاركتنا فيه بتطوان أنه دُعِيَ من السلطات الإسبانية بواسطة الطريس ، وحضر فيه الجنرال (أوركاز) المقيم العام ، وغيره من العسكريين والمدنيين الرسميين ، فتعرض المؤتمر للاستغلال الشيء الذي حرم منه الفرنسيون ، ولهذا أجل انعقاده بعد الجلسة الأولى ، وإذا كنا أرسلنا ملاحظاً فقط هو الحسن بو عياد ليأتينا بأخباره ، فقد منعناه من كل تدخل في نشاط المؤتمر ، كما أوصيناه بالانسحاب بمجرد ما يحاول أحد استغلال وجوده كملاحظ ، وبالإضافة إلى هذا لم يكن عضواً ظاهراً في الكتلة ، لأنه كان يحمل جنسية انكليزية بسبب ازدياده في إنكلترا ، وإن كان مغربياً صميماً ، ووطنياً عاملاً .

والحقيقة أن المنع كان نتيجة خطة القمع المقررة للانتقام من الحركة الوطنية التي أقضت مضجع الاستعمار في الداخل والخارج حتى ضاق بها ذرعاً ، فأراد أن يوقف تيارها الجارف بالقوة ، ويسكت العنف دعوتها في سبيل المطالب والإصلاحات المنشودة ، كما أن المنع رمى إلى إفساد الجو على حكومة الجبهة الشعبية ، وعلاقتنا بالأوساط اليسارية .

وأثناء انتظارنا للأمر المكتوب حرصنا على حفظ النظام بواسطة شباب الحركة الوطنية الذي استطاع أن يحصر الجماهير المتدفقة على المكان والمحتشدة في الأرصفة وفي الساحات القريبة من مكان التجمع ، وهكذا بقيت الطرق حرة للمرور فلم تجد السلطة الغاشمة أي عرقلة للسير العام في الشوارع يمكنها من فرصة اتهامنا

بالتظاهر في الشارع ، وقطع الطريق على السابلة .

وآخر الأمر تداولنا ، نحن أعضاء الكتلة ، الموجودين بفناء البيت الممنوع الدخول إليه بقوة الشرطة بعد إفراغه من الوافدين الأولين ، وبعدما تدبرنا الموقف المتولد عن منع المهرجان ، بغير حق ، وبتهمة ملفقة ، أجمعنا على عدم تفريق الجماهير هناك بعد أن تأخرت السلطة عن الإقدام على هذه المغامرة التي لم يمكن معرفة كيف ستتطور ولا بأي شيء ستنتهي في مدينة كالدار البيضاء ولعل هذا هو ما حدا بالسلطة إلى أن تطلب منا تفريق الجماهير ، خصوصاً وهي تعلم مسبقاً أنها لا تقبل الامتثال لأمرها .

وحتى لا نمتثل نحن كذلك لارادة السلطة قررنا أن نسير بالجماهير المحتشدة هناك في نظام وصمت حتى نقرر تفريقها ، وكان قصدنا أن نسير في مظاهرة احتجاجية صامتة مبرهنين على أننا كنا جادين في خطتنا المرسومة ، ومستعدين لكل تضحية في سبيل الأماني الوطنية، ولم يشعر رجال السلطة والشرطة الموجودون في عين المكان بما قررناه حتى شاهدونا نقف ، نحن أعضاء الكتلة ، في صف متراص ، وسط الشارع ، متماسكي الأيدي ، ثم أخذت الجموع تصطف وراءنا في تلاحم وتراص ، وفي هدوء ونظام بدأت المسيرة في اتجاه وسط الدار البيضاء مارة أمام القصر الملكي ، فكان المنظر رهيباً ومؤثراً ، وأسرعت الشرطة فوقفت صفاً مرصوصاً لتقطع الشوارع التي يمكن أن نسلكها وذلك بحواجز من قواتها وسياراتها ، وبعد أن قطعنا مسافة لا بأس بها وجدنا أنفسنا في أرض خالية فسيحة قبالة القصر الملكي ، وهناك هاجت

الجماهير ، واضطربت صفوفها ، واختلت أمورها من غير أن ندري السبب الحقيقي لهذا ، فأصبحنا ، نحن قادة المسيرة نعوم في خضم متلاطم الأمواج من الخلائق الهائجة التي لم تعد تضبط نفسها ، وكثر اللغط ، واشتدت الجلبة ، وتعالى الصياح ، واختلطت الأصوات مما أشعرنا بما يشبه الفتنة ، وهنا خاطبنا الجماهير بلزوم الهدوء ، وبالتفرق بنظام ولكن أصواتنا سرعان ما غطى عليها الضجيج والضوضاء حتى خيف علينا وسط ازدحام البشر حولنا ، فلم أشعر إلا وجماعة من شداد القوم يلتفون حولي ، ويمسكون بيدي ، ويسيرون بي مخترقين زحمة الناس حتى أوصلوني لبيت أحد الوطنيين ، ثم انصرفوا للإتيان ببقية أعضاء الكتلة الذين تفرقوا بسبب تدافع الجموع ، وطال انتظاري فلم يظهر أحد منهم ، ثم جاء من أخبرني بأن الخليفة الفيلالي كان يبحث عني ، لألتحق بعلال الفاسي ومحمد اليزيدي اللذين كانا ينتظرانني في إدارة الخليفة لنتوجه نحن الثلاثة إلى القصر لمقابلة الصدر الأعظم نيابة عن السلطان ، فخرجت وفي الطريق لقيت الفيلالي الذي كرر لي نفس الكلام ، ورافقني إلى إدارته حيث وجدت الرفيقين ولما انصرف الخليفة أغلقت باب الإدارة ووقف الحراس بسلاحهم خارج الباب ، ومرّ وقت غير قصير ، ثم جاء الخليفة الفيلالي مع الخليفة بناني ، فطلبا منا أن نصحبهما فركبنا جميعاً في سيارة اتجهت بنا صوب جهة غير القصر الملكي ، ولم تتوقف إلا في محكمة الباشا التي كانت تدعى بدار المخزن في المدينة القديمة ، فأدخلنا إلى مسجد يوجد فيها ، وأقفلت أبوابه علينا ، ثم وقف وراءها شرطيون فرنسيون ، وهكذا قضينا الليل كله

جالسين على الحصير ، وكان البرد شديداً ، ربما أن النور لم يطفأ فإننا كنا نلمح الشرطيين يراقبوننا بدون فتور ، وفي الصباح أتى لنا بالسفنج والشاي ، ثم نقلنا إلى دويرة في أقصى محكمة دار المخزن ، حيث أعدت لنا غرفة مفروشة بأبسط فراش ، ولعلها كانت تستعمل كسجن مؤقت .

وهكذا دبرت لنا المكيدة حتى وقعنا في الفخ باسم الصدر الأعظم نيابة عن السلطان الذي أمر - في زعم السلطة الباغية - بمنع المهرجان ، ولكن السلطة هي التي نصبت لنا الفخ ، باسم الوزير الأول ، وبعدما تم سجننا أريد عرضنا على محكمة الجنايات الكبرى بالرباط .

وقضينا يوم عيد العرش في المعتقل ، أما ما حدث بعد وضع اليد الأثيمة علينا نحن الثلاثة فهو رد الفعل المنتظر من الجماهير في كل مكان ، ولا أدل على تبيت خطة القمع والانتقام من طرف السلطة الجائرة من التصريح الفاضح الذي أجاب به « أورتليب » ، المراقب المسيطر في الدار البيضاء ، على سؤال كاتب الاتحاد الاشتراكي الفرنسي في المغرب ، يوم 15 نوفمبر ، وهو قوله : (يتحتم قمع الأهالي) (Il faut mater Les indigènes)، فلم يفه السلطان ولا وزيره الأول بهذا، بل المراقب المدني الفرنسي الذي حسب أن الفرصة واتته ليجعل من نفسه جلاد الوطنيين، ولهذا لم تكن له أية صفة ليتخذ نفسه ناطقاً باسم السلطان ووزيره الأول، وإنما عبر عما كان يختلج في صدره، وتمليه عليه سياسة رؤسائه والمتآمرين معه من أشياع الاستعمار الحانقين الناقمين.

وبعد اعتقالنا بيوم عقد مؤتمر صحفي بالدار البيضاء حضره عدد كثير من ممثلي الصحافة ، وتحدث فيه عمر بن عبد الجليل موضحاً موقف الكتلة ، وحقيقة الأحداث وأسبابها ، ومشيراً إلى أن الحركة الوطنية مصممة على السير في طريقها ، وتجاوب عدد من ممثلي الصحف مع اتجاهات الحركة الوطنية في التنديد بتصرفات السلطة الفرنسية ، وفي المطالبة بالحريات ، والافراج عن المعتقلين الثلاثة ، كما أعلن الأحرار واليساريون منهم عزمهم على الاتصال برئيس ناحية الدار البيضاء لارجاعه إلى صوابه ، وحمله على الاتزان حتى لا تزداد الحالة سوءاً وحرجاً .

وسافر عمر بن عبد الجليل إلى باريس ليتصل بأصدقائنا اليساريين ، ويعمل للتعريف بما جرى في المغرب من أحداث حتى يسمع صوتنا في شأنها ، فلا يبقى المجال فارغاً للخصوم ليروّجوا ترهاتهم وأكاذيبهم ، وقد نشر عمر « بيان حقيقة » في باريس ، بتاريخ 2 دسمبر 1936 ، وذلك ردّاً على التهمة الموجهة اليّ شخصياً بأني في مهرجان فاس ، يوم ثاني نوفمبر ، وجهت النداء إلى العمل المباشر ، والتمرد والعصيان ، كما وجه في نفس الموضوع برقية إلى السلطان ، في 26 نوفمبر ، ومثلها إلى المقيم العام نوكيس، والصدر الأعظم محمد المقري، ونائب رئيس التشريفات محمد المعمري، وفي فاتح دسمبر 1936 وجه بمناسبة الذكرى الثانية لتقديم المطالب برقية إلى السلطان يلتمس فيها منح الشعب الحريات الديمقراطية ، والإفراج عن ضحايا الحملة القمعية الأخيرة ، وتحقيق الإصلاحات الواردة في لائحة المطالب المستعجلة ، ومثل تلك

البرقية وجهت للجنرال (نوكيس) ، و (لفيينو) ، كاتب الدولة في الخارجية .

ومما ساعد على فضح السلطات الفرنسية ، وسياستها ، وتصرفاتها التعسفية ، وعلى التعريف بحقيقة الأحداث في المغرب ، أن صديقنا (لونكي) استأنف نشاطه الصحفي لصالح القضية المغربية في غيبة مجلة « مغرب » المحتجبة ، فأصدر صحيفة دورية تحت عنوان « المخبر المغربي » Linformateur) (marocain الذي استمر في الصدور عدة أشهر ابتداءً من أكتوبر 1936، أي قبل الحوادث بأكثر من شهرين ونصف، لا إثرها كما كتب خطأ، وكانت الصحيفة في حجم صغير، وفي ورقة ذات وجهين كنشرة اخبارية يمكن لصقها ليقرأ الوجهان بكاملهما ، وأشير فيها إلى أنها صادرة عن وكالة أخبار تحت إدارة (روبير لونكي) ، وقد أدت مهمتها من حيث تنوير الأوساط الفرنسية ، والرأي العام ، ومقاومة محاولات التحريف والتضليل في الصحف الفرنسية الممالئة للاستعمار ضد الحركة الوطنية المغربية .

وفي المغرب نشرت الكتلة بامضاء محمد غازي ، ومحمد الديوري ، كعضوي المكتب المؤقت ، خطاباً مفتوحاً موجهاً إلى نوكيس تسفه فيها ما فاه به من سخافات في خطابه بالمجلس البلدي في فاس حيث قال : (حقاً لست أجهل أن مدبري هذا الهيجان الذين ارتكبوا الأخطاء التي عوقبوا عليها إنما هم في أغلبيتهم صبيان . . .) ثم أضاف : (ولكنكم تعلمون مثلي أن

من بين النصائح السيئة التي أغرت هؤلاء الفتيان على الاندفاع توجد تلك التي وردت من الأجنبي) .

وهذا نموذج آخر من التهم السخيفة الفاصلة لعقول حكام الاستعمار ، وما أكثر وأسخف تهم المستعمرين أعداء الحركة الوطنية التي كانت تخوض الكفاح غير عابئة بالشتائم والمكايد التي كانت سلاح المغرضين والأفاكين من الدخلاء المتسلطين .

وفي المغرب أيضاً أرسل الاتحاد الاشتراكي الفرنسي وفداً إلى رئيس ناحية الدار البيضاء «أورطليب» ليستوضحه عن أسباب منع المهرجان الوطني بالدار البيضاء ، والأحداث التي أعقبته ، فأجابهم ـ كما نشر هذا باسم مكتب الاتحاد في جريدة « المغرب الاشتراكي » ، بتاريخ 21 نوفمبر 1936 ـ بأن الدعاة الوطنيين الثلاثة متهمون بالتمرد والعصيان على السلطان ، ولما سئل : « لماذا لم يمنع السلطان المهرجانيين السابقين في فاس وسلاً؟ لم يتمالك رئيس الناحية الفرنسي عن قذف سائليه بهذا الجواب الفاضح : (يتحتم قمعهم) (Il faut Les mater)، فما كان من الوفد الاشتراكي إلا أن قطع المحادثة ، وغادر المكان ليوجه إلى رئيس الحكومة والحزب (ليون بلوم) برقية احتجاج قائلاً فيها إن فرنسا لا توجد في المغرب لقمع المغاربة ، بل هي ـ في نظرهم ـ أمة « حامية » لا مسيطرة بالقهر والإذلال ، ثم أكد الاشتراكيون تأييدهم للمطالب المستعجلة الوطنية معلنين أن ما يطلبه الوطنيون يدخل في مجال الحق والعدالة .

وفي المغرب كذلك بعد اعتقالنا اهتز الشعب في انتفاضة

احتجاجية واسعة النطاق دلت على عظيم نصرته للحركة الوطنية ، وتضامنه مع ضحايا القمع البوليسي، وهكذا خرجت الجماهير متظاهرة في شوارع الدار البيضاء ، يوم الثلاثاء 16 نوفمبر 1936 ، فاصطدمت بقوات القمع حتى سالت الدماء ، وكثرت الاعتقالات في صفوف الوطنيين الذين سيقوا إلى محكمة الباشا حيث كنا نحن الثلاثة محتجزين في انتظار محاكمتنا جنائياً ، وكانت هتافات المتظاهرين ، وصيحات الحاج محمد بن كيران ، ترن في أذاننا بعدما أنزلتهم سيارات الشرطة في الساحة الداخلية بالمحكمة الباشوية ، وقد حكم عليهم فوراً بأحكام قاسية كانوا يقابلونها بنداءات السخرية ، وبالهتاف بحياة المغرب ، والحركة الوطنية ، وقادتها المعتلقين ، وتراوحت الأحكام من 15 يوماً إلى سنة .

وفي فاس كان الاصطدام على أشده بين الجماهير المتظاهرة وقوات القمع حتى بلغت الاعتقالات عدداً كبيراً ، وخصصت محكمة الباشا عدة أيام للمحاكمات ، وقد اعترفت الصحف الفرنسية المحلية بأن المعتقلين كانوا يقدمون بالعشرات دفعة واحدة ، لا فرادى ، وقالت « لوبوتي ماروكين » إن الجو السائد أثناء المحاكمات كان « مخيفاً نوعاً ما » ، إذ كانت الأخبار ترد من وقت لآخر من الشوارع القريبة من المحكمة بأن الجماهير تتكاثر ممتنعة من التفرق والانصراف ، كما أن « لافيجي ماروكين » بتاريخ 20 نوفمبر ، كتبت بأن محكمة الباشا كانت لا تزال تصدر الأحكام ، واعترفت بأن الأحكام كانت قاسية ومضاعفة بصفة عامة (Des peines sèvères et généralement doublées) بسبب ما سمته « بجسارة ووقاحة » المحكوم عليهم ،

وذكرت كأمثلة للأحكام القاسية المضاعفة ، الهاشمي الفيلالي (سنتان) ، المكي بن الحاج العمراوي (سنتان) ، محمد بن الحاج أحمد بن كيران المدعو غانـدي (سنتان) ، أحمـد بن ادريس الوزاني (سنتان) مـع إضافـة سنة ثـالثة لجسـارته ، أحمد بن عبد الرحمان بن قاسم الشياظمي (ستة أشهر وأخرى مثلها لجسارته) ، أحمد بن محمد بن الحاج (ستة أشهر أولاً ، ثم أجاب بقوله : وسنة أفضل ، تبرعت عليه المحكمة بسنتين اثنتين اضافيتين وقد بلغ المحكوم عليهم ثلاثمائة ، ومنعوا من حق الدفاع بواسطة محامين لتكون السلطة الحاكمة مطلقة الانتقام بدعوى « العدالة » ، وفي الرباط ، وسلا ، وتازة ، ووجدة كانت كذلك الاعتقالات والمحاكمات ، ولكن فاساً كان لهـا « حظ الأسد » كماً وكيفاً ، كما رأينا آنفا .

وفي باريس اجتمعت اللجنة الاستعمارية للحزب الاشتراكي ، يوم 30 نوفمبر 1936 ، فاستمعت إلى تقرير صـديقنا (روبيـر لونكي) عن المغرب ، وهو ذو شطرين أحدهما خاص بدفتر المطالب الوطنية ، والثاني في موضوع الأحداث الأخيرة ، كما تدخل (جان لونكي) الأب في نفس الاجتماع ، وبالنسبة لما ورد في التقرير المذكور طلبت اللجنة من (روبير لونكي) أن يكمـل القسم الأول ليدرج في القـرار المتخـذ في المؤتمـر الاشتراكي والمتعلق بالاصلاحات المشتركة بين أقطار الشمال الأفريقي ، والإصلاحات الخاصة بالمغرب مع بيان الأسبقيات ، ثم تنـاولت المناقشـة القسم الثاني في شـأن الوضعيـة وقتئذ بالمغرب، فاتخذ فيها قرار يعزو منع المهرجان الوطني إلى تبييت

نية التحرش والاستفزاز من بعض الموظفين الفرنسيين بالمغرب ، وإلى عرقلة الإصلاحات التي كانت تحت الدرس ، وإلى فرض نظام العنف ، والصرامة ، والقمع كما احتج القرار على الوشايات التي قصد بها إيهام السلطان بأن الوطنيين استغلوا اسمه ونفوذه في الاجتماعات والمظاهرات بالدار البيضاء ، وطلب كذلك الإفراج عن الضحايا دون اتخاذ أي تدابير استثنائية أو إدارية ضد بعضهم مؤكداً أن سياسة جريئة قائمة على الإصلاح كانت هي وحدها القادرة على وضع حد للاضطراب في المغرب ، كما طالب بعزل الموظفين الفرنسيين المناوئين لسياسة الحكومة قصد الإساءة إلى الجبهة الشعبية وإحباط خطتها .

وأما قضيتنا نحن الثلاثة المعتقلين ، فبعدما نقلنا إلى دويرة بالمحكمة اعتبرنا في حالة حبس احتياطي ريثما يتهيأ الملف الرسمي الملفق ، ويسلم إلى المحكمة الجنائية العليا بالرباط ، وهي تابعة لحكومة السلطان (المخزن) .

وبعد عيد العرش استدعيت صباحاً لمكتب الموظف المكلف بالتحقيق والاستنطاق في قضيتنا ، وكانت الجلسة مقدمة للمسرحية التي كان يستعد لتمثيلها أصحابها أمام المحكمة الطيعة الذلولة كأداة للقمع والانتقام ، فانهالت عليّ الأسئلة التي لا تنم إلا عن بلادة وغباوة ، ومن خلال جو الاستنطاق أحسست بأنني أمام « محقق في محكمة التفتيش » في العصور الوسطى ، فرددت على الأسئلة بما لم يصادف هوى المحقق الذي كان ـ فيما اتضح ـ مأموراً بانتزاع اعترافات تبحث عنها السلطة لفائدة

ملفها الفارغ إلا من اتهامات سخيفة لا تقوم على سند صحيح ، وقد حاول « المحقق » ما استطاع دون أن يظفر مني بقلامة ظفر مما كان يبحث عنه ، ولما ظهر عليه القلق ، والاضطراب ، ونفاد الصبر قلت له : « هدىء أعصابك ، واكتف بتسجيل أجوبتي ، وإلا افعل ما بدا لك » ، ولما شعر بأنه أمام رجل مصمم على أن لا يسايره فيما كان يحاوله كتب الأجوبة كما أمليتها عليه فوقعتها وانصرفت ، وقد حذرت الرفيقين اللذين استنطقا بعدي واحداً واحداً ، فكان موقفهما مثل موقفي سلبياً مع المحقق ، وقد أدركنا من خلال الأسئلة مقاصد السلطة ، فأخذنا كل الاحتياطات والاستعدادت للدفاع ، ومنها اتخاذ محاميين لنا نحن الثلاثة هم الاستاذان أحمد زروق ، ، وعبد القادر بن جلون ، والاستاذ (دوفير) الفرنسي ليكون دوره من قبيل : وشهد شاهد من أهلها، وكان المحاميان الأولان على اتصال مباشر معنا لإعداد ملف الدفاع أمام المحكمة الجنائية وكنا بواسطتهما نعلم أخبار الخارج، ونتلقى كل ما نريده، ولما عرضت نتائج التحقيق على من يهمهم أمرها استدعيت لمحاولة جديدة لدى الباشا الطيب المقري بحضور المراقب الفرنسي الذي كانت له أسوأ سمعة في الدار البيضاء كرجل خبيث وماكر ، ولما كان الباشا الطيب المقري يسأل بلطف وهدوء أراد المراقب أن يتدخل فأسكته بقولي : لا أجيبك ، لأنه لا محل لك هنا ، فالباشا ، بصفته ممثل السلطان بظهير ، هو الذي له الحق وحده في أن يسألني ، « وساء الجو بسبب هذه المشادة ، فلم تطل الجلسة ، ولما انصرفت أخبرت رفيقيّ بذلك فسلكا نفس المسلك ، ولم يكن

الباشا هـو المقصود بـالذات ، لأنـه كان غـاية في اللبـاقة ، والمجاملة ، والتفهم لموقفنا ، كما كان يعاملنا كضيوف محترمين لا كمساجين ، وكان دائمـاً يوصي خيـراً بنا من كـان مكلفاً بخدمتنا ، ويسأل باستمرار عن أحوالنا ليطمئن علينا ومنذ ذلك الوقت توثقت صلاتي بالطيب المقري الذي كان فيما بعد قوي الرغبة في الاجتماع بي في بيته بحي ميدان صراع الثيران ، فكان يكلف عبد اللطيف الصبيحي باحضاري لبيته كلما علم بوجودي في الدار البيضاء فكنا نقضي عنده معظم النهار في المذاكرات السياسية التي كان شغوفاً جدّاً بها، كما كـان مهتماً بشؤون البلاد ، وبالحركة الوطنية ، وكان حقاً من الشخصيات المغربية الفذة في وقته، وقد قضينا شهراً في محكمته فكان حجزنا أشبه « بالضيافة » منه بالاعتقال ، وكنا نموّن من الخارج حيث كان محمود الحبابي مكلفاً من الكتلة بكل ما نحتاج من طعام وغيره ، وكان عبد العزيز بناني صلة الوصل بيننا وبين من في الخارج بإذن الباشا ، ولعل السلطة الفرنسية لم تكن مطلعة على كل هذه الأشياء ثقة منها في الباشا وكان المحاميان المذكوران ، أثناء إعداد ملف الدفاع ، يبذلان كذلك المساعي لإقناع المراجع العليا الفرنسية بأنه لا خير لها في متابعتنا ، إذ مهما كـانت الأحكام فستكون هي الخاسرة ، وبالإضافة إلى هذا ساد الهيجان والاضطراب في البلاد ، ولم تفت سياسة القمع على شدتها في عضد الشعب الذي أظهر شجاعـة وثباتـاً لم يزدهمـا الضغط والاضطهاد إلّا قوة، فاستمرت مظاهر الاحتجاج في سائر الأوساط حتى أبدت بعض الصـحف والهيئات والأوساط الفرنسية قلقها

وتخوفها من سوء الأحوال وشر المآل، وكل هذا جعل السلطة تشعر بخطئها وفشلها ، فتلتمس المخرج من المأزق ، حيث بدأ الجنرال نوجيس محاولات فاشلة عله يفتح مع الأوساط المغربية « حواراً » في غيبة الوطنيين الذين كانوا رهن الاعتقال ، وذلك أخذاً بالمثل : « إذا خلا لك الجوّ فبيضي واصفري»، وسرعان ما تبين له أن الجو كان عامراً بذكر وروح الوطنيين المغيبين في السجون ، ومن محاولاته اجتماعه في فاس بفوج من أهلها الذين لم يكتموا عنه استياءهم وضجرهم من قمع الحركة الوطنية ، واعتقال قادتها وكثير من عناصرها العاملة ، ثم واصل الاجتماع مع ممثلي سكان البادية ، ومع المجلس البلدي الذي دعا إلى مركزه نواباً عن الحرف المهنية ، وكانت المحاولة في كل مرة هي فتح (الحوار) المنشود مع هؤلاء جميعاً حتى يستغني عن الوطنيين وينفذ بعض الجزئيات مع من اعتبرهم (ممثلي) الشعب الحقيقيين (والناطقين) باسمه (والمحاورين) للإدارة ، وكانت المحاولة ترمي إلى تحطيم الحركة الوطنية ، وإضعاف نفوذ قادتها ، وإقامة الدليل على أن الشعب نبذهم ، فاتصل مباشرة مع السلطة في شأن مصالحه ، ولكن الجنرال نوجيس تلقن ، بواسطة أولئك جميعاً ، الدرس السياسي الذي كان في أشد الحاجة إليه ، فاقتنع مباشرة وعملياً آخر الأمر بأن مركز الوطنيين في سائر النفوس كان أقوى وأرسخ مما توهم ، وسولت له شياطين الإدارة الاستعمارية ، وذلك حينما قال له الجميع : (إن لنا زعماء في السجن هم أصلح من يمثل الشعب ، وينطق باسمه، ويحاور نيابة عنه ، فارجع إليهم أو انتظر حتى يعودوا ونحن معك من

المنتظرين) ، وسمع نفس القول من وفود أخرى في الرباط ، فازداد اقتناعاً بأنه لا مناص من مراجعة السياسة والموقف . وبعد لقاءات مع السلطان أخذ يسلك خطة الخروج من الورطة ، فأطلق سراح المعتلقين فوجاً إثر فوج بعدما حاول معهم ، كما حاول معنا ، تبرير التنازل بحمل الجميع على كتابة تعهد بعدم الاستمرار في حركة التهييج والتحريض ، فقوبلت محاولته بالرفض في إباء وشمم . وأخيراً اضطر ، تحت ضغط التوتر والتأزم ، إلى الإفراج عنا ، وهذا ما تم بمناسبة عيد الفطر ، في 17 دسمبر 1936 وبعد هذا بدأ سلوك سياسة الإنفراج في أوائل 1937 ، ولكن هذا ما لم تستقبله الجالية الفرنسية إلا بكثير من الاعتراض والامتعاض ، إذ رأت فيه ما من شأنه أن يثير الأعصاب ، ويضعف السلطة ، غير أن الأمور سارت بغير ما اشتهت تلك الجالية الضالة ، فاتخذ في 24 دسمبر 1936 قراراً بالسماح بتكوين نقابات مهنية ، وصدرت كذلك قرارات وزيرية تأذن بصدور جرائد « الأطلس » و « المغرب » و «العمل» « الوداد » باللغة العربية مع التزام أصحابها بشروط في طلبات الإذن ، فكانت حرية إصدار الصحف العربية مشروطة باحترام تعليمات الإقامة العامة ، وهكذا ثبت مرة أخرى أن الشجاعة والتضحية مجدتان ، وأن ليس بعد العسر إلا اليسر ، وأن « جولة الباطل ساعة ، وجولة الحق إلى قيام الساعة»، ولم يمكن الإفراج عنا إلا بشرط، وهو أن لا نطلع أحداً حتى نصل إلى بيوتنا ، وذلك حرصاً من السلطة على تلافي الاستقبالات الشعبية ، فالتزم المحاميان بتنفيذ الشرط حيث جاء عبد القادر بن جلون بسيارته

إلى المحكمة قبل المغرب ليأخذنا معه قاصدين الرباط ثم فاس ، ولكن لما خرجنا من المحكمة رآنا بعض المارة ، فأشاعوا الخبر ، ولما نزل اليزيدي بالرباط تأكد الخبر للناس ، وبعد تناول الإفطار بمطعم سيدي علال البحراوي واصلنا السفر ، فدخلنا فاس ليلاً حيث وجدنا بيوتنا غاصة بالمستقبلين والمهنئين ، وإلى ساعة متأخرة من الليل توافدت الجموع ، فكان فعلاً ما حاولت السلطة تلافيه عبثاً ، ثم تتابعت مظاهر الحفاوة طوال أيام العيد ، فكانت بيوتنا عبارة عن ندوات سياسية ، الأمر الذي لم يرق السلطة ، ولم تستطع له شيئاً.

ونرى أن نختم هذا الفصل بما ورد في مراسلة من المغرب لمجلة عربية (يناير 1937) عن أحداث نوفمبر بشيء من التفصيل إتماماً للفائدة:

(كان المقرر أن ينعقد هذا الاجتماع الأول صبيحة يوم 14 نوفمبر 1936 في مدينة الدار البيضاء ، وبثت الدعاية لهذا الاجتماع في كل جهات المغرب الشاسعة ، فجاء الناس من كل فج عميق ، وأصبحت الدار البيضاء تضم بين جدرانها نحواً من العشرة آلاف رجل جاءوا خصيصاً لحضور ذلك المهرجان العظيم ، وللمناداة بحرية الصحافة ، وتأييد المطالبين بذلك التحرير .

(كاد الأمر ينقضي بسلام لو أن الإدارة تركت الاجتماع يتم في هدوئه وسكونه ، ولم تتعرض لرجاله بسوء ، فأولئك قوم لم يريدوا ثورة ، ولم يقدموا على عصيان ، وإنما أرادوا أن يستحثوا

حكومة صديقة في انجاز ما وعدت به من إصلاح .

(لكن الله إذا أراد شيئاً مهد له أسبابه ، وقد أراد أن يكون هذا اليوم فاتحة عهد جديد لرجال كتلة العمل الوطني ، وأراد أن يفتح أمامهم أبواب الاستشهاد والتضحية ، حتى يرتفع ذكرهم وتنشر دعوتهم وتدخل أعمالهم في طور جديد .

(رأت الإدارة أن تمنع عقد الاجتماع ، وأن تصادر شعور وعواطف ذلك الجم الغفير من الناس ، ورأت أن تجرب قوتها ، وأن تمحق الحركة بعمل من أعمال العسف والقوة ، وكأنها حسبت أن الناس سيرجعون القهقرى ، وسيرتدون على أعقابهم خاسرين ، إن رأوا مظاهر القوة من رجال الحكومة ، وما هذه بأول مرة أخطأ فيها رجال الإدارة التقدير ، وما هذه بأول غلطة من غلطاتهم ، ولكن تكون لسوء حظهم تلك آخر الغلطات .

(جاء الزعماء الثلاثة ، زعماء كتلة العمل الوطني ، ليرأسوا ذلك الاجتماع ، وهم العلامة الكبير الشيخ علال الفاسي ، والاستاذ الكبير السيد محمد بن الحسن الوزاني ، والعامل المقدام العظيم السيد محمد اليزيدي ، ففوجئوا بإعلان الإدارة تحجير ذلك الاجتماع ، وطلب إليهم خليفة الباشا أن يتوجه الثلاثة معه إلى القصر السلطاني فتبعوه ، وتلتهم الجماهير ، ولكن خليفة الباشا كان مخادعاً ، فلم يكن الطريق الذي سلكوه طريق القصر ، إنما كان طريق محكمة الباشا التي وقعت المحافظة عليها وعلى نظامها كأثر من آثار القرون الغابرة .

(هنالك وقع أخذ ورد ، وأمام محكمة الباشا وقع الأمر الذي

كان يجب على الإدارة ، لـو كانت حذرة منتبهة ، أن تجتنب وقوعه، مهما كان الأمر : وقع إلقاء القبض على الزعماء الثلاثة ، وزج بهم في السجن، ووقع إلقاء القبض في الحين نفسه على عـدد من المتظاهـرين الهادئين ، فـانقلب الهـدوء هيجـانـا ، وأصبحت المظاهرة عنيفة صارخة ، ونادى الناس بسقوط الطغيان والاستعمار ، ووقعت مصادمات عنيفة بين رجال الدرك ورجال الأمة ، ولم تنته تلك المظاهرات إلا عندما خيم الظلام على المدينة .

(سرى ذلك الخبر المؤلم الغريب في جسم الأمة الحساس سريان الكهرباء ، فكان يوم الثلاثاء 16 نوفمبر يوم مظاهـرات عظمى هائلة بأهم مدن المغرب وأمصاره ، وخاصة فاس ، والدار البيضاء ، والعدوتين : الرباط وسلا .

(كانت مظاهرة فاس جليلة رائعة ، وكانت مظهراً من مظاهر الحياة ، والأنفة ، والشعور بالعزة والكرامة ، وكانت عنواناً على استحقاق هذا القسم الماجد من الوطن الأفريقي الشمالي لحريته الشاملة ، وحقوقه الكاملة .

(من كلية القرويين العامرة ، خرج المتظاهرون ألوفاً وآلافاً ، يهتفون بحياة المغرب ، وينادون بسقوط الطغيان والاستعمار ، وكان الرجال الأبرار من قـادة الحركة ومديري كتلة العمل الوطني يخطبون في الناس بما يزيد المؤمنين إيماناً ، وما يزيد الوطنيين وطنية وحماساً ، وكانوا يسيرون نحو مسجد البطل الإسلامي الخالد المولى إدريس رضي الله عنه ، وكانت الحكومة من جهتها

قد عزمت على الغلو في سياسة الشدة والإرهاق ، فجمعت الجند ، ووزعت السلاح ، وصمدت للمتظاهرين تريد فك مظاهرتهم بالقوة والعنف ، فأوصدت أبواب المدينة ، وسدت مسالكها ، واحتلها الجند احتلالاً تاماً ، ووقعت المصادمات العنيفة بين الطرفين ، وجرح كذلك جماعة من الجند في سبيل الواجب العسكري .

(ثم انفتحت أبواب السجن على مصراعيها ، فآوت إليها نحواً من المائتين ونيف من المتظاهرين ، في طليعتهم قادة الحركة ، واستمرت المظاهرة رغم تلك الشدة إلى أن جن الليل) .

(أما أهل الدار البيضاء فقد قاموا في ذلك اليوم المشهود بثلاث مظاهرات متوالية ، فلقد استمعوا في مسجد السوق إلى خطاب الوطني الكبير الأستاذ مصطفى الغرباوي ، ثم خرجوا يهتفون بحياة الوطن ، والحرية ، والسلطان ، والتقوا مع الجند الذي حاول صدهم ، فاشتبكوا معه ، وسالت دماء المجروحين ، ثم ذهب الجند بعدد وافر إلى السجن) .

(وخرجت المظاهرة الثانية من مسجد سيدي محمد ، والمسجد القديم ، وكان بها ما يزيد عن العشرة آلاف نفس ، يهتف رجالها بما يهتف به رجال المظاهرة الأولى ، ولقي رجالها من أعوان الضبط ، وقوة الجند ما لاقاه الآخرون) .

(أما المظاهرة الثالثة فقد تألفت بعد ذلك ، وضمت سائر المتظاهرين ، وتضاءلت أمامها قوات البوليس حيث أدركت أن كل شدة لا تحدث إلا نقيض المطلوب منها ، واستمر التظاهر

إلى الليل ، وأسفر اليوم عن سجن سائر الزعماء بالدار البيضاء) .

(أما في مدينة الرباط فقد كانت الحكومة على حذر، وما كاد الوطنيون يجتمعون في المسجد الأعظم بعد الصلاة لسماع الشيخ أحمد الشرقاوي حتى أوصدت عليهم أبواب المسجد ليبقوا بين جدرانه محصورين، لكن جماعة من المتظاهرين تمكنوا من كسر أحد الأبواب ، وأخذت الجموع المتظاهرة تتدفق منه كالسيل الغزير ، وكانت تجد أمامها قوة هائلة من رجال الضبط والجند حاولت صدها ، فدحرتها ، وسارت المظاهرة في نظام رائع مخترقة أهم جادات المدينة ، إلى أن قام الشيخ الشرقاوي فخطب معلناً انتهاء المظاهرة ، وبعدئذ عمدت السلطة إلى سجن القادة هنالك وفي طليعتهم الأستاذ الشرقاوي) .

(وفي مدينة سلا اجتمع المتظاهرون بمسجد سيدي حجي ، وخرجوا منه مخترقين المدينة ، هاتفين متحمسين ، حتى وصلوا المسجد الأعظم فدخلوه آمنين ، وانتهت المظاهرة دون مصادمة مع رجال السلطة إنما لم ينقض اليوم حتى كان رجال الوطنية وقواد المظاهرة قد أودعوا السجن رهن المحاكمة) .

(كانت تلك أهم مظاهرات يوم 17 نوفمبر ، وكان ذلك اليوم الأغر المحجل فاتحة عهد جديد في السياسة المغربية الحديثة ، والسطر الأول الذي خطته يد الجهاد على صفحة التحرير المغربي) .

(لم تبرد تلك المظاهرات غلة المغاربة الأباة ، وكانت نار

الوطنية تتأجج في النفوس ، ويثور ثائرهم عندما يتذكرون - وإنهم لم ينسوا أبداً - أولئك الأشراف الأباة الذين أودعوا السجون حتى ضاقت بهم ، ولم يكن من المتوقع أن تهدأ الثائرة ، وأن يعود السكون إلى نصابه قبل أن تطلق الحكومة سراح الذين اقتنصتهم أثناء المظاهرات ، لكن الحكومة كانت مستمرة على غوايتها ، عازمة على سلوك سياسة الشدة حتى النهاية ، فكانت تقدم لمحاكم الباشوات أسراب الأحرار ، فتصدر عليهم أحكام السجن بغير حساب) .

(وتظاهر المغاربة مرة أخرى ، فكانت هذه المظاهرات في مثل شدة المظاهرات الأولى ، وكانت نتيجتها مثل تلك النتيجة : تصادم مع أعوان الإدارة ، وإرسال الأحرار إلى السجون زرافات) .

(فإثر صلاة الجمعة من يوم 20 نوفمبر خرجت مظاهرة فاس من مسجد القرويين المعمور ، منبع الهدى والنور ، ولم تخط خطوات حتى صادمتها السلطة مصادمة عنيفة ، وكانت الحكومة قد احتاطت لذلك اليوم حيطة كبرى ، وأرسلت النجدات والمدد إلى مختلف الجهات) .

(وفي ذلك الأخذ والرد جرح الكثير ، وسجن الكثير ، وغلت الإدارة في استعمال الشدة غلواً كبيراً) .

(وفي تلك الساعة كانت مدينة وجدة تتظاهر كذلك بقوة وحماسة ، وكأن الإدارة أخذت على غرة بهذه المظاهرة الرائعة القوية ، لأن مدينة وجدة كانت بعيدة عن الحركة الوطنية إلى ذلك

اليوم ، فكانت مظاهرة يوم العشرين نوفمبر شاهدة بأن الجسم المغربي بأسره قد سرت فيه دماء الحياة الحارة ، وأن تلك الجذوة المقدسة لا يمكن أن تطفئها يد البطش والجبروت) .

(لم تتعرض الإدارة للمظاهرة أثناء وقوعها ، واكتفت إثر ذلك بإلقاء القبض على خمسين من الزعماء وأهم المتظاهرين).

(مر الأسبوع ولم تبدر من الحكومة بادرة تدل على العدول عن سياسة الشدة ، فكان يوم الجمعة 27 نوفمبر يوم تظاهر جديد وفوران شديد بأهم المدن المغربية: فاس ، ووجدة ، والرباط ، والدار البيضاء ووزان ، وآسفي ، وغيرها) .

(ولم تقع مصادمات عنيفة هذا اليوم ، فكانت المظاهرات هادئة نوعاً ما ، وكان عدد الذين أودعوا السجن قليلاً ، ولقد وقف في مسجد القرويين الأستاذ عبد القادر بن عمر برادة خطيباً ، وهو من عمد الوطنيين ، فاستحث الناس على عدم التظاهر في المدينة ، لأنه قد بدت بوارق الاتفاق مع الحكومة ، فمن الناس من وثق به وبقي في المسجد إلى جانبه ، ومنهم من أنبه وخرج متظاهراً) .

(ومن الغد تبينت الحقيقة ، وهي أن الجنرال نوكيس ، المقيم العام ، عزم على زيارة فاس يوم السبت ، فطلب رجال الإدارة من السيد برادة أن يحث الناس على عدم التظاهر ، حتى يقدم الجنرال في جو هادىء ، ويمكنه أن يدرس الحالة عن كثب ، فكان ذلك هو الداعي لخطاب الأستاذ برادة ، واعتذر إليه من كان

بالأمس لم يدرك مقصوده ، ووجه إليه كلاماً أملاه خالص الإحساس نحو الوطن) .

(أخذ باشا مدينة فاس يعين وفداً لمقابلة المقيم العام ، وسلك في تعيين الوفد مسلكاً لم يرض الوطنيين ، فهو قد كلف كل رئيس من رؤساء الحرف بانتقاء اثنين من رجال الحرفة لمقابلة المقيم معه ، وكذلك بعض العلماء الرسميين ، ورجال المجلس البلدي المعين ، والغرفة التجارية ، واللجنة الخيرية ، أولئك هم الذين عينوا للتكلم مع رئيس الإدارة ، وجعلهم من أعوانها المخلصين) .

(أخذ الوطنيون يمضون عريضة احتجاج وبيان ، جمعت آلافاً عديدة من امضاء رجال الأمة من مختلف الطبقات والهيئات ، وفيها تضامنهم مع رجال الكتلة الوطنية ، وإلحاحهم في تنفيذ الإصلاحات التي قدمها المغرب على يد كتلة عمله الوطني إلى الحكومة منذ أعوام ، وطلبهم الحثيث لإطلاق سراح الزعماء الثلاثة وسائر المتظاهرين وكل من سجن اثناء الحوادث الأخيرة ، ثم شكل الوطنيون وفداً يسلم العريضة للمقيم العام ، ويتفاوض معه باسم الأمة) .

(اقتبل المقيم وفد البلدية الآنف الذكر ، فتكلم رجاله كما يتكلم غالباً كل وفد تعينه الإدارة لمثل ذلك المقام ، فمن هؤلاء الرجال (مع التسامح) من أخذ يندد بسلوك الوطنيين ، ويطعن فيهم ، ومنهم من تشجع واسترجل ، وتقدم يطلب الرحمة بالمسجونين ، وإطلاق سراحهم ، وأكثرهم تذكر بتلك المناسبة

حكمة قديمة تقول : إن السكوت من ذهب) .

(وكان خطاب الجنرال نوكيس متأثراً بالدعاية السيئة التي أثارتها الإدارة وأعوان السوء ضد المغاربة الأحرار المخلصين لوطنهم والعاملين باستقلال تام على رفع شأنه وإعلاء مناره ، لا يتلقون الوحي إلا من ضمائرهم ، ولا يستمدون القوة إلا من إيمانهم الصميم ، فالجنرال نوكيس يخطب في ملأ الإداريين ويقول إنه يتألم لهذه الحركات التي هي وليدة دسائس أجنبية . . . وإنه سيعمل لانقاذ الصناع كما عمل لإنقاذ الفلاحين) .

(ثم اقتبل المقيم وفد الصناعات وأصحاب الحرف الذي عينه الباشا ، وكان فيه جماعة من الفضلاء المخلصين فرغماً على مابذله رجال السلطة لإخراس الألسنة ، تمكن الشاب النابغ عبد العزيز الحبابي من إلقاء خطاب بين فيه حقيقة الموقف ، وجلا الغبار عن مطالب الوطن ، ودافع عن كتلة العمل ورجالها وبرنامجها دفاعاً حاراً ، وقفا على أثره شاب آخر من النابغين هو الأستاذ محمد بن سالم بنونة ، ثم الأستاذ الطاهر الهزاز ، فأرضيا بذلك الموقف الشريف وطنهما ، وأرضيا ضميرهما ، واستحقا من الوطن وبنيه ذكراً جميلاً) .

(فلما كان الغد تقدم وفد الأمة لمقابلة المقيم العام ، وكان في الوفد جماعة من فضلاء القوم ووجوه الأمة وسادة البلاد ، منهم السادة الفضلاء إدريس بن محمد الوزاني ، وعمر

الحجوي ، ومحمد برادة ، وأحمد بن الطاهر مكوار ، ثم نائب عن كل حرفة وسوق) .

وكانت المقابلة قصيرة لأن المقيم كان يعرف الموضوع مما تبين له من كلام خطباء الأمس ومن العريضة التي استلمها ، فاكتفى اعضاء الوفد بتأكيد ذلك ، والإلحاح في إطلاق المسجونين ، وإنجاز الإصلاحات ، مؤكداً استقلال الحركة الوطنية عن كل دسيسة أجنبية .

(فكان جواب المقيم أنه متألم مما وقع ، ومتأثر لهذه الحوادث السيئة ، وأنه قد بحث مطالب المغرب ، وسيعمل باتفاق مع حكومة باريس وجلالة السلطان لتنفيذ ما يمكن تنفيذه ، بسرعة ، ثم السير في حركة الإصلاح سيراً متواصلاً متئداً ، تفادياً من عواقب الطفرة ، أما الذين سجنوا فقد وعد بالسعي في إطلاق سراحهم ، إنما الأمر يرجع في شأنهم إلى جلالة السلطان نفسه) .

كانت هذه المقابلة مهدئة للأعصاب المتهيجة ، وكانت الدليل على أن الحكومة أدركت ما في سياسة الشدة والإرهاب من سوء ، فعزمت على تغيير خطتها ، وخاصة عندما ارتاعت حكومة باريس لهذه الحوادث ، فألقت أمرها إلى رجال الإدارة بالمغرب بإخماد هذه النار التي تأججت في وقت مضطرب ، والأزمة الاسبانية تنذر بخطر وبيل ، والأنباء ترد تباعاً بأن أسراباً من متطوعة الألمان يحملون شارة الجنرال فرانكو الثائر الأسباني ، ويتغلغلون في بلاد الريف .

(إذاك توجه الوطنيون إلى القصر السلطاني ، وقد كانت السلطة تحول دائماً بينهم وبينه ، فشكلوا وفداً عتيداً تشرف صبيحة يوم 5 دسمبر بالمثول بين يدي أمير المؤمنين ، وشرح له مطلب الأمة ، وآلامها ، وبين له ما قاسته من المصائب والأوجاع ، فكان جلالة السلطان ، أمتع الله الأمة بحياته ، مع أفراد الأمة واحداً منهم ، يقابل ألمهم بألم ، ويقابل تفاؤلهم بتفاؤل ، ويقابل آمالهم بآمال ، وبعد أن درس معهم الحالة ملياً ، وأسمعهم من عبارات عطفه السامي ما فيه بلسم للجراح ، وشفاء للنفوس ، قال لهم : « إنكم لن تخرجوا من هذه الدار بدون شيء ، فأنا أعلن لكم أن العفو صدر مني الآن على سائر الذين سجنوا بمناسبة الحوادث الأخيرة ، وأنهم سيقضون ليلة السابع والعشرين المعظمة من رمضان بين أهلهم وذويهم » ، وهنا ارتفع الهتاف بحياته ، والدعاء لمقامه الرفيع) .

(لقد انفتحت أبواب السجون بعد ذلك ، فخرج منها الأحرار الأبرار ، ورؤوسهم مرفوعة ، وكرامتهم موفورة ولقد راودتهم الإدارة من قبل عن كرامتهم ، وحاولت أن تنتزع منهم وثائق يشهدون فيها على أنفسهم بالتوبة من الوطنية ، والتعهد بالابتعاد عن الحركة السياسية ، فكانوا ، حياهم الله وبياهم ، عظماء في عملهم ، عظماء أثناء محنتهم ، لم يقابلوا هذا السعي المرذول إلا بالأعراض الشريف ، وما خرجوا من سجنهم إلا أعظم مما دخلوا إليه) .

(دخلوا وعلى صدورهم شارات الجهاد ، وخرجوا وفوق

رؤوسهم هالة التضحية الوضاءة).

(ألا بمثل هؤلاء الأبرار فلتسعد الأمة ، وعلى مثل هذه العزائم فليبن المجد ، وفوق الجدار الذي تبنيه مثل هذه السواعد القوية فليرتفع علم الحرية المغربية عالياً ، زاهياً ، فخوراً) .

(نصر من الله وفتح قريب ، لقد مرت العاصفة ، فما تركت وراءها في وطننا المقدس المفدى ، إلا قوة في النفوس ، وجسارة في القادة ، وانقياداً في الأمة ، ونظاماً في الكتلة ، وآمالاً جسيمة في المستقبل السعيد ، (فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله ، وما ضعفوا ، وما استكانوا ، والله يحب الصابرين) .

الحركة الوطنية والهيئات الاشتراكية

لا يمكن لباحث أو المؤرخ بالنسبة للحركة الوطنية المغربية أن يهمل ما كان لها من صلات بكثير من الشخصيات الاشتراكية في المغرب وفرنسا ، وما كان كذلك لهذه الشخصيات من نشاطات في مجال التعاطف والتعاون إلى حد بعيد مع قادة تلك الحركة .

ففي فرنسا استطاعت الحركة الوطنية أن تكسب لجانبها البعض من أبرز الزعماء في الحزب الاشتراكي وفي طليعتهم (جان لونكي) ، حفيد كارل ماركس ، « وبيير رونوديل » ، وهما كذلك من أعلام البرلمان . وأول ما ظهرا به قبولهما عضوية لجنة رعاية مجلة « مغرب » ، ثم عضوية الوفد الذي قدم برنامج الإصلاحات المغربية ، باسم الحركة الوطنية ممثلة في كتلة العمل الوطني، وزيادة (رونوديل) لفاس واجتماعه في بيتي مع نخبة الوطنيين وأعيان فاس ، وخطابه أثناء هذا الاجتماع جواباً على خطابي باسم الحركة الوطنية ، وخطابه كذلك في الذكرى الأولى لتأسيس « مغرب » إلى غير هذا من المقالات ، والتدخلات ، والخدمات المشكورة. وأما « جان لونكي » فكان يعتبر بحق في البرلمان والحزب الاشتراكي رجل القضية المغربية

الذي يرجع إليه كلما احتيج إلى رأيه ، وكان ساعده الأيمن ابنه المحامي (روبير لونكي) رئيس تحرير « مغرب » ، والرجل الذي ربط اسمه بالقضية المغربية ارتباطاً وثيقاً حتى كنا نعتبره كواحد من الحركة الوطنية نظراً لإخلاصه، ونشاطه ، وتضحيته في سبيلها ، فهؤلاء كانوا من الخلص الذين فازوا بتقديرنا ، واستحقوا امتناننا على الدوام ، وإلى جانبهم كان آخرون دونهم شخصية ونشاطاً . والشيء الذي ينبغي التنبيه إليه هو أن هؤلاء كانوا يعملون معنا بصفة شخصية لا حزبية ، وهذا الاستقلال ضمن لهم حرية العمل دون حسيب ولا قريب ، خصوصاً وأن الحزب الاشتراكي كان مختلف النزعات والاتجاهات بالنسبة للحركات الوطنية ، بل كان فيه خصوم لا يتورعون عن قذف هذه الحركات بالباطل ، واتخاذ هذا ذريعة لمحاربتها ، وعرقلة كل مسعى في سبيلها .

ولما انعقد المؤتمر الاشتراكي التاريخي بباريس في مايو 1936 حرصت مع هذا على حضوره كصحفي للدعوة فيه إلى القضية المغربية بمساعدة أصدقائنا الأصفياء من أعضائه ، والتعريف بمطالبنا الوطنية ، وإظهار حقيقة الحركة المغربية حتى لا تبقى عرضة للقذف والطعن من أولئك الخصوم المغرضين أنفسهم في الوسط الاشتراكي ، وقد كان ذلك العمل مجدياً إلى حدّ بعيد حيث اننا فزنا ـ بالرغم عن صعوبات وعراقيل ـ باتخاذ المؤتمر لقرار بعنوان « برنامج المطالب المستعجلة في المغرب » ، وكنت من قبل وزعت في المؤتمر لائحة المطالب المستعجلة مستخرجة من برنامج الإصلاحات المغربية ، ولكن

القرار مع ذلك لم يخل من أثر بعض الاشتراكيين المتنطعين بالنسبة لنا ، وأعني بهذا ما ورد في مقدمة القرار للتوفيق بين النزعتين المتضاربتين ، وتسويغ مضمونه مما يمكن اعتباره من زخرف القول أو الترضية ، فقد قيل في تلك المقدمة : « إن الحزب الاشتراكي الذي هو حزب الطبقة الكادحة (بروليتاريا) ، لكي يدافع عن الشعب المغربي ، لا يحتاج إلى أن يجعل نفسه في وضع التبعية بالنسبة لأي حزب قومي بورجوازي ، فالحزب الاشتراكي في غنى عن أقلية من الامتيازيين يريدون إحلال استغلالهم الخاص محل الاستغلال الإمبريالي ، هذا وإن الحزب الاشتراكي لبعيد عن أن يكون معادياً للمطالب الوطنية التي لا يخلط بينها وبين المطالب الرجعية التي تكاد أن تتصف بالقسيسية ، والعنصرية ، فالدفاع ، في نظرنا ، عن العملة والفلاحين لا يقتضي أنه يجب أن نؤيد حركة الرابطتين العربية والإسلامية ، فالمسألة الوطنية بالنسبة لنا لا تنفصل عن المسألة العمالية ، بل نقول إن مسألة استقلال الشعب ليست مرتبطة بمصير البورجوازية الأهلية». « فهذا كلام لا نعلق عليه بأكثر من وصفه بنزوغ الشيطان». وهو من «شارل أندري جوليان» الذي كان يتزعم فئة المناوئين لنا حقداً وحسداً « للونكي » وأنصاره .

وكما ذكرنا من قبل ، فقد اهتمت اللجنة الاستعمارية التابعة للحزب الاشتراكي الفرنسي ، في اجتماعها يوم 30 نوفمبر 1936 ، بدراسة الحالة المتأزمة والمتفجرة في المغرب ، كما اعتنت بدعم المطالب المستعجلة الواردة في قرار مؤتمر مايو في نفس السنة ، فأصدرت قراراً بذلك ، وقد فضحت فيه

تصرفات السلطة الفرنسية القامعة ، مطالبة بالإفراج عنا ، وبسلوك سياسة انفراج وتفتح بدل خطة الضغط والقمع .

وفي المغرب كان يوجد الاتحاد الاشتراكي التابع لحزب فرنسا الاشتراكي ، فكنا على صلة ببعض قادته البارزين الذين كانوا يناصروننا الى حدّ بعيد كأحرار وديمقراطيين ، وكطليعة الكفاح الوطني باسم الشعب ولصالح كافة عناصره الاجتماعية المحرومة تحت النير الأجنبي .

وكان أولئك القادة من أعضاء فرع الدار البيضاء حيث يوجد مكتب ومركز الاتحاد المذكور ، وفرع فاس الذي كانت عناصره أكثر تأييداً ونصرة لنا ، لأنهم كانوا ينتمون إلى النزعة اليسارية المتطرفة في الاتحاد ، وفي الدار البيضاء كان « بول شينيو » ، المدير المسؤول عن جريدة « المغرب الاشتراكي » ، لسان الاتحاد هو الذي يحمل راية التأييد لنا بتفان وثبات ، لأنه كان يمثل النزعة اليسارية التقدمية في الحزب بزعامة (مارسو بيفير) ، رئيس الاتحاد الاشتراكي في مقاطعة لاسين .

وإلى جانب هؤلاء المؤيدين كان في فروع الاتحاد أعضاء غير متعاطفين معنا بشكل أو بآخر مثل (جان ليونيتي) ، المسؤول عن فرع الرباط ، وعضو القسم الفرنسي (لمجلس شورى الحكومة) ، وكان موقفه في جانب معاكس للجانب الذي ينتمي إليه (بول شينيو) .

وبصفة عامة ، كنا مختلفين مع الاتحاد الاشتراكي في مسائل جوهرية تتعلق بمشاركته فيما أحدثه المقيم العام (ستيغ) ، وهو

ما دعي « بالفريق الثالث » المنتخب من الفرنسيين غير الممثلين في الغرف الفلاحية والتجارية الفرنسية ، وكان إحداث ذلك صدمة للسيادة المغربية ، وإخلالاً بالمعاهدات ، وتوطيناً للفرنسيين في غير أرضهم ، وهذا مخالف لما سلكه ، « ليوطي » تمشياً مع التزامات فرنسا في شتى المعاهدات للدول وللمغرب باعتباره أرضاً أجنبية عن فرنسا لا يجوز استشارة الفرنسيين النازلين فيها إلا في نطاق مجلس خاص يتخذه المقيم العام للاستنارة برأيه فقط ، وهذا لا يتجاوز المجال المهني دون السياسي . وقد ازداد خلافنا مع الاتحاد الاشتراكي حينما أصبح يطالب بتعميم الانتخاب للفرنسيين جميعاً كوحدة غير متجزئة إلى فرق شتى ، وفي نفس الوقت كان الاتحاد يريد أن يبقى القسم المغربي من « مجلس شورى الحكومة » على حاله ، وهو تعيينه من السلطة دون الشعب ، لأن اشتراكيي الإتحاد كانوا ، حسب تعبيرهم ، يرون من الخطر التعجيل بمنح المغاربة حق انتخاب نوابهم في مجلس مركزي وذلك ، في رأيهم ، بسبب (تأخرهم وانحطاطهم) من الوجهتين الاجتماعية والسياسية ، وكل ما كانوا يرون السماح به للمغاربة ، على سبيل التجربة في مرحلة انتقالية ، اعطاؤ هم بطاقة لانتخاب وكلائهم في مجالس جهوية ، وفي المجالس البلدية مثل الفرنسيين .

وهكذا كان الاتحاد الاشتراكي في ذلك النطاق مسايراً لسياسة الاستعمار المرتكزة على قاعدة الاستيطان في المغرب ، وهو موقف يتناقض تماماً مع ما قرره الاتحاد في بيانه بمناسبة انتخابات الفريق الثالث في 1936، فقد ورد فيه بتاريخ 17 مايو الذي

هو يوم اختتام المؤتمر الاتحادي : (إن الحزب الاشتراكي الوفي لفكرة « ماركس » يؤيد مبدأ أن كل شعب يضطهد شعباً آخر لا يمكن أن يكون حراً ، وأن زعيمنا الخالد « جان جوريس » قد حكم ببطلان الحرب في المغرب والاحتلال العسكري لهذه البلاد ، لأنه مخالف للمعاهدات ، فالحزب الاشتراكي يؤيد الحركة الوطنية التحريرية للمغاربة ، ومع إبداء تحفظات صريحة حول طبيعة بعض مطالب البورجوازية العربية فإنه يعلن عالياً حق سائر الأمم في الاستقلال ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها) .

ولا شك أن هذا موقف مبدئي كان يتطابق مع اتجاهات الحركة الوطنية وأهدافها ومطالبها السياسية ، وهو موقف يعزى إلى العناصر المتحررة في الاتحاد الاشتراكي ، ولكن مع ذلك كله كان هذا الاتحاد يتعايش مع نظام « الحماية » ، بل يتعاون معه في نطاق منشآته المخالفة للسيادة الوطنية المغربية ، فهذا كان من أبرز تناقضاته الكيانية التي كنا ننكرها عليه . وفي الحقيقة لم نكن نطمع في أن يتبنى الاشتراكيون جميع وجهات نظرنا ، ومطالبنا ، وأهدافنا ، لهذا السبب ، وهو أننا وطنيون نتمسك بكيان المغرب ، ونناضل من أجل شعب المغرب ، بينما الاشتراكيون دوليون لا يتقيدون مثلنا بوطن معين ، ولا بشعب دون آخر ، ولكن هذا لم يكن باعثاً على التنافر والتهاجر ، بل أمكن أن نتجاوز مسائل الاختلاف ، ونتواصل ، ونتعاون في دائرة ما يقرب بعضنا من بعض . ومن الأسباب التي أزالت الأشواك من طريق التقارب والتفاهم بين الجانبين ما أقدم عليه المؤتمر الاشتراكي ، بمرسيليا في يوليو 1937 ، وهو دراسة تقرير تقدم

به صديقنا « شينيو » في شأن مطالب الحركة الوطنية المغربية التي أيدها بكل قواه مخالفاً في هذا موقف « جان ليونيتي » ، مندوب فرع الرباط الذي كان معظم أعضائه من الموظفين المتأثرين بروح وسياسة (الحماية) .

وفي ديسمبر 1937 اهتم كذلك المؤتمر الاشتراكي بالقضية الوطنية ، وبعد أربع ساعات من المناقشة أعلن رفضه اعتبار الحركة الوطنية المغربية «حزباً بورجوازياً»، ومبيعاً «لفرانكو»، كما أعلن قراره القاضي بالتعاون مع الحركة الوطنية لإنجاز مطالبها بالتدريج سيراً مع تطور الشعب المغربي ، وبهذا تغلبت نزعة فرع الدار البيضاء على نزعة فرع الرباط التي كانت لا تريد أكثر من وضع حد لتصرفات غير لائقة في عهد (الحماية) ، بينما كانت النزعة الأولى تطالب بإصلاحات جوهرية وجذرية تسير بالشعب تدريجياً نحو التحرر والانعتاق .

الحركة الوطنية والحزب الشيوعي

منذ كان والحزب الشيوعي يتخذ موقفاً صريحاً وجريئاً في القضية الاستعمارية ، أما بالنسبة للمغرب فنذكر حملاته في البرلمان ، والصحافة ، والمهرجانات ضد حرب الاحتلال والاستعمار في المغرب بوجه عام ، ولنصرة حرب التحرير في الريف بوجه خاص ، كما نذكر الخطب الرنانة التي كان يلقيها قادته في البرلمان ، والتي حضرتها يوم كنت طالباً في باريس ، إذ كان النواب الشيوعيون لا يكفون عن الاستجوابات والتدخلات للتنديد بالحرب العدوانية الاستعمارية في بلادنا ، والمطالبة بإيقافها ، والجلاء عن أرض المغرب ، وكان فرسان هذا الحلبة هم : « مارسيل كاشان » ، زعيم الحزب ، و « دوريو » ، « وطوريز » ، « ومارتي » ، « وكوتوريي » ، الذين كانت تجلجل أصواتهم ، فتهز قاعة البرلمان بالتصفيق وبالاستنكار في آن واحد حسب الميول والاتجاهات ، وكانت الجماهير تملأ المقاعد المخصصة لها كلما علمت بأنهم سيكونون من خطباء الجلسات وكان « دوريو » من أشدهم عارضة واندفاعاً ، فبمناسبة حرب الريف خطب في مجلس النواب، يوم 27 مايو 1925، معلناً : (ان حزبي يؤيد الجلاء العسكري عن المغرب ، وأن

حزبي ليتبنى هذه الصيغة : المغرب للمغاربة ، ذلك أن المغاربة أدركوا من الاستنارة درجة كافية ليشقوا بأنفسهم الطريق نحو مصيرهم » .

وقد كان الحزب الشيوعي إذ ذاك ممنوعاً في المغرب، ولكنه لما شارك في الجبهة الشعبية ، وفي الحكومة الناشئة عنها ، بواسطة كاتبه العام (طوريز) ، طالب الحزب الاشتراكي في مايو 1936 بـرفع المنـع عن الهيئات الشيـوعية لضمـان المساواة والشرعية لعنصر نشيط في حلبة الجبهة الشعبية .

وبناءً على هذا خرج الشيوعيون من حياة السرية ، فنظموا خلاياهم في شتى الأماكن ، وتسموا باسم الحزب الشيـوعي المغربي ، وأصدروا جريدة « الأمل » بالفرنسية بدل « المغرب الأحمر » الممنوعة في فـبراير 1935، وكان الشيوعيون يوزعون بطائق الانخراط على عدد من الفلاحين الذين كانوا يتوهمون أن حمل بطاقة يحميهم من ظلم السلطة والقائد وأعوانهما ، والذين كانوا لا يفهمون شيئاً عن الشيوعية ، وحتى الشيوعيون كانوا لا يريدون أن يفهموهم حقيقة الأمور خشية أن يتفرقوا عنهم .

وكان الحزب الشيوعي يتصل مع الأحزاب الوطنية ليحاول الاتحاد معها في جبهة على أساس برنامج وخطة مشتركين ، إذ كانت له في هذا فوائد حسية ومعنوية ، كما كان يفعل ذلك باسم « تاكتيكه » الخاص ، وهو التعاون المرحلي مع العناصر المسماة بالبورجوازية ريثما يقـضِي عليها لفرض سيطرة الطبقة الكادحة أي « ديكتاتورية البروليتاريا » ، وكان الشيوعيون يتوسلون لذلك بمثل

هذا القول : (يجب علينا أن نعمل يداً في يد لإنقاذ الشعب المغربي ، فأنتم تأتون بمعارفكم ، وبكل خبرتكم بالمغرب ، وبالروح الإسلامية ، ونحن نأتي بأسلوبنا في الكفاح ضد الإمبريالية ، ونحن جميعاً نأتي بحبنا المشترك للعدالة ، والمساواة والإخاء ، وبكلمة واحدة ، للإنسانية) .

وفي فترات جرت اتصالات بين الأحزاب الوطنية وقادة الشيوعيين لتبادل وجهات النظر ، ولكن لم ينظم أي تعاون سياسي كما كانوا يسعون إليه ، لأن كلا الجانبين كان يمثل التطرف بحيث لم يكن في الإمكان الالتقاء في الوسط ، ولكن هذا لم يمنع بعض الاتصالات والمذاكرات بين قادة المعسكرين إما فرادى ، وإما جماعات، مع بقاء كل واحد منهما متمسكاً بوجهة نظره وبموقفه .

الكتلة وسياسية الضرائب

كان الشعب المغربي يتحمل معظم الضرائب والتكاليف بما لا يتناسب مع طاقته الجبائية ، كما كانت أكثر الأموال العامة تصرف على مصالح الجالية الأجنبية التي كانت في المغرب أقلية ، مثال هذا ما كان يستنزفه الموظفون الفرنسيون الذين كانوا أغلبية ساحقة في جهاز الدولة ، فكانت تؤدى لهم مرتبات باهظة ومنح مختلفة ، وامتيازات عديدة ، أما الشعب المغربي وهو الأكثرية فكان أقل استفادة من ميزانيته العامة ، وهذا ما كانت تهتم به الحركة الوطنية ، فتطالب بالرجوع فيه إلى الحق والإنصاف ، ومما عملته في هذا المجال الاحتجاج لدى المسؤولين في وثيقة وزعت ، بعد تقديمها إليهم ، كمنشور هذا نصه :

الحمد لله وحده :

احتجاج الكتلة على الضرائب الجديدة

سيدي الأخ

إليك نص القرار الذي رفعته كتلتنا للدوائر الرسمية بالمغرب وبباريز يوم 4 يناير 1937 : (بينما كان الشعب المغربي الذي

طالما تخبط في أزمة اقتصادية خطيرة ، وأبدى استياءه العميق من السياسة المتبعة نحوه ، ينظر إلى المستقبل بشيء من التفاؤل ، خصوصاً بعدما حصل على وعود صريحة متعددة من الحكومة ، إذ رأى أن حقوق الأسواق التي صفق طرباً لأبطالها قد عوضت بنسبة متضاعفة ، فأحدثت ضرائب أخرى على المواد الضرورية لحياة الطبقات العاملة التي تقاسي أشد أنواع البؤس، وقد استاء الشعب من هذا السلوك ، وثارت عواطفه ضده) .

(وكتلة العمل الوطني تعبر عن عواطف كافة الشعب المغربي برفع احتجاجها الأشد على هذه السياسة الجبائية الجديدة التي نتج عنها ارتفاع الأسعار ، وضيق كبير على حالة الأمة) .

والكتلة تطلب بأشد الإلحاح رفع هذه الضرائب الحديثة ، واتباع سياسة اقتصادية جديدة ترمي إلى التخفيض من المصاريف العامة ، وإلى اختصاص الدولة باستغلال الدخان ، والبترول ، والمعادن ، والنقل الخ .

كما تطلب إصلاح النظام الجبائي اصلاحاً جوهرياً ، واستعمال المالية العامة بحكمة في المصلحة المادية والأدبية للشعب الذي يؤدي الضرائب .

(كتلة العمل الوطني)

الملحقات

ملحق : 1

النص الفرنسي للخطاب الذي ألقاه محمد حسن الوزاني في حفلة استقبال «رونوديل» بفاس - إبريل 1934

(8)

«... Les grandes espérances que peut avoir le peuple marocain à l'égard de la France c'est de penser que d'une part la démocratie y sera Maintenue sans défaillance, et que les Socialistes lorsqu'on leur en aura donné le moyen, ne failliront ni à leur devoir ni à leur promesse».

Toutes ces belles et courageuses paroles nous permettent, Monsieur le Député, de conclure que nous sommes d'accord sur les principales données du problème marocain et le seul moyen de lui apporter sa meilleure solution.

La conformité de nos conceptions reste donc à la base de notre compéhension mutuelle.

Elle est aussi la raison d'être de la sympathie que vous avez pour notre cause et de l'amitié que nous éprouvons pour votre honorable personne.

Aussi la confiance que nous inspirent vos qualités personnelles, vos convictions politiques et vos méthodes et moyens de combat pour les bonnes causes, nous autorise-t-elle à envisager et nous apparaît-elle comme un sûr garant du progrès que notre cause pourra réaliser en France.

et que ce peuple les connaissant soit capable de les maintenir.

«Pour nous même, il faut choisir entre deux politiques coloniales.

S'il est antendu que vous ne devez user que de la force militaire pour maintenir l'amitié que vous prétendez avoir pour le peuple et la reconnaissance que vous prétendez réclamer de lui, s'il faut pour cela canons et fusils, naturellement vous justifiez toutes les révoltes les plus nationalistes et vous justifiez les protestations les plus vigoureuses, de ceux qui souffrent de voir leur pays subir une telle oppression.

«Beucoup d'entre eux se sont initiés au secret de notre vie, ils se sont initiés aux libertés dont nous pretendons disposer, qui ne sont d'ailleurs pas complètes, mais qui suffisent pour éveiller dans leur esprit des rêves pour demain. Lorsqu'ils rentrent chez eux, ils ne voient plus dans le colon qu'un adversaire.

Le grain de la liberté semé dans la Métropole ne peut là-bas sous l'oppression germer qu'en révolte.

«Nous avons voulu marquer la solidarité de race à race. Nous ne sommes pas de ceux qui pensent qu'il y a des races inférieures et des races supérieures, car lorsqu'on les regarde dans le cours de l'histoire on s'aperçoit que les peuples qui sont considérés comme les plus arriérés dans le chemin humain ont aussi des sentiments d'art et de culture.

«Nous venons affirmer cette solidarité et nous indiquerons que dans le domaine politique, nous avons le devoir d'agir.

lème Marocain tel qu'il se pose à l'heure actuelle, vous disiez en Mai 1933 : «Nous voudrions que l'on aboutisse à une situation différente de celle que nous avons toujours connue et que la France au Maroc revienne à une conception plus voisine de celle qu'elle a pour la plupart de ses habitants.

Ce problème Marocain est unique dans l'histoire de la coloniation.

«...Puisque la France avait reconnu qu'elle était chargée d'une mission, cette mission devrait aboutir à l'indepen-dance.

«...Il ne faut pas être surpris que les revendications prennent un peu de véhémence.

«Des hommes qui sentent leur pays privé de liberté doivent être amenés à lutter.

Cela ne peut pas servir d'arguments à nos gouvernants. Ils n'ont même pas le droit d'invoquer que ceux qui réclament l'indépendance sont, comme on les apppelle, des Nationalistes. Nous savons bien ce que veut dire leur nationalisme, il est inutile de jouer sur les mots pour troubler les esprits et créer l'equivoque.

«Il faut que le peuple Marocain apprenne l'exercice des libertés démocratiques.

«Nous avons maintenant des exemples où nous apprenons ce que c'est que la suppression des libertés démocratiques.

«...Il faut que les libertés démocratiques soient connues

dre service à notre pays lui-même que d'attirer son attention sur les faits afin qu'il puisse les corriger. Je ne veux pas dire seulement châtier les coupables qui compromettent son renom, mais prendre toutes mesures afin que ne se reproduisent pas les actes qui soulèvent à la fois la conscience et la colère».

C'est pour toutes ces raisons que vous préconisez comme le fit le Grand Chef Socialiste Jaurès dans son discours de 1911 qu'on applique «au Maroc le minimum de protectorat ostensible».

Comme Jaurès vous déclarez que vis-à-vis des Marocains: «une politique est nécessaire qui protège non seulement la liberté de leurs coutumes et de leurs traditions, mais qui protègent en fait contre les roueries des hommes d'affaires leur propriété traditionnelle». Comme Jaurès aussi vous vous êtres addressé à vos concitoyens en ces termes.

«Vous pouvez transformer et améliorer leurs habitudes de culture sans leur dérober le sol sur lequel ils vivent indépendants depuis des siècles et prenons garde d'étendre au Maroc tout entier les procédés d'expropriation pseudo-légale qui déjà à Oujda ont volé aux Marocains toute la riche et féconde terre».

Mais votre connaissance en fait de protectorat vous a fait dire «le problème marocain est un exemple caractéristique de l'impérialisme colonial».

C'est ainsi que s'est formée chez vous la conviction de demander pour le Maroc un «minimum de justice et de civilisateurs qui veulent civiliser la terre à leur manière».

Résumant votre haute et équitable conception du prob-

(4)

Le cheminement d'une idée pour vous. Monsieur le Député, «le Protectorat comporte que la puissance protectrice doit fonder son action sur le maintien des institutions traditionnelles de l'Empire Chérifien, sur le repect des populations dans le cadre intangible des institutions propres du Maroc».

Mais si vous souscrivez aux belles et séduisantes définitions du régime de protectorat, vous reconnaissez avec nous que ce «droit à la protection» ne s'est concrétisé que par des réalisations de très peu d'importance aux yeux des intéressés, je veux dire les Marocains.

Vous n'avez pas manqué Monsieur le Député, d'exprimer votre accord là-dessus en réclamant l'application des belles théories connues en la matière.

Vous vous êtes expliqué en disant que : «si on ne pourchasse pas les abus que font naître les individus colonisateurs, dans leur appât du gain, les exactions que permet la toute-puissance administrative, la corruption qu'engendre l'éloignement de la métropole et la conviction de l'impunité, on couvre seulement par de belles paroles des actes répréhensibles et cela s'appelle de l'hypocrisie».

Pour qu'il soit possible d'éviter ou de restreindre tout régime d'abus et d'injustices vous convenez qu'il y a nécessité d'instituer un contrôle permanent et efficace s'exerçant sur l'orientation et l'activité de l'administration coloniale, «ce contrôle de l'opinion publique auquel comme vous l'avez écrit, chacun se réfère aujourd'hui et que l'on voudrait pouvoir considérer comme une grande puissance d'action, de règle et de frein–internationale. Et où, donc, comme vous le dites, y aurait–il plus besoin de ce contrôle qu'en matière de colonisation ou de protectorat. C'est ren-

avec vos honorables collègues Messieurs Les Députés, François Albert dont nous regrettons vivement la disparition ; Jean Longuet, Bergery, Sixte Quenin Monsieur le professeur Antonelli et du courageux rédacteur en Chef de cette revue, notre ami R-J. Longuet que nous aurons prochainement le plaisir de revoir à Fès? Qui peut oublier parmi nous, tous vos récits et discours qui demeurent autant de preuves visibles de la justice compréhension que vous avez toujours eue de la question Marocaine, avant et après le Protectorat, de la justesse des vues que vous avez exprimées, à maintes reprises, sur les aspects les plus délicats et les plus complexes de cette même question, et de la grande franchise comme du réel courage qui ont toujours caractérisé vos convictions personnelles et donné une grande force persuasive à votre conception du régime colonial sous toutes ses formes.

Cequevous pensez de ce régime, nous le savons grace à votre activité, à votre vie de combat pour les justes causes.

Vos conceptions en matiére de protectorat et la claire vision dont vous avez toujours fait preuve quant aux responsabilités de la France vis-à-vis du Maroc, se dégagent avec netteté aussi bien de vos articles que de votre célèbre discours prononcé au meeting organisé, l'an passé, par Maghreb pour protester contre la politique berbère du Protectorat.

Parlant des engagements pris par la France en vue du Protectorat, vous disiez dans ce discours qu'elle «a d'autant plus le devoir de les respecter qu'elle est maintenant seule au Maroc» et que sa responsabilité «s'est donc accrue de ce fait vis-à-vis des populations».

(2)

Cette réception n'est pas celle que nous aurions voulu organiser en votre honneur. Elle est modeste, je le reconnais, mais elle est d'une portée considérable par le fait qu'elle est le symbole de cette union des coeurs et des esprits qui existe et se développe entre les marocains et ceux parmi les français qui, surtout en France prennent sincèrement, courageusement, sans y faillir un instant, la défense de notre peuple grandement déçu.

Par son caractère et sa portée, notre réunion d'aujourd'hui, qui demeure empreinte de cordialité et d'enthousiasme, fait date dans l'histoire du jeune Maghreb renaissant. C'est en effet, la deuxième fois, que les Marocains, les non-officiels, se voient avoir l'insigne privilège de recevoir chez eux un des meilleurs défendeurs de leur cause en France, et sont heureux de pouvoir, en cette circonstance de lui donner une marque palpble de l'amitié profonde qu'ils lui vouent et de la grande estime dont ils l'entourent.

Les Marocains admirent donc en vous, Monsieur le Député, le Grand Démocrate que vous êtes et le défenseur zélé de leur cause.

Qui ne se souvient parmi nous de vos brillantes et innombrables interventions en faveur de Maroc dans tous les débats auxquels vous avez pu prendre part au cours de votre longue et admirable vie politique et parlementaire ? Qui ne se rappelle parmi les Marocains ici présents, et parmi tant d'autres qui, retenus loin de nous, s'associent à notre manifestation par l'esprit et le coeur, l'appui moral que vous n'avez pas hésité à accorder à la revue Maghreb en acceptant de collaborer dans son Comité de Rédaction

(1)

Monsieur le Député,

Ce n'est pas un discours que je me propose de prononcer. Ne voulant pas abuser de votre temps que je sais précieux et limité, je voudrais, tout simplement, en peu de mots, vous souhaiter la bienvenue et vous remercier pour l'accueil que vous avez bien voulu réserver à l'invitation des «Amis de Maghreb».

Les mots me manquent, Monsieur le Député, pour vous exprimer toute la joie que nous avons éprouvée au moment où nous est parvenue la nouvelle de votre voyage au Maroc. Je ne peux vous cacher qu'immédiatement nous avons eu la quasi certitude que nous aurions l'honneur de vous connaître en personne et l'immense plaisir de vous témoigner notre admiration sans bornes et notre sympathie la plus cordiale.

Votre présence, aujourd'hui parmi nous est une preuve éclatante de ce que, malgré le temps restreint dont vous disposez, les nécessités de la mission que vous êtes venu accomplir au Maroc et les commodités de votre santé qui nous est chère et que vous êtes obligé de toujours ménager, vous considérez comme un dévoir de consacrer quelques instants aux «Amis de Magreb» qui sont aussi vos amis et vos admirateurs.

ملحق : 2

المقال الذي نشره «لونكْـي» في مجلة «مغرب» عدد: 10 ـ إبريل 1933

ifestait une grande activité. Les élus marocains et les élus socialistes espagnols, collaboraient étroitement.

La Résidence française fit tant de démarches, que le Conseil fut dissous et remplacé, en octobre dernier, par un Conseil nommé qui ne représente rien. C'est là l'œuvre de Lucien Lopez Ferer, l'ami de Lucien Saint.

La Résidence française tenta en vain de faire fermer le club des étudiants de Tetuan. Le nouveau gouverneur refusa de se prêter à une pareille manouvre.

Sans cesse la Résidence fait pression sur le gouvernement espagnol pour qu'aucune mesure libérale ne soit prise. On aurait trop peur d'être obligé d'en faire autant. C'est ainsi que nos représentants à Rabat font faire à la République française une politique de réaction contre laquelle nous nous élevons vigoureusement et que nous ne cesserons de dénoncer.

Je ne veux pas terminer ces notes sans remercier tous nos amis de leur accueil si enthousiaste et si cordial. Qu'ils sachent bien que nous continuerons à leur prouver que les «Français de France» sont les défenseurs de la liberté et de la justice.

Robert-Jean LONGUET.

(16)

Un bon camarade, qui connaît bien les questions de l'enseignement, m'a affirmé au cours d'une discussion sur la création d'écoles primaires pour les enfants des Fellahs — petits paysans et ouvriers agricoles — que l'enseignement élémentaire des sciences était impossible, parce qu'il n'y a pas de terminologie scientifique en arabe.

Or, sans rappeler que l'algèbre et une partie de la science cosmique nous viennent des arabes, je signalerai à notre camarade que le baccalauréat égyptien qui comprend les sciences et les lettres est enseigné uniquement en arabe. Qu'il existe au Caire une Faculté des Sciences où celles-ci sont enseignées en arabe et, qu'enfing, à Damas, les cours de la Faculté de Médecine sont faits également dans cette langue.

J'aimerai à trouver chez nos camarades un plus grand souci de la précision et de la documentation.

Le prochain Congrès Fédéral doit être consacré en partie aux questions indigènes. Je rappelle à nos camarades que les colonnes de *Maghreb* leur sont largement ouvertes.

Mais j'espère que d'ici là, ils auront enfin monté un journal, contrôlé administrativement et politiquement par la Fédération. Il y aura enfin au Maroc un journal libre, propre et indépendant.

Tetuan est une petite Fez, propre, coquette, soignée, entourée de montagnes majestueuses. Les Espagnols ont certes fait moins de grands travaux de façade que nous — et leurs routes sont moins bonnes — mais ils ont laissé, jusqu'à fin 1932, plus de liberté aux indigènes.

Le Conseil municipal mixte était élu réellement et man-

camarades du Parti à Rabat et à Casa.

Je les remercie tous, ici, de leur bon accueil et des efforts qu'ils ont faits pour défendre *Maghreb*. J'avais déploré ce manque de contact entre nos camarades et les éléments indigènes intéressants.

Je connais mieux aujourd'hui les difficultés de ce rapprochement. Un régime de mouchardage constant et de surveillance policière, dans un pays où l'opinion ne peut se manifester par une presse libre, pèse sur les uns et les autres et les paralyse. Ceux-ci Français seront envoyés dans un bled perdu — ou en France. Ceux-là indigènes seront emprisonnés et condamnés à l'exil.

Ainsi la collaboration est difficile — et ceux qui devraient s'entendre finissent par s'ignorer.

A Casablanca, des camarades ont critiqué les informations indigènes de *Maghreb*. J'ai demandé que l'on me cite des exemples. «Votre information sur Kenitra est fausse et on va se moquer de vous», me dit-on.

De retour à Rabat, j'entrai en communication avec Kenitra et j'ai maintenant *sur moi,* une *lettre du président de la Ligue des Droits de l'Homme,* me confirmant que les faits cités ont eu lieu effectivement.

Que certains camarades ne critiquent donc pas à tort. C'est d'eux que l'on se moquera. Qu'ils ne reprennent donc pas les accusations vagues de la réaction. Ils ont le droit d'ignorer, mais non celui de critiquer sans contrôle.

Un autre exemple de ces affirmations purement gratuites.

qu'ils ont combattue, c'est un spectacle à la fois triste cocasse!

La manœuvre — commandée par la résidence — consistait à créer au Maroc des concurrents à *Maghreb*, concurrents que l'on pouvait étrangler le moment venu.

Or, comment voulait-on que nos amis se laissent prendre au piège résidentiel alors que l'un de ces canards, quelques jours avant de faire ces propositions de collaboration indigène, attaquait *Maghreb* dans un article assez venimeux et rédigé en un français approximatif.

En même temps, la Résidence dépêchait auprès de nos amis, des officiers des renseignements, entre autres le capitaine Guyot, et un commandant qui fut le collaborateur du fameux général Freydenberg à Meknès. La mission de ces messieurs avait pour but de «combattre mon influence». On ne discréditait d'abord; on proposait une franche politique de rapprochement.

Jamais nos amis n'avaient été l'objet de tant de sympathie de la part des officiers et des journalistes!

Ces derniers ayant été éconduits reprennent de plus belle leur basse campagne. Ceci démontre cela.

A noter que depuis des mois nos amis ont demandé l'autorisation de créer un journal qu'ils feraient eux-Mêmes. Cette autorisation leur a été refusée, alors qu'il n'existe pas un seul journal fait par des indigènes, représentant l'opinion indigène.

Assez d'hypocrisie!

J'ai eu le plaisir de rencontrer un certain nombre de mes

mais tout le monde s'en doute. Il suffit de les voir commencer des campagnes qui s'arrêtent brusquement pour en tirer des conclusions peu favorables.

N'ayant pas de presse libre, il n'y a pas d'opinion publique, et tous les requins petits et gros peuvent réaliser en toute quiétude des fortunes énormes.

Je comprends beaucoup mieux, après ce voyage, la colère de tous les affairistes contre notre revue. *Maghreb* est la première tentative de presse libre. «Un coin de ciel bleu dans un ciel d'orage» m'a dit un camarade de la Fédération du Maroc.

La réaction craint nos révélations, elle craint davantage un réveil de l'opinion qui ne peut jusqu'ici s'exprimer.

Dès notre arrivée à Fez, plusieurs de ces journaux hebdomadaires qui nous ont bassement insulté, se sont pris d'une tendresse soudaine pour les indigènes.

Le printemps marocain est célèbre pour la richesse de ses floraisons. Mais jamais on n'avait vu une telle éclosion d'amours nouveaux, tant de «Canards» faire leur déclaration aux Fassis étonnés et amusés.

Plusieurs journaux de Fès et un de Casablanca offrirent en même temps à nos amis de créer une page indigène, entièrement indépendante et dirigée par des indigènes, moyennant pour l'un 1.000 francs et pour l'autre 1.500 francs de frais hebdomadaires de composition.

Ces mêmes journaux qui ont traîné *Maghreb* dans la boue, qui ont vociféré contre notre politique indigène, offrant leurs colonnes pour défendre cette même politique

(12)

Ces pratiques sont courantes au Maroc.

Nous pourrions parler également des dettes des colons payées par le Protectorat. Il y en eut pour 120 millions. Les colons — sauf exceptions — qui ignorent tout de l'agriculture, peuvent se pavaner dans des huit cylindres en lignes!

Les fellahs dans les campagnes, eux, peuvent crever de faim avec leur famille. Les crédits sont épuisés!

On ne sait pas assez que «L'Empire Fortuné» est une chasse gardée de la Banque de Paris et des Pays-Bas. Celle-ci possède les banques, les ports, les chemins de fer, la C.T.M., les sociétés de production électriques et un certain nombre de hauts fonctionnaires, ses créatures, aux postes de commandes. Cette banque fait ses affaires, les siennes seules.

Derrière une magnifique façade il n'y a rien. Le pays est vidé, appauvri. Tout repose sur le crédit. Et la crise économique a bien entamé ce seul soutien.

La presse marocaine tout entière, sauf des exceptions rares *(Le Cri Marocain* et les *Annales Nord-Africaines)* fait le silence le plus complet sur la situation tragique de ce magnifique pays.

Cette presse est à la Solde de la Résidence. Il n'existe pas de presse libre au Maroc; quelle que soit l'étiquette qu'ils portent en manchette, les journaux sont ou les grands quotidiens défenseurs du capitalisme, ou de petits hebdomadaires ne représentant que leur dircteur-propriétaire et les intérêts de celui-ci.

Personne ne sait d'une façon précise comment ils vivent,

fois et demi plus pour les Européens, pour l'infime minorité. N'y a-t-il pas là un scandale!

La bourgeoisie arabe peut encore instruire ses fils — non sans difficulté certes, puisque la résidence refuse des passeports aux jeunes gens qui manifestent le désir de s'instruire dans nos facultés, — mais le peuple, lui, on le laisse croupir dans son ignorance crasse. Croit-on que c'est là le moyen de l'arracher à l'influence du maraboutisme?

Le vérité est simple. La bonne galette que l'on fait «suer» au pauvre fellah et celle que l'on extorque sous forme d'emprunt aux citoyens français, doit passer dans la poche des profiteurs: Forbans et hauts fonctionnaires.

Et puis une masse ignorante semble une proie plus facile aux missionnaires qui parcourent les campagnes et qui dans le Sud apparaissent sur les champs de bataille, telle une bande de corbeaux ou de vautours.

Ceux qui vont réclamer le droit pour le peuple à l'instruction, sont traités d'agitateurs dangereux.

On a bien d'autres dépenses à faire. N'a-t-on pas, il y a quelques années mis à la retraite le sieur Mallet, Directeur général de l'Agriculture qui gagnait 300.000 francs par an. Il fallait trouver à ce pauvre homme, une compensation. Tout d'abord on le laissa dans sa villa splendide et on en construisit une autre pour son successeur qui coûta 1/2 million. Et notre retraité, fut nommé directeur honoraire aux appointements de 100.000 francs.

On cherche, dit-on, à créer de la même façon un nouveau poste honoraire pour M. Serra, Directeur général des Douanes, mis très prochainement à la retraite.

Or, le système des deux poids deux mesures est d'autant plus scandaleux que les 9-10 des impôts sont payés par les indigènes. Ainsi à Fez, la Medina, ville arabe, compte 120.000 habitants, tandis que la ville nouvelle n'en compte que 12.000.

Le produit des impôts des deux cités tombent dans une seule caisse et sert à embellir la ville nouvelle qui est propre et bien entretenue.

Ainsi donc nous obligeons cette grande cité à rester figée, nous lui interdisons tout progrès que les Fassis réclament sans cesse avec beaucoup de modération et de patience.

Mais parce qu'ils ne cessent de réclamer une petite partie des droits dont nous jouissons, une petite partie de ce que nous appelons la civilisation, les services officiels traitent les Marocains de révolutionnaires.

Or, pour savoir ce que pensent «ces révolutionnaires» on les fait surveiller par une nuée de policiers indigènes qui rapportent tout de travers.

Il serait pourtant équitable et facile de donner satisfaction à ceux que nous avons mission de guider, d'éclairer, de civiliser.

Les Marocains ne sont pourtant pas tellement exigeants; il réclament des choses bien raisonnables.

Ainsi, alors qu'ils sont 5 millions et que nous sommes 200.000, ils demandent simplement que l'on veuille bien consacrer deux sommes égales pour les deux enseignements. Actuellement le Protectorat dépense près de deux

cette chose indispensable qui s'appelle une école.

Nous avons une étrange façon de concevoir notre mission civilisatrice.

Bien mieux si des particuliers demandent l'autorisation de monter, de subventionner une école privée, l'autorisation leur en est refusée. Les Fassis en ont fait l'expérience. Par contre les curés aux dents longues obtiennent tout ce qu'ils désirent.

Arrete viziriel du 2 decembre 1932 (3 Chaabane 1351) autorisant l'ouverture d'une école primaire privée à Marrakech.

Article premier . — Mme Brevet Adèle, en religion Sœur Vianney, est autorisée à ouvrir à Marrakech une école privée de filles sous la dénominations «Institut de Notre-Dame-des-Apôtres».

Art 2. — Mme Brevet enseignera dans ladite école assistée d'un personnel qualifié et autorisé.

Art. 3. — Le Directeur Général de l'Instruction Publique, des Beaux-Arts et des Antiquités est chargé de l'exécution du présent arrêté, qui aura effet à compter du 1er novembre 1932.

Fait à Rabat le 3 Chaâbane 1351 (2 décembre 1932).

MOHAMMED EL MOKRI.

Vu pour promulgation et mise à exécution :
Rabat, le 10 décembre 1932.

Le Commissaire Résident Général,
Lucien SAINT.

dat officiel et patenté, pouvait-on dire. Le Pacha qui conférait dans une pièce voisine à la salle de vote avec le général commandant la région déclara qu'il prenait les 100 voix de majorité de M.X et qu'il les donnait au candidat officiel !

Ceci indique assez la grande valeur que l'on peut attribuer à un pareil conseil.

Ce n'est pas tout. On réunit le Conseil pour lui faire savoir que l'on a décidé de prendre telle ou telle décision. Tout au plus les malheureux pantins peuvent-ils présenter timidement un Vœu.

Les Marocains ne cessent de réclamer des écoles, des rues mieux entretenues, mieux éclairées . On leur répond — lorsque l'on daigne répondre — qu'il n'y a plus de crédit.

Seulement le Protectorat a pu jusqu'à ce jour engloutir 65 millions à Ifrane — sans compter des millions de particuliers qui ont été entraînés dans la ruine — pour satisfaire une folie. Je veux dire la création de *toute pièce* dans un site agréable d'une station estivale.

Quand on songe qu'il n'y a au Maroc que 200.000 (?) Européens et que les grands hôtels d'Ifrane refusent de recevoir des indigènes. Comment peut-on s'imaginer qu'une station pareille puisse vivre. Non seulement les grands hôtels sont en faillite, mais également les commerçants, boulangers, etc. Malgré ce four un arrêté viziriel de février vient de frapper d'expropriation 153 hectares pour créer une base d'aviation à Ifrane!

Mais on ne trouve pas la moindre somme pour construire

lorsqu'il pleut. Ils déplorent le manque d'éclairage, le soir, les mauvaises odeurs, le manque d'hygiène. Ils ne savent pas que tout cela dépend de nous, Français.

On leur a dit qu'il existait un conseil municipal et ils le rendent responsable de cette incurie administrative.

Ils ne savent pas et ceux qui savent font semblant de l'ignorer lorsqu'ils se trouvent avec un français de France, ils ne savent pas que le Pacha est une créature française choisie avec soin par les autorités françaises parmi les plus dociles, et assisté, contrôlé et dirigé par un commissaire du gouvernement.

Que ce Pacha et ses 2 adjoints les Kalifats siègent au sein du Conseil municipal.

Que siègent également le motaceb, prévôt des marchands et ses adjoints, choisis avec autant de soin que le Pacha parmi les plus obéissants.

Il faut y ajouter le délégué français des services municipaux qui est le véritable dirigeant de ce conseil.

Enfin il faut ajouter les 8 membres indigènes élus — mais attention ! les candidates ont été désignés par les autorités françaises, les électeurs sont également choisis — et avant le vote chaque électeur s'entend dire : «Les autorités désirent que tu votes un tel et un tel».

Il y a quelques années il s'était trouvé parmi les électeurs désignés quelques hommes indépendants qui votèrent pour un candidat à eux, homme réputé pour sa grande sagesse et son bon sens.

Il eut 160 voix contre 60 à un homme à tout faire, candi-

font montre d'une formidable paresse intellectuelle et d'un manque total de curiosité pour tout ce qui a trait aux questions indigènes.

Il faut ajouter à cela qu'une bonne partie de l'élément européen venu exclusivement pour «faire fortune» sans regarder aux moyens, présente des qualités assez médiocres, et une conscience des plus élastiques.

Ils ignorent tout de le vie marocaine. Ils ne viennent que rarement dans la Medina — la ville indigène — qu'ils trouvent sale et malodorante. Ils fréquentent les souks pour acheter quelques souvenirs pour leurs amis de France, lorsqu'ils partent en vacances.

Ils vont de temps en temps dîner chez un commerçant Fassis parce que c'est amusant de manger du *couscous* et ces délicieux poulets ou ces petites missives sorte de gâteaux aux amandes et au miel.

Presqu'insensibles aux raffinements de cette civilisation, ils traitent dès le lendemain, entre européens, leurs hôtes de la veille, de sauvages fourbes et voleurs.

Ils n'ont pas remarqué la finesse de leurs hôtes, leur facilité à se mêler aux conversations politiques, philosophiques. Ils ignorent ou presque que les fils de leurs hôtes ont suivi ou suivent avec profit le cours de nos facultés européennes.

Ils ignorent comment la ville est organisée, dirigée. Ils s'étonnent de voir des enfants sales dans les rues et ils ignorent le nombre des écoles et comment celles qui existent fonctionnent. Ils s'étonnent de la saleté de la ville, du mauvais entretien des rues qui sont de vraies cloaques,

plusieurs mokhazenis (policiers) du quartier, vont le trouver à son magazin et lui interdisent de sortir. Pendant ce temps *vingt-six* policiers envahissent son domicile, trouvant sa malheureuse femme *enceinte de 8 mois,* seule avec quelques domestiques. Les fouilles les plus brutales sont pratiquées. Les pendules démontées, les coussins crevés. On oblige la malheureuse à assister à ce pillage.

Bien entendu les sbires de la police ne trouvèrent rien. Mais le soir la femme était obligée de s'aliter avec une forte fièvre, et quelques jours après, décédait, laisant 4 enfants en bas âge.

Le père fut tiré de sa prostration par un ami américain. Un mois après il obtenait la protection américaine pour lui et les siens.

Je dédie cette histoire vraie aux réactionnaires de tout poil qui hurlent contre les protégés étrangers et réclament la suppression des capitulations américaines et anglaises.

Mais pourquoi tous ces procédés, dira-t-on? Les Marocains et les Fassis en particulier, ne sont-ils pas de dangereux révoltés qu'il faut mater?

Oui. C'est la thèse soutenue par la Résidence et les militaires. Non seulement à Fez.mais dans tout le Maroc. Dès que quelques marocains réclament une meilleure justice, le développement de l'enseignement, une meilleure répartition des dépenses budgétaires, ils sont immédiatement traités en dangereux révolutionnaires, antifrancais, etc...

Tout le mal vient de la mauvaise foi flagrante de quelques dirigeants et de l'ignorance de la grande majorité des Français du Maroc qui en sus de leurs préjugés de race,

amusant et puéril il n'est pas douteux qu'il devient à la longue énervant et fort gènant, surtout lors qu'il s'y ajoute la fouille des poches par les assès (gardiens de quartiers).

J'insiste sur ces incidents policiers pour mieux marquer que sous ce régime odieux vit la population marocaine et plus particulièrement les 120.000 habitants de Fez, la capitale intellectuelle du Maroc.

Les malheureux n'ont guère de moyens de se défendre contre l'arbitraire.

Mon hôte, le courageux et lettré chérif Mohamed bel Hassan El Ouezzani, n'a pas été moins de trois fois en prison. Il a subi le châtiment de la bastonnade. Il est sans cesse surveillé, espionné. Un autre que je ne peux nommer sans attirer sur lui l'attention du service des renseignements, a été jeté en prison et envoyé en résidence forcée pour avoir tenté de rendre visite à son meilleur ami condamné à 2 ans d'exil.

Mais voici mieux :

On reproche couramment à certains arabes de se faire protéger par une nation étrangère. On suspecte leur loyauté — pour employer le terme officiel — envers la France, mais on ignore souvent, ou l'on fait semblant d'ignorer, pourquoi certaines familles cherchent une protection contre l'arbitaire — et nos superpatriotes qui n'ont que mépris pour les arabes ne sont poutant pas tous sans ignorer cette lamentable affaire :

Il y a environ un an, un commerçant de Fez est soupçonné non seulement de dissimuler des tracts dans sa demeure, mais encore une imprimerie clandestine. Un beau matin

(3)

«Maître Robert Jean Longuet, avocat à la Cour d'Appel de Paris et Directeur de la revue «Maghreb» vient de faire un séjour à Fès».

Il a été reçu cordialement par de nombreux amis et de brillantes réceptions ont été offertes en son honneur à la Médina.

Il était accompagné de son collaborateur M. Balafrej qui a reçu partout lui aussi l'accueil le plus sympathique.

Bien entendu, la présence à la Médina du Directeur de la Revue «Maghreb» a Suscité l'émoi que l'on devine chez les Autorités et la Police.

Jamais souverain ni chef d'Etat ne vit déployer en son honneur un tel luxe de surveillance et de précautions.

Police et assès étaient sur les dents, suivant partout le distingué visiteur, notant précieusement l'adresse des notables chez qui il était reçu et, bien entendu, lançant dans son ambiance de puissantes et peu discrètes cohortes de «mouches».

«Tout s'est bien passé quand même».

Le soir les portes des quartiers de la ville sont fermées vers 23 heures. Cela permet de mieux contrôler les sorties des habitants.

Les malheureux Fassis, lorsqu'ils veulent sortir le soir, en sont réduits, à faire de longs détours pour se rendre à un point de la ville, quelquefois tout proche de leur maison.

j'ai moi-même expérimentè plus d'un soir ce système grotesque de vexations inutiles et si j'ai trouvé le procédé

leur propriétaire, un fort gaillard, qui a trouvé une meilleure place à côté. Notre «ange gardien» s'installe et fait semblant de dormir.

A minuit, un douanier au visage contracté par la peur de ne pas être à la hauteur de sa tâche, nous oblige à ouvrir nos valises. Je n'ai jamais, au cours de voyages à travers l'Europe, assisté à fouille plus minutieuse. Des livres sont feuilletés page par page. 5 exemplaires de *Maghreb* sont à leur tour examinés. «L'ange gardien» observe du coin de Lœil chaque objet extirpé par le gabelou. En désespoir de cause le pauvre fonctionnaire me demande en brandissant un petit flacon d'eau de cologne aux trois quarts vide si je ne transporte pas d'alcool?!

L'air accablé, il passe à la valise de mon ami Balafrej, qui subit le même sort. Soudain notre pauvre homme, le masque tragique, l'esprit tendu, exhibe un cours de droit. Il n'ose se retourner sous nos regards ironiques pour consulter d'un signe «l'ange gardien». Le cours est feuilleté, puis enfin reposé. C'est fini.

La conversation s'engage. L' «ange gardien» vient d'apprendre que des policiers recherchent «deux communistes». «Ils ont leurs passeports en règle et on espérait un incident douanier pour leur faire faire demi-tour», dit-il. Or, ce colon — il se fait passer pour tel — si bien informé, est un commissaire qui, 2 mois auparavant, s'était fait passer pour un négociant en café auprès de notre ami Mohamed bel Hassan El Ouezzani.

A Fès, le même luxe de précaution nous attend, et le *Cri Marocain* a pu résumer ainsi l'activité de la police :

(1)

«LE MAROC SANS MASQUE»[1]

un mois au maroc chez les marocains

Dès Algésiras, la police nous entoure de ses soins les plus attentifs. Sur le bateau de la «Transmediterraneo» le monsieur qui a une «sale gueule» nous observe dans la glace du bar, avec un air qui veut être dégagé.

Nous le retrouvons à la gare de Tanger, derrière l'inspecteur qui examine les passeports. Les questions les plus indiscrètes nous sont posées. A peine installés dans notre compartiment, le chef de gare lui-même, sous un fallacieux prétexte qu'il bredouille — tant la mission dont il est chargé est illégale, stupide — vient nous reprendre nos billets pour en noter les numéros.

Un va-et-vient insolite dans le couloir, des têtes qui se penchent pour nous examiner, de ces têtes caractéristiques, bêtes, brutales et vulgaires. Un contfoleur, l'air obsédé, demande les billets.

Le train va partir. Le monsieur qui a une «sale gueule» apparaît à la porte du compartiment. Toutes les places sont occupées par des valises. Surgit par un bien curieux hasard,

(1) Mon excellent ami Gustave Babin ne m'en Voudra cetainement pas de lui avoir emprunté son titre.

ملحق: 3

مطالب الشعب المغربي

PLAN

de

Réformes Marocaines

362 blanche

Élaboré et présenté à S. M. le Sultan
au Gouvernement de la République française
et à la Résidence Générale au Maroc par le

Comité d'Action Marocaine

Edition française 1934 — 1353. de l'Hégire

«مطالب الشعب المغربي» باللغة الفرنسية.

PLAN

de

Hebrues Marseilles

مطالب الشعب المغربي

هذه المطالب حضرتها
الكتلة العاملة الوطنية
في المغرب الأقصى باستشارة
كل من يهمهم الأمر من سائر
الأوساط

وقد قدمها باسم الشعب
المغربي مزوداً بثقته وفده
الأمين الى حضرة صاحب
الجلالة مولانا الملك سيدي
محمد بن يوسف أيده الله ونصره

١٣٥٣هـ — ١٩٣٤م

مطبعة الإخوان المسلمين

«مطالب الشعب المغربي» باللغة العربية

لجنة الوفد المغربي
مرتبة أسماؤها على الحروف الأبجدية

السيد عبد العزيز بن ادريس
السيد محمد الديوري
السيد محمد بن الحسن الوزاني
السيد محمد اليزيدي
السيد محمد المكي الناصري
السيد عمر بن عبد الجليل
السيد محمد علال الفاسي
السيد أبو بكر القادري
السيد محمد غازي
السيد أحمد الشرقاوي

الحماية
نظريتها ـ شروطها ـ مهمتها

أ ـ المعاهدات

إن أول وأهم معاهدة وقع فيها التنصيص على النظام الذي كانت تريد السياسة الخارجية الفرنسية إحداثه في المغرب : هي المعاهدة الفرنسية الألمانية المؤرخة في 4 نوفمبر سنة 1911 حيث تقول مادتها الأولى : ـ

(إن الحكومة الامبراطورية الألمانية تصرح بناء على كونها لا تعمل في المغرب إلا من أجل مصالح اقتصادية بأنها لا تعرقل في المستقبل عمل فرنسا لبذل مساعدتها للحكومة المغربية قصد إدخال سائر الإصلاحات الإدارية والمالية والعسكرية التي تحتاج إليها هذه الحكومة) .

ب ـ التصريحات الرسمية

وقد وقعت مصادقة البرلمان الفرنسي على أساس تقرير المسيو موريس لون الذي سجل فيه هذا التصريح :

(إن المقيم العام سيضع حمايتنا في طريق التطبيق مع محافظته على تعهداتنا أمام الدول ، والتزامه الإخلاص التام في

تطبيق الحماية بمعناها الخاص المنافي للحكم المباشر كل المنافاة) .

وقد صرح المقيم ليوطي في الخطبة الأولى التي ألقاها بين يدي المولى عبد الحفيظ بما يأتي :

(إني أشرب على نخب جلالة السلطان ، ملك هذه البلاد الذي أنا مطوق قبل شيء بمهمة مساعدته لتثبيت سلطته وصنع النظام ، ونشر الأمن ، وسأصرف في سبيل ذلك كل ما أملك من تفان وإخلاص) .

ومن جملة تصريحات المقيم ليوطي لجلالة السلطان المرحوم مولانا يوسف قدس الله روحه :

(يمكن لجلالتكم أن تكونوا واثقين من المساعدة التي أصبحت حكومة الجمهورية عازمة على بذلها لكم ـ طبقاً للاتفاقات السابقة ـ من أجل بسط السلام في مملكتكم ، وتنمية خيراتها، وترقية أنظمتها ، وكل ذلك في دائرة أكمل الاحترام لتقاليدها ودينها) .

ويقول المقيم ليوطي في تقريره إلى الحكومة الفرنسية بتاريخ فاتح ديسمبر سنة 1916 م :

(إن احترام حقوق الملك للسلطان ،وما له من الامتيازات : أمر لازم ، ليس فقط ، لأننا مقيدون في معاهدة الحماية بحفظ سلطته النافذة ، ولكن بصفة أخص لأن هذا البقاء يتجلى في نظر جميع المغاربة كضمانة سامية لباقي الأشياء التي يطالبون بها) .

ومن جملة ما ورد في الخطبة التي ألقاها المقيم ليوطي برباط الفتح بتاريخ 24 نوفمبر سنة 1919 هذه التصريحات.

(. . . وهناك نقطة أخرى لا يمكنني إغفالها ، وهي مسألة مبدأ الحماية ، فقد حملت من باريز تأكيداً بيناً وقع التصريح به على ألسنة من لهم أعظم الاختصاص يقضي بأن مبدأ الحماية يجب أن يبقى خارجاً عن كل جدال ، فنظام الحماية ليس بمسألة شخصية ، ولا محلية ، ولا فرنسية ، وهو حقيقة جاءت بضبطها المعاهدات ، وهو مكفول باتفاقات دولية ، ليس في مقدور أي واحد منا ، ولا في استطاعة الحكومة الفرنسية أن تغيرها ، ويستنتج من هذا أن المغرب دولة مستقلة تقوم فرنسا بحمايتها ، ولكنها تبقى تحت سيادة السلطان ، ولها دستورها الخارجي ، فمن الشروط الأولية حفظ وحدة هذا النظام ، واحترام هذا الدستور) .

(ومن نتائج هذه الحالة الواقعية أن التنظيمات السياسية الفرنسية ليس لها محل بالمغرب ، فمن الممكن أن توجد لمواطنينا الفرنسيين بعض هيئات ، ونوع من التمثيل الفني ، ولكن ليس في الإمكان أن يكون لهم تمثيل سياسي) .

(فالمطالبات والمجادلات في هذا الباب ليست إلا حبراً على ورق ، ووقتاً ضائعاً ، وأريد دون أن أؤكد في البيان أنه بناء على هذه الحقيقة نفسها ، وهي أن الدستور المغربي مضمون في المعاهدات الدولية **فالمطالبات الخاصة بهذه المسألة مجردة عن كل فائدة فقط، بل إنها أخطر الأشياء، والحكومة الفرنسية**

ستكون أول من يقطع دابرها).

ولما أخذ بعض الناس يتحدثون عن مصير الإدارة المغربية متوهمين أن نظام الحماية سيكتسح هذه الإدارة ويكنسها بعد بسط السلام ، لتحل محلها إدارة مباشرة صريحة تكون نسخة من الإدارة الفرنسية ، وتقرب بالتدريج من نظام المقاطعات ، قام المقيم ليوطي وقعد وحمل على أصحاب هذه النظرية الباطلة .

وفي الحفلة المنظمة بمناسبة تدشين (ميناء) الدار البيضاء بمشاركة نخبة من النواب ، والرأسماليين ، والمفكرين الفرنسيين ، صرح ليوطي بأن : نظام الحماية يقتضي مجرد مراقبة ، وأن السلطان ، والهيئات المخزنية التي تلتف حوله والاحتفاظ بالتنظيمات الوطنية المبنية على التقاليد ، كل هذا لم يكن واجهة وستاراً ، ولن يضمحل منه شيء ولن يكنس .

وقد شرح مسيو لويس بارتو ـ عضو المجمع العلمي الفرنسي ورئيس الوزارة سابقاً ـ انتصار المشير ليوطي لمبدأ الحماية ، ودفاعه عن حقوق الدولة المغربية بقوله : (هذا أمر لا يمكن أن يكون ويجب أن لا يكون ، هذان هما أساس النظرية التي ناضل عنها المقيم العام ليوطي بشدة بالغة ، وإيمان راسخ ، نعم هذا أمر لم يكن لأن هناك معاهدات تحمل توقيعنا ، ومن شرف بلادنا أن لا تنكر توقيعها ولأن هناك ميثاقاً ثنائياً يفرض علينا تعهدات نحو السلطان الذي أعطيناه عهوداً هي من الدقة والصراحة بمكان ونحو شعبه الذي جاهد من أجل استرجاع النظام والأمن باسم السلطان ومن أجل السلطان . وهذا أمر كان من الواجب أن لا

يكون إذ ـ بقطع النظر عن المعاهدات نفسها ـ ألسنا قد اقترضنا ديناً أدبياً من الصنع الجميل ، أصبح يفرض علينا واجبات نحو هؤلاء المسلمين المخلصين المتشبثين باستقلال المغرب الديني ، تحت السلطة المصونة التي لأمير المؤمنين ؟) .

وقال وزير الشؤون الخارجية في البيان الذي وجهه باسم الحكومة الفرنسية وتلاه المقيم ليوطي على جلالة السلطان مولانا يوسف قدس الله روحه في يوم 7 ديسمبر سنة 1919 م :

(إنني أرغب في أن أجدد مباشرة لجلالتكم ، التأكيدات الصريحة التي ما فتئتم تأخذونها من حكومة الجمهورية فيما يرجع لنظام الحماية الذي تضمنه المعاهدات ، والذي أسس على سيادة جلالتكم ، واستمرار دولة المخزن وإبقاء النظامات المبنية على تقاليد المملكة الشريفة واحترام الشعب ، ففي هذه الدائرة التي لا تمس ـ دائرة نظاماته الخاصة ـ سيضمن المغرب بأحسن ما يمكن نموه المادي والاجتماعي ، وأمنه وقوته) .

وقد أوجز المقيم ليوطي القول عن مبدأ الحماية في التقرير الذي رفعه إلى الحكومة الفرنسية بتاريخ 3 ديسمبر سنة 1920 حيث يقول :

(إن نظرية الحماية هي أن بلاداً تحتفظ بتنظيماتها وتحكم نفسها وتدير شؤونها بنفسها ، وذلك بوسائلها وهيئاتها الخاصة تحت مجرد مراقبة دولة غربية . والذي يسود هذه النظرية ويطبعها بطابعها الخاص هو أسلوب المراقبة المتعارض تمام التعارض مع الإدارة المباشرة) .

وقد جاء في الخطبة الرسمية التي ألقاها المشير ليوطي بين يدي سلطان المغرب في المأدبة التي أقيمت إكراماً لجلالته بتاريخ 7 أوغشت سنة 1931 في قصر المستعمرات في المعرض الاستعماري الدولي بباريز :

(. . . وأما هذه السياسة ـ سياسة التعاون الودادي المتين ـ فهي أساس كل العمل الذي تقوم به فرنسا بالمغرب) وهي كذلك شرط جوهري في بناء النظام والأمن وتحقيق الرفاهية .

فلأجل هذا يمكن لي اليوم ـ بمناسبة أداء واجب التحية لجلالتكم والترحيب بمقدمكم ـ أن أتحدث في كامل الثقة والإخلاص عن مصير هذه المملكة السعيدة التي تعتبر جلالتكم الشريفة الوارثة مجد الدولة العلوية النبوية رئيسها السياسي ورئيسها الديني .

(فسلطتكم كما تقتضيها المعاهدات ليس في الإمكان أن تمتد إليها اليد بسوء ، وهي مبسوطة في سائر المغرب من طنجة إلى أقصى حد في الجنوب ومن المحيط إلى التخوم الجزائرية) .

ج ـ القانون الدولي

وقد صرح المسيو بادفان ـ الأستاذ الشهير بكلية الحقوق الباريزية والمستشار القانوني بوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية ـ في المحاضرة التي ألقاها بمعهد الدروس القانونية التابع للاتحاد الاستعماري الفرنسي في موضوع نظام الحمايات بشمال أفريقيا :

(إن نظام الحماية ينشأ عن ميثاق تلتزم فيه الدولة الحامية باحترام الدولة المحمية) .

وورد في الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا الفرنسية للنقض والإبرام بتاريخ 12 إبريل سنة 1924 ما نصه:

(إن المعاهدة التي وضعت بين فرنسا والمغرب من أجل نظام الحماية الفرنسية بالمملكة الشريفة ليس من مفعولها أن تضيع للمغرب استقلاله الذاتي) .

ومما هو مدون في الكتاب المشهور المسمى : (البحث في الحمايات) لمؤلفه العلامة الاختصاصي في موضوع الحمايات دسباني أستاذ الشرع الدولي بكلية الحقوق بجامعة بوردو والعضو بمجمع القانون الدولي:

(إن أعظم واجب مفروض على الدولة الحامية - كما هو مفروض أيضاً على الدولة المحمية - يقضي بكامل الامتثال لنصوص المعاهدة وتنفيذ التزاماتها تنفيذاً كلياً وعدم تجاوز دائرة الحقوق التي أسند إليها القيام في ميدان السيادة الخارجية والداخلية للدولة المحمية ، فإذا وقع التعهد صراحة نحو شعب من الشعوب من أجل الدفاع عنه وحماية كيانه ثم لم يحقق الوفاء بالوعد إلا ما دامت فيه فائدة لصاحبه وتنوسي بالمرة متى عظم حمله كان ذلك متنافياً تمام التنافي مع أصول الشرع الدولي ومع الواجب الأول للدولة التي يجب عليها - طبقاً للقول المشهور - أن تكون قبل كل شيء كالرجل النزيه الأمين).

لم ننكر قط الصبغة الاستغلالية التي تصطبغ بها الحماية لفائدة الدولة الحامية ، ولم تبلغ قط البساطة بالإنسان إلى اعتقاد الإخلاص الطاهر في الأعمال التي تدبرها السياسة الخارجية ،

ولكن المهم هو أن تعرف هل ليس في إمكان الإنسان أن يفيد غيره في حالة خدمته لنفسه ، ففي حد ذاته ـ وبقطع النظر عن قيمته الأدبية ـ هل ينعدم الخير أو ينقطع عن الغير بسبب الفائدة التي تعود منه على فاعله ؟ .

لو صح هذا لم يكن فيه أقل تشجيع للنفس البشرية الضعفية التي ليس في الإمكان أن يطلب منها بكيفية عامة تحقيق الكمال في التضحية ، ولكادت تفقد كل سلوى عندما يشاهد المرء أن كل صنع في هذه الدنيا يلطخه درن المنفعة الشخصية ، ومهما يقل عدد من المفكرين ـ وليسوا أقلهم قيمة واعتباراً ـ فالثقافة الخلقية ، والشعور بالعدالة ، وشدة الاهتمام باحترامها وتحقيقها تتجلى بازدياد في الروابط الدولية ، كما أنها تتوغل في حياة الشعوب الداخلية بما يوجد بينها من الشعور المتكاثر بالحاجة إلى تمتيع الجميع برغد العيش ، وإلى مواساة بعضها بعضاً في البأساء والضراء : وباختصار إلى التضامن البشري .

(فلو حصر الإنسان اعتقاده في الاستغلال القاسي الذي يصاب به الضعيف من القوي في علاقات الشعوب ، ولو زعم أن مذهب داروين في تنازع البقاء هو دستور السياسة الخارجية لكان مستعبداً لنفوذ الوقائع التي ما تزال ـ والحق يقال ـ كثيرة العدد رغم كونها أخذت تصير شيئاً فشيئاً من قبيل الطوارىء ، ولكنها ـ على أي حال ـ كالسياسة التي تسلكها الحكومات المتعاقبة في كثير من الأوقات ـ مخالفة لهذا المجرى العظيم من العدالة الذي ينعش اليوم روح العالم المتمدن .

تصريح جلالة الملك
سيدي محمد بن يوسف نصره الله

بويع جلالة الملك سيدي محمد بن يوسف أيده الله ونصره يوم 23 جمادي الأولى سنة 1346 موافق 18 نوفمبر سنة 1927. وبعد مضي يومين على البيعة الشريفة، أقيمت حفلة فاخرة في القصر السلطاني في رباط الفتح عاصمة المملكة المغربية ، وقد خطب فيها مقيم الجمهورية الفرنسية بالمغرب إذ ذاك المسيو ستيغ فكان جواب جلالة الملك هذا التصريح الآتي :

(إن الشعب المغربي ينتظر منا مجهوداً مستمراً ، لا من أجل تنمية سعادته المادية وحدها ، ولكن لنكفل له الانتفاع من تطور فكري ، يكون متلائماً مع احترام عقيدته ويستمد منه الوسائل التي تجعله يرتقي درجة عليا في الحضارة بأكثر ما يمكن من السرعة) .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بقي المغرب الأقصى منذ القرن الثاني للهجرة والثامن للميلاد : دولة مستقلة عن سواها من الدول الإسلامية وغيرها وحتى عن الخلافة الإسلامية نفسها ، وقد حافظ على حريته خلال القرن التاسع عشر رغماً عما كان يحدق به من الأخطار بسبب وضعيته الجغرافية ، وعن مطامع الدول الاستعمارية التي ما فتئت ـ بعد أن اكتسحت القسم الأعظم من البلاد الإسلامية ـ تحوك الدسائس وتدبر المؤامرات لبسط نفوذها على المملكة الشريفة رغبة في تعزيز سيادتها الخارجية واستغلال خيرات البلاد .

وبالرغم عما كان ينقص المغرب الأقصى من وجهتي التجهيز المادي الجديد ، والتقدم العلمي العصري ، فقد استطاع أن يدافع عن كيانه ويحمي مصيره بفضل جهود ملكه الفذ مولانا الحسن (روّح الله روحه) ذلك الملك الذي وطد الأمن في داخلية البلاد ، وأوفد البعثات العلمية للجامعات الأوروبية قصد إعداد الخبراء الفنيين والموظفين الأكفاء الذين يستطيعون القيام بخدمة الدولة ، وإجراء التنظيمات التي تمس حاجتها إليها ، وقد شرع أيضاً في تنظيم الجيش المغربي وذلك باستخدام مدربين

من مختلف الأجناس كما أخذ في تكوين أسطول حربي بشراء بعض البوارج من الدول . أما سياسته الخارجية فلم تكن أقل أهمية من التنظيم الداخلي فقد فتح باب المفاوضة مع الدول ذات الامتيازات قصد الاتفاق على نظام جديد لا يتنافى وسيادة المغرب ، ولا يعرقل أعمال الحكومة ويؤدي شيئاً فشيئاً إلى إلغاء الامتيازات الأجنبية ، مع إعطاء الضمانات الكافية لحفظ ما هو مشروع من مصالح رعايا الدول الأجنبية النازلين بالمغرب ، ولكن المنون حالت بينه وبين تتميم أعماله الإصلاحية وهكذا حرم المغرب من ثمرات الجهود التي بذلها هذا الملك العظيم فجاءت بعد موته فترة كثرت فيها المؤامرات الأجنبية ، وضعفت فيها شوكة الحكومة المغربية حتى أصبحت هدفاً لمطامع الدول المتنافسة في شأن مصير الغرب . فالتجأت بحكم تلك الظروف القاسية إلى القروض الخارجية ، ثم تضعضع نفوذها في كثير من الجهات ، ونشأ عن ذلك كله اضطراب داخلي أدى إلى تدخل الأجنبي في شؤون الدولة ، وفرض معاهدات على الدولة الشريفة كمعاهدة الحماية سنة 1912 .

قبل سلطان المغرب سابقاً مولاي عبد الحفيظ في هذه المعاهدة أن يسند وزارة الخارجية للدولة المغربية إلى سفير الدولة الحامية ، ووساطته في سائر المعاهدات التي يروم عقدها مع الدول الأجنبية ومشورته في المخابرات المتعلقة بالقروض التي قد تحتاج إليها المملكة .

وقد كفلت هذه المعاهدة كفالة صريحة سيادة الملك ببسط

حكمه على سائر أصقاع المملكة والمحافظة على التراب المغربي وحماية حقوق الأمة ومصالحها، فجاءت معاهدة الحماية بتأكيد ما تضمنته المعاهدات السالفة من التزامات وضمانات وهكذا فرض نظام الحماية الحديث على الدولة الحامية تـدريب الحكومـة المغربية ومساعدتها حسب ما يقتضيه منطوق المعاهدة ومفهومها : كل ذلك من أجل إجراء الإصلاحات التي تحتاج إليها البلاد .

ومعنى هذا أن سلطان المغرب كان يرى في الحماية ـ زيادة على ما تقتضيه صراحة ـ أداة لتوقيف الدسائس والمكايد التي ظلت الأيدي الأجنبية تتسابق لحوكها قصد خلق الفتنة وإثارة الشغب، وكان يرى فيها سبيلاً للراحة والطمأنينة اللازمين لتدبير الملك وتحسين العمران ، ومساعدة ثمينة من دولة قامت على تراث الثورة الفرنسية ومبادىء حقوق الإنسان الأمر الذي من شأنه أن يساعد المغرب على العودة إلى الحياة النشيطة القـوية ، محتفظاً بشخصيته الضرورية ، وفق الضمانات الدولية ، كأمة لها منزلتها ومكانتها في هذا الوجود .

وقد حق للمغرب أن ينتظر من تنفيذ هذه المعاهدة من تدشين عهد جديد من تاريخه المجيد ، إذ لم يبق من هم للدولة سوى تنظيم داخليتها ورفـع مستوى الشعب من النـاحيتين الفكريـة والمادية .

مر اثنان وعشرون سنة على إمضاء معاهدة الحماية فهل بلغنا أمنيتنا منها ؟

لقد أسدل الأمن على سائر أطراف المملكة وانشرح المغاربة

انشراحاً لا يكدره إلا ذكرى الوقائع المؤلمة وما أريق فيها من الدماء . ويزيد هذه الذكرى مرارة ما يراه المغربي مفقوداً أو مداساً من الوسائل السياسية السلمية التي كان في استطاعة الإدارة اتباعها في كثير من الأحيان والتي لو اتبعها لحقنت بها كثيراً من الدماء ، وما يراه أيضاً من الأنظمة الاستثنائية والمعاملات الشاذة التي لا زالت خاصة بأمته ، والتي تسببت بالاستياء العام .

وقد خطا المغرب خطى واسعة في سبيل تجهيزه تجهيزاً عصرياً ، بتخطيط الطرق ومد السكك الحديدية ، وتشييد البنايات الإدارية ، فالمغاربة ينشرحون لهذا التجهيز ، ويعترفون بمجهودات الحماية في سبيله ، وإن كانوا ينتقدون من جهة عدم السير بحكمة في وضع برنامج هذا التجهيز ، وسلوك سياسة جبائية مشطة مع الافراط في فرض القروض الباهظة على الدولة والأمة ويلاحظون من جهة أخرى أن فائدة هذا التجهيز عادت بالأخص على الاستعمار وعلى الشركات الرأسمالية ، في الوقت الذي لم يستفد منه أبناء البلاد إلا بطريق غير مباشر وفي نفس الوقت ينتقدون على الإدارة إغفالها ـ أثناء التجهيز المادي ـ ترقية الشعب المغربي من الوجهة العلمية ، ورفع مستواه الفكري إلى الدرجة التي تتناسب مع تضحياته ورغباته .

يرى المغاربة أن اتباع الإدارة لسياسة الامتيازات العنصرية هو الذي جعلها تهمل وسائل ترقيتهم ، في الوقت الذي تكفل فيه للنزالة الأوروبية كل وسائل الراحة والسعادة فشيدت لها المدارس والمستشفيات والمحاكم ، وأسست لها المجالس وفتحت لها

الهيئات الإدارية ، وبذلت لها المساعدات وضمنت لها مصالحها المادية ، وحقوقها المدنية ، وحريتها الشخصية حتى أصبحت العنصر الممتاز المختار في البلاد المغربية .

لم تفرض معاهدة الحماية على الدولة الحامية بسط الأمن في البلاد وتجهيزها العصري من أجل الأجانب ولم يقبلها المغرب كمعاهدة استعمار واستغلال في سبيل الجالية الأوروبية ولكنها أسست على مبدأ تنظيم المغرب من الناحية المادية والعلمية بكيفية تضمن رقي الأمة الحقيقي وتعزز أركان الدولة المغربية فهل رعت الحماية تعهداتها أو حافظت على مصالحنا وحقوقنا في التشريع وفي التنظيمات الإدارية ؟

لا نقول إن الإدارة لم تقم بعمل ما لفائدة المغاربة فإنهم استفادوا بطريق غير مباشر من الأعمال التي قصد بها غيرهم كما استفادوا بطريق مباشر من الأعمال التي جعلت من أجلهم كبناء بعض المستشفيات وبعض المدارس ، وإحداث بعض المؤسسات المختلفة .

ولكن لا نكون مقصرين في البيان إذا قلنا : إن العمل الذي قامت به الإدارة من أجل المغاربة لا يكاد يذكر إذا قسناه بما كان يجب أو يكون نظراً لتعهدات الدولة الحامية، وقابلناه بما فرض على المغاربة من ضرائب وتكاليف وما أضاعوه من أرض وثروة وما خسروه من جاه وسيادة .

على أننا في ملاحظاتنا نعترف بأنه لم يكن من السهل إصلاح كل الأنظمة العتيقة في ظرف اثنين وعشرين سنة ولهذا لا نطالب

الحكومة إلا بما كان واجباً عليها أن تفعله خصوصاً ونحن نرى ما قامت به من الأعمال في سبيل الجالية الأوروبية. ألم يكن في استطاعة الحكومة ـ على الأقل ـ وضع برنامج لسياستها العامة ، والإصلاحات الهامة ، والشروع في تنفيذه ، وإعداد الرجال له ؟ ففي ميدان العدلية مثلاً ـ والعدالة أقدس حقوق البشر ـ لم تجد الحماية سنة 1912 ـ بقطع النظر عن المحاكم القنصلية ـ أثراً لمحاكم فرنسية ، ولا لعدلية فرنسية يصح أن يطلق عليها هذا الاسم ولم تلبث أن شيدت لها البنايات الشاهقة ، وأن نظمتها تنظيماً يغار منه رجال القضاء بفرنسا نفسها وخصصت للموظفين فيها المرتبات العالية والتعويضات الكثيرة ، كل ذلك من ميزانية الدولة المغربية. فماذا فعلت الحماية فيما يرجع للعدلية المغربية وقد وجدتها قائمة الذات ، يتحاكم إليها ملايين من المغاربة والأجانب أنفسهم في كثير من القضايا ؟

إن العدلية المغربية لا تزال إلى اليوم على هامش الميزانية العامة ، فالقواد والقضاة لا يتقاضون أجوراً ثابتة ، وليست لهم أنظمة ولا ضمانات .

إن العدلية المغربية لا تزال فاقدة لكل نظام من ناحية التشريع ، ومن ناحية السيطرة ، ومن ناحية التنفيذ .

إن القواد والقضاة لا زالوا يحكمون بأبواب دورهم وكثيراً ما يكترون المحاكم من مالهم ، ويسجنون في الأروية مع البهائم في المدن وفي المطامير في البادية .

إن السلطات القضائية والتنفيذية والإدارية كثيراً ما تجتمع في

يد الشخص الواحد ، وكثيراً ما تختاره الإدارة من بين الأميين الذين يجهلون كل شيء عن القضاء وعن التنفيذ وعن الإدارة .

ألم يكن في استطاعة الإدارة عدم توظيف الأميين في منصب القضاء ؟

وهلا استطاعت إعداد قضاة وقواد المستقبل مثل ما هو الشأن في جميع الدول ، مع وضع برنامج لإصلاح العدلية المغربية وتأسيس محاكم عصرية تقوم بتنفيذه على سبيل التدريج؟ .

إن ما ذكرناه عن العدلتين الفرنسية والمغربية يصح أن نعيده في باقي الأعمال الإدارية ، كالتعليم والاقتصاد ، والصحة ، والإسعاف ، والعمل وغير ذلك ، وهذا يبين بجلاء كيف تسود في البلاد سياسة الامتيازات العنصرية ويغفل جانب سكان البلاد الأصليين رغم ما يجب أن يكون لهم من الحقوق كمغاربة وكأغلبية ساحقة في هذه البلاد .

لم تكتف الإدارة بتمييز العنصر الأوروبي على المغربي بل أرادت اتباع سياسة التفرقة بين المغاربة أنفسهم فأحدثت أنظمة شاذة كالنظام المبني على السياسة البربرية لتوجيه الأكثرية العظمى في الأمة المغربية نحو الثقافة الفرنسية والقضاء الفرنسي ، ولمقاومة الإسلام ، والثقافة العربية ، ووحدة القضاء المغربي ، وسلطته الشريفة ونفوذ جلالة السلطان .

وقد تيقن المغاربة أن السياسة البربرية سياسة إدماج وأنها مظهر من مظاهر السياسة العامة المتبعة في البلاد : أي سياسة الحكم

المباشر المنافي تمام المنافاة لمعاهدة الحماية التي تقضي بأن الحكم للمغرب وحده ، وأن ليس للدولة الحامية سوى حق المراقبة وواجب المساعدة. وإن عدم اهتمام ولاة الحماية بإدخال الإصلاحات اللازمة على النظم القديمة وإيثارهم الجالية الأوروبية على سكان البلاد الأصليين بخيرات البلاد ، واتباعهم سياسة الادماج وطريق الحكم المباشر جهاراً وخفية : كل ذلك أصبح شديد الوطأة على المغاربة ، وأحدث اضطراباً عاماً في الأفكار ، واستياءً عميقاً في جميع الأوساط ، وقد وقعت أثناء السنتين الأربع الأخيرة مظاهرات واحتجاجات شديدة ، ورفعت لجلالة السلطان ولولاة الحماية ولرجال الحكومة الفرنسية عشرات من العرائض ومئات من البرقيات وكتبت في الداخل والخارج أسفار من الأبحاث والمقالات قصد التعريف بالأمر ورغبة في تحسين الحال .

وقد كانت الأمة المغربية متضامنة ـ شيوخاً وشباباً ـ في حركة احتجاجاتها على تصرفات الإدارة مع كتلة عامة من أبنائها الساهرين على مصالحها فبرهنت في مختلف المناسبات على شديد ارتباطها بهم وعظيم ثقتها فيهم وتحبيذها لخطتهم .

وقد أصبح مدى هذه الحركة المنتشرة في كل أنحاء البلاد المغربية معروفاً لدى كل الناس ، وملموساً بالأخص في الدوائر التي يرجع إليها النظر في شؤون هذه البلاد ، واعترف كثيرون من رؤساء الإدارة بأن أغلاطاً كثيرة قد وقعت في تطبيق نظام الحماية حولتها عن الغاية التي وضعت من أجلها ، فخاب أمل الذين

كانوا يرون فيها المساعدة والمدد ، وشعروا بوجوب العودة إلى العمل من جديد ، وتدشين الحماية للمرة الأولى بالمعنى الذي يتفق ومصلحة المحميين. وحينئذ فقد أصبح واجباً على الأمة التي طالما انتظرت تغيير الحالة الحاضرة أن تعرف الحكومة بكيفية بينة بالإصلاحات التي يجب تحقيقها لتحسين حالتها العامة .

وقد استخلصت الكتلة العاملة المغربية ـ التي تضم النخبة المجاهدة في البلاد ـ هذه المطالب المحتوية على تعريف ضمني بالسياسة المنتقدة ، والتصرف الاستثنائي من مجموعة العرائض والشكايات والمطالب الجزئية التي رفعها الشعب في أوقات مختلفة لجلالة السلطان وللحكومة .

وقبل إعطائها صيغتها النهائية عملت على الاتصال بمختلف طبقات هذه الأمة في حواضرها وبواديها وهكذا استطاعت أن تدرس نفسية الشعب وأن تعرف الفكر العام معرفة كاملة وعلاوة على ذلك فقد وردت عليها شتى الرسائل في الإعراب عن حاجة البلاد الماسة إلى نظام صالح يحفظ حقوق المغاربة ومصالحهم أمّةً وأفراداً ويسير بهم في صراط التقدم المستقيم .

وقد حرصت الكتلة عند وضع هذه المطالب على إيجاد حلول للمشكلات الحاضرة يتيسر معها تحسين العلائق بين مختلف العناصر المتساكنة في البلاد وتضمن للجميع مصالحهم والمحافظة على حقوقهم المشروعة ضمن الأوفاق الدولية ، وطبقاً للحماية كما تقتضيها المعاهدات وتسمح بها في حدود القانون الدولي .

وقد وجدت أثناء تهيئة هذه المطالب أن قسماً من الإصلاحات التي تتوق إليها الأمة قد وضع له تشريع منذ زمن بعيد فهي لا تطالب بأكثر من تطبيق ذلك التشريع على المغاربة إذ كثيراً ما يقصر تطبيقه على الجالية الأوروبية مثال ذلك التشريع الخاص بالعمل والحالة المدنية والحريات الشخصية .

على أن القسم الأعظم من حاجات الأمة المغربية قد أغفله التشريع المغربي ، فالكتلة العاملة المغربية تطالب بوضع تشريع له يرضي البلاد ، واتباع خطة رشيدة في تطبيقه ، ومن هذا القبيل إصلاحات سهل تناولها ، يمكن للحكومة تحقيقها في الحين ، مثال ذلك ما يرجع للتعليم والسياسة الاقتصادية ولإعانة الفلاحين والصناع الصغار وهناك إصلاحات لا يمكن تحقيقها برمتها دفعة واحدة فيجب على أي حال قبول نظامها المقترح والشروع فيه من سلوك التدريج في إنجازها ، مثال ذلك إصلاح العدلية المغربية فهو يقتضي تنظيم المحاكم بكيفية عصرية وتقسيمها إلى درجات وهذا يقتضي إعداد موظفي القضاء الأمر الذي لا يتيسر في زمن قصير ، فالواجب في مثل هذا الحال الشروع في إعداد الموظفين القضائيين مع اتخاذ تدابير مؤقتة لضمانة حقوق المتداعين وجعل حد حاسم للظلم والتعدي .

ومهما يكن من الأمر فيما يرجع لتحقيقها المعجل أو المؤجل فالمطالب التي نقدمها اليوم ، كلها ضرورية ، وأنها أضمن وسيلة لرقي الأمة وتحقيق أمانيها .

هذا وإننا لم نكن في هذه المطالب حريصين على شيء

حرصنا على التوفيق بين رغبات الشعب الحقيقية ومصالحه الثابتة من جهة، والأوفاق والمعاهدات التي يراعيها جلالة الملك المفدى من جهة أخرى مع الاقتصار على ما هو - في الواقع - ضروري للمغرب في طوره الحالي .

وعسى أن يكون برنامجنا هذا برهاناً للحكومة على حسن الغاية التي ترمي إليها حركتنا ، وعلى أن ما نتمناه هو أن تتوفق الحكومة لسلوك سياسة رشيدة تصلح ما أفسدته الغلطات السابقة وتعيد للأمة الثقة في حسن نوايا الحماية .

ونحن لا نشك في أن تلبية هذه المطالب تضمن كل ذلك وتخطو بالمغرب خطوة واسعة إلى الرقي في ظل جلالة مولانا الملك سيدي محمد بن يوسف نصره الله كما أنها تجعل مهمة فرنسا بالمغرب محسوسة في الواقع مشرفة للدولة الفرنسية تستحق من أجلها الاعتراف بالجميل ، وتسجلها الأجيال القادمة لها خير تسجيل والسلام .

الإصلاحات السياسية

(1) التنظيم الإداري

مبادىء عامة :

(1) بناء النظام الإداري على أساس المعاهدات الدولية وخصوصاً معاهدة الحماية طبقاً لنصوصها الصريحة ، ولمعنى الحماية القانوني المحدود .

(2) إلغاء كل التشريعات والمؤسسات التي أحدثت منذ أعلان الحماية على أساس (الإدارة المباشرة) وكفالة الإقامة العامة لسائر المصالح الفرنسية في المغرب بالوسائل الإدارية .

(3) تمثيل جلالة السلطان في كل الاجتماعات الرسمية بحضور من يختاره من أعضاء حكومته .

(4) العدول عن سياسة الامتيازات العنصرية في التشريع والإدارة .

(5) عدم السماح بانتقاص الحدود المغربية ، وبسط السلطة المخزنية في سائر أطراف المملكة .

(6) جعل التقسيم الإداري للنواحي خاضعاً لمبدأ (المركزية

الإدارية) وإسناد رياسة النواحي لموظفين مغاربة .

(7) العدول عن النظام الإداري المعروف بنظام (القواد) الكبار).

(8) استبدال الحكم الإداري العسكري في سائر المدن المغربية وفي كل البوادي التي استتب بها الأمن وأجرى فيها النظام بالحكم الإداري المدني .

(9) تحديد مسؤوليات الإدارة والموظفين تحديداً قانونياً .

(10) إسقاط الإدارات الزائدة وإدماج الإدارات المتشابهة الاختصاص ، وإلحاق كل إدارة بالوزارة المغربية التي تمس اختصاصها .

(11) إدخال عدد كاف من المغاربة في كل المجالس الإدارية . مثلاً :

المجلس الأعلى للتجارة والصناعة .

المجلس الأعلى للفلاحة .

المجلس الأعلى لتربية الحيوانات .

المكتب المغربي للملكية الصناعية .

مجلس السياحة

الحكومة المغربية

(12) تأليف الحكومة المغربية من تسع وزارات :

أ ـ الصدارة العظمى أو رياسة الوزارة .

ب ـ وزارة الداخلية .

ج ـ وزارة العدالية المغربية .

د ـ وزارة المالية (التي أقرها ظهير 31 اكتوبر سنة

1912 المنظم للوزارة المغربية)

هـ ـ وزارة الاقتصاد (فلاحة ـ تجارة ـ صناعة)

و ـ وزارة المعارف .

ز ـ وزارة المواصلات (الأشغال العامة ـ البريد ـ التليفون والتلغراف) .

ح ـ وزارة الاحباس .

ط ـ وزارة الصحة العامة .

(13) تعيين خليفة سلطاني للقائد العام للجيوش بالمغرب (ظهير 31 اكتوبر 1912) .

(14) تعيين كل ما هو ضروري من الموظفين الفنيين الفرنسيين في الإدارات الفنية التابعة للوزارات المغربية ، زيادة على الموظفين المغاربة .

الإدارة العليا للحماية

(15) تركيب الإدارة العليا للحماية من :

أ ـ الإقامة العملة .

ب ـ المعتمد

ج ـ المكتب المدني .

د ـ المكتب العسكري .

هـ مكتب السياسة الداخلية .

و ـ مكتب السياسة الخارجية .

ز ـ احداث مكتب للمراقبة العامة يشتمل على مراقبة النواحي المدنية والنواحي العسكرية .

إدارة الشؤون الشريفة

(16) يكون رئيسها :

أ ـ أداة وصل بين الحكومة الشريفة والإقامة العامة .
ب ـ مستشاراً للحكومة الشريفة .

الموظفون

(17) تقليل عدد الموظفين والتخفيض من مرتباتهم بقدر حاجة البلاد ومقدرة السكان الجبائية ، وتبرير إحداث الوظائف بالحاجة الماسة إليها لا بمجرد ترضية الأفراد ومكافأتهم .

(18) التخفيض من المرتبات العالية تخفيضاً كبيراً .

(19) التخفيض من التعويضات المعروفة بالخمسين في المائة ، وإسقاط تعويضات غلاء المعيشة ، وتعويضات السفر وتعويضات الاختصاص وتعويضات الانتاج .

(20) منع نساء الموظفين وبناتهم من التوظف.

(21) عدم السماح للموظفين بالجمع بين وظائف متعددة وخصوصاً المتقاعدين الذين ينخرطون في سلك المساعدين .

(22) منع الموظفين من استعمال متاع الدولة في مصالحهم الشخصية .

(23) وضع أكرية مناسبة للوقت على أملاك الدولة التي يشغلها الموظفون . وإيقاف القروض التي تمنحها الدولة لموظفيها

الراغبين في بناء مساكن لهم .

(24) جعل تعيين الموظفين بسائر الإدارات المغربية خاضعاً لنظام المسابقة وتقديم المغربي على غيره عند تساوي الكفاءة .

(25) عدم السماح بتوارث الوظائف العامة من قبيل المكافآت .

(26) التسوية بين الموظفين المغاربة والفرنسيين متى كانوا من درجة واحدة في الأجور وتعويضات الزواج ، والولادة ، والأولاد ، ورخص الاستراحة والاصطياف ، والإجازات المرضية .

(27) إحداث أنظمة إدارية للموظفين المغاربة في التسمية والترقية والرخص والتأديب والتقاعد مماثلة للأنظمة المنطبقة على الموظفين الفرنسيين وإعطاء تعويض عادل عن إعفاء الموظف الذي يعجز عن القيام بوظيفته .

(28) عدم تعيين الأميين في أية وظيفة من وظائف المخزن .

(29) عدم السماح للموظفين العاملين بالمساهمة في الشركات ولا بدخول مجالسها الإدارية ولا بتعاطي أي عمل من الأعمال المربحة .

(30) كفالة حرية الأفكار لسائر موظفي الدولة .

مجالس البلديات :

(31) إنشاء مجالس بلدية مغربية مشتركة بين المسلمين والإسرائيليين المغاربة ، يكون انتخابها من درجتين وبطريق (انتخاب القوائم) ولا ينتخب لعضويتها أحد من الموظفين .

(32)تعيين المكاتب الإدارية لهذه المجالس يكون بطريق الانتخاب من أعضائها .

(33) اعتبار قرارات هذه المجالس نافذة في دائرة اختصاصها .

(34) مدة هذه المجالس أربع سنوات ويجدد أعضاؤها أنصافاً كل سنتين .

(35) رئيس الإدارة البلدية يكون موظفاً مغربياً ويسمى (محتسباً).

مجالس الدوائر :

(36) إنشاء مجالس استشارية في الدوائر الإدارية يكون أعضاؤها مختارين من بين ذوي الأهلية في القبائل والقرى وتنظر في المصالح المحلية .

الغرف الاقتصادية

(37) إنشاء غرف اقتصادية مغربية استشارية في النواحي الإدارية تكون مشتركة بين المسلمين والاسرائيليين المغاربة ، ويكون انتخابها من درجتين وبطريق (انتخاب القوائم) من قبل أصحاب المصالح الاقتصادية فلاحين وتجاراً وصناعاً وملاكاً .

(38) اختصاص هذه الغرف النظر في سائر المصالح الاقتصادية المحلية .

(39) مدة هذه الغرف أربع سنوات ويجدد انتخاب نصف أعضائها كل سنتين .

المجلس الوطني

(40) تأسيس مجلس وطني مشترك بين المسلمين والإسرائيليين المغاربة يكون أعضاؤه منقسمين إلى قسمين :

أ ـ ثلث مركب من مندوبي مجالس الغرف الاقتصادية .

ب ـ ثلثان يكون انتخابهما من درجتين وبطريق (انتخاب القوائم) من قبل الناخبين غير المقيدين في قوائم انتخابات الغرف الاقتصادية .

(41) جعل مدة هذا المجلس أربع سنوات وتجديد نصف أعضائه كل سنتين .

(42) مندوبو المجلس الوطني لا يتخلصون أجوراً على وظائفهم ، وإنما تؤدي الحكومة تعويضات التنقل للمندوبين الساكنين خارج العاصمة .

(43) إعطاء أعضاء المجلس الوطني حق الاقتراح وتخويل المجلس ضبط جدول أعماله وجعل اختصاصه المسائل الآتية :

أ ـ الإصلاحات الضرورية للبلاد .

ب ـ مناقشة الميزانية العامة بجميع فصولها والمصادقة عليها .

ج ـ التوفيق بين المصالح الاقتصادية المختلفة .

د ـ مراقبة الانتاج والتوازن بينه وبين الاستهلاك .

هـ ـ التوسع الاقتصادي للمنتوجات المغربية .

و ـ ويجب أن يعرض على المجلس كل اقتراح يخص إحداث ضريبة جديدة على المكلفين أو تفويت ملك من أملاك الدولة أو فتح أي قرض جديد .

(44) لجلالة مولانا السلطان الكلمة العليا في مقررات المجلس .

(45) جلسات المجلس علنية ويجتمع على الأقل ست مرات في السنة .

(46) حضور الوزراء والموظفين الفنيين في جلسات المجلس لتقديم تقارير ومعلومات تتصل بموضوع المسائل التي تطرح على بساط المناقشة .

(47) انتخاب المندوبين الشعبيين في المجلس يكون على الأسس الآتية :

أ ـ شروط الناخب من الدرجة الأولى أن يكون مغربياً ذكراً بالغاً من السن عشرين سنة فأكثر .

ب ـ شروط الناخب من الدرجة الثانية أن تتوفر فيه شروط الناخب الأول مع معرفته للقراءة والكتابة .

ج ـ شروط المندوب في المجلس الوطني أن تتوفر فيه شروط الناخب الأول وأن يكون بالغاً من السن خمساً وعشرين سنة وألا يكون من الموظفين .

د ـ قوائم الناخبين يهيؤها الولاة المخزنيون وولاة

المراقبة بإعانة بعض الناخبين .

هـ ـ كل نزاع يقع في شأن القوائم يعرض على لجنة لمراجعة القوائم ، يرأسها قاض مخزني ، ويمكن استئناف قراراتها لدى الغرفة الخاصة المحدثة في محكمة الاستئناف المخزني العليا .

و ـ كل نزاع يقع في شأن صحة الانتخابات يعرض على الغرفة الخاصة المحدثة في محكمة الاستئناف المخزني العليا .

2 ـ الحريات الشخصية والعامة

(1) كفالة التعبير عن الأفكار والآراء بكل الوسائل القانونية دون خضوع لمراقبة سابقة .

(2) عدم متابعة الأفراد لدى المحاكم وعدم اتهامهم أو إيقافهم أو سجنهم أو نفيهم إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون ، وطبقاً للكيفية التي يفرضها ، وعدم السماح بمعاقبتهم إلا من أجل الأمور التي يعتبرها القانون مستوجبة للعقاب .

(3) وجوب تناسب العقوبة مع الجريمة ، وتقرير نفس العقوبات عند ارتكاب نفس الجرائم دون تفرقة بين طبقة وطبقة أو شخص وشخص .

(4) إبطال العقوبة بحجز الأملاك والأمتعة في سائر أطراف المملكة .

(5) إبطال الضرب بالسياط والتعذيب بأية آلة من الآلات في جميع أطراف المملكة وعدم اتخاذ ذلك من وسائل الاقرار أو المعاقبة .

(6) اعتبار كل معاملة زائدة على العقوبة المحددة بالقانون جريمة يعاقب عليها، وقصر تقدير العقوبة على القاضي المختص.

(7) وجوب احتواء الأمر بالقبض على ذكر سببه صراحة ! وعلى نص القانون الذي باسمه يقع، وإعطاء نسخة من الأمر للمقبوض عليه ، وقصر إصدار الأمر بالقبض على القاضي المختص .

(8) إطلاق المقبوض أو إسناد النظر في أمره إلى السلطة القضائية المختصة داخل مدة أربع وعشرين ساعة ابتداءً من ساعة إلقاء القبض عليه .

(9) إطلاق سراح السجين أو حجزه قضائياً داخل مدة اثنين وسبعين ساعة ابتداءً من الساعة التي يسند فيها نظر قضيته إلى القاضي المختص ، ووجوب تبليغ السجين القرار الصادر في أمره داخل هذه المدة .

(10) احترام المنازل وعدم السماح بغشيانها أو تفتيشها إلا بطريقة قانونية مشروعة وبأمر من القاضي المختص ، وقصر التفتيش على الشخص أو الشيء المعين في نص القرار دون غيره ، ووجوب حضور رب المنزل ، أو من يمثله من عائلته أو

شخصين من أهل البلد .

(11) احترام المراسلات بجميع أشكالها وعدم السماح بالاطلاع عليها إلا بأمر من القاضي المختص .

(12) الصرامة في تنفيذ التشريع القاضي بمنع الرق والاتجار فيه .

(13) وضع تشريع عام موحد للصحافة الصادرة بالمغرب دون اعتبار خاص بجنسية أصحابها وتخويل المغاربة حق الامتياز في إصدار الصحف باللغات الأجنبية ، وعدم السماح بتثقيف الصحف أو توقيفها أو منعها إلا بحكم قانوني صادر من القضاء المختص .

(14) السماح للمغاربة بالتمتع بحقهم في حرية الاجتماع دون اخضاعهم لنظام استثنائي خاص بهم .

(15) السماح للمغاربة بحق تأسيس جمعيات وأندية ونقابات وشركات .

(16) عدم إلزام المغاربة بالحصول على إذن التنقل داخل المنطقة السلطانية .

(17) إسقاط جوازات السفر بين مناطق المغرب الثلاث، والاستغناء عنها ببطاقة التعريف الشخصية .

(18) تمكين المغاربة الراغبين في السفر للخارج من الجوازات وترك الحرية لهم للذهاب حيث شاؤ وا .

3 ـ الجنسية المغربية والحالة المدنية

أ ـ الجنسية المغربية

(1) عدم السماح للرعايا المغاربة إسرائيليين ومسلمين بالانسلاخ عن جنسيتهم المغربية وبالتجنس بالجنسية الفرنسية داخل المغرب .

(2) مقاومة التزوير الذي يبيح التجنيس بدعوى الانتساب إلى أصل جزائري أو غيره .

(3) اعتبار المولودين في الخارج من أب مغربي مغاربة .

(4) إعطاء حق الاختيار للمولودين بالمغرب من أب أجنبي غير فرنسي بين الجنسية المغربية وجنسيتهم الأصلية .

(5) اعتبار المولودين بالمغرب من أب أجنبي غير فرنسي ولد فيه متجنسين بالجنسية المغربية .

(6) الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية للمولودين بالمغرب من أب فرنسي ولد فيه أو لم يولد والاحتفاظ بالجنسية المغربية للمولودين بالمستعمرات الفرنسية من أب مغربي ولد فيها أم لم يولد كما احتفظ لهم بها في فرنسا .

(7) إعطاء الجنسية المغربية للمولودين من أبوين مجهولين بالمغرب .

(8) إعطاء حق التجنّس بالجنسية المغربية للأجانب المقيمين بالمغرب ، ووضع تشريع يحدد الشروط اللازمة لذلك .

(9) وضع تشريع مشتمل على تسهيلات تعطى للمغاربة الذين يتجنسون في البلاد الأجنبية ويرغبون في العودة إلى الجنسية المغربية بعد رجوعهم للمغرب .

(10) إحداث تشريع خاص في حالة الأشخاص المدنية للمتجنسين بالجنسية المغربية من غير المسلمين والاسرائيليين والأجانب المجهولي الجنسية .

ب ـ الحالة المدنية

(11) ضبط الحالة المدنية لسائر المغاربة بكيفية إجبارية .

4 ـ الإصلاحات العدلية

العدلية والسجون

نظام العدلية ، والقانون المغربي ، ولغة المحاكم

(1) توحيد نظام العدلية المغربية في سائر أطراف المنطقة السلطانية .

(2) تحرير قانون مغربي واحد يكون مستمداً من الفقه الإسلامي والظهائر المخزنية وما جرى به العمل ، وتطبيق هذا القانون في المحاكم الشرعية والمخزنية على سائر الرعايا المغاربة .

(3) تأسيس لجنة لتحرير القانون المغربي ، مؤلفة من العلماء بالشريعة والخبراء في العمل مع مساعدة بعض الاختصاصيين في القانون .

(4) جعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية في سائر أعمال المحاكم المغربية .

إنشاء محاكم وتقسيمها واختصاصاتها القضائية .

(5) بناء محاكم كافية في جميع أنحاء المملكة بهيئة تناسب كرامة القضاء .

(6) تقسيم المحاكم المغربية إلى قسمين يكون كل منهما راجعاً إلى نظر وزارة العدلية .

أ ـ محاكم شرعية ، يكون اختصاصها النظر في قضايا الأحوال الشخصية والمواريث والقضايا العقارية طبقاً لمعاهدة مدريد وعقد الجزيرة .

ب ـ ومحاكم مخزنية يكون اختصاصها النظر في كل ما سوي ذلك من القضايا .

(7) قصر اختصاص المحاكم الفرنسية على ما كان للمحاكم القنصلية لأنها حلت محلها وتغيير اسمها باسم (محاكم فرنسية شريفية) لأنها أسست ونظمت في الأرض المغربية بظهائر شريفة ولأنها تطبق التشريع المغربي ، وينفق عليها من الميزانية العامة ، ويحكم فيها باسم جلالة السلطان إلى جانب اسم رئيس الجمهورية الفرنسية .

(8) ارجاع القضايا التي يكون المدعى عليه فيها مغربياً إلى القضاء الشرعي أو القضاء المخزني حسب اختصاص كل

منهما ، وكذلك القضايا العقارية التي بين المغاربة كيفما كانت حالة الملك المتنازع فيه، وقضايا الأكرية التي بخط اليد، وقضايا الغش، ونظام المرور، وكل نزاع في الأحوال الشخصية وقع ضِمن قضية مرفوعة إلى المحاكم الفرنسية، وكذلك قضايا الشركات المؤلفة من مساهمين مغاربة.

(9) رد النزاعات المتعلقة باختصاص المحاكم المغربية والمحاكم الفرنسية إلى لجان تحكيمية .

(10) إصلاح المسطرة القضائية وجعلها سهلة وقليلة التكاليف ، ووضع أجل محدود للنظر في القضايا حماية للمتنازعين من إضاعة الوقت والمال .

(11) وجوب تسجيل الأحكام الصادرة من المحاكم المغربية ، وإعطاء نسخ منها للمتداعين .

(12) جعل جلسات المحاكم المغربية علنية ، إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية ، رعاية للنظام العام ، أو محافظة على الآداب .

(13) إدخال المساطر الاستثنائية الآتية في المحاكم المغربية شرعية ومخزنية .

أ ـ تمكين رؤساء المحاكم الشرعية والمخزنية من اتخاذ تدابير مؤقتة لكفالة بعض المصالح ريثما يتم فصل القضايا المتعلقة بها بالطرق العادية .

ب ـ تمكين المتداعيين في المحاكم الشرعية والمخزنية

من طلب نقل قضاياهم من محكمة إلى محكمة أخرى ، إذا كانت لقاضي المحكمة الأولى أو لزوجه صلة نسب أو مصاهرة مع بعض الخصوم .

ج - تمكين المتداعيين من حق التعرض على أحكام القضاة الشرعيين والمخزنيين متى كان في القضية غش أو خيانة أو ارتشاء سواء أثناء البحث أو عند الحكم .

د - قبول تعرض الأفراد الذين لهم مصالح في دعاوى رائجة لم يتداخلوا فيها أثناء إجراء المسطرة القضائية على الأحكام الصادرة ابتدائياً أو نهائياً إذا مست الأحكام تلك المصالح.

هـ قبول مراجعة الأحكام التي صارت نهائية إذا ثبت فيها بعد ذلك نوع غش أو خيانة أو ارتشاء أو ظلم .

القضاة والموظفون القضائيون

(14) فصل السلطة القضائية عن التنفيذية مع ابقائهما خاضعين لجلالة السلطان ، وحماية القضاة من التدخلات الإدارية ، وتركهم أحراراً في نظر القضايا وإصدار الأحكام .

(15) الزيادة في عدد القضاة بنسبة عدد السكان ونظراً لحاجاتهم .

(16) إدخال القضاة والموظفين القضائيين من عدول وكتاب وأعوان في ميزانية العدلية المغربية واعطاؤهم أجوراً تكفي حاجاتهم وتتناسب مع مكانتهم ودفع مصاريف الدعاوى إلى صندوق الدولة .

(17) عدم عزل القضاة إلا من أجل خيانة ثابتة ، وعدم إيقافهم إلا من أجل اتهام مقبول ، وإنشاء أنظمة خاصة لهم محتوية على ضمانات كافية في التسمية والترقية والرخص والتأديب والتقاعد .

(18) عدم الجمع في هيئة المحكمة الواحدة بين قضاء أقرباء أو أصهار مثل الأب وابنه والأخ وأخيه والعم وابن أخيه وأبناء العم الأشقاء والمتصلين بهؤلاء عن طريق المصاهرة .

حقوق المتهم

(19) تمكين كل متهم من التمتع بحق الدفاع أثناء البحث ووقت المرافعة .

(20) وجوب تعيين محام لكل متهم في قضية جنائية إن لم يعينه بنفسه .

(12) فتح باب المساعدة والاسعاف للدفاع عن المعوزين أمام المحاكم المغربية .

(22) عدم سجن المتهم أكثر من 24 ساعة دون بحث قضائي .

النيابة العامة والتفتيش

(23) إحداث نيابة مغربية عامة مؤلفة من نائب عام ووكلاء له في سائر النواحي الإدارية

(24) تعيين مفتشين عدليين مغاربة ملحقين بوزارة العدلية للقيام بتفتيش المحاكم المغربية .

المحاكم الشرعية

(25) ـ أ ـ جعل المحاكم الشرعية منقسمة إلى محاكم شرعية ابتدائية ومحاكم شرعية ثانوية ومحكمة عليا للاستئناف الشرعي .

فالمحاكم الشرعية الابتدائية تكون مؤلفة من قضاة وعدول وكتاب وتراجمة وتنعقد هيئتها من قاض مع عدلين مسجلين وتنظر في القضايا البسيطة التي هي من اختصاص القضاء الشرعي ، ويكون بعضها ثابتاً في المدن والقرى الكبيرة ، وبعضها متنقلاً في أسواق البادية .

والمحاكم الشرعية الثانوية : تكون مؤلفة من رئيس ومستشارين واثنين من قضاة البحث وعدول وكتاب وتراجمة وتنظر في القضايا المهمة ، كما تستأنف لديها أحكام المحاكم الشرعية الابتدائية التي في دوائرها ، وتنعقد هيئتها من رئيس ومستشارين اثنين مع عدلين مسجلين ، وتكون ثابتة ، وفي سائر النواحي الإدارية ، ويكلف كل من رئيس المحكمة الثانوية وقاضي المحكمة الابتدائية بالأداء مجاناً على الرسوم التي يقدمها لهما عدول دائرتهما.

والمحكمة العليا للاستئناف الشرعي : تكون مؤلفة من رئيس ومستشارين وقضاة بحث وكتاب وعدول وتراجمة وتستأنف لديها القضايا التي حكمت فيها ابتدائياً المحاكم الشرعية الثانوية وتنعقد هيئتها من رئيس ومستشارين اثنين مع عدلين مسجلين ، ويبقى مركزها بدار المخزن الشريف .

وحق المرافعة في المحاكم الشرعية يكون مقصوراً على الوكلاء الشرعيين المغاربة .

ـ ب ـ إنشاء مجلس إسلامي أعلى ملحق بوزارة العدلية يقوم بتعيين (مقدمين) لليتامى المهملين ولغير الراشدين ، وبالمراقبة على المقدمين والأوصياء والقائمين بوظائف (أب المواريث) و (وكيل الغياب) ويدعى (مجلس الوصاية الأعلى) .

المحاكم المخزنية

(26) جعل المحاكم المخزنية منقسمة إلى محاكم مخزنية ابتدائية ومحاكم مخزنية ثانوية ومحكمة عليا للاستئناف المخزني .

فالمحاكم المخزنية الابتدائية : تكون مؤلفة من قضاة وكتاب وتراجمة ، وتنعقد هيئتها من قاض وكاتب مسجل ، وتنظر في الجنح والمخالفات والقضايا التجارية والمدنية البسيطة، ويكون بعضها ثابتاً في المدن والقرى الكبيرة وبعضها متنقلاً في أسواق البادية .

والمحاكم المخزنية الثانوية تكون مؤلفة من رئيس ومستشارين واثنين من قضاة البحث وكتاب وتراجمة ، وتنعقد هيئتها من رئيس ومستشارين اثنين وكاتب مسجل وتنظر في المسائل التجارية والمدنية المهمة ، كما تستأنف لديها أحكام المحاكم المخزنية الابتدائية القائمة في دوائرها ، وتشتمل على غرفة خاصة للحكم في القضايا الجنائية ،

وتكون ثابتة وفي سائر النواحي الإدارية .

والمحكمة العليا للاستئناف المخزني يبقى مركزها بدار المخزن الشريف وتكون مؤلفة من رئيس ومستشارين وقضاة بحث وكتاب وتراجمة وتستأنف لديها القضايا التي حكمت فيها ابتدائياً المحاكم المخزنية الثانوية وتنعقد هيئتها من رئيس ومستشارين اثنين مع كاتب مسجل ، وتشتمل على غرفة خاصة لاستئناف القضايا الجنائية وغرفة أخرى للنظر في كل نزاع ينشأ في صحة الانتخابات المغربية واستئناف القرارات التي تصدرها لجان مراجعة قوائم الانتخابات ، ويمكن لهذه الغرفة أن تضم إلى أعضائها بعض الموظفين المخزنيين .

(27) ـ اتخاذ نظام المستشارين المحلفين في القضايا الجنائية وفي (المخالفات) الراجعة لقانون الصحافة .

النقض والإبرام

(28) ـ إحداث محكمة عليا للنقض والإبرام تكون تحت نظر جلالة السلطان.

شروط القضاة والموظفين القضائيين والوكلاء والمحامين

(29) ـ أ ـ يختار قضاة المحاكم الشرعية من المغاربة الحاملين لشهادة قسم الشريعة الاسلامية بجامعة القرويين أو ما يعادلها من الجامعات الاسلامية الأخرى بعد قضاء مدة التمرين .

ب ـ وقضاة المحاكم المخزنية من المغاربة الحاملين

لشهادة قسم الحقوق المغربية بالمعهد المغربي الأعلى بعد قضاء مدة في التمرين .

ج ـ ويختار العدول المسجلون من المغاربة الحاملين لشهادة الكفاءة في خطة العدالة المتخرجين من الفرع الخاص بذلك في مراكز التعليم الديني الثانوي .

د ـ والكتاب المسجلون من المغاربة الحاملين لشهادة الكفاءة المتخرجين من الفرع الخاص بذلك في المدارس الثانوية .

هـ ـ ويختار الوكلاء الشرعيون من بين المغاربة الحاملين لشهادة قسم الشريعة الإسلامية بجامعة القرويين أو ما يعادلها بعد قضاء مدة في التدريب.

و ـ والمحامون المخزنيون من الحاملين لشهادة قسم الحقوق المغربية بالمعهد المغربي الأعلى أو غيرها من شهادات الحقوق المعترف بها في المغرب بعد قضاء مدة في التدريب .

المنفذون لأحكام المحاكم الشرعية والتنفيذية

(30) يطوق الباشوات والقواد بتنفيذ أحكام المحاكم الشرعية والمخزنية ، مع قيامهم بالمحافظة على الأمن العام ، ويشترط في هؤلاء الموظفين الكفاءة في المعرفة وحسن السيرة ، وتحدث لهم أنظمة خاصة في التسمية والترقية والرخص والتأديب والتقاعد .

(31) الاكتفاء في تنفيذ الأحكام بالوسائل المشروعة وعدم الالتجاء إلى السجن .

(32) تطبيق التشريع الخاص بالأملاك التي تحجر ولا تفوت عند تنفيذ أحكام الثقاف أو البيع على الأفراد واحترام أملاك المرأة المغربية من حلى وفراش وأثاث عند تنفيذ أحكام الثقاف أو البيع على زوجها .

تدابير مؤقتة

ريثما يتم تنظيم المحاكم المغربية وإعداد موظفي القضاء .

(33) اختيار الباشوات والقواد من بين أهل الكفاءة والنزاهة وبطريق المسابقة مع تعيين مرتبات كافية وإسقاط ما يحوزه قواد البادية من ضريبة الترتيب وواجبات الأسواق .

(34) اختيار القضاة الشرعيين من بين المحصلين على شهادة العالمية بالقرويين أو غيرها من الجامعات الإسلامية وبطريق المسابقة مع إضافة مفت أو مفتيين في الهيئة القضائية للنظر في القضايا المهمة .

(35) اختيار كتاب المحاكم بطريق المسابقة.

(36) قبول المحامين في المحاكم المخزنية والوكلاء في المحاكم الشرعية يكون بامتحانات خاصة .

(37) تحديد عدد العلماء المفتين المقبولين في المحاكم والزامهم بعدم الخروج عن موضوع الفتوى وعدم الاعتماد

على الأقوال الضعيفة ، مع طبع قوائم بأسماء العلماء المأذون لهم بالإفتاء وتطبيق ظهير 13 شعبان سنة 1332.

(38) تحديد عدد العدول واشتراط النزاهة والكفاءة فيهم واختيارهم بطريق المسابقة والزامهم بكتابة الشهادات في دفاتر خاصة حين تلقيها وكذلك بكتابة أسمائهم وعناوينهم في الرسوم زيادة على علاماتهم .

(39) وضع نظام للخبراء المقبولين لدى المحاكم المغربية واشتراط معرفة القراءة والكتابة مع الكفاءة الفنية .

(40) اشتراط الكفاءة والنزاهة في القائمين بوظيفة (أب المواريث) و (وكيل الغياب) والزامهم بمسك دفاتر وحسابات مدققة واخضاعهم لمراقبة مجلس الوصاية الأعلى الملحق بوزارة العدلية المغربية .

(41) تعيين مندوبين مغاربة من قبل وزارة العدلية إزاء كل محكمة شرعية لمراقبة سير القضايا واستخلاص صوائرها ومراجعة الدفاتر (الكنانيس) وتلقي الشكايات المتعلقة بالقضاة والمفتين والعدول والأعوان والبحث فيها وتقديم التقارير بكل ذلك (ظهير 13 شعبان 1332 ـ 7 يوليو 1914).

(42) تعويض مندوب إدارة الشؤون الشريفة إزاء محكمة الاستئناف الشرعي العليا بمندوب من قبل وزارة العدلية .

(43) جعل اختصاص المراقب الفرنسي إزاء المحاكم المخزنية

مراقبة سير القضايا بالحضور في المرافعات والمداولات وإعطاء نظره على سبيل الاستشارة .

العدلية الادارية

(44) إحداث عدلية إدارية أو إسناد النظر إلى المحاكم المدنية في جميع القضايا المرفوعة على الإدارات أو على موظفيها سواء كانت تلك القضايا راجعة إلى اختصاص الإدارة الكلي أو إلى التصرفات المتجاوزة لحدود السلطة المقبولة .

(45) مد اختصاص المحاكم المدنية الفرنسية إلى القضايا المرفوعة على الإدارة الفرنسية أو على موظفيها في شأن التصرفات المتجاوزة لحدود السلطة المقبولة كما أن تلك المحاكم مختصة في القضايا التي تتعلق باختصاص الإدارة الكلي .

(46) اعتبار الدولة متضامنة مع موظفيها في أداء التعويضات المحكوم بها للأفراد .

القضاء العسكري

(47) قصر القضاء العسكري على الحكم في المسائل العسكرية الخاصة بالجيش .

(48) عدم انشاء قضاء استثنائي من أجل أسباب محلية .

أمور مختلفة

(49) تحرير القانون الأساسي للجنة الخاصة بالعفو وبمراجعة

القضاء الجنائي وإدخال عدد كافٍ من المغاربة فيها .

(50) تعميم الحكم بالتعويضات الشرفية والمالية وبصوائر الدعاوى في سائر المحاكم المغربية .

(51) إعفاء المدعي المغربي من أداء الضمانة القضائية في المحاكم القضائية بفرنسا .

(52) قبول المحامي المغربي الحامل لشهادة الحقوق المغربية للدفاع في المحاكم الفرنسية بالمغرب .

(53) عدم اشتراط البكالوريا في قبول المحامي المغربي الحامل لشهادة الحقوق الفرنسية للدفاع في المحاكم الفرنسية بالمغرب .

(54) قبول المحامين المغاربة في هيئة المحامين الفرنسيين مع التسوية في جميع الحقوق .

(55) بسط فائدة الإسعاف القضائي على المغاربة المعوزين الملتجئين إلى المحاكم القضائية بفرنسا .

(56) تعميم فوائد التشريع الفرنسي الخاص بالإكراه على المغاربة المقيمين بفرنسا .

(57) الاعتراف للمغاربة المقيمين في البلاد الأجنبية بالحقوق المعترف بها للأجانب المقيمين في المغرب (طبقاً لظهير 12 إبريل سنة 1913) المتعلق بالأحوال المدنية للفرنسيين والأجانب .

النفي

(58) إلـغاء النفي الإداري .

(59) معـاملـة المنفي معاملة حسنة في حالة النفي القضائي وعدم السماح بابعاده خارج المغرب.

نظام السجون

(60) بـناء عدد كاف من السجون في الحواضر والبوادي بطريقة صحية تكفل للمساجين القدر الضروري من الهواء والنور أثناء العمل ووقت النوم .

(61) مـنع السجن في المطامير والمراحيض والأروية وغيرها من الأماكن القذرة .

(62) فـصل بيت الراحة داخل السجن والنوم وإجراء الماء فيها .

(63) تـوزيع الماء الكافي على المساجين وعدم منعهم منه ليلاً ونهاراً .

(64) إنـشاء مستوصفات داخل السجون يكون فيها ما يكفي من السرر والممرضين بالنسبة لعدد المساجين .

(65) مسـاواة المساجين المغاربة مسلمين واسرائيليين بالمساجين الأوروبيين في الأكل واللباس والفراش والمعاملة في حالتي الصحة والمرض .

(66) مـنع ضرب المساجين وسبهم ومخاطبتهم بالألفاظ الجارحة ومنع معاقبتهم بكل وسيلة يأباها القانون .

(67) عـدم إجبار المساجين غير المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة على العمـل خارج السجـون واستخدام من رضي منهم بالعمل الخارجي في أشغال الدولة دون غيرها من أشغال الأفراد والشركات مع اعطائهم مقابل عملهم أجوراً مناسبة لأسعار الوقت تحفظ لهم على حسابهم .

(68) تـخصيص محل للعبادة بكل سجن والسماح للمساجين بإقامة شعائر دينهم .

(69) تـخصيص وعاظ دينيين للسجون .

(70) إحـداث خزائن كتب تهذيبية داخل السجون .

(71) إحـداث مصانع لتعليم المساجين بعض الصناعات .

(72) تـخصيص بعض الساعات في الأسبوع لتعليم الأميين من المساجين مبادىء القراءة والكتابة .

(73) إنـشاء إصلاحيات للمساجين الأحداث تحت نظر وزارة المعارف .

السجن السياسي

(74) جـعل السجن السياسي في غرف متسعة مستوفية لشروط الصحة ومؤثثة بشكل يضمن الراحة للمسجون .

(75) الاعتـناء بطعام المسجون السياسي ومشروباته والترخيص له في قبول ذلك من الخارج يومياً .

(76) تـمكين المسجون السياسي من مقابلة الزوار من أهله ومن

الكتابة والتأليف ومطالعة الصحف والكتب .

(77) حفظ الحقوق المدنية للمساجين السياسيين .

5 — الإصلاحات الاجتماعية

التعليم

وزارة المعارف

(1) إنشاء وزارة خاصة للمعارف تشتغل بالتعليم المغربي ويكون بها موظفون خصوصيون لتفتيش المدارس ومراقبتها الصحية .

(2) إبقاء (القرويين) والمعاهد الدينية تحت نظر (المجلس الأعلى للتعليم الديني) .

(3) إنشاء مجلس يشتمل على نخبة من المثقفين المغاربة لملاحظة سير التعليم وتقديم اقتراحات لوزارة المعارف .

برامج التعليم

(4) توحيد برامج التعليم الحديث لجميع الرعايا المغاربة المسلمين دون اعتبارات محلية ولا تفريق بين مختلف الطبقات الاجتماعية .

التعليم الابتدائي

(5) جعل التعليم الابتدائي إجبارياً في البوادي والحواضر تدريجياً وحسب الجهات ، ابتداءً من 6 سنوات إلى 12

سنة مع الاحتفاظ لولي التلميذ بالحرية في اختيار المدرسة التي يشاء .

(6) جعل تعليم القرآن ، واللغة العربية ، والديانة الإسلامية ، والتاريخ المغربي ، والجغرافية المغربية أساساً للتعليم الابتدائي الحديث ومنحها في الامتحانات الاعتبار الذي لغيرها من المواد .

(7) جعل التربية البدنية إجبارية في جميع المدارس الابتدائية .

(8) تنظيم مصايف للأطفال المغاربة أثناء العطلة الصيفية .

التعليم الثانوي

(9) إحداث مدارس ثانوية كافية في أهم نواحي المغرب وخصوصاً منها النواحي التي تشتد فيها الحاجة إلى تلك المدارس .

(10) إضافة قسم داخلي ضامن لراحة الطلبة في كل مدرسة ثانوية .

(11) إحداث (بكالوريا مغربية) مساوية للبكالوريا الفرنسية والسعي للاعتراف بها من الجامعات الفرنسية والأجنبية .

(12) تخصيص وقت كاف للغة العربية والثقافة الإسلامية والتاريخ المغربي والجغرافيا المغربية في برنامج البكالوريا المغربية .

(13) إنشاء فروع في المدارس الثانوية لتخريج مدرسي اللغة

العربية والفرنسية في المدارس الابتدائية وفروع أخرى لتخريج الكتاب المسجلين الذين يرشحون للمحاكم المخزنية .

(14) السماح للتلامذة بدخول المدارس الفرنسية في المغرب .

التعليم العالي

(15) إنشاء معهد مغربي أعلى يحتوي على ثلاثة فروع :

أ ـ قسم الحقوق المغربية ينال المتخرج منه ليسانس حقوق مغربية مساوية لليسانس الحقوق الفرنسية.

ب ـ قسم الآداب يتخرج منه أساتذة لتدريس اللغة العربية والفرنسية وآدابهما في المدارس الثانوية.

ج ـ قسم الطب والصيدلة .

ويكون (المعهد العلمي الشريف) ملحقاً بالمعهد المغربي الأعلى .

(16) منح اعانات وقروض شرفية من الميزانية العامة إن أراد مزاولة العلوم العالية بفرنسا ومن بينها العلوم التي لا توجد بالمغرب ، والمساعدة على إعداد طائفة خاصة من المتعلمين المغاربة ، لدخول الإدارات الفنية كإدارة المالية والأشغال العمومية ، وإدارة البريد والتلغراف والتليفون .

التعليم الفلاحي

(17) إنشاء مدارس فلاحية عملية ، في النواحي الإدارية ،

يتلقى تلامذتها دروساً نظرية وتطبيقية ، مع اللغتين العربية والفرنسية ، وتكون بها أقسام داخلية .

(18) إنشاء مدرسة عليا للفلاحة ، لتخريج مهندسين فلاحيين، ويكون بها قسم داخلي .

التعليم التجاري

(19) إنشاء مدارس تجارية عملية في أهم مراكز التجارة ، مع الاهتمام باللغة العربية في برنامجها .

(20) إنشاء مدرسة عليا للتجارة .

التعليم الصناعي

(21) تكثير المدارس الصناعية الابتدائية في سائر مدن المغرب لتعليم الصناعات اليدوية والآلية مع الاهتمام باللغة العربية وبمبادىء الثقافة العامة ويحصل المتخرج منها على شهادة صناعية تخوله حق الانخراط في المدارس الصناعية الكبرى مثل مدرسة (الدار البيضاء) .

(22) إنشاء مدرسة مغربية خاصة للفنون الرفيعة قديمة وحديثة ، وقبول المغاربة في المدرسة الفنية المحدثة بالرباط ، والمحذور فيها قبول المغاربة الآن .

التعليم العسكري

(23) ترقية التعليم بمدرسة الضباط المغاربة في مكناس بإحداث تعليم اللغة العربية والثقافة الإسلامية فيها .

(24) إحداث مراكز خاصة لتخريج البوليس تشتمل على دروس تطبيقية زيادة على مبادىء القانون المغربي ووسائل تحقيق الجنايات ومبادىء الإسعاف مع العناية الكافية بالعربية والفرنسية .

تعليم البنات

(25) جعل تعليم البنت مبنياً على أساس الثقافة العربية الإسلامية .

(26) تأسيس مدارس ابتدائية للبنات يعلم فيها القرآن والعربية ، والدين ، ومبادىء الحساب ، والصحة وتدبير المنزل وشغل الابرة ، ووسائل رعاية الأطفال .

(27) جلب بعض المعلمات من مسلمات الشرق للتعليم في مدارس البنات ريثما يتم إعداد معلمات مغربيات .

(28) إنشاء مدرسة خاصة لإعداد معلمات البنات .

(29) تمكين الآباء من رعاية هذه المدارس .

(30) إنشاء مدارس للقوابل والممرضات .

التعليم الديني

(31) وجوب اعتناء الحكومة بالتعليم الديني بسائر أقسامه ، وذلك بالإنفاق عليه من ميزانية الدولة زيادة على ما تخصصه له الأحباس سنوياً .

(32) جعل التعليم منقسماً إلى ثلاثة أقسام : ابتدائي ، وثانوي ، وعالي .

(33) اتخاذ الكتاتيب القرآنية الحالية ، نواة للمدارس الابتدائية الدينية ، وذلك بتنظيمها وجعلها مثنى وثلاث ورباع في بنايات صحية مناسبة ، وجعلها مشتملة على سنة تحضيرية ، وسنوات بعدها للتحصيل على شهادة التعليم الديني الابتدائي .

(34) اتخاذ المعاهد الدينية الكبرى المنتشرة في أطراف المغرب مراكز للدراسة الثانوية الدينية .

(35) إدخال ما هو ضروري وعملي من المعلومات الحديثة في برنامج التعليم الديني الثانوي .

(36) إنشاء فروع خاصة في مراكز التعليم الديني الثانوي ، لتخريج معلمي المدارس الابتدائية الدينية وفروع للتحصيل على شهادة الكفاءة في خطة العدالة .

(37) تخصيص جامعة القرويين للتعليم الديني العالي ، وجعله منقسماً إلى ثلاثة أقسام :

أ ـ قسم الآداب .

ب ـ أصول الدين .

ج ـ الشريعة الإسلامية .

(38) إنشاء قسم خاص للتدريب على مهنة التدريس يدخله من

نجح في أحد أقسام القرويين الثلاثة العالية ورغب في مزاولة التدريس بواحد منها .

(39) إصلاح المدارس المعدة لسكنى الطلبة طبقاً لقواعد الصحة والنظافة ، وإنشاء مدارس أخرى تفي بحاجة الطلبة الغرباء .

(40) كفالة حرية المعلمين والطلبة سواء الشخصية أو السياسية وذلك بإبطال التشريع المتخذ ضد هذه الحرية (ظهير 10 مايو 1932) .

(41) جلب بعض المعلمين من مسلمي الشرق لإدخال أساليب التعليم الجديدة في المعاهد الدينية ريثما تتهيأ طبقة كافية من المعلمين المغاربة .

مساعدة الطلبة

(42) بذل مساعدات مالية للمستحقين من طلبة التعليم الحديث والتعليم الديني .

(43) إرسال بعثات علمية على نفقة الحكومة للمدارس العليا بفرنسا والشرق وخصوصاً من الذين أظهروا استعدادهم لمزاولة التدريس .

(44) إدخال عدد كاف من المغاربة ومن بينهم بعض ممثلي الطلبة المسلمين في اللجنة المختصة بفحص شهادات طالبي القروض الشرقية .

المكاتب العلمية

(45) إنشاء مكاتب عامة بأهم المدن المغربية للمساعدة على نشر الثقافة والبحث العلمي .

(46) المحافظة على الكتب المدخرة في خزائن المساجد والزوايا وعدم السماح بتسرُّبها للخارج .

(47) إدخال عدد كاف من المغاربة المثقفين في مجلس إدارة المكتبة العامة بالرباط .

التعليم الحر

(48) السماح للأفراد بإنشاء مدارس حرة تحت مراقبة وزارة المعارف ، وتعديل التشريع الحالي الخاص بذلك لما فيه من العقبات والعراقيل .

محاربة الأمية

(49) جمع صغار المتشردين لتعليمهم القراءة والكتابة .

(50) إنشاء دروس ليلية خاصة بالكبار لتعليمهم مبادىء اللغة العربية والفرنسية ومبادىء الحساب وبعض المعلومات العامة .

(51) تعليم الأميين من المساجين والجنود المغاربة مبادىء القراءة والكتابة .

(52) تنظيم الدعاية في الأوساط المغربية للإقبال على المدارس وإرسال الأبناء إليها .

الثروات الفنية والتاريخية

(53) بسط حماية الدولة على الثروات الفنية والتاريخية خصوصاً بمنع تحويرها أو إخراجها من البلاد .

(54) إدخال عدد كافٍ من المغاربة في لجنة ترميم الآثار التاريخية وفي المجلس الإداري لمتحف الآثار والفنون الإسلامية بالمغرب .

6 — الاحباس الإسلامية

(1) نقل الاختصاصات الموجودة بإدارة الأحباس للوزارة الحبسية بدار المخزن ، وإحياء (المجلس الحبسي الأعلى) على أسس تمثيلية جديدة مع اختيار أعضائه من بين أهل الكفاءة والنزاهة .

(2) المحافظة التامة على ثروة الاحباس بأسرها ، وعلى جميع المساجد والمعاهد الدينية والمدارس الحبسية ، وسائر المكاتب العلمية ، والآثار التاريخية .

(3) عدم تقصير وزارة الاحباس في القيام بخدمة الثقافة العربية ونشر التربية الإسلامية وتشجيع الأعمال الخيرية ، وصرف محصولات الأحباس في تحقيق الرغبات التي حبست من أجلها .

(4) إعفاء الأملاك الحبسية من جميع الضرائب المفروضة عليها من قبل الدولة .

(5) عـدم تفويت الاملاك الحبسية إذا لم تثبت موجبات التفويت الشرعية .

(6) عـدم السماح بتسليف أي شيء من وفر الاحباس .

(7) تـطبيق التشريع الموضوع للأكرية على المستأجرين للأملاك الحبسية .

7 ـ الصحة العامة والاسعاف الاجتماعي

أ ـ الصحة العامة

(1) إنشاء مستشفيات كافية بالمدن والمراكز الإدارية ومستوصفات ثابتة بالقرى ، ومستوصفات متنقلة في المداشر والأسواق لمعالجة المرضى وتوزيع الأدوية على الفقراء مجاناً زيادة على ما هو موجود الآن .

(2) إنشاء مصحات للأمراض الصدرية المنتشرة بالمغرب .

(3) تأسيس دور مغربية للولادة بالمدن والمراكز المهمة .

(4) تنظيم الملاجىء الخاصة بالمجاذيب والمجانين على الطرق الطبية الحديثة .

(5) وضع تعريفة خاصة للاستشارة وللزيارة الطبية مطبوعة بالعربية والفرنسية في مكاتب الأطباء.

(6) اتخاذ وسائل خاصة لتجديد الأحياء المخربة الـضارة بسكانها وبالصحة العامة .

(7) حماية مياه الشرب من الأوساخ والأقذار ومن بينها آبار البادية ومجاريها .

(8) تنظيم الماء المضاف في جميع البلدان المغربية وتغطية الأودية الحارة .

(9) مقاومة الأمراض المعدية بسائر الوسائل الفعالة وخصوصاً الأمراض التناسلية.

(10) مقاومة البغاء السري في كل البلاد المغربية مقاومة فعالة ، ومنع المسلمات المغربيات من الاتجار بأعراضهن ، والمسلمين المغاربة من غشيان المواخر ، واعتبار ذلك جريمة يعاقب عليها المسلمون المغاربة رجالاً ونساءً.

(11) إبعاد المواخر المفتوحة لغير المسلمين عن الأحياء الإسلامية .

(12) إقفال جميع الحانات الموجودة بالأحياء الإسلامية واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحريم تناول المسلمين للخمور وبيعهم لهم تحريماً عملياً ولمنع المتجرين فيها من ترويجها بين المسلمين واستعمال الصرامة التامة في تنفيذ الظهائر الصادرة في ذلك مع وضع تشريع جديد يكملها.

(13) الصرامة في تطبيق التشريع المحرم للقمار .

(14) إلقاء محاضرات وعرض أفلام صحية ، لبيان أنواع الأمراض والاحتياطات الواجب اتخاذها للوقاية منها ، والسماح بانشاء جمعيات لمقاومة المسكرات والبغاء .

(15) تشجيع الجمعيات المغربية التي تعنى بنشر التربية البدنية وتنمية الروح الرياضية .

(16) إدخال عدد كاف من المغاربة في اللجان البلدية المختصة بحفظ الصحة ، وفي المجلس المركزي للصحة العامة .

ب ـ الاسعاف الاجتماعي

(17) تنشيط الجمعيات الخيرية الإسلامية ومساعدتها من ميزانية الدولة والأحباس والسعي في تكثير عددها وتمثيلها في المجلس الأعلى للاسعاف والإحسان.

(18) إحداث ملاجىء لإيواء الشيوخ والعجزة .

(19) رعاية الأيتام واللقطاء المغاربة كغيرهم من الأطفال الأوروبيين الذين يستفيدون وحدهم من ظهير (18 مارس سنة 1928) .

(20) توزيع مدخولات (حق الفقراء) باعتبار النسبة العددية ، بين الفقراء المسلمين وغيرهم .

(21) تأسيس مكاتب كافية للاهتمام بتشغيل العملة العاطلين .

(22) تأسيس مجلس خيري إسلامي أعلى للاشراف على سير الجمعيات الخيرية الإسلامية ، والبحث عن أصلح الطرق لتعميم البر والإحسان .

(23) منع التسول واعتباره مخالفة يعاقب عليها .

العائلات الكثيرة العدد

(24) حمل شركات السكك الحديدية على منح تخفيض للعائلات

المغربية الكثيرة العدد ، مثل ما تفعل مع العائلات الفرنسية الكثيرة العدد .

(25) أخذ المنح المخصصة للعائلات الفرنسية الكثيرة العدد من ميزانية فرنسا لا من ميزانية المغرب .

8 ـ العمل

أ ـ العملة

(1) تطبيق الاتفاقات الدولية المتعلقة بالعمل على العملة المغاربة .

(2) حصر مدة العمل اليومي في ثمان ساعات ما عدا الأعمال الفلاحية وتنظيم أوقات فتح الدكاكين والأسواق وجعل الراحة الاسبوعية إجبارية على سائر العمال المغاربة ، وفرض الراحة السنوية للعمال المغاربة على حساب المستخدمين .

(3) العناية بتطبيق التشريع الموجود لتنظيم العمل في المحلات التجارية والصناعية وملحقاتها وإحداث تشريع لتنظيم العمل الفلاحي وعمل الخدمة والمأجورين وفيما يخص الأمراض الناتجة عن مزاولة العمل .

(4) تطبيق التشريعات الموجودة والموجبة للاعتناء بالشروط الصحية في ساحات الاشغال النائية عن المدن (شانطيات) ولحماية العمال من الأمراض المعدية .

(5) تطبيق التشريع الموجود الخاص بالحوانيت القشاشية التي

تقام بمحلات العمل بقصد البيع للعمال والصرامة في تنفيذ المادة القاضية بإقفالها إن باعت الخمر للمسلمين المغاربة .

(6) رفع أجور العملة المغاربة وجعلها ضامنة لكفاية حاجاتهم الحيوية ومتناسبة مع نتيجة عملهم وقيمته في الأسواق العامة .

(7) تسوية العملة المغاربة مع العملة الأجانب في الأجور متى كانت مقدرتهم في العمل متساوية .

(8) اتخاذ الوسائل اللازمة لمكافحة البطالة كالتشديد في تطبيق التشريع الخاص بالعملة الأجانب الوافدين إلى المغرب وتفضيل العملة المغاربة على غيرهم في حالة تساوي الكفاءة .

(9) إحداث مساكن للعمال مستوفية لشروط الصحة في ضواحي المدن والمراكز الصناعية وتأجيرها لهم بثمن مناسب .

(10) إلزام المستخدمين المغاربة (المعلمين) باعطاء تعويضات لعمالهم عند حصول آفة لهم أثناء العمل .

(11) تعيين مرشدين يلتجىء اليهم العملة لمعرفة مالهم من الحقوق والواجبات خصوصاً فيما يرجع لآفات العمل وتعويضاتها .

(12) السماح بتأسيس نقابات مغربية للدفاع عن مصالح العملة المغاربة وتأسيس صناديق تعاونية لمساعدة العملة المرضى والعاطلين .

(13) تسهيل شروط استخدام العملة المغاربة بفرنسا وتطبيق التشريع الفرنسي الموضوع لحماية العملة الفرنسية على العملة المغاربة المقيمين بفرنسا كما يطبق التشريع الخاص بالعمل في المغرب على العملة الفرنسيين .

(14) التفات مفتشي العمل إلى منع استخدام الفتيان والفتيات الذين لم يتجاوزوا سن الثانية عشرة منعاً كلياً وتطبيق التشريع المحرم لاستخدام النساء والأطفال الذين يتراوح سنهم بين الثانية عشرة والسادسة عشرة في أشغال فوق طاقتهم .

(15) إنشاء مجالس مغربية تقوم بتطبيق التشريع الخاص بالعمل على العمال المغاربة المستخدمين عند مواطنيهم وبفصل النزاعات التي تنشأ بين العمال بعضهم مع بعض أو بينهم وبين المستخدمين (المعلمين) .

(16) إدخال عدد كاف من المغاربة في اللجنة الاستشارية للعمل وفي المجلس الاستشاري لليد العاملة وفي المكتب المغربي لليد العاملة ، وفي اللجنة الاستشارية لآفات العمل .

ب ـ الصناع

(17) ترك الحرية للصناع المغاربة في ترقية صناعاتهم حسب الذوق الوقتي ، وتدريبهم على ذلك في المدارس الصناعية .

(18) حماية المصنوعات المغربية من المزاحمة الأجنبية وعدم السماح بجلب البضائع التي تقلدها من الخارج ، ومنع

المعامل الميكانيكية كذلك من تقليدها داخل المغرب .

(19) السماح بتأسيس نقابات صناعية للدفاع عن مصالح الصناع ، ومقاومة الغش في الصناعة ، وتنظيم الانتاج ، وتسهيل ترويجه داخل المغرب وخارجه .

(20) إعانة الصناع المغاربة بقروض صغيرة لترقية وسائلهم الصناعية .

9 ـ الإصلاحات الاقتصادية والمالية

السياسة الاقتصادية

(1) تهيئة وسائل العمل والروجان الاقتصادي لرفع المستوى المعاشي للمغاربة .

(2) تسهيل استهلاك القمح داخل المغرب بين سائر الطبقات وخصوصاً الفلاحين والعملة .

(3) تنظيم الانتاج وجعله متناسباً مع حاجات الأسواق الداخلية ومع قابلية الأسواق الخارجية

(4) تشجيع المغاربة على الانتاج الفلاحي والصناعي ومراعاة مصالحهم عند اجراء المفاوضات من أجل الانفاقات التجارية التي يبرمها المغرب استقبالاً ، وكذلك في المعاهدات التجارية التي تعقدها فرنسا ويجري العمل بها في المغرب .

(5) حماية الانتاج المغربي من المزاحمة الأجنبية ومنع دخول كل البضائع التي هي من نوع المنتوجات المغربية من أية دولة كانت .

(6) جعل استثمار سائر المناجم الطبيعية ومنابع النفط والمياه المعدنية والسكك الحديدية والقوات الكهربائية والمرافىء البحرية من اختصاص الدولة المغربية .

(7) السعي لجعل (احتكار الدخان) من اختصاص الدولة المغربية (المادة 17 من المعاهدة الفرنسية الإسبانية 27 نوفمبر سنة 1912) .

(8) ادخال عدد كاف من المغاربة في سائر المجالس المشرفة على استثمار خيرات البلاد .

(9)اتباع سياسة اقتصادية موحدة في المناطق المغربية الثلاث، وتسهيل المبادلات التجارية بينها وإسقاط الواجبات التي تؤدى على البضائع عند دخولها من منطقة إلى أخرى .

10 ـ الاستعمار والفلاحة المغربية

أ ـ الاستعمار

(1) إلغاء التشريع القاضي باعتبار نزع الملكية لاحداث (دوائر استعمار) من المصلحة العامة .

(2) إيقاف الاستعمار الرسمي .

(3) إرجاع الأراضي التي انتزعت ولم توزع بعد لأربابها إن

أظهروا الرغبة فيها مع إعطائهم المهلة الكافية لرد المعاوضة التي دفعت لهم ، أما التي قرر انتزاعها ولم ينفذ بعد فتلغى قراراتها وتبقى بين أربابها .

(4) مطالبة المستعمرين الرسميين بتنفيذ ما في دفتر الالتزامات من الشروط.

(5) مراقبة (القرض الفلاحي) مراقبة دقيقة حتى لا يستغل استغلالاً جائراً .

ب ـ الفلاحة المغربية

(6) إعداد مرشدين فلاحين مغاربة لنشر طرق الفلاحة الحديثة بين الفلاحين

(7) إلزام الجمعيات الاحتياطية المغربية بالقيام بواجبها نحو أعضائها ، والمعوزين من سكان دوائرها .

(8) اختيار أعضاء المجالس الإدارية والفرعية للجمعيات الاحتياطية من غير الموظفين وتعيين ممثلين لهذه الجمعيات داخل (مجلس المراقبة) الذي ينعقد تحت رئاسة الصدر الأعظم ، للإشراف عليها ، والمصادقة على ميزانياتها ، وداخل (لجنة الصندوق المركزي للجمعيات الاحتياطية) .

(9) إحداث حقول مشاعة للتجربة ، يقوم بخدمتها أعضاء الجمعيات الاحتياطية وتدفع مداخيلها لصناديق تلك الجمعيات .

(10) توسيع مداخيل الصندوق العام لاسعاف الجمعيات الاحتياطية ، بتخصيص إعانات من الدولة زيادة على اشتراكات الجمعيات .

(11) إعطاء الفلاحين حق الاختيار بين اقتراض المال أو أي نوع من أنواع الحبوب .

(12) تأسيس مخازن تعاونية في جميع مراكز الجمعيات الاحتياطية لتسهيل ترويج المنتوجات الزراعية ، والسماح باشتراك الجمعيات الاحتياطية المغربية في المخازن التعاونية المعدة لبيع محصولات المستعمرين .

(13) الاهتمام بتشجيع الفلاحين على استعمال الأسمدة والآلات الفلاحية الحديثة .

(14) تأسيس جمعيات تعاونية لضمانة المشتركين فيها ضد الحوائج الفلاحية .

(15) التسوية بين الفلاحين والمستعمرين في الضرائب وحرية الانتاج وحق إصدار منتوجاتهم إلى الخارج .

(16) حماية الفلاحين من الربا والضرب على أيدي المرابين .

(17) الاهتمام بالجوائز الخاصة بالفلاحين لتشجيعهم على تحسين الفلاحة والتربية .

(18) المحافظة على حقوق القبائل في استعمال الغابات المجاورة لها والتخفيف من الواجبات المفروضة على ذلك .

(19) المحافظة على حقوق الفلاح في مياه الشرب والورد والسقي .

(20) إصلاح الآبار الموجودة وحفر آبار جديدة بالجهات المحتاجة إليها .

(21) مساعدة الفلاحين في بناء مساكنهم تعميماً لشروط الصحة .

(22) حماية الفلاحين من اعتداءات بعض المستعمرين الذين يضربونهم بالسياط ويسجنونهم في المطامير ويفرضون عليهم الغرامات وإلزام المستعمرين باتباع الطرق المشروعة في كل نزاع يقع بينهم وبين الفلاحين .

(23) حماية الفلاحين من اعتداءات موظفي (إدارة الغابات والمياه) ونزع ما بيدهم من السلطة غير المشروعة التي باسمها يضربون ويسجنون ويفرضون الغرامات .

(24) تحرير الفلاحين من التكاليف المنافية للحرية الشخصية كمؤونة موظفي الترتيب والمحافظة ومن العمل الإجباري عند المستعمرين أو الولاة والموظفين .

(25) إعفاء الفلاحين من الحضور الإجباري في المواسم وعدم إلزامهم بشراء الخيل وسرجها ودفع فرائض للولاة بتلك المناسبة .

(26) إعفاء النساء من الحضور الإجباري في الحفلات التي تقام للاقتبالات والوداعات وغيرها .

11 ـ النظام العقاري

نزع الملكية

(1) عدم نزع الملكية إلا للمصلحة العمومية بمعناها القانوني الصحيح وطبقاً للمواد الخاصة بذلك في عقد الجزيرة وإدخال نظام (المحلفين) لتعيين معاوضة انتزاع الملكية والالتجاء إلى نظام التحكم عند عدم تحقيق الأغلبية بين هيئة (المحلفين) .

الملك العائلي الثابت

(2) الاحتفاظ للفلاح المغربي بعشرة هكتارات في أرض البور أو ثلاثة في أرض السقي ، ووضع تشريع يمنعه من تفويتها بأي نوع من أنواع التفويت .

أملاك الجماعات

(3) إنشاء مجلس مغربي بدار المخزن الشريف للنظر في شؤون أراضي الجماعات ، وفي مداخيلها عوضاً عن مجلس الوصاية الحالي .

(4) الاحتفاظ بأملاك الجماعات وتوزيعها على أربابها مع منعهم من تفويتها أو إيجارها لأمد بعيد .

الأراضي الموات

(5) توزيع الأراضي الموات على فقراء الفلاحين لإحيائها والتعيش بها .

الأملاك المخزنية

(6) الاحتفاظ بما بقي من الأملاك المخزنية ، وعدم تفويتها إلا لمصلحة محققة مع تعويض ما فوت منها بأملاك جديدة.

المحافظة العقارية

(7) مراعاة الأسبقية في إجراء التحديد وعمليات التحفيظ دون نظر إلى جنسية صاحب المطلب .

(8) إلزام طالب التحفيظ بتقديم رسوم صحيحة لإثبات حقه في المساحة التي يطلب تحفيظها ، وإلزام المحافظة العقارية بالتدقيق في معرفة عين الملك المطلوب تحفيظه ومعرفة حدوده الحقيقية التي يملكها طالب التحفيظ .

(9) عدم قبول الملكية المحررة بقصد الاحتجاج عند استلام مطالب التحفيظ.

(10) وجوب حضور التراجمة ، في كل تحديد محافظة على حقوق المجاورين والمتعرضين .

(11) عدم الاكتفاء بالمراسلة في إبلاغ الفلاحين أجل إنتهاء التحديد ، وتعزيزها بالمنادين في الأسواق نظراً لأمية أغلب الفلاحين .

(12) جعل واجبات التعرض متناسبة مع المساحة المتعرض عليها ، وتأخير أدائها وفرضها على المحكوم عليه من المتنازعين.

بطائق البحث

(13) عدم قبول تعرضات الأفراد في خصوص بطائق البحث التي يصدرها القاضي الشرعي لتسلم رسم التملك أو التفويت .

12 ـ الضرائب والترتيب

(1) جعل مقدرات الميزانية مناسبة لحاجات الأمة ، وملائمة لمقدرتها على الأداء وعدم الالتجاء في تقدير الميزانية للقروض الخارجية .

(2) عدم تكليف الرعايا المغاربة بتأدية أي شيء من الأموال ، أو (الفرائض) إلا ما حدده القانون .

(3) التخفيف من الضرائب غير المباشرة .

(4) وضع واجبات الديوانة على سائر البضائع الواردة من الخارج على أساس المساواة الاقتصادية .

(5) إحداث ضريبة على الأجور الثابتة التي تتجاوز سنوياً (120,000) اثني عشر ألف فرنك.

(6) إلغاء الضريبة المعروفة بالمكس ، و (الصنك) بسائر أنواعها ، لضررها بالاقتصاد الداخلي .

(7) إعفاء الصناع الصغار المعوزين من ضريبة الأرباح ، والسكنى والضريبة الشخصية .

(8) الاكتفاء في استخلاص الضرائب بالطرق المشروعة ، وعدم الالتجاء للسجن.

(9) عدم إحداث أية ضريبة على مواريث المسلمين .

(10) اتخاذ طريقة موحدة لإحصاء المرتبات ، وتقويمها واستخلاص واجباتها ، يخضع لها الفلاحون والمستعمرون على السواء .

(11) إسقاط العشرة في المائة التي يتسلمها القواد والأشياخ عند استخلاص الترتيب .

(12) إعفاء المواشي قبل الفطام من ضريبة الترتيب .

(13) إعفاء الفلاح الصغير من ضريبة الترتيب ، إذا لم تتجاوز مساحة حرثه هكتارين اثنين من الحبوب .

(14) إعفاء المنتوجات الفلاحية من ضريبة الترتيب إذا لم تتجاوز خمسة قناطير في الهكتار.

(15) تخفيف الضرائب على أولياء العائلات الكثيرة الأفراد .

(16) إدخال عدد كاف من المغاربة في (لجنة مراجعة وإصلاح الضرائب).

13 ـ إصلاحات متفرقة

السياسة البربرية والتبشير

(1) العدول عن تطبيق السياسة البربرية ، وإبطال العمل بما

صدر فيها منذ 1914 من الظهائر والقرارات المخزنية والمناشير الإدارية .

(2) جعل نظام المحاكم المغربية ، ونظام التعليم المغربي موحدين في كافة أنحاء البلاد طبقاً لما هو مبين بباب العدلية وباب التعليم .

(3) منع التبسير بين المغاربة المسلمين في البوادي والحواضر.

(4) إيقاف حركة المبشرين والمبشرات على اختلاف جنسياتهم ومذاهبهم ، ومنعهم من التجول والحضور في الأسواق والمواسم بصفتهم التبشيرية ، وعدم السماح لهم بنشر أي شيء يسيء بكرامة الإسلام ، وكرامة النبي عليه السلام .

(5) عدم منح أية إعانة من الميزانية المغربية ، أو أي ملك من أملاك المخزن الشريف للجمعيات التبشيرية ، أو الساعين في تشييد الكنائس والمنتديات المسيحية.

(6) عدم السماح للمبشرين والمبشرات بإحداث مدارس أو مصانع ، أو ملاجىء ، لفتيان المسلمين وفتياتهم ، وتسليم ما أحدث من ذلك للحكومة المغربية أو لجمعيات إسلامية .

14 ـ العربية لغة المغرب الرسمية

(1) اعتبار اللغة العربية لغة المراسلة ، والمرافعة ، وتسجيل الأحكام ، وتحرير العقود في سائر المحاكم التي يترافع إليها الرعايا المغاربة.

(2) جعل سائر طوابع الدولة وخواتمها في الإدارات الرسمية بالعربية والفرنسية .

(3) إدراج جميع نصوص الظهائر الشريفة والقرارات الوزيرية ، والمنشورات الإدارية ، في الجريدة الرسمية بالعربية ، وإصدار الطبعة العربية كاملة في نفس الوقت الذي تصدر فيه الطبعة الفرنسية وجعل (مكتب الجريدة الرسمية العربية) بدار المخزن الشريف .

(4) إصدار نسخ عربية لجميع مطبوعات الدولة ، من تقارير سنوية ، وإحصائيات ، وتقاويم ، وخرائط ، وأبحاث تتعلق بالشؤون المغربية ، وكذلك جميع دفاتر وفهارس ومطبوعات المكتبة العامة بالرباط .

(5) استعمال اللغة العربية في إدارة البريد والتلفون والتلغراف ، وكتابة سائر مطبوعاتها وأوراقها وطوابعها وخواتمها باللغة العربية والفرنسية ، وقبول البرقيات ، والمكاتب المسجلة والحوالات المالية ، باللغة العربية ، دون أجرة إضافية .

(6) كتابة أسماء المدن والمحطات ، وإشارات المسافات وأخطار المنعرجات والمنحدرات والمزالق ، وجميع إشارات الأشغال العامة باللغتين العربية والفرنسية .

(7) إلزام الشركات التي لها معاملة مع المغاربة ، وخصوصاً شركات السكك الحديدية ، وشركات النقل ، باستعمال اللغة العربية إلى جانب الفرنسية ، في تذاكر السفر

والوصولات المالية وأوراق نقل البضائع ، وفي إعلاناتها بالعربات والمحطات.

(8) إلـزام المصارف المـاليـة وخصـوصـاً (البنـك المخـزني المغربي) باستعمال اللغة العربية مع الفرنسيـة ، وكتابـة مطبوعاتها وخواتمها باللغتين معاً .

(9) وجوب استعمال اللغة العربية في :

أ ـ جميع عمليات الديوانة المغربية .

ب ـ الـرسـوم والخـرائط والأوراق التي تحـرر في المحافظة العقارية .

ج ـ الأوراق والتقارير والميزانية السنوية التي تصدرها الإدارات البلدية .

د ـ كتابة أسماء جميع الإدارات والمحـاكم والأحياء والميادين والشوارع والأزقة والدروب.

هـ جوازات السفر وبطاقات التعريف وورقات الإذن في سوق الأوتوموبيلات.

(10) الاحتفاظ بالأسماء المغربية للمدن والقرى والشوارع والأحياء المغربية ، وعدم تغييرها بأسماء أجنبية .

(11) الاعتناء بتصحيح الانشاء واتقان الترجمة وإجادة الرسم في جميع المخطوطات التي تستعملها الإدارة أو تعرض في الطرق والمحلات العامة .

فهـــرس

الإهداء 5
الزعيم الاشتراكي «رونوديل» في فاس 7
المناضل الاشتراكي روبير لونكي في فاس 16
«عمل الشعب» وأحداث فاس 22
المغرب وسياسة انكلترا في فلسطين 40
اختطاف الوطني عبد القادر التازي 43
حركة الموظفين الفرنسيين 47
حركة محاربة الخمور 52
المجالس «التمثيلية» ونظام (الحماية) 56
حركة المطالب الوطنية المغربية 63
حركة المطالب قبل 1943 91
كتلة العمل الوطني 103
ذكرى الظهير البربري 109
الأزمة الاقتصادية 117
المطامع الإسبانية تجاه طنجة 121
المطالبة بحرية الصحافة 127
مشكلة الإدارة العامة والموظفين 132

مطامع المجالس التمثيلية الفرنسية 140
بيان رقم 1 151
بيان رقم 2 155
بيان رقم 3 160
بيان رقم 4 163
بيان رقم 5 170
بيان رقم 6 175
بيان رقم 7 181
فشل (بيروطون) في سياسة القهر 187
الحركة الوطنية والنشاط العمالي 190
مذكرة في الدفاع عن الطبقة العاملة 192
الاحتجاج على نقل رفات ليوطي 197
الجبهة الشعبية وقضية المغرب 207
القضية المغربية وثورة فرانكو 230
الحركة الوطنية وحكومة الجبهة الشعبية 258
الكتلة الوطنية تخاطب الجنرال نوكيس 266
الحركة الوطنية تقرر العمل المباشر 296
المطالب المستعجلة 275
الحركة الوطنية والهيئات الاشتراكية 314
الحركة الوطنية والحزب الشيوعي 321
الكتلة وسياسة الضرائب 324
الملحقات 327
ملحق رقم 1 329

فهـــرس

الإهداء 5
الزعيم الاشتراكي «رونوديل» في فاس 7
المناضل الاشتراكي روبير لونكي في فاس 16
«عمل الشعب» وأحداث فاس 22
المغرب وسياسة انكلترا في فلسطين 40
اختطاف الوطني عبد القادر التازي 43
حركة الموظفين الفرنسيين 47
حركة محاربة الخمور 52
المجالس «التمثيلية» ونظام (الحماية) 56
حركة المطالب الوطنية المغربية 63
حركة المطالب قبل 1943 91
كتلة العمل الوطني 103
ذكرى الظهير البربري 109
الأزمة الاقتصادية 117
المطامع الإسبانية تجاه طنجة 121
المطالبة بحرية الصحافة 127
مشكلة الإدارة العامة والموظفين 132

مطامع المجالس التمثيلية الفرنسية 140
بيان رقم 1 151
بيان رقم 2 155
بيان رقم 3 160
بيان رقم 4 163
بيان رقم 5 170
بيان رقم 6 175
بيان رقم 7 181
فشل (بيروطون) في سياسة القهر 187
الحركة الوطنية والنشاط العمالي 190
مذكرة في الدفاع عن الطبقة العاملة 192
الاحتجاج على نقل رفات ليوطي 197
الجبهة الشعبية وقضية المغرب 207
القضية المغربية وثورة فرانكو 230
الحركة الوطنية وحكومة الجبهة الشعبية 258
الكتلة الوطنية تخاطب الجنرال نوكيس 266
الحركة الوطنية تقرر العمل المباشر 296
المطالب المستعجلة 275
الحركة الوطنية والهيئات الاشتراكية 314
الحركة الوطنية والحزب الشيوعي 321
الكتلة وسياسة الضرائب 324
الملحقات 327
ملحق رقم 1 329

ملحق رقم 2 339
ملحق رقم 3 359
لجنة الوفد المغربي 365
الحماية: نظريتها ـ شروطها ـ مهمتها 367
تصريح جلالة الملك سيدي محمد بن يوسف نصره الله ... 375
الإصلاحات السياسية 389

رقم الإيداع القانوني
بالخزانة العامة ـ الرباط
1982 / 397

التنضيد : كومبيوتايب
لصف الطباعة الالكترونية
COMPUTYPE
ELECTRONIC TYPESETTING

الطباعة: مؤسسة جواد للطباعة والتصوير